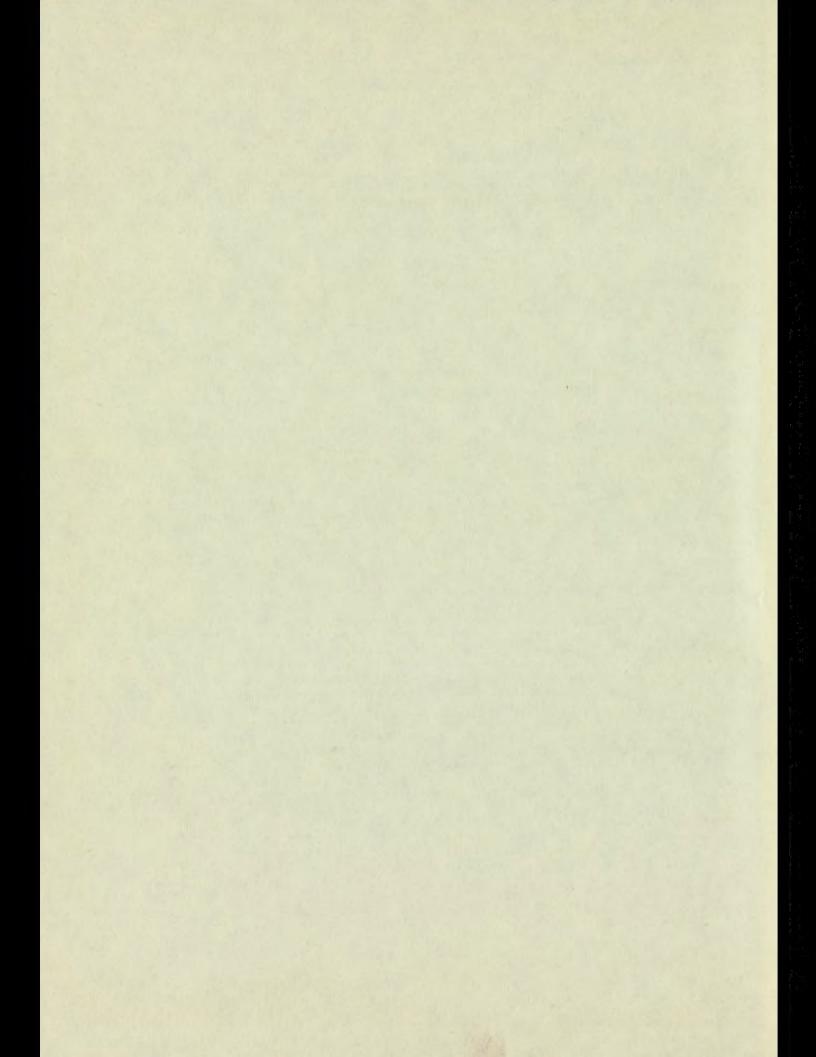
The interior 的特殊的 等,有n22多的 Chile sh

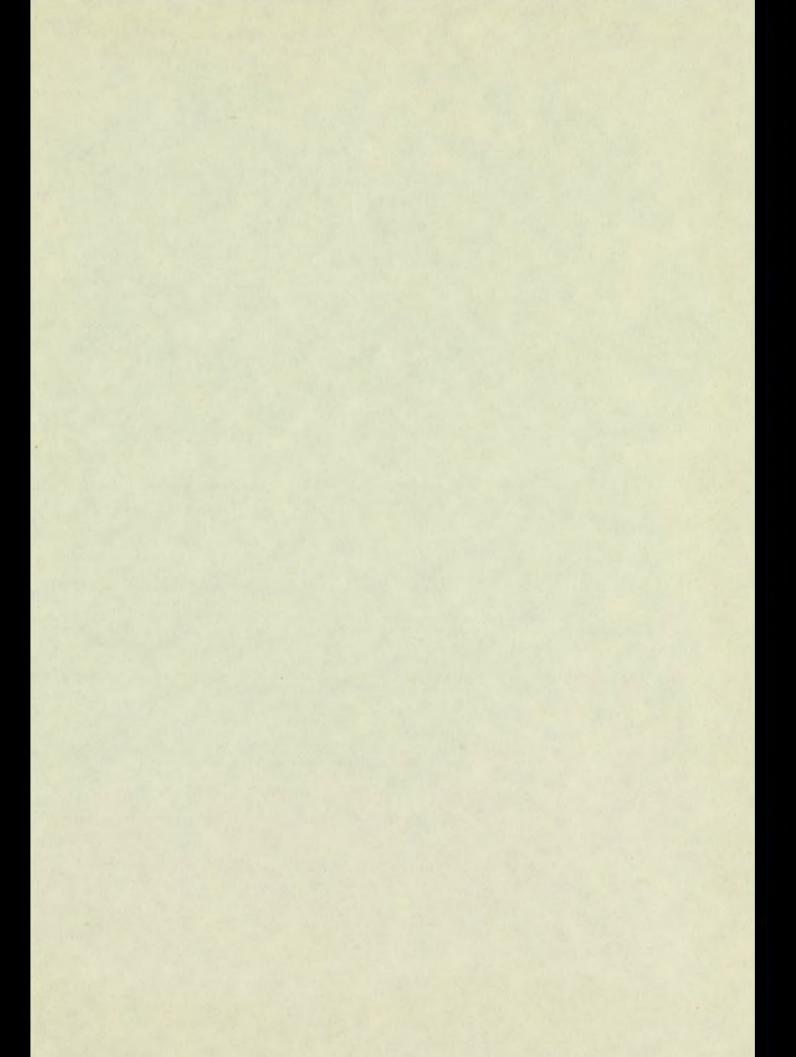
THE PROPERTY OF THE PROPERTY O

-ildinoktyti

barcode in 'front'







موسوعة البرغاني في فقه الشيعة المساة ب المساة ب غنيمة المعاد في شرح الارشاد

هوية الكتاب :

اسم الكتاب : موسوعه البرغاني في فقه الشيعه _ الجزاالرابع _ كتاب الصلوة

تأليك : المولى الشيخ محمد صالح البرغاني القزويني الحائري

نهض بمشروعه: الحاج احمد آل الصالحي

قدّم لـ : عبد الحسين الصالحي

الناشــر : نمایشگاه دائمی کتاب

الحروف : طابعة الأعلمي (موسسه تايب اعلمي)

العدد : ۲۰۰۰ نسخه ، الطبعه الاولى ۱۴۰۷ هجريه _ ۱۳۶۵ هـ ، ش

المطبعه : مطبعة الأحمدى

حقوق الطبع: محفوظه للناشر

العنوان : طهران _خيابان ناصرخسرو _كوچه مقابل شمس العماره

تلفن: ۳۹۴۲۷۸

Baraghant, Muhammad

كتاب لصلوة العتمال في

موسوعنالبرغاني

فقالشبعن

المسمالة ب : غنيمة المعادفي شرح الارشاد

انجز الرابع

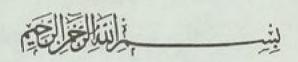
أليف:

شیخ العُلماء والفقها و بسب لامته الحقق المولی اشیخ مخدصالح اسب زعانی الفرونی الری المتونی سنته ۲۷۱ همب زیت

قدم لدحفيد .. عبدالحسين الصالحي

کتاب نفتی استدلالی دوانی ، استعان به ایشخ محد حن صاحب بجوابر فی موسوعته الفقهیّنة (انجوابر) ButLShox KBL . B364 19859

C.1



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام على خير خلقه و اشرف بريّته مسيد النبيين و خاتم المرسلين محمد (ص) و آله الطاهرين .

و بعد: يمر عام واحد على اصدار الجزّ الأول والثانى والثالث من هذه الموسوعة الخالدة ، الذى قام بمشروعه الحاج احمد الصالحى حفظه الله ، ونقدم الجزّ الرابع الى ارباب الفضيلة والفقها والمحققين .

وكما يطيب لى سلفا أن أرفع آيات الشكر و الثنا الى جميع حجج الاسلام و الاساتذة الذين شجعونى و ابرزوا عواطفهم و مشاعرهم الطيبة نحوى ، حين نشر الجز الأول والثانى والثالث من هذه الموسوعة الخالدة ، فمنهم من كتب لنا رسائل حول المقدمة و نهج التحقيق ، و منهم من آزرنى باظهار مشاعره شفاها ، و ذهب الآخرون من اصحاب الفضيلة و ارباب القلم الى نشر مقالات فى الصحف و المجلات .

كما انتهز هذه الفرصة لاقدم شكرى و امتنانى الى سيدنا آيةالله العظمى فقيه اهل البيت (ع) الحاج السيد شهاب الدين الحسينى المرعشى النجفى دام ظله الوارف لارسال النسخة الخطية الاصلية من المجلد الثانى لكتاب غنيمة المعاد في شرح الارشاد الينا الى قزوين و قد اعتمدنا على هذه النسخة ايضا حين التصحيح .

كما و اقدم اعتذارى الى القراء الكرام اذا وجدوا اخطاء مطبعية فى الاجزاء الثلاث من هذه الموسوعة، و نأمل من ارباب الفضيلة والعلماء و المحققين ا ن يفطنوا اليها و يصححوها بانفسهم، راجين من الله التوفيق لا تمام سايرمجلداته والعمل مستمر بالتحقيق و التصحيح والله المستعان .

حفيد الموالف عبدالحسين الصالحي قزوين ـــ محرم الحرام ١۴٠٧

کتابخانه عدو می آیاد کی العلمی، می عشر نجعی ، قم

بِمام ون بيريد

اللعانندوب الغالمبن والعشلنق والشلهط آشق الثللبن عاتى والتزاطاعين آمات والفلاق أعوا كجلدا فنكاب غبثمة المأد فاثترخ الآدشاد فالبَغناضُ آخَاقَ للعَفود بِالْفِف عَبَلَصْلَعُ مِنْ عِيراً بوغاتى عاصلَهَا الله بالجَيشِود ذَقَهَا جَرَا لاحْقَ ولا ول فَا لا آحَ فَاجَتَ كَنْ أَبْبِ لِمَنْ لَيْنَ وَعِلِغُمُ الدَعَاءُ فَاللَهُ مَهُ وصلَّعلِهم ومن بُومِي وعين الله الرَّحذ وهاف العص الشمان بَوقِد فهم معناها علانفربب لفط وف كحضا حقبقد شرعيرخلاف بفرَّي مَثَّهُ فَانِدُ الاصول والاقولى التَّيوف في لِهُلدوعن بما عدُّمن عَلَدُ الله منهم بوراتيمة الهابنرانهم ذكوامن جملته معاينها اللغوية العبادة المصوروف ابتات الحقبقدمين المناعولان وإيام جع نعا المستعل فيها اللغظ والاستعال عمن للقيتعدوا لجا ذبيلا شبه منه ضافلذان احل للنتر لرجر فواذنك المتعن لآمن قبل الزع مكبت بمكن جعلين للعابى اللغوييروانتسوح الواردة فئ فشغارا وعفاب فادتكا وانها اختداع والهديتيزى الكشب الادبعتروع برجرا اكتؤمن ان يقيع فلنوود مشطريهما مثمًا ما رواء كأبئ باب حشل الساق بى البهرعن معَوَّبٌ وهب فالرسائث باعبدالله عَ عن اخسايا بتغض بهالنباد للي وتيم واحب والت للاعدع وجلها عوفقاتها النهشينا ليذا إسرة المنداح زيراه العدادة الافريان العدالشك عبيسين مهم عبيها المسلم فال واوصابى بالصلوة والزكوة ما دعث جاميراً ثَنَّ فَالنَّبِضَ الْجِلْسِطاب ومسدق الخاريج ولله فة إي مرفة اعداده مقة الافام فانعا الميثيا دومنها في عرفهم عليهم الستاج أوالاعم منها ومن سأام للفادف الددينية والاول كالبسفان الاخرم خالجا وكذه بللقرضاك الاكتروالاخ يصناا ظهافكوا كوبيضدا لميغ الذابى مادواء فارتهس فذاكتاب المذكوبي اواخ بإجفذال صاوة عن الحاسن عن عبدالله بن العدادة عن حادثي المعاد يرتب عبداللدعن ترب في الدجدة فالدبغ الاسلام عاضة إنباع الصلوة والزكوة وللج وانسوم والولابتر فالمنزبل فائ ذلك ففنط فالاكولابة اختالا نماحفا حس والولاه والدابيل بلهن فلث الأ الذعه بطذتك لخذالفضل فحالا انصلوة ان وسوالتعدمة فالإاصلوة عود دخيكم فالفلذ فرالذى يليدفئ الفضل فالانزكوة لاندفونها عاوبها بالصلوة فبهنا وفالدسول يسته الزكوة فافعب بالذي والملث فالفحطيهرى الغضل فالكج وهذا ق الكدبث إزان فالمأنث الزماذا بيتبعدفا لانصوم فلت وما بالانصوم صاداخرز دل اجمع فالاصل الاشياء مااذ اانث فاذل لرمكن عنديؤ يتردون ان فزج اليدفنن ديديع نيدان الصلوة والزكوه ولقج والخلابة للهريش كنيع مكاخا دون ادا خأوان الصوم اذا فافلت اوهوث وسأاؤث فيرادب مكانه الماعنيها وجيرف ذلك الذنب لصدفه وكافشاء عليك ولهره تألفك الاربع ترفط بجريب مكامدعن وسنواه عنجا لواننج خبابة بعا ليعف الاول كالروي بن كأب الفقد الهضوى فالهدّ واعام ان افضا الغرابين بعياه عرف اللدي وجل سنة لتشرفا كأالحق الجلطينية وتا وبإلاكلام المشتمع واعبذارة وتنجل معبنين أكوجا ان المرفذا مشوالاعال وبدوها في المرة بالبنت سنو حن الصلوة والحاصلا خااخت لألب المداليد نيرواكذًا بي أن الاعاللة بإلى بما السبعة بعضير لاخارف المذراف لوه اضلاصا اذالين تسايليله ون العرة وعرَّم كون المتساوة او تكون اضرامن عِرْهَا مع انديني فيزان بكون انجرها امني وقال الخيخ ابنا المث

الصفحة الاولى من النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة آية الله المرعشي العامة في قم المقدسة وخوفلان من الإنهادكا عقدة (برق الأوفاء لرق في في في الكراب في والصابط المدوالاناسهاة كالبداؤلان الشامحة المصطلاع بالمنافر البري المنافرة المنافرة

سيروه عون البسوية الذارب الفوالكيش كذائها المناجة والمكان الأشاء المؤاكاة المعادنة اعاد كاجنا والسلوة اخرى ولا الإمالية الماسرة الماشية المشارة والمكان الاشاء المؤاكاة المناوطة الموالة الماسولة الموالة المناوطة المناطقة المناطق

الإيران المنظمة المنظ



مجمایخانه ارس آیت اینه انعظم_{ود} مرعشی این قم

الصفحة الاخيرة من النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة آية الله المرعشي العامة في قم المقدسة

بسم الله الرحبن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على اشرف النبيين محمد وآله الطيبين الطاهرين ، فهذا هو المجلد الرابع من كتاب مو سوعة البرغاني في فقه الشيعة

اما بعد :

و (وقتهما) اى ركعتى الفجر (بعد) طلوع (الفجر الاول) وفاقا للمحكى عن المرتضى والشيخ في المبسوط، واليه مال المحقق في الشرايع وخلافا للمحكى عن الشيخ في النهاية فوقتهما عند الفراغ من صلوة الليل، وانكان ذلك قبل طلوع الفجر الاول، واختاره اكثر المتأخرين، بل عامتهم على ما ذكره غير واحد منهم ، الامن ندركما عن ابنا بابويه و

اد ريس والبراج، بل عن ظاهر الغنية والسرائر الاجماع عليه، قال ابن يا بويه : كلما قرب من الفجركان افضل ، وعن التحرير عن تأخيرهما حتى يطلع الفجر الاول افضل ·

أقول: لابد اولا من نقل جملة من الاخبار المتعلقة بالمقام، ثم التعرض لما يرد عليها من النقض و الابرام:

الأول: ما رواه التهذيب في باب كيفية الصلوة عن احمد بن محمد بن ابى نصر قال سألت الرضا ((ع)) عن ركعتى الفجر فقال احشوا بهما صلوة الليل.

الثانى: مارواه ايضا فى الباب المتقدم فى الصحيح عن احمد بن محمد بن أبى نصر قال قلت لا بى الحسن ((ع)) ركعتى الفجر اصليهما قبل الفجر او بعد الفجسر فقال قال ابوجعفر ((ع)) احسن بهما صلوة الليل و صلهما قبل الفجر .

الثالث : ما رواه ایضا فی الباب المتقدم فی الصحیح عن محمد بن مسلم قال سمعت اباجعفر ((ع)) یقول صل رکعتی الفجر و بعده و عنده .

الرابع: ما رواه ایضا فی الباب المتقدم فی الصحیح عن محمد بن حمران عن ابن ابی بعفور قال سألت ابا عبد الله((ع))عن ركعتی الفجر متی اصلیهما فقال قبل الفجر و معه و بعده •

الخامس: ما رواه ایضا فی الباب العتقدم فی القوی لمکان محمد بن سنان عن محمد بن مسلم عن ابی جعفر((ع)) قال صلهما مع الفجر و قبله و بعده ٠

السادس: مارواه فى الباب المتقدم فى اواخر الزياد اتعن اسحقين عمار قال سألت اباعبد الله((ع))عن الركعتين اللتين قبل الفجرقال قبل الفجر و معسه و بعده قلت فمنى ادعها حتى اقضيها قال اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة •

السابع : ما رواه ايضافي الباب المتقدم في الحسن كالصحيح او الصحيح عن زرارة قال قلت لا بي جعفر ((ع)) الركعتان اللتان قبل الغداة اين موضعهما ، قال قبل طلوع الفجر فاذ اطلع الفجر فقد دخل وقت الغداة .

الثامن : مارواه ایضا فی الباب المتقدم عن علی بن مهزیار قال قرأت فسی کتاب رجل الی ابی جعفر ((ع)) الرکعتین اللتین قبل صلوة الفجر من صلوة اللیل هی

ارض صلوة النهار وفي اي وقت اصليها فكتب بخطه احشوها فيصلوة الليلحشوا

التاسع: ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن زرارة عبن ابي جعفر((ع))، قال: سألته عن ركعتى الفجر: قبل الفجر او بعد الفجر؟ فقال: قبل الفجر، انهما من صلوة الليل ثلاث عشرة ركعة فركعة صلوة الليل، اتريد ان تقايس؟ لو كان عليك من شهر رمضان، اكنت تطّوع؟ اذا دخل عليك وقت الفريضة فابدا بالفريضة ،

العاشر: ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح على الصحيح عن سليمان بن خالد قال: سألت ابا عبد الله((ع))عن الركعتين قبل الفجر، قال: انركعهما حين تترك الغداة، انهما قبل الغداة .

الحادى عشر نما رواه ايضا فى الباب المتقدم فى الصحيح عن حمادين عيسى عن محمد بن ابى حمزة بن بيض ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أباجعفر عليه السلام عن اول ركعتى الفجر ، فقال : سدس الليل الباقى .

الثانى عشر : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم فى الصحيح على الصحيح على الصحيح عن ابى بكر الحضرمى قال : سألت ابا عبد الله((ع)) فقلت : متى اصلى ركعتى الفجر ؟ و هو الذى تسميه العرب الصديع ،

الثالث عشر: ما رواه ایضا فی الباب العتقدم فی القوی عن یعقوب بن سالم البزار قال ابوعبد الله((ع)): صلهما بعد الفجر، و اقرأ فیهما فی الاولی قل یا ایها الکافرون، وفی الثانیة قل هو الله احد .

الرابع عشر: ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن محمد بن مسلم قال: سألت ابا عبد الله ((ع))عن ركعتى الفجر، فقال: قبل الفجر صلهما و مع الفجر و بعد الفجر -

الخامس عشر: ما رواه في الباب المتقدم في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: قال ابو عبد الله ((ع)): صلهما بعد ما يطلع الفجر .

السادس عشر: ما رواه ايضا في الباب المتقدم في القوى عن اسحقين

عمار عمن اخبره ((ع)) قال: صل الركعتين ما بينك و بين ان يكون الضوع حدد رأسك، فان كان بعد ذلك فابدأ بالفجر ·

السابع عشر: مارواه ايضا في الباب المتقدم عن الحسين ابن ابي العلا قال: قلت لأبي عبد الله((ع)): الرجل يقوم و قد نور بالغداة، قال: فلي صل السجد تين اللثين قبل الغداة، ثم ليصل الغداة ،

الثامن عشر : ما رواه ایضا فی الباب المتقدم عن ابی بصیر قال : قلت لأبی عبد الله((ع)): متی اصلی رکعتی الفجر ؟ فقال یا ابامحمد ان الشیعة اتو ا ابی مسترشدین فأفتاهم بمر الحق ، و اتونی شکاکا فأفتیهم بالتقیة .

التاسع عشر : ما رواه ايضا في الباب المسنون من الصلوات في الصحيح عن ابن بكير عن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله((ع)) : ما جرت به السنة في الصلوة ؟ فقال : الى ان قال : ثلاث عشرة ركعة من آخر الليل ، منها الوتر وركعتا الفجر .

العشرون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر((ع)) انه قال : و بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة ، منها الوتر ومنها ركعتا الفجر .

الحاد ى ولعشرون : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم فى الصحيح عسن الحرث النصرى عن ابى عبد الله ((ع))، قال سمعته يقول : الى ان قال : وكا ن رسول الله ((ص)) يصلى ثلاث عشرة ركعة من الليل .

الثانى والعشرون : ما رواه الصدوق فى الفقيه فى باب صلوة رسول الله ((ص)) و يصلى ((ص)) مرسلا عن ابى جعفر((ع))، فى وصف صلوة رسول الله((ص)): و يصلى ركعتى الفجرة بيل الفجرة عنده وبعيده ، ثم يصلى ركعتى الصبح وهدو الفجر، اذ ا اعترض الفجرواضا ، حسنا الحديث .

الثالث والعشرون : ما رواه التهذيب في باب كيفية الصلوة في الموثق عن ابي بصير عن ابي عبد الله((ع)) قال قلت : ركعتى الفجر من صلوة الليلهي؟

قال : نعم ٠

الرابع والعشرون: ما رواه فى البحار فى اوائل باب انواع الصلوة عن الخصال عن احمد بن محمد العجلى و احمد بن الحسن القطان ومحمد بن احمد السنانى وغيرهم من مشايخه ، عن احمد بن يحيى بن زكريا عن بكير عن عبد الله بن حبيب عن تميم بن بهلول عن ابى معوية عن الاعمش ، قال قال الصادق ((ع)) و ساق الحديث ، الى ان قال : و ثمان ركعات فى السحر وهى صلوة الليل، و الشفع ركعتان ، والوتر ركعة ، و ركعتا الفجر بعد الوتر الحديث .

الخامس والعشرون : ما رواه ایضا فی اواخرالباب المتقدم عن فقه الرضا علیه السلام، و ساق الخبر الی ان قال : و ثمان رکعات صلوة اللیل وهی صلوة الخائفین ، و ثلاث رکعات الوتر وهی صلوة الراغبین ، و رکعتان عند الفجر وهی صلوة الحامدین .

السادس والعشرون : ما رواه ايضا في باب وقت صلوة الفجر و نافلتها عن مجالس الشيخ ، عن الحسين بن عبيد الله الغضايري عن هرون بن مدوسي التلعكبري عن محمد بن همام عن عبد الله بن جعفر الحميري عن محمد بن خالد الطيالسي عن زريق الخلقاني عن ابي عبد الله((ع)) قال : اذا طلع الفجر فلا نافلة

السابع والعشرون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد ((ع)) قال : وقت صلوة ركعتى الفجر بعد الفجر، وعنه((ع)) ايضا قال : لابأس ان تصليهما قبل الفجر ،

اذا عرفت ذلك فاعلم أن العشهورهوالمنصورلوجوه: الأول: الأجماعان المحكيان عن ظاهر الغنية و السرائر، المعتضدان بالشهرة الغظيمة ·

الثاني: الأخبار الكثيرة، منها الخبر الاول، والثاني، والتساليث، و الرابع، والخامس، والسادس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشير، و الرابع عشر، والتاسع عشر، والعشرون، والحادى والعشرون، والتاسع عشر، والعشرون،

والثالث والعشرون، والسادس والعشرون ٠

الثالث: الخبر الرابع والعشرون .

الرابع: رواية زرارة المتقدمة في شرح قول المصنف رحمه الله: ووقت صلوة الليل بعد انتصافه، المشتملة على قول ابي جعفر((ع)): انما على احدكم اذا انتصف الليل ان يقوم فيصلى صلوته جملة واحدة، ثلاث عشرة ركعة ثم ان شاء جلس فدعا، وان شاءنام، وان شاءذ هب حيث شاء، و رواية الفضيل المتقدمة هناك للمرتضى طاب ثراه و موافقيه .

امسران:

الاول، ليناسب الأخبار السابقة، و فيه: اولا ان الخبر الثانى عشر ينافى هذا الاول، ليناسب الأخبار السابقة، و فيه: اولا ان الخبر الثانى عشر ينافى هذا الحمل، لان الصديع هو الصبح، واما ثانيا فلعدم مقاومتهما لمامر سند اود لالة الما الاول فواضح، واما الثانى فلاحتمال كون المراد من المرجع هو صلوة الغداة ويراد بالفجر هو الثانى كما هو المتباد رعند الاطلاق، وعلى تقد يرتسليم كون الظاهر من المرجع هو النافلة، فلا ريب ان المتباد ر من الفجر ليس هو الاول فحينئذ اما ان يحكم باجماله لمكان الاول والثانى فيضعف الدلالة لعدم مايرجح الاول، او ببيانه في الثانى كما تقدم من انه المتباد رعند الاطلاق، فحينئذ اما يكون الأمر محمولا على الرخصة لمكان توهم الخطر، فيكون سبيل الخبرين سبيل الأخبار المرخصة لفعلهما بعد الفجر و معه و قبله، اى لاخطر في صلوتهما بعد الفجر الثانى اولا ، بل على ظاهره فيتعين الحمل على التقية ، لأنه مذهب اكثر العامة ، كما صرح به جماعة و ينادى بها الخبر الثامن عشر مسن الأخبا رالمتقدمة ، و بذلك ظهر حال الخبر الثانى عشر ،

الثانى: الخبر السادس عشر، والخامس والعشرون، والسابع والعشرون بتقريب ما مرالمويد بالخبر السابع عشر، و فيه نظر من وجوه عديدة، هى غير مخفية على من له ادنى درية، وقد اشرنا الى جملة منها الاشارة فلانطوّل المقام

بذكر الباتى ٠

و يعكن ان يستدل لعن جوز تقد يمهما على الفجر الاول رخصة ، كالعصنف طاب ثراه هناكما يأتى و القواعد والمحقق في الشرايع ، بالخبر السابع والعشرين بتقريب مامر ، ولكن فيه ما فيه ، و هنا قول آخر يحكى عن الاسكافى من حيب قال : لااستحب صلوة الركعتين قبل سدس الليل من آخره ، و يدل عليه الخبر الحاد يعشر ، و فيه انه لا يقاوم ما تقدم لوجوه عديدة فليحمل على الفضيلة ، ولحل عبارة الاسكافى ايضا لذلك مومية ، قاله بعض الأجلة ، و بالجملة لا ريب في قوة ما اختاره العشهور ، وان ما يخالفه في غاية من القصور .

فسرعان :

الاول: ذكر الشيخ و جماعة من الأصحاب، ان الافضل اعاد تهما بعد طلوع الفجر الاول اذا صلاهما قبله، استنادا الى مارواه التهذيب قى بابكيفية الصلوة فى الصحيح عن حماد بن عثمان قال قال ابو عبد الله((ع)): ربما صليتهما وعلى ليل، فان قمت ولم يطلع الفجر اعدتهما

و ما رواه ایضا فی الباب المتقدم فی الموثق عن زرارة قال سمعت اباجعفر علیه السلام یقول: انی لااصلّی صلوة اللیل فافرغ من صلوتی و اصلی الرکعتیس، فانام ماشا الله قبل ان یطلع الفجر، فان استیقظت عند الفجر اعد تهما

قال في المدارك: لا يخفى ان هائين الرواينين انما تدلان على استحباب الاعادة لمن صلى هائين الركعتين، وعليه قطعه من الليل اذا نام بعد هما، فلا يتم الاستدلال بهما على الاستحباب مطلقا، انتهى .

أقول: لا يخفى ان الرواية الاولى ليست ظاهرة فى صورة تخلل النوم بظهور يعتدبه، وان كان ذلك كافيا فى توجه الاعتراض، و استند اليهما بعض الأجلة اخذا بدلالة الفحوى، قال: وهماوان لم يقع التصريح فيهما بكون الفجر الأول وقت الاعادة، لكنه ظاهر سيما الموثق، لظهوره فى وقوع الاعادة عنسد الفجر الذى هو الثانى وعنده القريب منه، وهو الفجر الاول، انتهى .

أقول: يمكن ان يقال: ان المتبادر من الموثقة هو استحباب الاعادة بعد الفجر الثانى، فلا يتبشى الاستدلال بها على ما نحن فيه، كما قال بعض في حاشية القواعد بعد قوله: و يجوز تقد يمهما بعد صلوة الليل فتعاد استحبابا، ما صورته: المتبادر من العبادة استحباب اعادتهما بعد الفجر، ويلوح من رواية زرارة ان المراد بعد الفجر الثانى انتهى ، وكيف كان فلاريب في استحباب الاعادة بعد الفجر الأول ، خروجا عن شبهة الخلاف، وتسامحا في ادلة السنن ،

الثانى: قال فى التهذيب المتقدم: ويستحب ان لا ينام الا نسان بعد هاتين الركعتين، ويشتغل بالدعاء والتسبيح، فان النوم فى هذا الوقت مكروه، ثم نقل ما رواه عن سليمان بن حفص المروزى قال قال ابوالحسن الاخير: اياك و النوم بين صلوة الليل والفجر، ولكن ضجعة بلا نوم، فان صاحبه لا يحمد على ما من صلوته ٠

و قال الشارح المحقق: ويستفاد من هاتين الروايتين، اى السر و ايستين المتقد متين فى الفرع الأول، عدم كراهية النوم بعد صلوة الليل، و قطع الشيخ و المصنف بالكراهة، لما رواه ثم نقل رواية سليمن المتقدمة، وقال: وفى الطّريقضعف، و قال فى المدارك: و ربما استفيد، الى آخر ما ذكره الشارح المحقق، ثمقال: لكن العمل بمضعونها اولى .

أقول: لاباس بالعمل بتلك الرّواية والروايتان غير منافيتين لها، اما الأول فلعدم ذكر تخلل النوم فيه ، لأن في نسختين من التهذيب عنيدى كالمدارك هكذا: فأن قمت ولم يطلع الفجر الى آخره ، نعم في الذخيرة على مافي نسختى: فأن نمت بدل فأن قمت ، قال بعض الأجلاء بعدان نقل بالنون: وفي بعض النسخ فأن قمت بالقاف مكان النوم انتهى .

وعلى هذا يتوجه ما وجهه بحسب النظر الجليل، واما بحسب النظرالدقيق فلا منافاة بين تلك الأخبار ، لمكان عدم ظهور اصرارهما ((ع)) على النوم المزبور ، فلا ضيرفي ارتكابه احيانا لبيان الجواز ، معانه يعكن أن يقال في التعليق على الشرط ما يقال ، ويهذا ظهر حال الخبر الثاني ، فالعمل على المخبر الثالث متعين ، وضعف السند غير ضاير ، لمكان التسامح

(ويمتد) وقت نافلتى الفجر (الى ان تطلع الحمرة المشرقية فان طلعت و لم يصلهما بدا بالفريضة) على المشهور بين الاصحاب، بل عليه عامة المتأخرين على ما صرح به بعض المتأخرين ، بل عن ظاهر الغنية والسرائر الاجماع عليه ، خلاقا للمحكى عن الاسكافى والشيخ في المتهذيبين فوقتهما الى الفجر الثانى ، و اختأره بعض متأخرى المتأخرين ، و لهم وجهان:

الأول: الأخبار الكثيرة الدالة على عدم جواز النافلة بعد دخول وقت الفريضة ، كماسياتي ان شاء الله تعالى اليها الاشارة ، خرج ما خرج بدليل و بقى الباقى ٠

الثانى : جملة من الأخبار: منها الأخبار المتقدمة ، الدالة على ادخالهما فى صلوة الليل ، كما فى جملة منها ، او على كونها من صلوة الليل كما فى اخرى ، كالخبر التاسع والثالث والعشرين المتقدمين فى قبيل قول المصنف هذا .

و منها الخبر التاسع، والسابع، والعاشر، والسادس عشر، والثامن عشر، و السادس والعشرون، المتقدم كلهافي قبيل قول المصنف هذا -

وللمشهور ايضاوجهان: الأول الاجماعان المحكيان المعتضدان بالشهرة العظيمة ، التي كادت أن تكون من المتأخرين أجماعا، بللعلها أجماع في المعقيقة ، قاله بعض الأجلة •

الثاني : جملة من الأخبار: منها الخبر الثالث، والرابع، و الخامس ، و السادس ، والرابع عشر ، العتقدمة كلها في قبيل قول المصنف هذا ، بنا على ان المراد بالفجر هو الثاني ، كما مر من انه هو المتباد رعند الاطلاق ، و اما البعدية في فهى و ان كانت مستمرة الى مابعد طلوع الحمرة ، الا ان الصحيحة المروية في التهذيب في اواخر باب كيفية الصلوة (١) عن على بن يقطين قال: سألت ابالحسن

⁽۱) من الزيادات ،

عليه السلام عن الرجل لا يصلى الغداة حتى تسفر و تظهر الحمرة ، و لم يركع ركعتي الفجر ، ايركعهما ايوخرهما ؟ قال : يوخرهما ، تقييدها عليها ·

و منها الخبر الثاني والعشرون المتقدم هناك ، لمكان قوله: و بعسيده ، فتدبر ·

و منها الخبر السادس عشر والثاني عشر والسّابع عشر، المتقدمة كلمها مناك •

و منها الخبر الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشروالخامس والعشرون، المتقدمة كلها هناك ·

ومنها الخبر السابع والعشرون المتقدم هناك ايضا

والاقوى عندى هو القول المشهور، واما الأخبار الدالة على المذهب المخية، المزيف، فلا تقاوم ما يدل على المذهب المختار من الأخباروالاجماعات المحكية، فلتحمل على الفضيلة، وحمل الفجر الواقع في اخبارنا على الفجر الأول وان كان معكنا، فيترجح الأخبار الاوله، ولكنه بعيد في الغابة، مع عدم منفعة في هذا الحمل، الابعد أرتكاب مخالفة اخرى للظاهر، مع تقييد البعدية بالمستمرة الى الفجر الثاني خاصة ٠

و اما حمل اخبارنا على التقية ، فهو وان كان حسنابالنسبة الى جملة ، و لكن جملة اخرى منها غير قابله له ،كالأخبار المجوزة للاتيان بهاقبل الفجروعند ه و بعده او بعيده ، لأن مذهب جمهور هم على ما نسب على هاتين الركعتين ، لا يصليان الا بعد طلوع الفجر الثانى ، و من اخبارهم المنقوله فى ذلك ، مانقل عن المنتهى مما رواه الجمهور عن حفصة ان الرسول ((ص)) كان اذا اذن المؤذن و طلع الفجر ، يصلى الركعتين لاقبله ولا معه ، وتلك النصوص اباحت جميع ذلك ، و القول بان مراده ((ع)) تقية السائل فى فعلها بعد ه بعيد ، نعم الاحوط عرعدم بعد الفجر و قضاو ها بعد الفريض ، قاله بعض الأجله ، و لعل الاحوط هو عدم ذكر الفضاء ان اوقعهما قبل الحمرة المشرقية ، بل مجرد قصد القربة بنا على كفايته

في العبادة ، كما هو التحقيق المختار عند جماعة من متأخري الطايفة ، فتدبر ٠

بقى فى المقام شى يحسن التنبيه عليه ، وهوان المحكى عن شيخنا الشهيد فى الذكرى ، الميل الى القول بامتداد ركعتى الفجر بامتداد الفريضة ، مستد لا بصحيحة سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبد الله عن الركعتين قبل الفجر، قال : تتركهما حين يترك الغداة فانهما قبل الغداة ، وفى المتهذ بب اتركعهما كما فى نسخه ، او باسقاط الاستفهام كما فى اخرى ، كما تقدم فى الخبر العاشرالمتقدم فى شرح قول المصنف هذا ، قال الشهيد ويظهر منه امتداد هما وليس ببعيد ، وقد تقدم رواية فعل النبى ((ص)) اياهما قبل الغداة ، فالاداء اولى، فالامربتأخيرهما عن الاقامة اوعن الاسفار ، جاز كونه لمجرد الفضيلة لا توقيتا ، انتهى و عن الاقامة اوعن الاسفار ، جاز كونه لمجرد الفضيلة لا توقيتا ، انتهى

وعن المحدث الكاشانى فى كتاب المعتصم، انه نفى عنه البعد، ببعد ان اختار مذهب الاكثر، و فيه: اولا ان الاولوية معنوعة، وثانيا بما اشار اليه بعض الأجلة، بأن ظاهر معنى خبر سليمان انه ان يتركهما حين ترك الفرض، اى انما يصير ان قضاء اذا صارت الفرض قضاء، او انهما يتركهما اذا آدى فعلها الى ترك الفرض، قال اما على خط الشيخ فالظاهر هو التقديم على الفجرالثانى، سيما و انه روى فى رواية اخرى، بدل حين يترك الغداة حين ينورالغداة، فتدبر ،

وقال بعض الأجلائ؛ وانت خبير أن قوله ((ع)): وتركعهما حين تركع الغداة، لو حمل على الخبركما ادعوه و جعلوه محل الاستدلال، لللزم منه المناقاة لقوله انهما قبل الغداة، بل الظاهر انه في مقام الاستفهام الانكاري، ليلايم قوله انهما قبل الغداة، مؤكد ابات والافاى ملازمة بين الأمريفعلهما حين الغداة، وبويد الغداة، وبويد الغداة، وبويد من الكلام المؤكد الدال على انهما قبل الغداة ، وبويد ما قلناه ان الشيخ في الاستبصار ، نظم هذه الرواية في سلك ما اختار من الروايات الدالة على انتها الوقت بطلوع الفجر الثاني، انتهى .

و بالجملة الاستناد الى مثل هذه الرواية المختلفة النسخ و الاولسوية المذكورة ، فيه تكلف شديد، و بعيد عن ظاهر السياق بما لانهاية له و لامزيد ،

سيمانى مقابلة ما قدمناه من الادلة الكثيرة ، المعتضدة بالشهرة العظيمة · فسرع :

لوظهرت الحمرة بعد الشروع فيهما ، فهل يقطع و يشرع في الفريضة ام لا ؟ والظاهر عندى هو ما مر في نافلة المغرب ·

و (يجوز تقد يمهما على الفجر) الأول لما مر، قال الشارح الفاضلطاب ثراه والظاهر عدم الفرق في جواز التقديم، بين من صلى صلوة الليل وغيره كما يقتضيه الاطلاق، وان كان يعتبر بعضهم بكون اول وقتها بعد صلوة الليل ، باختصاص التقديم بعصليها ، انتهى .

أقول : ولعل القول بالاطلاق هو الاظهر، عملا باطلاق جملة من الرّوايات المتقدمة، وعدم ظهور ما يخصصه، نعم ان صلى صلوة الليل فلا بدان يصليهما بعد الوتر، ولا يجوز الاتبان بهما قبلهما .

فاقدة

قال الشيخ البهائي في الحبل المتين، حشره الله مع الأئمة السنقين: و قوله((ع)) في الحديث الحادي عشر، و اشار به الى الخبر التاسع المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله: و وقتهما بعد طلوع الفجر، وهو صحيحة زرارة عن ابي جعفر((ع)) قال: سألته عن ركعتي الفجر، قبل الفجر، انهما من صلوة الليل ثلاث عشرة ركعة صلوة الليل، اتريد ان تقايس ؟ لو كان عليك من شهرره ضان اكنت تطوع ؟ اذا دخل عليك وقت الفريضة فابدا بالفريضة .

اترید ان تقایس، بالبنا المفعول، ای تریدان یستدل لك بالقیاس، و یجوز قرائه بالبنا الفاعل، اتریدان تستدل انت بالقیاس، ولعلّه لماعلمان زرارة كثیرا ما یبحث مع المخالفین و یبحثون معه، فی امثال هذه المسائل، اراد ان یعلّمه طریق الزامهم، حیث انهم قائلون بالقیاس، او ان عرضه ((ع)) تنبیه زرارة علی اتحاد حكم المسئلتین، و تمثیل مسئلة لم یكن یعرفها بمسئلة هو عالمهها، و مثل ذلك قد یسمی مقایسة، ولیس مقصود ه ((ع)) القیاس المصطلح .

و هذا الحديث نص في ان من عليه قضائ من شهر رمضان ، لا يشرع له صوم النافلة ، و ستسمع الكلام فيه في كتاب الصوم ان شائالله تعالى ، والجار والمجرور الأول في قوله ((ع)) : لو كان عليك من ، خبر كان والثاني اسمها ، ولا تصنع الى ما اشتهر من ان الجار والمجرور لا يقع مبندا ولا قائما مقام المبتدا ، فان الحق جوازه في من التبعيضية ، الا ترى الى ما قاله بعض المحققين في قوله تعالى: ((ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر))، ان من الناس مبتدا ، ومن يقول خبره وان ابيت ذلك هنا ، و فرقت بين ما نحن فيه و بين الآية الكريمة ، فاجمعله صفة محذوف ، اى شي من شهر رمضان ،

و قال المحقق الشيخ حسن في كتابي المنتفى بعد نقله لصحيحة زرارة قلت: ينبغى أن يعلم أن الغرض في هذا الحديث، من ذكر التطوع بالصوم لعن عليه شي من قضا شهر رمضان ، معارضة بما علمه ((ع)) من زرارة ، و همي مجادلة قياس ركعتى الفجر على غيرهما من النوافل المتعلقه بالفرايض، حميث ان الوقت نيها متحد مع وقت الفريضة، فتكون ركعتا الفجر بعد طلوع الفجرو دخول وقت الفريضة، وحاصل المعارضة ان اشتغال الذمة بالصوم الواجب مانع من التطوع به ، فيقاس عليه حكم ركعتي الفجر ، و يقال أن دخول وقت الفريضة بطلوع الفجريمنع الاشتغال بالنطوع ، فلا يساغ لفعلها بعد الفجن والمطلوب بهذه المعارضة بيان فساد القياس ، لا التنبيه على الوجه الصحيح فيه ، فيان الأخبار الكثيرة الدالة على جواز فعلها بعد الفجر تنافيه ،وسنورد ها،واحتمالها التقية كما ذكره الشيخ رحمه الله في جعلة وجوه تأويلها ، غير كاف في العصير الى تعيين التقديم، مع عدم صراحة اخباره فيه، اذ هي محتملة لارادة ارجحيته على التأخير، فيكون الجمع بين الأخبار بالحمل على التخيير، مع رجحان التقديم اولى، وحينئذ يتعين حمل المعارضة الواقعة في هذا الخبرعلي ما ذكرناه ، انتہی '

اعلم انه لا يجوز ان تقدم صلوة الليل على الانتصاف، لما مر في تؤقيتها به .

الالشاب يمنعه رطوبة رأسه عن القيام اليها في وقتها، ومسافريمنعه جدا لسير ، على المشهور بين الاصحاب، فيجوزلهما حينئذ تقديمها عليه، بل نسب بعض الأجلة الى المشهور، جواز تقديمها عليه لمطلق ذوى الاعذار، المحتمل منعها لهم عن فعلها في الوقت، قال و في الخلاف الاجما ععليه ، بل عليه عامة من أخر عدا الفاضل في المختلف والتحرير، لكنه فيه توقف، و في الأول صرح بالمنع، وفاقا للمحكى (١) و زرارة من القدما ، انتهى .

أقول: لزرارة وجهان:

الأول : ما اشار اليه بقوله : كيف تقضى صلوة قبل وقتها ان و قتها بعد انتصاف الليل ، وسيأتي ذلك في ذيل رواية محمد بن مسلم .

الثانى: ما رواه التهذيب فى باب كيفية الصلوة معلقاً، عن حماد بن عيسى، عن معوية بن وهب، عن ابى عبد الله((ع))، قال قلت: ان رجلا من مو اليك من صلحائهم، شكا التي ما يلقاه من النوم، فقال: انى اريد القيام للصلوة بالليل فيغلبنى النوم حتى اصبح ، فريما قضيت صلوتى الشهرالمتتابع و الشهرين اصبر على ثقله ، قال: قرة عين له والله ، ولم يرخص له فى الصلوة فى اول الليل ، وقال: القضاء بالنهار افضل ، قلت: فان من نسائنا ابكار الجارية تحب الخير و اهله ، و عمرص على الصلوة ، فيغلبها النوم حتى ربما قضت ، وربماضعفت من قضائه ، و هى تقوى عليه اول الليل ، فرخص لهن فى الصّلوة اول الليل اذا ضعفن و ضبعت القضاء .

للمشهور وجهان:

الأول: الاجماع المحكى عن الخلاف المعتضد بالشهرة، و فسى امالى الصدوق من دين الامامية الاقرار بأنه لا يجوز صلوة الليل من اول الليل الافى السّفر، واذا قضاها الانسان فهو افضل من أن يصليها من أول الليل .

⁽١) عن الحلّبي ٠

الثانى: جملة من الأخبار: منها ما رواه الصدوق فى باب و قت صلوة اللّيل، و فى التهذيب فى باب كيفية الصلوة فى الصحيح عن ليث المرادى قال: سألت ابا عبد الله((ع)) عن الصّلوة فى الصيف والليالى القصار، صلوة الليل فى اول الليل، فقال: نعم نعم ما رأيت و نعم ما صنعت ، و زاد ابن بابويه قال: وقال: وسألته عن الرجل يخاف الجنابة فى السفر اوفى البرد، فيجعل صلوة الليل والوتر فى اول الليل، فقال: نعم ،

و منها ما رواه المتهذيب في اواخر باب الصلوة في السفر في الزيادات في الصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله ((ع)) قال: ان خشيت ان لا تقوم في آخر الليل ، و كانت بك علة او اصابك برد ، فصل و او تر من اول الليل ، في السفر .

و منها ما رواه في المكان المتقدم في الصحيح عن ابان بن تغلب قال: خرجت مع ابي عبد الله((ع)) فيما بين مكة والمدينة ، فكان يقول : اما انتم فشاب تؤخرون ، واما انا فشيخ اعجل ، وكان يصلى صلوة الليل اول الليل .

و منها ما رواء في المكان المتقدم في القوى لمكان محمد بن سنان ، عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله ((ع)) عن صلوة الليل والوتر في أول الليل في السفر ، أذا تخوفت البرد وكانت علة ، فقال : لأباس أنا أفعل ذلك .

و رواه ایضا فی اواخر باب تفصیل ما تقدم ذکره ، و فیه بدل و کانت او کانت .

و منها ما رواه فى المكان المتقدم فى الصحيح عن عبد الرحمن بن ابى نجران قال: سألت ابالحسن((ع)) عن الصلوة بالليل فى السفرفى المحمل، قال: اذا كنت على غير القبلة ، فاستقبل القبلة ثم كبر وصل حيث ذهب بك بعيرك ، قلت: جعلت فد اك فى اول الليل ، فقال : اذا خفت الفوت فى آخره .

و منها ما رواه في المكان المتقدم في الصحيح عن محمد بن ابي عمير عن جعفر بن عثمان عن سماعة عن ابي عبد الله ((ع)) قال: لأباس بصلوة الليل فيما

بین اوله الی آخره ، الا ان افضل ذلك بعد انتصاف اللیل
 و رواه ایضا فی اواخر باب كیفیة الصلوة فی الزیاد ات

و منها ما رواه في العكان العتقدم في العوثق عن سماعة قال: سألت ابا عبد الله((ع)) عن وقت صلوة اللّيل في السفر، فقال: من حين تصلى العتمة ، الى ان ينفجر الصّبح ،

و منها ما رواه التهديب في اواخر باب كيفية الصلوة في السزيادات عن الحسين بن على بن بلال قال: كتب اليه في وقت صلوة الليل ، فكتب: عند زوال و هو نصفه افضل ، فان فات فأوله و آخره جايز .

و منها ما رواه ایضا فی المتقدم عن محمد بن عیسی، قال: کتبت الیه اسئله: یا سید ی روی عن جدك انه قال : لا باس بأن یصلی الرّجل صلوة اللیل فی اول اللیل ، فكتب: فی ای وقت صلی فهو جایز ان شا الله .

و منها ما رواه في النهاية في باب وقت صلوة الليل من اول الليل ، في المحل والوتر و ركعتي الفجر ·

و منها ما رواه التهذيب في اواخر باب تفصيل ما تقدم ذكره في الموثق عن الطاهري عن على بن رباط عن يعقوب بن سالم عنابي عبد الله((ع)) قال: سألته عن رجل يخاف الجنابه في السفرا والبر د، ايعجل صلوة الليل و الوتر في اول الليل ؟ قال: نعم .

و منها ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن محمد بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن صلوة الليل اصليها اول الليل، قال: تعم اني لا فعل ذلك، فاذا اعجلني الجمّال صليتها في المحمل ،

و منها ما رواه في الباب المتقدم في الصحيح عن يعقوب الاحمرقال: سألته

عن صلوة الليل في الصيف في الليالي القصار في أول الليل، فقال: نعم مارايت و نعم ما صنعت، ثم قال: أن الشاب يكثر النوم، وأنا أمرك به •

و منها ما رواه في الباب المتقدم عن على بن سعيد قال: سألت اباعبد الله عليه السلام عن صلوة الليل والوتر في السفر من اول الليل اذا لم يستطع ان يصلى في آخره، قال: نعم ·

و منها ما رواه في الذكرى قال: روى محمد بن ابي قرة باسناد هالي ابراهيم بن سبابة قال: كتب بعض اهل بيتى الى ابى محمد ((ع)) في صلوة المسافر اول الليل صلوة الليل ، فكتب: فضل صلوة المسافر من اول الليل كفضل صلوة المقيم في الحضر من آخر الليل .

وبالجمله الأخبار في هذا الباب كثيرة ،قال ابن بابويه في باب وقت صلوة اللّيل: وكلما روى عن الاطلاق في صلوة الليل من اول الليل ، فانماهو في السّفر لأن العفسر من الأخبار يحكم على المجمل ، و فيه نظر ، لأن في الأخبارالسابقة ما هو واضح الدلالة على تسويغ التقديم في غير السّفر ايضا ، والذي يترجح في نظرى القاصر و يدون في فكرى الفاتر ، هو القول بجواز التقديم مع العذ رمطلقا، للأخبار المتقدمة وغيرها .

واما الدليلان اللذان اقامهما زرارة و موافقوه ، فيتوجه المنع باطلاق اولهما، و دلالة ثانيهما ، لمكان كلمة افضل و ذيله الدال على الجواز ، و هو و ان كان ظاهره الاختصاص بصورة خوف فوت القضاء ، كما عن التذكره قيل : و ربما يفهم من المختلف و المنتهى ايضا ، ولكن مقتضى الجمع بين الأخبار ، وضم بعضها الى بعض والتفكر في مدلولالتها ، وما تفيد ه بصريحها واشاراتها، هوما ذكرناه ، نعم قول التذكره احوط .

واما ما يظهر من الشارح المحقق الميل الى القول بجواز الشقديم عن الانتصاف مطلقا ، ولو مع عدم العدر ، مستدلا بجملة من الأخبار ، فيغير وجيه في الغاية ، لما تقدم من الادلة القوية المتينة في شرح قول المصنف: و وقت صلوة

الليل بعد انتصافه ٠

وبالجعله القول لجواز التقديم في صورة العذر قرى بحسب الادلة، و مع ذلك (قضا طرة الليل) بعد فوات وقتها (افضل من تقديمها) على انتصاف الليل اتفاقا فتوى و نصا، و منه زيادة على رواية معوية بن وهب المتقدمة ، ما رواه التهذيب في الزيادات في الصحيح ، عن محمد وهو ابن مسلم عن حد هما ((ع)) قال قلت: الرجل من امره القيام بالليل ، يمضى عليه الليلة والليلتان و الثلاث لا يقضى و أن يقوم ، فيقضى احب اليك ، ام يعجل الوتر اول الليل ؟ قال : لا بل يقضى و أن كان ثلائين ليلة ،

وما رواه ايضا في بابكيفية الصلوة ، عن محمد بن مسلم قال : سألته عن الرجل لا يستيقظ من آخر الليل ، حتى يمضى لذلك العشر والخبس عشرة ، فيصلى اول الليل احب اليك ، أم يقضى ؟ قال : لا بل يقضى احب الي ، أنى اكره ان يتخذ ذلك خلقا ، وكان زرارة يقول : كيف تقضى صلوة لم يد خل وقتها ؟ انما وقتها بعد نصف الليل .

و ما روى عن قرب الاسناد عن الرجل يتخوف أن لا يقوم من الليل ، أيصلى صلوة الليل أذا أنصرف من العشاء الآخرة ، فهل يجزيه ذلك ، أم عليه قضاء ؟ قال: لاصلوة حتى يذهب الثلث الأول من الليل ، والقضا 'بالنهار أفضل .

نسروع:

الأول ؛ وقت التقديم على القول بجوازه النصف الأول من الليل ، فلا يجو ز تقد يمهما على الغروب، لتصريح النص والفتوى باول الليل ، ولا يعارضهما رو اية قرب الاستاد المصرحه بعضى الثلث الأول ، لضعف سنده ، تعم العمل بها اولى .

الثانى : هل يشترط على القول بجواز التقديم تأخيرها عن العشائين ام لا ؟ وجهان ، بل قولان ، ذهب الى الأول بعض الأجلة ، والى الثانى الشارح الفاضل ، وله اطلاق النص والفتوى ، للأول : عموم ما دل على المنع عن فعل النافلة ، في وقت الفريضة ، الا في المواضع المستثناة ولم يعلم كون هذا منها ، مع

كون الضّرورة متقد رة بقد رها ، و رد اطلاق النصّ والفتوى بان المتباد رمنهما كونه بعد العشائين ، والا قربعندى هوالقول الأول : لمامّر ، ولما رواه الشيخ في اواخر باب الصّلوة في السّفر في الزياد ات في الموثق عن سماعة قال : سألت ابا عبد اللّه عليه السلام عن وقت صلوة الليل في السّفر ، فقال : من حين تصلى العتمة الى ان ينفجر الصبح .

المثالث: لااشكال في ان المراد بصلوة الليل المتقدمة ،الاحد عشر ركعة لاطلاق صلوة على الشلاث الوتر اطلاقا شايعا ، مع التصريح في جعله من النصوص المتقدمة بتقديم الوتر ، وانعا الاشكال في تقديم ركعتى الفجر ، ذهب المشارح الفاضل الى العدم ، والجوازكما صرح به بعض الأجله ، لاطلاق صلوة الليل عليهما اطلاقا شايعا ، وان كنت شاكا في ذلك ، فانظر الى الأخبار المتقدمة في شرح قول المصنف : و وقتهما بعد الفجر الأول .

و منها موثقة ابى بصيرعن ابى عبد الله((ع)) قال قلت: ركعتى الفجر من صلوة الليل هى ؟ قال: نعم ٠

الرابع: لو قدمها ثم انتبه في الوقت، او زال العذر، فهل يشرع فعلها ثانيا ام لا ؟ وجهان، بل قولان، واستظهر الشارح الفاضل الأول مع احتماله الثاني، و نسب الثاني الى ولد المصنف طاب ثراه في بعض فتسواه، لسلا و ل ان التقديم انما شرع للضرورة وقد زالت، وللثاني حصول الامثال و عدم النصّ، ولعل الثاني لا يخلوعن قوة، مع كونه احوط .

الخامس: هل بنوى فيها مع التقديم الادا ام لا بلينوى التعجيل؟ ذهب الاصحاب الى الثانى ، واختاره بعض المعاصرين ، ولا يخلوعن قوة لعدم كونه وقتا حقيقيا لها ، واحتمل الشارح الفاضل (١) الأول قال : لأنجميع الليل قد صار وقتا لها ، ولامعنى للادا الاما فعل فى وقته ، انتهى ،

 ⁽۱) و سيأتي في شرح قول العصنف رحمه الله: و اول الوقت الا ما يستثني ماله
 دخل في المقام ١٠ (منه)

و فيه نظر لما اشار اليه بقوله : ويحتمل العدم ، لأنه ليس وقتا حقيقيا ، و لهذا اطلق عليها نية التقديم ، فينوى فيها التعجيل لاالادا ، انتهى ٠

واما ركعتا الفجر اذا قدمتا عليه، فهل ينوى فيهما ايضا السعجيل أو الادا، ؟ ذهب الشارح الفاضل الى الثانى، مستدلا بأن وقتهما بعد صلوة الليل على المشهور، و فيه نظر ولعل الاظهر هو الأول .

(و تقضى الفرائض) الفائنة (في كل وقت) حتى الاوقات الخمسة العكروهة، على الاشهر الاظهر، وسيأتى الكلام في ذلك مفصلاان شاء الله، فانتظر، (ما لم يتضيق الحاضرة) فتقدم بلا خلاف، على ما صرح به جماعة، بل عليه الاجماع عن جملة من العبائر، ويدل عليه بعد ذلك والاصل والمعلومات السليمة عن المعارض، الأخبار الكثيرة الآتية في العباحث الآتية اليها الاشارة .

ومنها ما روا مالتهذیب فی اواخرباب تفصیل ما تقدم ذکره فی الصحیح او الحسن کالصحیح لمکان ابرا هیم ،عن زرارهٔ عن ابی جعفر ((ع)) انه سأل عن رجل بغیر طهور اونسی صلوهٔ لمیصلها اونام عنها ، فقال : یقضیها اذاذ کرها فی ای ساعه ذکرها من لیل اونها ر ، فاذا دخل وقت الصلاة ولمیتم ماقد فاته ، فلیمض ، مالمیت خوف أن یذهب وقت هذه الصلاة التی قد حضرت ، وهذا أحق بوقتها ، فلیصلها ، فاذا قضاها فلیصل ما فاته فیماقد مضی ، و لایتطوع برکعه حتی یقضی الفریضة کلها ،

(و) تقضى (النوافل) ايضا في كل وقت، ولو قال تصلى كان اجود، قالمه الشارح الفاضل طاب ثراه ، واعترض عليه الشارح المقدس طاب مضجعه ، بأنه غير واضح لأنه اطول ، ولأنه حينئذ لا يفيد جواز قضا النوافل ، وقد يكون المراد التصريح به لأنه غير واضح ، او قد يتوهم انه كيف يقضى النافلة مع ذهاب وقتها ، ولا نه حينئذ بغيد عدم كراهة النافلة المبتدائة ايضا ، في الاوقات الخمسة المكروهة ، مع انه سيذكر كراهتها انتهى ، فليتأمل (ما لم يد خل وقتها) اى وقت الفر ايض فتقدم عليها ، الا اذا كانت راتبة لم يخرج وقتها المضروب لها، والا فيقدم عليها ايضا وجوبا ، وفاقا للنافع والشرايع والقواعد والمقنعة و غيرها ، كما عن المبسوط وجوبا ، وفاقا للنافع والشرايع والقواعد والمقنعة و غيرها ، كما عن المبسوط و

الفقيه و الاقتصاد و الخصال والعقود والتحريروالاصباح والجامع ومحتمل المهذب، ونسبه جماعة الى المشهور، وفي الرياض الى المشهور بين المتأخرين بل استنده المحقق في التحرير الى علمائنا، مو ذنا بدعوى الاجماع عليه، وخلافا للشهيدين و جماعة من متأخرى المتأخرين، فاختاروا لجواز، بل في الدروس اسنده الى المشهور حيث قال: والاشهرانعقاد النافلة في وقت الفريضة ادا كانت النافلة او قضا معيث قال: والاشهرانعقاد النافلة في وقت الفريضة ادا كانت النافلة او قضا معيث قال: والاشهران عقاد النافلة في وقت الفريضة الما كانت النافلة او قضا معيث قال: والاستحراب النافلة المنافلة ال

أقول: لابد اولا من نقل جملة من الأخبار المتعلقة بالمقام، ثمالخوض في هذا البحر القمقام، فنقول:

الأول: ما رواه شيخنا الشهيد طاب ثراه في الذكرى في الصحيح على ما نقل عن زرارة عن ابي جعفر((ع)) قال: قال رسول الله((ص)) اذا دخل وقت صلوة مكتوبة فلا صلوة نافله حتى يبدا والمكتوبة والله الكوفة فأخبرت الحكم بن عتيبة واصحابه وفقبلوا ذلك منى فلما كان في القابل لقيت ابا جعفر عليه السلام وفحد ثنى ان رسول الله((ص)) عرس في بعض اسفاره فقال: من يكلونا وفقال: بلال انا وفنام وناموا حتى طلعت الشمس وفقال: يا بلال ما ارقدك وفقال: يا رسول الله((ص)) اخذ نفسي ما اخذ انفاسكم وفقال بيا بلال ما ارقدك وفقال: يا رسول الله((ص)) اخذ نفسي ما اخذ انفاسكم وفقال رسول الله (ص)) فتحولوا عن مكانكم الذي اخذ تكم فيه الغفله وقال وبالملال أن وفائن وفقال من الطبح وفقال وفقال من نسي الصبح وفقال الله الله الله الله الله الله وفقال الله الله الله الله قال الله قال الله قال الله قال الله قال الله قال وله المعلوة الأول وفقال وله وفقال وله المناز والم العلوم الأول وفقال وله وفقال المن جميعا إلى فان ذلك كان قضاً من رسول الله((ص)) و

الثاني : ما رواه جماعة كالشارح الفاضل ، وسبطه ، و السيخ البهائي ، و الشارح المحقق ، قيل : والظاهر ان من تأخر عن الشهيد الثاني رحمه الله انما

ا فلیصلّم خل

اخذه عنه في الصحيح على ما قالوا، عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر((ع)) : اصلى نافلة وعلي فريضة او في وقت فريضة ، قال : لا انه لا يصلى نافلة في وقت فريضة ، ارايت لو كان عليك من شهررمضان اكان لك ان تنطوع حتى تقضيه ؟ قال: قلت : لا ، قال : فكذ لك الصلوة ، قال : فيقا يسنى و ما كان يقا يسنى .

الثالث: ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الحسن عن نجيه قال قلت لأبى جعفر((ع)): يدركني الصلوة فأبدا عبالنافلة ؟ قال: فقال: لا ابدا بالغريضة ، و اقض النافلة .

الرابع: ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن زياد بن ابي عتاب عن ابي عبد الله((ع)) قال سمعته يقول: اذا حضوت المكتوبة فابد ابها، فلايضرّك ان ترك ما قبلها من النافلة ·

الخامس: ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الموثق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع)) قال: قال لي رجل من اهل المدينة: يا اباجعفر ما لي لا اراك منطقع بين الاذان والاقامة كما يصنع الناس؟ قال قلت: انا اذا اردناان نتطوع كان تطوعنا في غير وقت فريضة ، فاذا دخل وقت الفريضة فلا تطوع .

السادس: ما رواه ایضا فی باب تفصیل ما تقدم ذکره ،عن ابی بکرالحضرمی عن جعفر بن محمد ((ع)) قال: اذا دخل وقت صلوة مفروضة فلا تطوع .

السابع ، ما رواه في الباب المتقدم عن اديم بن الحرقال : سمعت ابا عبد الله((ع)) يقول : لا يتنفل الرجل اذا دخل رقت فريضة ، قال: و قال : اذ ا دخل وقت فريضة فابد أبها .

الثامن : ما رواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر، عن ابي جعفر ((ع)) قال: لا تصل من النافلة شيئا في وقت فريضة فانه لا يقضي نافلة ، فاذا دخل وقت الفريضة فابدا بالفريضة ، قال و قال ابو جعفر : انما جعلت القدمان والاربع الاذرع و الذراعان وقتا ، لمكان النافلة ٠

التاسع : ما رواه في الخصال باسناده عن على ((ع)) في حديث الاربع مائه

قال: لا يصلى الرجل نافلة في وقت الفريضة الا من عدر ، ولكن يقضى بعد ذلك اذا أمكنه القضاء قال الله تعالى: ((الذين هم على صلوتهم دائمون)) ، السي ان قال: لا يقضى النافلة في وقت الفريضه ، ابدأ بالفريضه ثم صل ما بدالك .

العاشر : ما رواه الكافى فى باب التطوع فى وقت الفريضة فى الحسن كالصحيح او الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، قال : قلت لأبى عبد الله((ع)) : اذ ا دخل الفريضة ، أتنقل او ابدا بالفريضة ؟ فقال : ان الفضلان تبد ابالفريضه ، و انعا أخرت الظهر ذراعا من عند الزوال ، من اجل صلوة الاوابين .

الحادى عشر: ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الموثق عن سماعة قال: سألت ابا عبد الله((ع)) عن الرجل يأتي المسجد و قسد صلى اهله، ايبتدى بالمكتوبة او يتطوع؟ فقال: ان كان في وقت حسن فلا باس بالتطوع قبل الفريضة، وان كان خاف الغوت من اجل ما مضى من الوقت، فليبد ا بالغريضة و هو حق الله، ثم ليتطوع ماشا، الأمر موسع ان يصلى الانسان في اول وقت الفريضة، والفضل اذا صلى الانسان وحده ان يبدأ بالفريضة، اذا دخيل وقت العربضة، والفضل اذا صلى الانسان وحده ان يبدأ بالفريضة، اذا دخيل وقت اليكون فضل اول الوقت للفريضة، وليس بمحظور عليه ان يصلى النوافل من اول وقت الى قريب من آخر الوقت

و رواه الكافى ايضا فى باب التطوع فى الفريضة مضمرا بتفاوت ما، و فيه : شم ليتطوع بما موسع ان يصلى الانسان فى اول دخول وقت الفريضة النوافل ، الاان يخاف فوت الفريضه ،

الثانى عشر : ما رواه الكانى فى باب التطوع فى الفريضة ، والتهذيب فى الزيادات فى الموثق عن استحق بن عمار ، قال قلت: اصلى فى وقت فريضة نافلة؟ قال: نعم ، فى اول الوقت اذا كنت مع امام تقتدى به ، فاذا كنت به وحدك فابدا بالمكتوبة ،

الثالث عشر ؛ ما رواه التهذيب في باب احكام فوات الصلوة في الصحيح ، عن عبد الله ((ع)) قال : اذ ا

د خل المسافر مع اقوام حاضرين في صلوتهم ، فان كانت الاولى فليجعل الفريضة في الركعتين الاوليين ، وان كانت العصر فليجعل الاوليين نافلة والاخبرتين فريضة ٠

الرابع عشر : ما رواه الكافى فى باب الرجل يصلى وحده ثم يعيد فى الجماعة فى الصحيح ، عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبد الله((ع)) عن رجل دخل المسجد وافتتح الصّلوة ، فبينما هو قائم يصلى اذاذن المؤذن واقام الصلوة ، قال : فليصل ركعتين ثم يستانف الصلوة مع الامام ، ولتكن الركعتان تطوعا .

الخامس عشر : ما رواه التهذيب في باب تفصيل ما تقد مذكره في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألته عن الرّجل يفوته صلوة النهار ، قال : يقضيها ان شا ' بعد المغرب، وان شا ' بعد العشا ' ·

السادس عشر : ما رواه في الباب المتقدم في الحسن كالمسحيح ، عن الحلبي قال : سئل ابوعبد الله(ع)) عن الرجل فائته صلوة النهار متى يقضيها؟ قال : متى شاء ، ان شاء بعد المغرب، وان شاء بعد العشاء .

السابع عشر : ما رواه في الباب المتقدم في الصحيح عن شعيب عن ابى بصير قال: ابو عبد الله ((ع)): ان فاتك شيء من تطوع النهار والليل فاقضه عند زوال الشعس، و بعد الظهر عند العصر، و بعد المغرب، و بعد العتبه ، ومن آخر السحر .

الثامن عشر: مارواه التهذيب في باب المواقبت في الزياد ات، عن محمد بن يحيى بن حبيب قال: كتبت الى ابى الحسن الرضا ((ع)): يكون على الصلوة النافلة، متى اقضيها ؟ فكتب: في اى ساعة شئت من ليل او نهار -

التاسع عشر: ما رواه في المكان المتقدم في الصحيح عن حسان بن مهران قال: سألت ابا عبد الله((ع)) عن قضا "النوافل ، قال: ما بين طلوع الشمس الي غروبها .

العشرون : ما رواه التهذيب في باب احكام الصلوة عن الحسين بن

ابى العلا عن ابى عبد الله((ع)) قال: اقض صلوة النهار اى ساعة شئست من لىيلاو نهار، كل ذلك سوا • •

اذا عرفت ذلك ، فاعلم أن للأولين وجهان : الأول المشتمل على قول الباقر((ع)) : اتريدان تقايس ؟ لوكان عليك من شهر رمضان ، اكنت تطوع ؟ أذا دخل عليك وقت الفريضة ، فابدأ بالفريضة .

و منها صحيحة زرارة المتقدمة في شرح قول المصنف رحمه الله: و تقضى الفرايض في كل وقت انتهى ، المشتملة على قول الباقر((ع)): ولا يتطوع بركعة حتى يقضى الفريضة ·

و منها الخبر الأول الى الخبر التاسع .

و منها الخبر الثامن، والثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، و السادس عشر، والسابع، والثاني والثلاثون، المتقدمة كلها في شرح قول المصنف رحمه الله: ثم تشترك مع العصر الى ان يبقى للغروب مقد ارادا السعسسر فيختص به .

و منها ما رواه التهذيب في باب الصلوة على الأموات في الزيادات في الصحيح ، عن على بن جعفر ((ع)) ، عن أخيه موسى بن جعفر ، قال : سألته عن صلوة الجنائز اذا احمرت الشمس ، ايصلح ام لا ؟ فقال : لاصلوة صلوة و قال : اذا ارجبت الشمس فصل المغرب ثم صلّ على الجنايز ، فافهم .

الثاني : الاجماع المحكي في كلام التحرير، المعتضد بالشهرة .

و للأخير ايضا وجهان: الأول الاصل، الثاني جملة من الأخيار ، منها الخبر العاشر الى الخبر السابع عشر، المؤيدة باطلاق جملة من الأخبار، منها الخبر الشامن عشر الى العشرين، و منها روايات عديدة بالنسبة السي قضا ، صلوة الليل و قضا ، صلوة الوتر ، يجد ها المتتبع في اخبارهم باد ني تتبع ، فنحن لو تعرضنا لنقلها ليطول المقام .

ولا ينافيها الأخبار الدالة على القول الأول. لما اشار اليه ارباب هذا

القول، بانها محمولة على الكراهة، جمعا بين الأخبار ٠

قال في المدارك بعد نقله جملة من الأخبار الدالة على المذهب الاول:
و يمكن حمل هذه الروايات على الأفضلية، كما يدل عليه حسنة محمد بن مسلم،
ثم نقل الخبر العاشر والحادى عشر، الى قوله: الامر موسع ، الى آخره، و قال
ويمكن الجمع بينهما ايضا، بتخصيص النهى الواقع عن التنفل بعد دخول وقت
الفريضة، بما اذا كان المقيم قد شرع في الاقامة، كما يدل عليه صحيحة (١) عمر
بن يزيد، انه سأل ابا عبد الله ((ع)) من الرواية التي يرون انه لا ينبغي ان يتطوع
في وقت فريضة، ما حد هذا الوقت ؟ قال: اذا اخذ المقيم في الاقامة، فقال له:
الناس يختلفون في الاقامة، قال: المقيم الذي يصلى معه لا يصلى ٠

يقال: هذه الأخبار لا يصح الاستناد اليها ، لما اشار اليه بعض الأجلة ، بأنها مخالفة للشهرة بل الاجماع ، اذلم نجد قائلا بها عدا الشهيد رحمه الله ومن تبعه ، ولم نعرف قائلا بها قبله من الطائفة ، و لعله لذا ادعى المحقق في التحرير عليه اجماع الطائفة ،

لأنا نقول: لانسلم انها مخالفة للشهرة القديمة، وكيف والشهيد في الدروس كما عرفت ادعى عليه الشهرة، فلو لم يكن هذا القول مشهوراقبله بين الطائفة، لما كان مدعيا عليها لها بلاشبهة، وعلى تقدير التنزل، فلا شك ان القدر المتيقن من هذا الكلام، هو كونه قولا لجماعة كثيرة قبله من الطائفة، وعليه فما وجه هذا الاجماع؟ الذي ادعاه بعض الأجلة، مستندا بانا لم نعرف قائلا قبله، فصار هذا الاجماع هبا منشورا، والمستند اليه في المقام خائبا مقهورا وتبله، فصار هذا الاجماع هبا منشورا، والمستند اليه في المقام خائبا مقهورا والمستند اليه في المقام خائبا مقهورا والمستند الميه في المقام خائبا مقبورا والمستند المية في المقام خائبا مقبورا والمستند الميه في المقام خائبا مقبورا والمستند الميه في المقام خائبا مقبورا والمستند الميند الميا والمياد والميا والمياد وال

و بالجملة لم يظهر بما ذكرعدم جواز الاعتماد على هذه الأخبار الماكشفنا عنه نقاب الاستتار ، والذي يترجح في نظري القاصر ، و يدون في فكرى الفاتر ، هو القول الأول الذي هو الاشهر ، على ما ادعاه جماعة ممن تأخر ، لللا جماع

١) مروية في آخرباب فضل المساجد والصلوة فيها وفضل الجماعة من الزياد ات

المحكى والأخبار المتقدمة، وحملها على الكراهة، كما زعمه الشهيدان وجماعة جمعا بين الأخبار، وأن كان حسنا بحسب النظر الجليل، ولكن بحسب النظر الدّقيق ليس فيه حلاوة، لعدم امكان حمل غير واحد من اخبارنا على الكراهة، و منها الصحيحان المتقدمان لزرارة، المانعان عن التطوع في وقت الفريضة، المشتملان على التنظير والمقايسة بصوم النافلة لمن عليه صوم فريضة، والمنع عنه منع تحريم اتفاقا قاله بعض الأخبار، فيكون المنع هنا كذلك بحكم السياق، وبيان التنظير والمقايسة، فكيف يمكن حملها على الكراهة ؟ فلتحمل الأخبار المخالفة على التقية كما يومى اليه هذان الصحيحان المتضمنان لقياس الصلوة بالصوم، كيف لا والمنصف المتدبر آذا تأمل فيهما ، يظهر له أنّ المعصوم ((ع)) انما اراد من المقايسة المذكورة، أن يعلم زرارة طريق الزام العامة جد لامعهم، حيث انهم قائلون بالقياس، واثبات ما هم عليه سلام الله عليهم ٠

والحاصل أن القول بالمنع الموافق للمشهور المخالف للعامة ، متعين في المسئلة ، سيما مع ملاحظة كون كثير من اخباره صحيحة ، وعن حد الاستفاضة

متجاوزة ، بل من التواتر قريبة ، هذا مضافا الى التعليلات الواردة فى جملقتها الظاهرة ، باتم ظهور فى الحرمة ، كقوله((ع)) لزرارة فى تحديد نوافل الظهرين بالذراع والذراعين : اتدرى لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت : لا ، قال: من اجل الفريضة ، اذا دخل وقت الذراع والذراعين ، بدات بالغريضة وتركت النافلة كمافى الموثقة ، و قوله((ع)) : وانما جعل الذراع والذراعان لئلا يكون تطوع فى وقت فريضة ، كما فى رواية اخرى ، و قوله((ع)) لا سمعيل الجعفى : اتدرى لم جعل الذراع والذراع والذراء المؤيضة ، لئلا يؤخذ من وقت الذراع والذراء و قريب من الموثقة الاولة ، موثقة اخرى لزرارة ،

لأن البغهوم من هذه التعليلات، ان بعد مضى الذراع و الذراعين، ليس لك ان تتنفل، كما او ضحناه في مقامه فراجع البتة، بخلاف اخبار المخالف، فانها بحسب العدد عن اخبارنا قاصرة، وبحسب الدلالة ليست صريحة، بل يمكن القدح في اصل دلالتها ايضا .

اما الخبر العاشر، فلان الظاهر بالوقت المسئول عنه والمغروض دخوله، انما هو الوقت للفريضة بعد مضى وقت النافلة من الذراع او الذراعين، كما لا يخفى ذلك على المتتبع فى الأخبار الواردة فى المواقيت، فمعنى الرواية، اذا دخل هذا الوقت المذكور، فهل يجوز الى التنفل ام لا ؟ قال((ع)): الفضل أن تبدأ بالفريضة، والنافلة هنا لافضل فيها لخروج وقتها ، و متى كانت لافضل فيها فلا يشرع له الاتيان، لأنها عبادة، وبالجمله لافرق بين الفضل والافضلية، نعم لو كان مكان الأول الثانية، لما كان ذلك الكلام جاريا فى الرواية، ولكن الأمركماترى، فليتأمل المنافقة الما كان ذلك الكلام جاريا فى الرواية ، ولكن الأمركماترى، فليتأمل المنافقة الما كان ذلك الكلام جاريا فى الرواية ، ولكن الأمركماترى،

و اما الخبر الحادى عشر، فلان الظاهر أن المراد بقوله((ع)): انكانفى وقت حسن، هو بقاء وقت الراتبة ، فعليه فلاأشكال فيه ، الى قوله : الأمرموسع، فيكون لنا لا علينا ،

قال في الحبل المتين: قوله: ان كان في وقت حسن ، اي منسع ، يعطى

باطلاقه جواز مطلق النافلة في رقت الفريضة ، الا ان يحمل التطوع على الرواتب ، و يكون في قول السائل: وقد صلوا اهله الفريضة ، نوع ايما 'خفى الى ذلك ، فان قد تقرب الماضى الى الحال كما قيل ، ثم كتب في الحاشية على ما حكى ما صور ته : فيفهم منه انه لم يعض من صلوتهم ، الى وقت مجئى ذلك الرجل الازمان يسير ، فالظاهر عدم خروج وقت الراتبه بعضى ذلك الزمان اليسير ، انتهى .

واما معنى قوله((ع)): الأمر موسع انتهى : فمعناه على الظاهرانه يجو زان يصلى الانسان في اول وقت الفريضة ، اى الوقت الحقيقي لها ، النو افسل لبقاً ، وقتها ،

واما قوله: والغضل الى آخره فمعناه ان الانسان اذاصلى وحده ، ودخل عليه وقت الفريضة اى الوقت المعين لها ، بعد مضى وقت النافله فليبد ابالفريضة لخروج وقت النافلة ، وليكون قد صلى الفريضة فى اول وقت فضيلتها، وليس بمحظور عليه ان يصلى النوافل من اول الوقت ، اى الوقت المقرر لها، الى قريب مسن آخر الوقت ، و فى هذا الخبر اشارة الى انه اذا صلى مع امام ، قانه يجوز له مز احمة وقت الفريضة بها ، لانتظار الجماعة ، فيكون هذا مستثنى كغيره ، ذكر ه بعض الأجلا ، وعليه فحمل الموقت الواقع فى الخبر الثانى عشر ، على الوقت الذى هو بعد مضى وقت النافلة حمل قريب فى الفاية ، كيف لا و حمله على الوقت الحقيقى الذى هو اول الزوال تنافيه الادلة الباهرة المتقدمة فى مقامها ، الدالة على استحباب النافلة فيه للمنفرد وغيره ، فكيف يؤمر العنفرد بترك النافلة؟ بل المواد ما ذكرناه ، انه يجوز مزاحمة النافلة للفريضة فيه لا نتظار الجماعة ، و الصحيحة المتقدمة فى كلام المد ارك لذلك معاضدة ، و ذلك لأن الظاهر ان المسزاحمة المزبورة ، انها جوزت لا ننظار الجماعة ، و مع اخذ المقيم فى الا قامة يسزول ذلك ، فيبقى النهى بحاله وهو عدم جواز الانيان بها فى وقت الفريضة .

⁽۱) و هی صحیحة عمر بن یزید .

قال بعض الأجلة بعد نقل هذه الصحيحة (١)؛ انى لم اجد قائلا بهذا التغصيل، وان احتمله بعضهم فى مقام الجمع بين الأخبار المختلفة، لكن فتواه اطلاق القول بالكراهة، انتهى ٠

أقول: وكيف كان فالظاهر عندى ان هذا الاستثناء المتقدم اليه الاشارة وجيه، للاخبار المتقدمة اليها الاشارة، ولم يظهر لى كونها مخالفة لاجمعاع الطائفة و ذكر غير واحد من الأصحاب، من المواضع التى يستحب تأخيرالصلوة عن اول وقتها، انتظار الامام والمأموم الجماعة، كما سيأتى اليه الاشارة .

و بذلك ظهر حال الخبر الثانى عشر، وانه لا يجوز لهم الاستناد اليسه كالخبر الثالث عشر، و ذلك لأن النافلة فيه، ان اريد بها الغريضة المعادة، فلا ربط بها بموضع المسئلة، كالخبر الرابع عشر، لكون هذه النافلة، مستثناة اجماعا، ذكره بعض الأجلة، وان اريد بها النافلة الحقيقية، لدل حينئذ على جواز الجماعة في النافلة، وهو ايضا خلاف الاجماع، على الظاهر المحكى عن ظاهر الجماعة، كما سيأتي ان شاء الاشارة، فتكون الرواية لذلك شاذة، فتد بر .

واما ما أشار اليه بعض الاجلاء ، قد حافى جواز استنادهم الى الخبر الخامس عشر والسابع عشر ، بما لفظه : يمكن ان يقال باستثناء النوافل العقضية من ذلك بهذه الأخبار ، و توضيح ذلك انه لانافلة بعد دخول وقت الفضيلة الفريضة مطلقا راتبة او مبتدائة او مقضية ، واما ما قبل هذه الاوقات ، مما اشتمل على وقت الغريضة ، فانه يجوز القضاء فيه بهذه الأخبار ، دون النافلة المبتدائة ، عملا بعموم صحاح زرارة في منع النافلة المبتداة ، و حينئذ فمعنى قضاء نو افل النهار بعد المغرب ، يعنى قبل دخول وقت فضيلة العشاء ويؤيد مان المتباد و من البعدية ، هو البعدية القريبة •

قوله في رواية ابي بصير: فاقضه عند زوال الشمس ، يعنى قبل زوال الشمس

⁽۱) ای صحیحة عمر بن یزید

او بعده قبل دخول وقت الفضيلة ، و بعد الظهر عند العصر ، يعنى قبل دخول فضيلة العصر ، وعلى هذا يحمل اطلاق الأخبار المتقدمة ، فلا يخلو عن غرابة ، الأحد المتقدمة ، فلا يخلو عن غرابة ، الأحد المتقدمة ، فلا يخلو عن غرابة ،

و الأجود ان يقال في الخبر الخامس عشر والسادس، ان مقتضى قاعدة ترك الاستفصال، المقتضى للعموم في المقال، وان كان هو جواز قضا النافلة ايضا بعد المغرب، ولكن غاية العموم هو الظهور، فيصرف عنه بالأدلة الدالة على المذهب المشهور، فيختصان بالفرائض، هذا اذا لم نقل بمقالة المشهور القائل بالمضايقة في اوقات الغرائض الفايتة، ولزوم تقديمها على الحاضر، لد لالتهماعلى هذا التقدير على جوازفعل الحاضرة قبل الفايتة، ولم يقولوا، و الافما تقدمناه من كون تلك الأخبارقاصرة عن المقاومة لاخبارنا، من وجوه عديدة فيه كفاية ،

والانصاف ان هذه الأخبار الثلاثه ، ظاهرة الدلالة في مذهب هولا الجماعة كالخبر المروى عن الحميرى في كتاب قرب الأسناد باسناده عن على بن جعفر عن أخيه موسى ((ع)) قال: وسألته عن الرجل نسى صلوة الليل والوتر ، وبذكر إذا أقام في صلاة الزوال ؟ ابتدأ بالزوال ، فاذا صلى صلاة الظهر ، صلى صلاة الليل ، و اوتر بينه و بين صلوة العصر ، او متى احب ، فلتحمل على التقيه كفيرها من الأخبار ، اذا قلنا بكونها في مذهبهم ظاهرة .

و اما استنادهم الى الخبر الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين وماضاهاها فانه اوهن من بيوت العنكبوت مع انه اوهن البيوت ، و ذلك لأن اخبارناخاصة والعام لا يقاوم الخاص بلا شبهة .

و اما استناد بعض المجوزين على الاستدلال على ذلك ، بمواضع منها ماورد من انه متى تلبس المصلى بركعة من نوافل الزوال ، فانه ينمها ،وان خرج وقتها ، و منها ما تلبس باربع ركعات من صلوة الليل ثم طلع الفجر ، فانه يزاحم بسهما الفريضة ،و منها ما ورد من جواز ايقاع صلوة الليل كما لابعد الفجرابتدا ، بالنسبة الى من اعتادها ثم تغلبه عيناه عنها في بعض الاوقات حتى يطلع الفجر ، فانه يصليها مخففة ، فان هذه المواضع كلها تدل على جواز ايقاع النافلة في وقت الفريضة

ففيه مضافا الى تطرق المنع فى الأخيركما تقدم اليه الاشارة ،انه لايسمن ولا يغنى من جوع ، اذمن الواضحات ان التخصيص اذا تطرق فى بعضافر اد العام ،لايستلزم رفع اليد عن الباقى ، ومن الافراد المخصصة الغفيلة وغير ها مما تقدم فى مقامه اليه الاشارة ، فراجع و تذكر ، وبالجملة قول المشهو و هو المنصور ، مع كونه احوط ،

و ينبغي التنبيه لامور:

الأول : اختلف الأصحاب في جواز التنفل لمن عليه قضا وريضة ، فالأكثر على ما ادعاه جماعة ممن تأخر على المنع من ذلك ، ومنهم المصنف رحمه الله ، و عن اكثر المتأخرين ، خلافا للمحكى عن ابن بابويه والاسكافى ، فقالا بالجواز ، و اليه ذهب الشهيدان والشارح المحقق .

للأولين وجود: الأول:قوله تعالى: ((اقم الصلوة لذكرى))، المفسرفي الأخبار بذكر الصلوة الفايتة ·

الثاني: الروايات الدالة على وجوب ترتب الحاضرة على الفايتة ، و انه يجب تأخير الحاضرة الى ان يتضيق ، واذا اوجب ذلك في الفريضة التي هي صاحبة الوقت ففي نافلتها بطريق اولى ، و اولى منه في غير نافلتها .

الثالث : جملة من الأخبار: منها ما حكى عن المبسوط والخلاف، انهما رويا مرسلا عن النبي ((ص)) انه قال: لاصلوة لمن عليه صلوة •

و منها كصحيحة زرارة المتقدمة في شرح قول المصنف رحمه الله: وتقضى الفرائض في كل وقت، الى آخره، المشتمل على قول الباقر((ع)): و لا يتطـوع بركعة حتى تقضى الغريضة كلها .

و منها الخبر الثاني ٠

و منها ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الصحيح، عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله((ع))، قال: سألنه عن الرجل ينام عن الغداة حتى تبزغ الشمس، ايصلى حين يستيقظ، او ينتظر حتى ينبسط الشمس؟

فقال: يصلى حين يستيقظ، قلت: يوتر او يصلى الركعتين؟ قال: بل يبدا بالغريضة وللاخرين جملة من الأخبار: منها ما رواه النهذيب في المكان المتقدم في الصحيح عن الحسين بن عثمان عن سماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) ، قال: سألته عن رجل نام عن الغداة حتى طلعت الشمس ، فقال: يصلى ركعتين ثم يصلى الغداة ،

و منها ما رواه ایضا فی المکان المتقدم فی الصحیح عن عبد اللهبن سنا ن عن ابی عبد الله((ع))،قال: سمعته یقول: ان رسول الله((ص)) رقد فغلبته عیناه فلم یستیقظ حتی آذاه حرّالشمس، ثم استیقظ فعاد نادیه ساعة و رکع رکعتین، ثم صلی الصبح، وقال: یابلال مالك ؟ فقال بلال: ارقد نسی المذی ارقدك یا رسول الله((ص))،قال: و كره المقام، وقال نمتم بوادی شیطان.

بيان:

عن ابن الأثير: النادى هم القوم المجتمعون · و منها الخبر الأول ·

لايقال: هذه الأخبارعلى فرض تسليم دلالتها اخص من المدعى، لأنا نقول: لاضير فى ذلك، لعدم القائل بالفرق، على الظاهر المصرح به فى الرياض و الأقرب عندى هو القول المشهور، للأدلة المتقدمة، والمناقشة وان كا نست منظرقة فى بعضها، ولكنه للتأييد صالح بلا شبهة.

و اما ماأشار اليه الشارح المحقق طاب ثراه ، في الجواب عن الخبر الثاني بقوله: المتباد رمن وقت الغريضة و دخول وقت الفريضة ، وقت الأدا و دخوله فلاينتهض حجة في حكم القضا ، و قوله: على فريضة ، وان كان ظاهرافي العموم بالنسبة الى الأدا والقضا ، لكن وقوع الرواية على هذا الوجه غير معلوم ، لمكان الترديد ، وعلى هذا فالمراد بقوله ((ع)): لو كان عليك من شهر رمضان ، الأدا لا القضا ، فلا يخفى ما فيه من التكليف الشديد، و البعد عن رحاق اللفظ ، وسياق الكلام بما لانهاية له ولامزيد ، كما هو ظاهر على ذوى الافهام ، و من له

ادنى معرفة باساليب الكلام، اذالترديد باوفى قول السائل (وعلى فريضة اوفى وقت فريضة) صريح فى مغايرة الاول للثانى، فالمراد بالاول القضاء اوالاعم منه، وبالثانى الأداء خاصة منه منه المنانى الأداء خاصة منه المنانى الأداء خاصة منه المنانى ال

و اما جوابه((ع)): لا تصلى نافلة في وقت فريضة والفايتة كمايأتي ان شا الله وقتها ساعة ذكرها و اما التنظير بشهر رمضان وان المراد عدم جواز التطوع بالصوم لمن عليه قضا شهر رمضان فهو اجماعي على الظاهر المصرح به فسي غير واحد من العبائر، و مستند الاصحاب انما هو هذه الرواية على الظاهسر المصرح به في بعض العبائر، و بالجملة ما ذكره المحقق المذكور، و تكلف في الخبر المشار اليه تكلف بعيد و تمحل غير سديد و لو تطرق مثل هذا التأويل البعيد للأخبار، لم يبق دليل يمكن به الاستدلال الا ولقايل فيه مقال وبذلك ينسد بالكلية باب الاستدلال فليعمل البتة بما يتبادر الى الأذهان السليمة والعقول المستقيمة من رحاق الكلام ومايدل عليه السياق الذي به النظام وبالجملة هذا الخبر ظاهر باتم ظهور في القول المشهور، ان لم نقل بكونه نصا

و يمكن الاستدلال للقائلين في المسئلة السابقة بالحرمة ، بالاجماع المركب من هذه المسئلة ، اذكل من قال هناك بالحرمة افتى هنا ايضا بها ، و خالف هنا كل من قال هناك بالكراهة ، وبالجملة لم اعرف قائلا بالفرق بين المسئلتين فيما اجده ، و به صرح شيخنا في الرياض ، قاله بعض الأجلة .

أقول:قال الصدوق في الفقيه في اوايل باب قضا صلوة الليل: واقض ما فاتك من صلوة الليل. اي وقت فريضة الليل او نهار، مالم يكن وقت فريضة انتهى، مع انه نسب اليه في هذه المسئلة ما عرفت ، وكيف كان فلا ريب في قوة ما اختاره المشهور .

و اما الأخبار المتقدمة الدالة على المذهب المزيف ، فمحمولة على التقية ، اذ العامة رووا ذلك عن ابى قتادة و جماعة من الصحابة ، على ماذكره فى الذكرى كما سيأتى الاشارة ، مضافا الى ما يأتى من تطرق الوهن اليها من جهة العصمة .

و اما ما ذكره في التهديب شيخ الطائفة ، بعد نقل خبر ابي بصير وعبد الله بن سنان ما صورته : فهذان الخبران المعنى فيهما ، انه انما يجوز التطوع ركعتين ، ليجتمع الناس الذين فاتتهم الصلوة ليصلوا جماعة ، كما فعل النبسي ((ص)) ، فاما اذا كان الانسان وحده فلايجوز له ان يبدأ بشي من التطسو ع اصلا ، فلعله لا يخلوعن بعد .

الثانى : قال شيخنا الشهيد فى الذكرى بعد ذكر الخبر الأول : ان فيه فوايد : منها استحباب ان يكون للقوم حافظ اذ اناموا، صيانة عن هجوم مايخا ف منه ،

و منها ما تقدم من ان الله تعالى انام نبّيه (ص)) ، ليعلم امته و لئلا يعيّر بعض الامة بذلك ، ولم اقف على راد لهذا الخبر ، من حيث توهم القدح فى العصمة و منها ان العبد ينبغى ان يتفاّل بالمكان والزمان ، بحسب ما يصيب فيهما من خير وغيره ، ولهذا تحول النبى (ص)) الى مكان آخر .

و منها استحباب الاذان للفايته كما يستحب للحاضرة ، وقد روى العامة عن ابى قتاده و جماعة من الصحابة في هذا الصورة ، ان النبي ((ص)) امربلالا فاذ ن فصلى ركعتى الفجر ، ثم امره فاقام فصلى الفجر .

و منها استحباب تضاء السنن ٠

و منها جواز فعلها لمن عليه قضاء ، وان كان قد منع منه اكثرالمتأخرين . و منها شرعية الجماعة في القضاء كالاد ٠٠١

و منها وجوب قضا الفايته ، لفعله ((ص)) وجوب التأسى بــه ، و قوله : فليصلهما ان وقت قضائها ذكرها ·

ومنها أن المواد بالآية ذلك .

و قال بعض الأجلاء: قدا هعل شيخنا هنا شيئا هـو ظهر الاشياء من الرواية، اما غفلة او لمنافاته لما اختاره في المسئلة، و هو المنع من صلوة النافلة اذا دخل وقت المكتوبة، كما صرح به((ع)) في صدر الخبر، واكده بالفرق بينه و بين القضائ، و اما قوله قدس سره؛ و منها جواز فعلها يعنى السنن لمن عليه قضائ، فهو ممنوع اذا قضى ما دل عليه الخبر، خصوص جواز ركعتى الفجــر فى هذه العادة، و قضية الجعم بينه و بين ما قدمنا من الأخبار، قصر هذا الخبــر على مورده، و استثنائ هذا العوضع من المنع رخصه، اما مطلقاكماذكره المحدث الكاشانى، اولا نتظار الجماعة كما ذكره الشيخ رحمه الله، فلاد لالة فيــه عـلـى الجواز مطلقا، كما زعمه رحمه الله، انتهى .

أتول: قد عرفت دفع هذا الكلام، لمكان عدم القابل بالفرق، واماماأشار البه بقوله: واما ما يقال في امثال هذه المقامات ، من ان هذه الأخبارقد دلت على الجواز في هذا الموضع ، ويضم اليه انه لاقابل بالفرق، فيتم في الجميع، فكلام ظاهري لا يعول عليه ، و تخريج شعرى لا يلتفت اليه ، فلا يلتفت اليه ، اذ ذلك قول بعض معكوسي الأذهان، ومن ليسمن فرسان هذا الميدان، والمقام يمتعنا ان نرخي عنان القلم ساعة في هذا المضمار، ونذكرماوقفناعليه من الآثار، و نميز القشر من اللباب ، و تحقق ماهو الحق فيها والصواب، اذ لكيل شيء مقام ينبغي ان يذكر فيه ، و مقام ذلك في الاصول ، فلو تعرضنا ليسطهافيهذا المقام لم نتخلص عن اعتراض الفحول .

قال المحقق المذكور عاطفا على الكلام المزبور: و اما قوله: وان كان قد منع منه اكثر المتأخرين، مشيرا الى ان الخلاف فى ذلك انما هو من المتأخرين، ففيه ما سيأتيك فى كلام الشيخ المفيد قدس سره، من الدلالة على ان المنع هو الذى عليه عصابة الحق، ثم المعجب كل العجب من اصحابنا رضوان الله عليهم مع اجماعهم واتفاقهم على عدم جواز السهو على النبى ((ص))، حتى انهم لم ينقلوا الخلاف فى ذلك، الا عن ابن بابويه و شيخه ابن الوليد، وقد طعنوا عليهمافى ذلك و شنعوا عليهما اتم التشنيع، حتى صنّغوا فى ذلك الرسائل، ومنها رسالة الشيخ المفيد قد س سره و ربعا نسب الى السيد المرتضى رحمه الله وهى عندى و فيه امريقتضى منه العجب من القدح فى ابن بابويه رضوان الله عليه، فكيف

تلقوا هذه الأخبار بالقبول ؟ و اعتمدوا على ما فيها من النقول ؟ في مثل هذا الحكم المخالف لاعتقاد اتهم ، فمن كلامه في تلك الرسالة المشاراليها ما صورته :و الخبر المروى ايضافي نوم النبي ((ص)) عن صلوة الصبح ، من جملة الخبسر عن سهوه ((ص)) في الصلوة ، فانه من اخبار الأحاد التي لا توجب علماو لاعملا،ومن عمل عليه فعلى الظن يعتمد في ذلك بدون اليقين ، وقد سلف قولنا في نظيم ذلك ، ما يغني من اعادته في هذا الباب ، مع انه يتضمن خلاف ماعليه عصابة الحق ، لا نهم لا يختلفون في ان من فانته صلوة فريضة فعليه ان يقضيها في اي وقت ذكرها من ليل او نهار ، مالم يكن الوقت مضيقا لصلوة فريضة حاضره ، فاذ الحرم ان يؤدي فريضة قدد خل وقتها ليقضي فرضا قدفاته ، كان حظ النوافل عليه قبل قضا ما فاته من الفرض اولى ، هذا مع ان الإخبار عن النبي ((ص)) قا ل: لاصلوة لمن عليه صلوة أوريضة ، انتهى ، وهو جيّدكما لا يخفي على الفطن النبية ٠

و قال شيخنا البهائي رحمه الله في كتاب الحبل المثين، بعد نقله فيه صحيحتي ابن سنان و زرارة المذكورتين ما صورته: و ربما يظن تطرق الضعيف اليها ، لتضمنهما ما يوهم القدح في العصمة ، لكن قال شيخنا في الذكرى انه لم يطلع على رادلهما من هذه الجهة ، و يعطى تجويز الاصحاب صدور ذلك و امثاله من المعصوم ، و للنظر فيه مجال واسع ، انتهى .

أقول: وقد عرفت صراحة كلام شبخنا المفيد رحمه الله، في رد الأخبار المذكورة، فكيف يدعى انه لاراد لهما، وعدم اطلاعه لايدل على العدم، وبالجملة فمقتضى عدم تجويز السهو عليه ((ص)) كما هو ظاهر اتفاقهم، رد هذه الأخبار و نحوها ، او حملها على التقية، كما يشير اليه ما نقله من رواية السعامة الخبر المذكور عن ابى قتادة و جماعة من الصحابة، اذلا يخفى ما بين الحكيين من التدافع والتناقض، لكنهم من حيث قولهم بهذا الحكم، و اختيار هم له، يغمضون النظر عما في ادلته من تطرق القدح، و يتسترون بالأعذار الواهية، كما

لا يخفى على من ما رس كلامهم، كما نبهنا عليه في غير مقام ، انتهى كلام بعض الأجلاء -

أقول: ومن الأخبار الدالة على نومه((ص)) عن صلوة الغداة ، ما روا ه الكافى في باب من نام عن الصلوة في الصحيح عن سعيد الأعرج ، قال: سمعت ابا عبد الله((ع)) يقول: نام رسول الله ((ض))عن الصبح ، والله عزوجل انامه حتى طلعت الشمس عليه ، وكان ذلك رحمة من ربك للناس ، الاترى لوان رجلا نام حتى طلع الشمس ، لعيره الناس و قالوا لا تتورع لصلوتك ، فصارت اسوة و سنة ، قان قال رجل لرجل: نعت عن الصلوة ، قال: قد نام رسول الله ((ص)) ، فصارت اسوة و رحمة رحم الله سبحانه بها هذه الامة ، وبهذا الخبريصيرالفائدة الثانية التي اشار في الذكرى كما مضت ، متينا في الغاية ،

و ما رواه ايضا في الباب المتقدم في كالضحيح ، عن سماعة بن مهران قال: سألته عن رجل نسى ان يصلى الصبح حتى طلعت الشمس ، قال : يصليها حين يذكرها ، فان رسول الله((ص)) رقد عن صلوة الفجر حتى طلعت الشمس ، شم صلاها حين استيقظ ، ولكنه تنحى عن مكانه ذلك ثم صلى .

الثالث: توله في الخبر الأول عرس بالمهملات وتشديد الرائ ، اى نز ل في آخر الليل للاستراحة ، و يكلونا بالهمزة اى يحرسنا ، و لفظه مافى قوله ((ص)): ما ارقدك ؟ استفهامية ، و يحتمل على بعد كونها تعجبية ، اى ما اكثر نو مك ، و يحتمل ان يقرأ النفس الواقع في قول بلال اخذ بنفسي بفتح الفائ اى الصوت فيكون انقطاع الصوت كناية عن النوم ، اى ارقد ني الذى ارقد كم ، والضمير فسي قال من نسى شيئا من الصلوة ، الى آخره ، يحتمل عود ه الى النبي ((ص)) و هو ظاهر كلام الذكرى و يحتمل عود ه الى النبي ((ص)) و هو قوله الى الحكم هو بن عتيبة بالعين المهملة المضمومة والتائ الفوقانية و اليائ المثناة التحتانية والبائ الموحدة ، وهو رجل عامى ندوم وكان تبريا ومسن فقهائ العامة ، كما عن على ، قوله نقضت حديثك ، يريد به انك قد نقلت اولا انسه اذ ا

دخلوقت صلوة مكتوبة ، فلا صلوة نافلة حتى تبدأ بالمكتوبة ، وهو ينافى ما تقلته ثانيا ، من صلوة النبى ((ص)) ركعتى الفجر قبلها ، فبين ((ع)) ان الحديث الأول في غير القضا ، وإن المراد اذا دخل وقت الأدا .

(ویکره ابتدا النوافل) فی خمسة مواطن :ثلاثه تعلق النهی فیها بالزمان (وهی عند طلوع الشمس) حتی ترتفع و تذهب الحمرة ، و یستولی سلطانها بظهور شعاعها ، فانه فی ابتدا طلوعها ضعیف ، کما تنادی به التجربیة و البرهان (و)عند (غروبها) ای میلها الی الغروب ، وهو اصفرارها حتیی یکمل الغروب بذهاب الحمرة المشرقیة (وقیامها) فی وسط النهار ، و وصولها الی دائرة نصف النهار (الی ان یزول) الشمس من تلك الدائرة المعلومة ، بزیاد قد الظل ان لم یکن الشمس فی سمت رأس المقیاس ، و بحدوثه ان كانت فیه ، و الكراهة ثابتة فی جمیع الایام (الا فی یوم الجمعة) اذلاتكره فیها عندقیام الشمس و وقتان تعلق النهی فیهما بالفعل وهما (بعد) صلوة (الصبح) حتی تطلع الشمس (و) بعد صلوة (العصر) حتی تغرب ،وهذه الخمسة و ان امكن جعلها ثلاثه ، لا تصال ما بعد الصبح بالطلوع ،وما بعد العصر بالغر و بالاً أن

و ما ذكره المصنف رحمه الله ، من الحكم بالكراهة في الاوقات الخمسية المذكورة ، مشهور بين الطائفة ، بل لعله عليه عامة متأخريهم ، على السظا هر المصرح به في عبائر الجماعة ، قاله بعض الأجلة ، بل عن الغنية الاجماع عليه .

اختلاف السبب بالفعل والوقت ، صار سببا لذلك ٠

قال المرتضى قدس سره: و منا انفردت به الامامية، كراهة صلوة الضحى فان التنفل بالصلوة بعد طلوع الشمس الى وقت زوالها محرم، الا في يوم الجمعة خاصة، و قال في اجوبة النسايل الناصرية : لا بأس بقضاء الفرائض عند طلوع الشمس وعند استوائها اوعند غروبها، قال: وهذا عندنا صحيح ، وعندنا انه يجوز ان يصلى في الاوقات المنهى عن الصلوة فيها ، كل صلوة لهاسب متقدم و انها لا يجوز ان يبتدى فيها بالنوافل ،

وعن ابن الجنيد انه قال: ورد النهى عن رسول الله((ص)) ،عن الابتداء بالصلوة عند طلوع الشمس و غروبها وقيامها نصف النهار ، الايوم الجمعة في قيامها وعن الجعفى كراهة الصلوة في الاوقات الثلاثه الا القضاء .

وعن المفيد انه جزم بكراهة النوافل المبتداءة و ذات السبب،عند الطلوع والغروب ، و قال: ان من زاراحد المشاهد عند طلوع الشمس اوغرو بها ، اخر الصلوة حتى تذهب حمرة الشمس عند طلوعها ، و صفرتها عند غروبها ٠

و قال في العقنعة: لا بأس ان يقضى الانسان نوافله بعد صلوة الغداة الى ان تطلع الشمس، أو بعد صلوة العصر الى ان يتغيرالضوء بالاصفرار، ولا يجوز ابتداء النوافل ولا قضاء شيء في الفرائض، عند طلوع الشمس، و لا عند غروبها

وعن الخلاف الاوقات التي تكره فيها الصلوة الخمسة ، وقتان تكره الصلوة لأجل الفعل ، بعد صلوة الفجرالي لأجل الفعل ، بعد صلوة الفجرالي طلوع الشمس ، و بعد العصر الى غربها ، و ما كره لاجل الوقت ثلاثه: عند طلوع الشمس ، و عند قيامها ، وعند غربها ، والاول انما يكره ابتدا الصلوة فيه الشمس ، وعند قيامها ، وعند غربها ، والاول انما يكره ابتدا الصلوة فيه نافلة ، فاما كل صلوة لها سبب من قضا ويضة ، او نافلة ، او تحية مسجد ، او صلوة زيارة ، او صلوة احرام ، او صلوة طواف ، او نذر ، او صلوة كسوف ، اوجنازة ، فانه لا بأس به ولا يكره ، واما ما نهى فيه لأجل الوقت ، فالا يام والبلاد والصلوات فيها سوا ، الا يوم الجمعة ، فان له ان يصلى عند قيامها النوافل .

ثم قال : ومن اصحابنا من قال التي لها سبب مثل ذلك .

و قال في النقيمة: من فاته شي من صلوة النوافل ، فليقضها اي وقت شاء ، من ليل او نهار ، مالم يكن وقت فريضة ، او عند طلوع الشمس ، وغروبها ، فانه يكره صلوة النوافل في هذين الوقتين ، وقد وردت رواية بجواز النوافل في الوقتين الذين ذكرناهما ، فمن عمل بها لم يكن مخطأ ، لكن الأحوط ماذكرناه ، و صرح بكراهة النوافل اداء و قضا من غير استثنا ، على ما حكى .

وعن ابن ابي عقيل: لانافلة بعد طلوع الشمس الى الزوال ، وبعدالعصر الى ان تغيب الشمس ، الا قضا السنة فانه جايز فيهما ، والايوم الجمعة .

اذا عرف ذلك، فاعلم أن المحكى عن علم الهدى، الذهاب الى التحريم فى الثلاثة الاول، مدعيا على الأول منها الاجماع، فى صريح الانتصار، وظاهر الناصرية، و زاد فيها الخامس، و قال فيهما بامتداد الحرمة فى الاول الى الزوال و ظاهر العماني أيضا الحرمة بعد طلوع الشمس الى الزوال، و بعد العصر الى غيبوبة الشمس، و ظاهر الاسكافي التحريم فى الثلاثة الاول، وظاهر المقنعة أيضا التحريم فى الاولين، وأن كان المحكى عنه فيهما القول بالكراهة، و ذهب بعض المحقنين كغيره الى القول بعدم الكراهة .

و السبب في هذا الاختلاف هو اختلاف الأخبار الواردة في المقام، وها اناذكر ما وتفت عليه من الأخبار، ثم اذكر ما يترجح عندي ·

الأول: ما رواه الكافئ في كتاب الطهارة في باب وقت الصلوة على الجنايز في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر((ع)) قال: يصلى على الجنازة في كل ساعة ، انها ليست بصلوة ركوع ولا حجود ، وانما تكره الصلوة عند طلوع الشمس و عند غروبها ، التي فيها الخشوع والركوع والسحود ، لأنها تغرب بين قرني شيطان ، و نطلع بين قرني شيطان ،

الثانى: ما رواه ايضا فى كتاب الصلوة فى باب الساعات التى لا يصلى فيها ، عن ابراهيم بن هاشم رفعه قال: قال رجل لأبى عبد الله((ع)): الحديث الذى روىعن! بى جعفر((ع)): ان الشمس تطلع بين قرنى الشيطان، قال: نعم ان ابليس اتخذ عرشا بين السما والارض. فاذا طلعت الشمس و سجد فى ذلك الوقت الناس ، قال ابليس لشياطينه: ان بنى آدم بصلون لى ،

المثالث: ما رواء أبضا في الباب المتعدم عن الحسين بن اسلم قال : قلت لأبي الحسن الثاني ((ع)): أكون في السوق ، فاعرف الوقب ، ويضيق على ان الدخل فاصلي ، قال : أن الشيطان يقارن الشمس في ثلاثة احوال : أذا ذرّت ،

و اذا كبدت ، و اذا غربت ، فصل بعد الزوال ، فان الشيطان يريد ان يوقعك على حد يقطع بك دونه ·

بیان

ذرت ای طلعت ، و کبدت ای وصلت الی کبد السما ، ای وسطها .

الرابع: ما رواه التهذيب في باب تفصيل ما تقدم ذكره، في الموثق عن محمد بن يحيى عن ابى عبد الله ((ع)) قال : لاصلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس فان رسول الله((ص)) قال: ان الشمس تطلع بين قرنى الشيطان، وتغرب بين قرنى شيطان، وقال: لاصلوة بعد العصر حتى يصلى المغرب •

الخامس: ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله((ع)) قال: لاصلوة بعد العصر حتى المغرب ، ولاصلوة بعد الفجر حتى طلع الشمس .

السادس؛ ما رواه في الباب المتقدم عن ابي الحسن على بن بلالقال: كتبت في قضاء النافلة من طلوع الفجر الى طلوع الشمس، ومن بعد العصرالي ان تغيب الشمس، فكتب: لا يجوز ذلك الا للمقتضى واما لغيره فلا

قال بعض الأجلا، يعنى لا يجوز الصلوة في هذين الوقتين ، الا لـمــن يقضى نافلة او فريضة ٠

السابع: ما رواه في الباب المتقدم عن محمد بن الفرج قال: كتبت الى العبد الصالح اسئله عن مسائل ، فكتب الى : وصل بعد العصرمن النوافل ما شئت وصل بعد الغداة من النوافل ما شئت وصل بعد الغدادة من النوافل ما سنوال ما شئت وصل بعد الغدادة ما شئت وصل بعد الغدا

الثامن: ما رواه في باب العمل في ليلة الجمعة و يومها في الصحيت عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله((ع)) ، قال: لا صلوة نصف النها رالا الجمعة المتاسع: ما رواه الصدوق قد س سره في الفقيه عن الحسين بن زيد في حديث المناهي ، عن جعفر بن محمد عن آبائه قال: و نهي رسول الله((ص)) عن الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، لأن (۱) الشمس تطلع بسين قرنى شيطان ، و تغرب بين قرنى شيطان .

و روى في مجالسه في مناهي النبي ((ص)) على ما نقله في البحار : انه نهى عن الصلوة في ثلاث ساعات : عند طلوع الشمس ، وعند غروبها ، وعند استوائها ،

العاشر: ما رواه في البحارفي باب الأوتات المكروهة، عن العلل عن محمد بن على ماجيلويه، عن محمد بن يحيى العطارعن محمد بن أحسد بن يحيى الأشعري، عن أحمد بن يحيى عن أبن أسباط عن الحسين بن على عن سليمان بن جعفر الجعفري قال: سمعت الرضا ((ع)) يقول: لا ينبغي لأحد أن يصلى أذا طلعت الشمس، لا نها تطلع بقرني شيطان، فأذا أرتفعت وصفت فأرقها، فيستحب الصلوة ذلك الوقت، والقضاء وغير ذلك، فأذ التصف النهار قارنها، فلا ينبغي لاحد أن يصلى في ذلك الوقت، لان أبواب السمائة دغلقت، فأذا زالت الشمس و هبت الربح فارقها .

بیان :

قال في البحار: وصفت ايعن كدورة الابخرة ، التي تحول بيننا و بينها عند قريها من الافق ، فلذا يتغير لونها . و يحتمل ان يكون مقارنة الشيطان لها عند قرب الزوال ، لانها عند ذلك في نهاية الارتفاع والضيا ، فيكون تسبويل الشيطان لعبدتها بهذا الوجه اكثر ، واشد ، فلما زالت حصلت فيها الافول و الانحطاط ، الذي هو علامة كونها مخلوقة مدبرة ، فينتقص استيلا الشيطان و تنحل شبهه ، فكأنه يفارقها .

الحادى عشر : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن السرائر، من جامع احمد بن محمد بن ابى نصر البزنطى ، عن على بن سليمان عن محمد بن عبدالله

⁽١) ليس هذه العلة في الموضع الذي ذكره من الفقيه -

بن زرارة عن محمد بن الفضيل البصرى قال: قلت لأبى الحسن ((ع)):ان يونس كان يفتى الناس عن آبائك عليهم السلام، انه لا بأس بالصلوة بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس، و بعد العصر الى ان تغيب الشمس، فقال: كذب لعنه الله على ابى ، او قال على آيائى .

الثاني عشر : ما رواه في الباب المتقدم عن كتاب زيد النرسي عن على بن مزيد قال : سمعت ابا عبد الله((ع)) يقول : ان الشمس تطلح كل يوم بيس قرنى الشيطان ، الا صبيحه ليلة القدر .

الثالث عشر: ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن المجازات النبوية ،عن النبي ((ص)): فاذا طلع حاجب الشمس فلا تصلوا حتى تبرز، و اذا غيساب حاجب الشمس فلا تصلوا حتى تغيب .

بيان :

قال السيد: العراد بحاجب اول ما يبدو من قرصها ، فكأنه ((ص)) شبسه الشمس عند صعود ها من خدبة الارض ، بالطالع من ورا سترة تستره ، فأول ما يبدو منه وجهه ، واول ما يبدو من مخاطيط وجهه حاجبه ، ثم بقية وجهه ، ثم سايسر جسده ، شيئا شيئا و جزأ جزأ ، و كأنه ((ص)) نهى عن الصلوة عند ظهوربعض الشمس للعيون ، حتى يظهر جميعها ، وعند مغيب بعضها حتى يغيب جميعها ، وقد يجوز ان يكون حاجب الشمس ههنا معنى اخر ، وهوان يراد به ما يبدو من شعاعها قبل ان يظهر جرمها ، و كذلك ما يغيب قرصها ، فاقام ذلك لها مقام الخاجب ، لانه يدل عليها و يظهر بين يديها ، فكانه ((ص)) نهى عن الصلوة قبل أن يظهر قرص الشمس ، بعد الشعاع الذي يظهر قبل طلوعها ، وكذا في الغروب ، والصلوة المراد ههنا صلوة التطوع دون صلوة الغرض ، الاترى ان اول ما يظهر قرص الشمس ليس بوقت لشي من الصلوات المغروضات .

الرابع عشر: ما رواه في الباب المتقدم منه عنه ((ص))، وقد ذكر صلوة العصر: ولا صلوة بعدها حتى يرى الشاهد .

ىيان:

قال السيد: المراد بالشاهد هو النجم، والعرب يسمون الكوكب شاهد الليل، كانه يشهد باد بار النهارواقبال الظلام ،

الخامس عشر: ما رواه في الباب المتقدم عن مجموع الدعوات لمحمد بن هرون التلعكبري في وصف صلوة للاستخارة عن الصادق((ع))، وفيها: فتوقف الى ان تحضر صلوة مفروضة، او صلها بعد الفرض، ما تكن الفجر والعصر، فاما الفجر فعليك بعدها بالدعاء الى ان تبسط الشمس ثم صلهما، و اما العمصر فصلها قبلها الخبر .

السادس عشر: ما رواه في باب علل الصلوة عن مجالس الصدوق و علله عن محمد بن على ماجيلويه ، عن عمه عن احمد بن محمد بن البرقي ، عن على بن الحسين الرقى ، عن عبد الله بن جبله ، عن معوية بن عمار ، عن الحسين بن عبد الله ، عن ابيه عن جده الحسن بن على ((ع)) ، قال : جا ، نفر من اليهود الى رسول الله ((ص)) ، فسأله اعلمهم عن مسائل ، الى ان قال النبي ((ص)) : و اما صلوة الفجر فان الشمس اذا طلعت تطلع على قرئى شيطان ، فامرنى الله عز و جل ان اصلى صلوة الفجر قبل طلوع الشمس ، و قبل ان يسجد لها الكافسر ، فتسجد امتى لله ، و سرعتها احب الى الله ، الخبر ،

السابع عشر: ما رواه في باب الاوقات العكروهة، عن الاحتجاج عسن محمد بن جعفر الاسدى قال: كان فيما ورد على من محمد بن عثمان العممسرى قدس الله روحه، في جواب مسائلي الى صاحب الزمان((ع)): اما ما سألت عنه من الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، فلان كان كما يقول الناس : ان الشمس تطلع بين قرنى شيطان ، و تغرب بين قرنى شيطان ، فما ارغم انف الشيطان شيء مثل (1) الصلوة ، فصلها و ارغم الشيطان .

⁽١) بشي افضل من الصلوة فصلها وارغم انف الشيطان ففيه ٠ خل٠

و روى ايضا عن اكمال الدين عن محمد بن احمد السنائى ، وعلى بن احمد بن الدقاق ، والحسين بن ابراهيم المؤدب ، وعلى بن عبد الله الوراق قالوا : حدثنا ابو الحسين محمد بن جعفر الاسدى ، قال : كان فيما ورد على الشيخ ابى جعفر محمد بن عثمان العمرى ، في جواب مسائلي الى صاحب الدارعليه السلام ، و ذكر الحديث بعينه ،

الثامن عشر: ما رواه في الذكرى قال: روى عن النبي ((ص)) ان الشمس تطلع و معها قرن الشيطان، فاذا ارتفعت فارقها ، واذا ستوت قارتها ، فاذا زالت فارقها ، فاذا ادنت للغروب قارتها ، فاذا غربت فارقها ، ونهى عن الصلوة في هذه الاوقات، قال بعض الأجلاء: والظاهر أن الخبر من طريق العامة ، حيث انه غيرموجود في كتب اخبارنا ، انتهى .

أقول: اذا عرفت ذلك فاعلم ان للمشهور اكثر الاخبار المتقدمة، و ظاهر اكثرها، وان كان التحريم فيترجح مذهب العمانى والاسكافى، كالسيد علم البهدى والعفيد، لكن الاجماع المحكى عن المختلف و الغنية المعتضد بالشهرة العظيمة التى كادت تكون اجماعا، اوجب صرف النهى ومافى معناه فى النصوص الى الكراهة، هذا مضافا الى التعبير عن المنع فى الخبر العاشر بكلمة لاينبغى الظاهرة فى الكراهة، على ما ذكره غير واحد من الطايفة، وبالجملة لا اعتنائ فى المقام شيئان القول بالحرمة مضافا الى عدم كون كلامهم نصا فيها، قال الشارح المقدس؛ و يفهم فى بعض العبارات، عدم الجواز، مثل كلام الشيخ المفيد، و لكن يعبر عن المكروه كثيرا كالصدوق، و نقل عن السيد ذلك فى ارتفاع النهار، و حمل على صلوة الضحى، وقال الشهيد فى الذكرى مخاطبا للسيد بما ذكر ه فى الانتصار، و كانه عنى به يعنى بالتنفل صلوة الضحى، لذكرها من قبل أن النصار، و كانه عنى به يعنى بالتنفل صلوة الضحى، لذكرها من قبل أن النصار، و كانه عنى به يعنى بالتنفل صلوة الضحى، لذكرها من قبل أن

 ⁽۱) و ما ذكره طاب ثراه لا يتم فيما ذكره في اجوبة المسائل الناصرية لعدم ذكر
 صلوة الضحى فيها و لتصريحه فيها بالنوافل المبتداة وانه لا يجوز ان يبتدا بالنوافل في هذه الاوقات ، فتدبر ٠ (منه)

و قال بعض المحققين: و نقل عن السيد ان النتفل بالصلوة بعد طلوع الشمس الى الزوال محرم، الايوم الجمعة، وغير خفى ان ما ذكره لا دخلله في المقام، بل الظاهر ان مراده الرد على العامة، في بدعتهم في احداث صلوة الضحى .

و قال بعض الأجلة: وكلام العماني والاسكافي ليس نصافي التحريم، و كذا كلام السيد ، لاحتمال نفي الجواز فيه نفي الجواز الذي لاكراهة فيه كما يستعمل كثيرا في عبارات القدما، ، انتهى .

و يظهر من الصدوق التوقف في المسئلة، حيث قال في الفقيه في باب قضاً صلوة الليل: وقد روى نهى عن الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها، الا انه روى لى جماعة من مشائخنا عن أبي الحسين محمد بن جعفر الاسدى، أنه ورد فيما ورد في جواب مسائله عن محمد بن عثمان العمري قد سي سره: و اما مما سألت ، ثم أورد الرواية كما قد مناه ، وهو الخبر السابع عشر تغيير غير مخلل ، و قال في التهذيب بعد أن أورد جملة من الأخبار المتضمنة للكراهة: و قد روى في الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، و نقل الرواية بعينها ، و قال في المدارك بعد نقل كلام الفقيه: ولو لاقطع الرواية ظاهر التعين المصير الى ما تضمنه، وحمل اخبار النهى على التقية لموافقتها لمذهب العامة واخبارهم، و قد اكثر الثقة الجليل ابو جعفر محمد بن محمد بن النعمان فيكتابه المسمى بافعل لا تفعل ، من التشنيع على العامة في روايتهم ذلك عن النبي((ص)) ، و قا ل: انهم كثيرا ما يخبرون عن النبي ((ص)) بتحريم شي بعلة و تلك العلة خطا ، لا يجوزان يتكلم به النبي((ص)). ولا يحرم الله من قبلها شيئا ، فمن: لك ما اجمعوا عليه من النهي عن الصلوة في وقتين ، عندطلوع الشمس حتى يلتئم طلو عهاوعند غروبها ، ولو لا ان علم النهي انها تطلع و تغرب بين قرني الشيطان ، لكان ذلك جايزا ، فإذا كان أخر الحديث موصولا باوله ، وآخره فاسدا ، فسد الجميع، و هذا جهل من قائله ، والانبيا ؛ لاتجهل ، فلما بطلت هذه الرواية بفساد آخر الحديث ، ثبت ان التطوع جايز فيها ، انتهى ٠

أقول: ما اشار اليه من كون الرواية مقطوعة ، يهدمه ما نقلناه عن كتاب اكمال الدين واتمام النعمة ، وعدم ذكر توثيق المشايخ المذكورين فسي كتب الرجال، غير قادح، لان التحقيق هو صحة الرواية كما اشار اليه غير واحد من الطائفة ، قال المحقق المجلسي عطرا للهمرقد ه في البحار : والظاهر صحة الرواية ، لان قول الصدوق رحمه الله روى لي جماعة من مشائخنا ، يدل على استفاضتها عنده، والمشايخ الأربعة الذين ذكرهم في اكمال الدين، وان لم يوثقوا في كتب الرجال ، لكنهم من مشائخ الصدوق و يروى عنهم كثيرا ، و يقول غالبا بعد ذكركل منهم رضى الله عنه ، و اتفاق هذا العدد من المشائخ على النقل الايقصر عن نقل واحد قال فيه بعض اصحاب الرجال: ثقة ، فلا يبعد حمل اخبار النهي مطلقا على التقية والاتقاء . لاشتهار الحكم بين المخالفين ، واتفاقهم على اضرا رحن صلى هذه الاوقات، ثم نقل كلام البغيد في كتاب افعل لاتفعل على نحومامر ٠ أقول: ما أشار اليه من حمل اخبار النهي على التقية ، قريب في الغاية ، ومال اليه من محققي متأخري المتأخرين جماعة ، سيما بعد ملاحظة اطلاق الخبر السابع ، قال بعض المحققين ، بعد ذكر جملة من الأخبار المانعة : لكن لا يخفى ما فيها من التعارض والموافقة لطريقة العامة ، فانهم في غاية التشديد في المنع يود ون غاية الاذية ، بل ربعا يقتلون بالاتهام بالتشيع ، فكان اللازم على الأثمة عليهم السلام منع الشيعة عن الصلوة في هذه الاوقات اشدمنع ، مـــع ا ن التعليلات المذكورة فيها يناسب طريقة العامة بلا شبهة ، فانهم رووا هـــذ ه الرواية بهذه التعليلات ، و ذكروا ان الشيطان يدني رأسه من الشمسس في هذه الاوقات، ليكون الساجد للشمس ساجد اله، وفيها مالا يخفي علسي اولى الالباب ، فان الشيطان على فرض ان يكون له قرن يطلع و يغرب الشمس بينه ، كيف يناسب هذا منع بني آدم عن الصلوة قربة الى الله ، بل المناسب الأمسر بها حینئذ ، کما ورد عنهم((ع)) ، انتهی ۰

و مع ذلك فلعل الأحوط ، عدم الخروج عما نطقت به الروايات المتكائرة الواردة في الباب ، وقال به جماهير الأصحاب ، سيما مع ملاحظة التسامح في ادلة الاستحباب والكراهة ، واما استثناء نوافل يوم الجمعة ، فهو ايضا مشهو ربين الطائفة ، بل لم اجد فيه مخالفا ظاهرا ، بل عن المنتهي والناصرية عليه اجماع الطائفة ، وهو الحجة مضافا الى الخبر الثامن وغيرها من الأخبار ، قال الشارح المقدس بعد ذكر ذلك الاستثناء : وكأنه لاخلاف فيه ، وليس الاستثناء مقيد ا بمشروعية صلوة الجمعة كما يفهم من الرواية ، وهو جيد .

و ليعلم ان كراهة الصلوة في الاوقات الخمسة المذكورة ،هل هي عامة؟ او مخصصة (بما عدا ذي السبب) كملوة الطواف، والاحرام، والزيارة، و الحاجة، و الاستخارة، والاستسقا، والتحية، والشكر، وتضاء النوافل، ونحوذ لك فالمشهور بين الأصحاب، على الظاهر المصرح به في غير واحد من العبائر، هوالثاني ،بل عليه عامة متأخريهم قاله بعض الأجلة، بل عن الناصرية عليه الاجماع، وهوالحجة المخصصة لاطلاق النصوص المانعة، مضافا الي عموم الاخبار المجوزة لمقضاء النافلة في اي وقت شاء، منها الخبر الثامن عشر، والعشرون، المتقدمان في شرح قول المصنف رحمه الله: والنوافل مالم يدخل وقتها، والي الخبر التاسمع عشر المتقدم هناك، والى الخبر السادس والسابع، وما رواه في التهذيب في اواخبر باب تفصيل ما تقدم ذكره عن ابي عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام، في قضاء صلوة الليل والوثر تفوت الرجل، ايقضيها بعد صلوة الفجر و بعد العصر؟ قال: لابأس بذلك،

و ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن جميل بن دراج قال: سألست ابا الحسن الاول((ع))، عن قضا صلوة الليل بعد الفجر الى طلوع الشمس، قال: نعم و بعد العصر الى الليل، فهو من سرّ آل محمد المخزون -

و ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن احمد بن النضر و احمد بن أبي نصر في بعض اسانيديهما ، قال : سئل ابوعبد الله((ع)) عن القضاء قبل طلوع الشمس و بعد العصر، نقال: نعم فاقضه، فانه من سر آل محمد عليهم السلام ·

و ما رواه ایضا فی الباب المتقدم عن سلیعان بن هرون قال: سألت ابا عبد الله((ع))عن قضاء صلوة اللیل بعد العصر، قال: ای ساعة شئت ، من لیل او نهار، كل ذلك سواء .

و ما رواه ایضا فی الباب المتقدم فی الصحیح عن ابن ابی یعفور قال: سمعت ابا عبد الله((ع)) یقول: صلوة النهار یجوزقضاو ٔهاای ساعة شئت ، من لیل او نهار .

و ما رواه الصدوق في الفقيه في باب قضاء صلوة الليل قال : وقال الصادق عليه السلام : قضاء صلوة الليل بعد الغداة و بعد العصر، من ســر آل محمد المخزون •

و بذلك ظهران ماحكى عن الشيخين في المقتعة و النهاية ، مسن الحكم بكراهة قضاء صلوة النافلة في الاوقات الثلاثة ، اي عند الطلوع والغروب و القيام غير وجيه في الغاية ، سيما بعد ملاحظة اشعار الاخبار الدالة على ان القضاء بعد الفجر و بعد العصر من سر آل محمد المخزون ، على كون المنع من القضاء في هذين الوقتين محمولا على التقية و يدل على عدم شمول المنع لغير ما ذكر من ذوات الاسباب ، عموم ادلتها عند حصولها اواطلاقها ، فانظر الى ما ورد في صلوة الاحرام والطواف ، وهو ما رواه النهذيب في اواخر باب تفصيل ما تقدم ذكره ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) قال : خمس صلوات يصليهن في كل وقت : صلوة الكسوف ، و الصلوة على العبت ، و صلوة الاحرام ، والصلوة التي تفوت و صلوة اللاحرام ، والصلوة التي تلوت ، من الغجر الى طلوع الشمس ، و بعد العصر الى الليل .

و ما رواه ایضا فی الباب المثقدم فی الصحیح عن معویة بن عمار قسال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) یقول : خبس صلوات لاتترك على كل حال : اذ اطفت بالبیت ، و اذا اردت ان تحرم ، وصلوة الكسوف ، واذا نسیت فصل اذاذكرت

و الجنازة ٠

و رواهما الكافي في بابالصلوة التي تصلي في كل وقت ٠

و ما رواه الكافى فى الباب المتقدم فى الحسن كالصحيح اوالصحيح عسن زرارة عن ابى جعفر((ع)) قال: اربع صلواة يصليهن الرجل فى كل ساعة:صلونك فاتتك فمتى ما ذكرتها اديّتها ، و صلوة ركعتى طواف الغريضة ، و صلوة الكسوف و الصلوة على الميت ، هولاء تصليهن فى الساعات كلها .

واما ما رواه في البحار في الباب الاوقات المكروهة ، عن قرب الاسناد عن الحسن بن طريف وعلى بن اسمعيل ومحمد بن عيسى جميعا عن حماد بن عيسى قال : رأيت ابا الحسن موسى ((ع)) صلى صلوة الغداة ، فلماسلم الامام قام فدخل الامام الطواف ، فطاف اسبوعين بعد الفجر قبل طلوع المشمس ، ثم خرج من باب بنى شيبة و مضى ولم يصل ، فلعل ترك صلوة الطواف في هذا الوقت محمول على التقية ، كما ان قران الطوافين ايضا محمول عليها ، قاله غير واحد منهم .

و بالجعلة لاريب في كون الاخبار المانعة ، مخصصة بروايات ذوات الاسباب قال شيخنا في الذكرى: والاقرب على القول بالكراهة ، استثناء ماله سبب، لان شرعيته عامة ، و اذا تعارض العمومان وجب الجمع ، فالحمل على غير ذوات الاسباب وجه جمع ، فان مثل قول النبي ((ص)): اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين ، يشمل جميع الاوقات ، وكذا كل سبب ، فان النبي عليه شامل ، انتهى .

والقول بانه لقابل ان يقول: كما يجوز ان يخصص عموم تلك الاخبار بهذه فلم لا يجوز العكس؟ بابقا اخبار المنع على عمومها، و تخصيص هذه الاخبار بها بها ، بان يقال: انه يؤتى بذوات الاسباب متى وجد السبب ، الافيمااذا كان في احد هذه المواقيت ، لا بدلترجيح احد الحملين على الآخر من مرجح غير وجيه ، لمكان الاصل والشهرة وحكاية الاجماع المتقدمة ، سيمامع احتمال تطرق التقية الى الأخبار العانعة كما عرفت ، و اعتضاد اخبارنا بعموم ما دل على

رجحان الصلوة في كل وقت، ومع وهنها بتخصيص قضا النوافل عنها كما مرّ ، و كذا الفرائض مطلقا كما هو المشهور بين الطائفة ، لوجهين :

الاول : الاجماع المحكى في التحرير والمنتهى ، كما عن الناصرية وظاهر التذكرة ·

الثاني: بعد اوامر المسارعة الى المغفرة والخيرات، والى نقل الموتى الى مضاجعهم، وفحوى ما دل على استثناء قضاء النوافل، واحتمال فوات الوقت اذا اخرت، نحو صلوة الكسوف، جملة من الأخبار منها:

الأخبار الآمرة بقضا الفرائض متى فكرها ،كما سيأتى فى مقامها البيها الاشارة ، و منه ما رواه التهذيب فى باب تفصيل ما تقدم ذكره ، عن نعما ن الرازى قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن رجل فاته شى من الصلوات فذكر عند طلوع الشعس وعند غروبها ، قال : فليصل حين ذكره .

ومنها الخبرالسادس

و منها رواية ابي بصير و معوية بن عمار و زرارة المتقدمة ٠

و منها خصوص نصوص صلوة طواف الفريضة ، كالخبر المروى في التهذيب في كتاب الحج في اواخر باب الطواف، عن ميسرعن ابي عبد الله ((ع)) قال : صل ركعتى طواف الفريضة ، بعد الفجر كان او بعد العصر .

و ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله (ع)) قال: سألته عن ركعتي طواف الفريضة ، قال: لا تؤخرهما ساعة اذ اطفت فصل ،

وغيرهما من النصوص المستفيضة ، و منها خصوص النصوص في صلوة الجنازة ، كالخبر الاول ، وما رواه الكافي في باب وقت الصلوة على الجنايز عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) : هل يمنعك شي من هــــــذه الساعات عن الصلوة على الجنايز ؟ فقال : لا •

و ما رواه النهذيب في باب الصلوات على الاموات في الزيادات في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ((ع)) قال: تصلى على الجنازة في كل ساعة، انها ليست بصلوة ركوع ولا سجود ، وانما نكره الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، التي فيها الخشوع و الركوع والسجود ، لانها تغر ب بين قرني شيطان ، و تطلع بين قرني شيطان ٠

و ما رواه ایضا فی المكان المتقدم فی الصحیح عن عبید الله الحلبی عن البی عبد الله((ع)) قال: لابأس بصلوة الجنائز حین تغیب الشمس و حیسن تطلع ، انما هو استغفار .

و منها خصوص ما ورد في صلوة الكسوف في الساعة التي تنكسف عند طلوع الشمس وعند غروبها .

و اما الاخبار الواردة بكراهة قضاء الفرائض، في بعض هدده الاو قات، كرواية الحسن بن زياد الصيقل، و رواية ابي بصير (١) المروية كلهافي التهذيب في باب العواقيت في الزيادات، فغير صالحة لمكافأة اخبارنا المشهورة، المعتضدة بالاجماعات المحكية، و بمخالفة العامة، فلتحمل على التقية البتية، كرواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله ((ع))، المروية في التهذيب في باب الصلوة على الاموات (٢) الناهية، عن صلوة الجنايز حين تصفر الشمس و حين تطلع، قال الشارح الفاضل: وأنما يكره ذات السبب لاختصاصه بورود النص على فعلها في هذه الاوقات، او في عموم الاوقات، والخاص مقدم انتهى، و فيه مناقشة اصلناها على اهل الكمال.

و ينبغي التنبيه على امور:

الاول: ظاهر العبارة كغيرها، تعلق النهى بالنوافل بعد زمانى الفجر و العصر، لابعد صلوتيهما، وخالف في ذلك المشهو رعلى ما ادعاه جماعة،

 ⁽۱) وقد تقدم مناایضا ان روایتی ابی بصیر وابن سنان الدالتین علی امتداد
 وقت الصلوتین الی قبل الفجر انما خرجتا مخرج التقیة فی ذلك فعلیه فیصیر
 الحمل الذی ذكرناه متأكدا فی الغایة ۱ (منه)

۲) من الزيادات

فذ هبوا (۲) على ان الكراهة انها هى بعد صلوتيهما ، بل عن بعض الأصحاب قاطعون به ، مؤذنا بنقل الاجماع ، و لعله ظاهر الشهيد فى الذكر ى، حيت نقل عن بعض العامة انه جعل النهى معلقا على طلوع الفجر ، لهاروى ان النبى ((ص)) قال : ليبلغ شاهدكم غائبكم لا يصلو بعد الفجر الاسجد تين ، و لعمو قوله : لا صلوة بعد الفجر ، و اجاب عن ذلك : ان الحديث الاول لم نستثبته ، و اما الثانى فنقول بموجبه ، و يراد به صلوة الفجر ، توفيقا بينه وبين الأخبارانتهى .

اقول لظاهر العيارة جهلة من الأخبار، منها الرابع والخامس، و منها الخبر السادس والخبر الحادى عشر، اللذان كالصريحين بالنسبة السى ز مان الفجر، بل الاول منها نص فيه، وللمشهور الخبر الرابع عشر والخامس عشر، و المشهور عندى هو الاقرب .

نىرع:

لوصلى فى هذا الوقت قبل الفريضة ، لم يتعلق بها الكراهة من هذه الجهة على المشهور ، نعم لو قبل بجواز النافلة فى وقت الفريضة كما هنواحد القولين ، يتعلق بها الكراهة ، لان كل المجوزين قائلون بها ، ولكنهاليست من هذه الجهة ، بل من جهة اخرى غير مانحن فيه ، و اما القائلون فى تلك المسئلة بالحرمة كما رجحنا هائمة ، فليس لهذه المسئلة عند هم ثمرة .

تذنیب:

والظاهر تعليق الحكم على صلوة النصلي نفسه ، لاعلى الصلوة في الجملة ، وإن كان من غيره ، كما اشار اليه بعض الأجلاء .

الثانى: ما دلت عليه جملة من الأخبار المتقدمة، من تعليل الكراهــة على الطلوع والغروب ، بان الشمس تطلع بين قرنى شيطان ، قد ذكروا فــى

 ⁽١) ومن الداهبين الخلاف لما عرفت من فرقه بين ماكان الكراهة لأجل الوقت او لأجل الفعل يعنى فعل الصلوة في هذين الوقتين لامن حيث الزمان كالصلوة بعد صلوة الفجروصلوة العصر ٠ (منه)

معناه وجوها ، قال فى البحار: قال فى النهاية: فيه الشعس نطلع بين قرنى الشيطان ، اى ناحيتى رأسه و جانبيه ، و قيل: القرن القوة اى حين تطلعيت حرك الشيطان و يتسلط ، فيكون كالمعين لها ، و قيل: بين قرنيه اى امنية الاولين و الآخرين ، وكل هذا تعثيل لعن يسجد للشعس عند طلوعها ، فكان الشيطان سول له ذلك سجد لها ، فكان الشيطان مقترن بها ، وقال فى القاموس: قر ن الشيطان وقرناه امته والمتبعون لراية ، او قوته وانتشاره او تسلطه .

و قال الطيمي في شرح المشكوة : فيه وجوه :

احدها انه ينتصب قائما في وجه الشمس عند طلوعها ، ليكون طلوعها بين قرنيه اي فوديه ، فيكون مستقبلا لمن يسجد للشمس فتصير عباد تهم له فنهوا عن الصلوة في ذلك الوقت مخالفة لعبدة الشيطان ·

و ثانيها أن يراد بقرنيه حزباه اللذان يبعثهما لاغواء الناس .

و ثالثها أنه من باب التمثيل، شبه الشيطان فيما يسوّل لعبدة الشمس و يدعوهم الى معاندة الحق، بذوات القرون التي تعالج الاشيا، و تدافعها بقرونها

و رابعها ان يراد بالقرن القوة ، من قولهم انا مقرن له اى مطيق ، ومعنى التنبيه تضعيف القوة ، كما يقال : مالى بهذالا مريد ولايدان ، اى لا قدرة ولا طاقة ، انتهى مافى البحار •

وعن الذكرى قبل قرن الشيطان حزبه، وهم عبدة الشمس يسجدون لها في هذه الاوقات، وقال بعض العامة: أن الشيطان يدني رأسه من الشمس في هذه الاوقات، ليكون الساجد للشمس ساجد اله، أنتهى .

أقول: الخير الثاني والسادس عشر، للمعنى الذي ذكره في النهسايــة الأثيرية معاضدان ·

الثالث : لوصلى الصبح والعصر منفردا ، ثم اراد الاعادة جماعة ليحصل فضيلتها ، فهل يتصف صلوته هذه بالكراهة بنا على القول بها . ام لا ؟ و عن

الذكرى انه صرح بالثانى ، وعلله بأن لهاسببا، وبماروى انرسول الله ((ص)) صلى الصبح فلما انصرف رأى رجلين فى زاوية المسجد، فقال لهم : لمتصليا معنا، ؟ فقالا : كنا قد صلينا فى رحالنا ، فقال ((ص)) : اذا جئتما فصليا معنا، وان كنتما قد صليتما فى رحالكما ، لكنها لكما سبحه .

قال بعض الأجلاء بعد نقل كلام الذكرى هذا :اماما علله به اختياره لبعد م الكراهة ،من ان هذه النافلة ذات سبب، فلا اعرف له وجها، اذ الصلوة فرا دى ليست علة لاستحباب الاعادة جماعة ،بل لا تعلق لها بها ولا ربط بينهما بالكلية ،و انما العلة هو امر الشارع بذلك في هذا المقام ، الا ترى ان صلوة الزيارة لما كانت العلة فيها الزيارة ، بمعنى أنّ الشارع جعلها لا جلها وناط بها، وكذلك صلوة تحية المسجد و نحو ذلك ، صارت من ذلك ذات سبب، واما الخبر الذى او رده انه عامى ، حيث لم اقف في كتب اخبارنا ٠

وبالجمله فالظاهر بنا على القول بكراهة النافلة المبتداة بعد ها تين الصلوتين ، هو كراهة هذه الصلوة ، و تخصيص اخبارها الدالة على مشروعيتها ، و استحبابها مطلقا بهذه الأخبار منوع ، انتهى .

أقول: و فيه نظر: اما اولا فلانه لاوجه لمنع كون تلك الصلوة ذات سبب، كيف و سبيلها ليس الاكسبيل صلوة التحية والزيارة وماضاهاهما، وذلك لأن صلوة الزيارة والتحية للمسجد، كذا تلك الزيارة والتحية للمسجد، كذا تلك الصلوة فان العلة فيها صلوة الجماعة القائمة ، وليس مراد الشهيدعلى الظاهرالاما ذكرناه ، فالسبب الذي بينه و اعترض عليه لا وجه له اصلا ، واما ثانيا فلان الرواية المتقدمة بالشهرة ، فلاضيرفي العمل بها وان كانت عامية ، سيما مع اعتضادها بعمومات الأخبار الدالة على استحباب الاعادة جماعة لوصلى (1) منفردا ، كما

 ⁽۱) قال في التحرير: استحب اغادة الصلوة الواجبة جماعة لمن صلى منفرد اوان كان
 في اوقات النهى كالصبح والعصر والمغرب ولا فرق بين مكه و غيرها في الكراهية و
 لا بين الصيف والشتاء عملا بالعموم · (منه)

يأتي ان شاء الله في مقامها اليها الاشارة ، فتأمل ، فاذن مختار الشهيد طاب ثراه هو المختار •

الرابع: قال فی الذکری: لوعرض السبب فی هذه الاوقات، کان ارا د الاحرام او دخل المسجد او زار مشهدا، لم یکره الصلوة لصیرورتها ذات سبب لان شرعیة هذه الامورعامة، ولو تظهر فی هذه الاوقات جازان یصلی رکعتین ولا یکون هذا ابتدائ، للحث علی الصلوة عقیب الطهارة، ولان النبی ((ص)) روی انه قال لبلال: حدثنی بارجی عمل عملته فی الاسلام، فانی سمعت دق علیك بین یدی فی الجنة، قال: ما عملت عملا و ارجی عندی من اننی لم اتطهر طهورا فی ساعة من لیل او نهار، الا صلیت بذلك الطهور ما كتب لی ان اصلی و اقره النبی ((ص)) علی ذلك، انتهی و

قال بعض الاجلاء بعد نقله: اما ماذكره بالنسبة الى ذوات الاسباب، فقد تقدم الكلام فيه، واما ماذكره من ان من تطهر في هذه الاوقات وصلى فانه لا يصدق على صلوته هذه انها نافلة مبتداة . فلا يخفى مافيه ، وما استندعليه من الحث على الصلوة عقيب الطهارة ، ففيه كما ورد استحباب الصلوة بعد الطهارة كذاورد الحث على الصلوة ايضا بقول مطلق ، وانها خير موضوع ، من شاء استقل ومن شاء استكثر ، و وردان الرجل ليصلى الركعتين تطوعا ، يريد بهماوجه الله عز وجل ، فيد خله الله به الجنة ، ونحو ذلك ، وبالجملة فالحث على الصلوات ، والامر بها ، الاينافي الكراهة ، باعتبار عروض بعض اسبابها ، الاترى ان صلوة الفريضة مع ماهي عليه من الوجوب ، حتى صرحت الأخبار بكنر تاركها ، يعرض الفريضة مع ماهي عليه من الوجوب ، حتى صرحت الأخبار بكنر تاركها ، يعرض المنا الكراهة باعتبار بعض الامكنة والازمنة والاحوال ، مثلا ، واما ما ذكر ه مسن الخبر فهو عامي خبيث ، و كذب بحث صريح ، لتضمنه دخول بلال الجنة قبيل الخبر فهو عامي خبيث ، و كذب بحث صريح ، لتضمنه دخول بلال الجنة قبيل النبي ((ص)) ، وقد مر مافيه من المفاسد ، في مقد مات كتابنا سلاسل الحديد في تقييد ابن ابي الحديد، فالاستد لال به من مثل المشار اليه عجيب ، انتهى ، اقبل أول الظاهر ان غرض الشهيد هو بيان كون الصلوة عقب الطهارة من المهارة من الول الظاهر ان غرض الشهيد هو بيان كون الصلوة عقب الطهارة من

ذوى الاسباب ، كما هو الظاهر ، اذ ليس سبيلها الا كصلوة التحية و نحو ها ، فالامر الوارد على استحباب الصلوة بعد الطهارة ، يصيرها ذات سبب ، بخلاف الاخبار الوارد ة على الحث على الصلوة بقول مطلق ، وأنها خير موضوع ، وبالجملة اذا ظهر للشخص د ليل من اجماع محكى او غيره ، يدل على استثنا ، ذ و ات الاسباب ، فلا وجه لامثال هذه الكلمات اصلا ، اذ لاريب في كون امثال تسلسك الصلوات من ذوات الاسباب ، والا فللشخص مطالبة الدليل في كسل مسن المستثنيات ، والقبول في ذي الدليل وعدمه في عدمه .

الخامس: قال في الذكرى ايضا: ليس سجود التلاوة صلوة ، فلا يكره في هذه الاوقات، ولا يكره التعرض لسبب وجوبه او استحبابه ، وكذا سجود الشكر، اما سجود السبهو ، ففي رواية عمار عن ابي عبد الله ((ع)): لا يسجد سبجد نسي السبهو حتى يطلع الشمس و يذهب شعاعها ، وفيه اشعار بكراهة مطلبق السجدات ،

السادس: قال في الذكرى: لواً تم العسافر بالحاضر في صلوة الظهر ، تخيّر في جمع الظهر والعصر، او الاتيان بالظهر في الركعتين الأوليين، فيجعل الأخيرتين نافلة، ولواً تم في العصر فالظاهر التخيير ايضا، ويأتي على قول من عمم كراهة النافلة، ان يقدم في الاوليين النافلة و يجعل العصر في الاخيرتين، وقد روى ذلك محمد بن النعمان عن الصادق ((ع))، قال الشيخ انما فعل ذلك لانه يكره الصلوة بعد العصر، انتهى .

قال بعض الاجلاء ماذكره من ان الاظهر التخيير، وان الكراهة انما تتجه على القول الذي ذكره، ظاهر في ان الناقلة عنده ليست من النوافل المبتداة، وانما هي من ذوات الاسباب كما تقدم منه في الموضعين المتقدمين، وفيه ماعرفت فانه لاوجه لدخول هذه الناقلة في ذوات الاسباب، بل الكراهة فيها متجه، كما ذكره الشيخ رحمه الله على كونها مبتداة، بقى الكلام فيما دلت اخبار هذه المسئلة من التخيير متى أتم المسافر بالحاضر، بين ان يجعل الاولييسن هي

الغريضه والاخبرتين نافلة ، أو العكس . وكذا صرّح به الاصجاب مع تصريحهم بتحريم الجماعة في النافلة ، ألا ما استثنى ، ولم يذكروا هذا الموضع فيما استثنوه . و لا يحضرني الآن وجه الجواب من هذا الاشكال ، انتهى •

أقول: قد مضى منافى مسئله صلوة النوافل في وقت الفريض، ما ينفعك في المقام، و سيجئى أن شاء الله في المقام اللايق بها زيادة بسط أن شاء الله فانتظر

السابع: قال بعض الأجلاء بعد نقل الخبر النالت: قال في الوافي، و لعل مراد الراوي ان اشتغالي بأمر السوق، يمنعني ان ادخل موضع صلوتي فأصلي في اول وقتها ، فأجابه ((ع)) بأن وقت الغروب من الإقات المكروهة للصلوة. كوقتي الطلوع والقيام ، فاجتهدان لا تؤخر صلوتك اليه ، ويحتمل ان يكون مراده اني اعرف ان الوقت قد دخل ، الااني لم استيقن به يقينا تسكن نفسي اليه ، حتى ادخل موضع صلوتي فأصلي لاصلي على هذه الحال ، ام اصبر حتى يتحقق لي الزوال؟ فأجاب ((ع)) بأن وقت وصول الشمس التي وسط السماء و هو وقت مقارنه الشيطان لها كوقتي طلوعها وغروبها ، فلا ينبغي لك ان تصلي حتى يتحقق لك الزوال ، فان الشيطان يريد ان يوقعك على حد يقطع بك سبيل الحق دونه ، اي يحملك على الصلوة قبل دخول وقتها ، لكيلا تحسب لك تلك الصلوة ، انتهي

أقول: الظاهر بعد ما ذكره اخبرا عن حاق سياق الخبر المذكور، و الاظهر هو الأول لكن بهذا التقريب، و هو ان السّائل سأل انه يدخيل عليه الوقت في السّوق و يعرفه و يحققه ، لكن تأخيرا لصلوة الى ان يفرغ ويعضى الى منزله يوجب ضيق الوقت ، فهل الافضل ان يصلى في السوق في اول الوقت ، اويؤخرالي ان يأتي المنزل وان ضاق الوقت ؟ فأمر ((ع)) بالاتيان بها في اول الوقت ، والغرض من سوق هذا الكلام ، الدال على مقارنة الشيطان للشمس في هذه الاوقات الثلاثه ، زيادة على ماهو الثلاثه ، بيان اضلال الشيطان للناس في هذه الاوقات الثلاثه ، زيادة على ماهو عليه في جميع الاوقات ، اما في وقت الطلوع فلما تقدم ، واما وقت القيام و و قست الغروب فانه حيث كان وقت الصلوة بعد هذين الوقتين بلا فصل ، فانه يحضر هو الغروب فانه حيث كان وقت الصلوة بعد هذين الوقتين بلا فصل ، فانه يحضر هو

و جنود ه لاغوائهم واضلالهم عنها بما امكنه، فريما سول لك التأخيرالي ان تدخل منزلك وموضع مصلاك، ليقطع بك دون الزوال وفضيلته انتهى كلام بعض الأجلاء

أقول: مراد السائل على الظاهر، هو انى اكون فى السوق فاعرف و قست الزوال، و يضيق على ان ادخل موضع صلوتى، فاصلى فى اول وقتها المالاشتغالى بامر السوق، اولأجل متابعة هوى النفس الامارة بالسوئ، فاجابه ((ع)) ، بان الشيطان فى هذه الاوقات الثلاثه، ومنها وقت القيام، يحضره ووجنوده لاضلال الناس، بتقريب ما مر، فصل بعد الزوال بلا فصل، ولا تتبع هوى نفسك التى اعانها الشيطان، عن قريب زيادة على ساير الاوقات وهو وقت قيام الشمس، فان الشيطان يريدان يوقعك على حديقطع بك سبيل الحق دونه، و الله هو العالم بحقايق الامور .

الثامن: قال الشارح الفاضل: اعلم انه كان يغنى قيد الابتدائم، عن استثنائه ماله سبب، كما صنع الشهيد وغيره، فانهم يحترزون بالمبتدائعنذات السبب، و اعترض عليه الشارح المقدس رحمه الله: بان المتباد رمسن ابتدائه النوافل، احداث فعلها ، وهو اعم، غاية مايمكن فهم كونه غير القضائه بقرينة مامر ولا يفهم منه كونه غير ذات السبب بوجه، و اكتفائه البعض بمعونة قرينة ليس بحجة عليه، مع انه لاينبغى التعرض بمثل هذا ، اذغايته ان يكون للتوضيح بحجة عليه، مع انه لاينبغى التعرض بمثل هذا ، اذغايته ان يكون للتوضيح بحجة عليه، مع انه لاينبغى التعرض بمثل هذا ، اذغايته ان يكون للتوضيح بحجة عليه ، مع انه لاينبغى التعرض بمثل هذا ، اذغايته ان يكون للتوضيح بحجة عليه ، مع انه لاينبغى التعرض بمثل هذا ، اذغايته ان يكون للتوضيح بحجة عليه ، مع انه لاينبغى التعرض بمثل هذا ، اذغايته ان يكون للتوضيح بحجة عليه ، مع انه لاينبغى التعرض بمثل هذا ، اذغايته ان يكون للتوضيح بحجة عليه ، مع انه لاينبغى التعرض بمثل هذا ، اذغايته ان يكون للتوضيح بحجة عليه ، مع انه لاينبغى التعرض بمثل هذا ، اذغايته ان يكون للتوضيح بحجة عليه ، مع انه لاينبغى التعرض بمثل هذا ، اذغايته ان يكون للتوضيح بحجة عليه ، مع انه لاينبغى التعرض بمثل هذا ، اذغايته ان يكون للتوثيد .

التاسع: قال الشارح الفاضل بعد ما نقلنا عنه: ويمكن الاحتراز بالابتداء هنا عن الاستدامة ، بان يدخل عليه احد هذه الاوقات وهو في اثناء نافلة لا سبب لها ، فانه لا يكره له قطعها لكونه مكروها ، فيعارض الكراهتان ، ويرجعالي الأصل ، أولان المنهى عنه الصلوة لا بعضها .

(١) العاشر : قال بعض الأجلا : قال في الذكري: لو اوقع النافلة البكروهة

⁽۱) قال في التحرير: اما قضاء النوافل في هذه الاو قات فليس بمكروه الى ان قال: اما الفرايض فلا يكره اجماعا وكذا المنذورة سواء اطلق الندر او قيده، انتهى ، (منه)

فى هذه الاوقات، فالظاهر انعقادها ان لم نقل بالتحريم، اذالكراهة لاتنافى الصحة كالصلوة فى الامكنة المكروهة، و توقف فيه الفاضل من حيث النهى، قلنا اليس نهى تحريم عندكم، وعليه يبتنى نذر الصلوة فى هذه الاوقات، فعلى قولنا ينعقد ، وعلى المنع جزم الفاضل بعدم انعقاده، لانه مرجوح ، ولقايل ان يقول بالصحة ايضا ، لانه لإيقصر عن نافلة لها سبب ، وهو عنده جايز ، ولأنه جوزايقا ع الصلوة المنذ ورة مطلقا ، فى هذه الاوقات، انتهى .

أقول: ويمكن ان يكون توقف الفاضل، نظرا الى ظاهر النهى، و اند حقيقة فى التحريم، وان كان خلاف المشهور بينهم، و خلاف ما نسبه اليه بقوله: ليس بنهى تحريم عندكم، فان اقواله فى اكثر المسائل متعددة، وعليه يحمل ايضا جزمه بعدم انعقاد النذر المذكوركما نقله عنه، و بالجملة فان جميع ماذكره من البطلان وعدم انعقاد النذر، انمايتم مع الاخذ بظاهرالنهى، فلمل العلامة فى هذا الموضع اختار خلاف ماصرح به هو وغيره، مما عليه الغول المشهور من الجواز على كراهية •

(و اول الوقت افضل) من غيره ، وعد مضى في شرح قول المصنف طاب ثراه: المقصد الثانى في اوقاتها ، شرح هذا الكلام بما لا مزيد عليه فراجع البتسة ، و العقل ايضا حاكم بذلك ، قال الشارح المقدس : وهذه الفضيلة ثابتة للجميع الصلوات ، في جميع الاوقات (الا ما مستثنى) من تضاعيف كتب الفقه ، وهومواضع:

الاول: تأخير الظهرين للمتنفل الى بعد النافله، او الذراع والذراعين، على الخلاف المتقدم، وعن بعض في العصر تأخيرها الى مضى المثل ايضا، بنا على ماتقدم من ان فضيلتها بعد المثل الاول، وقد مضى تمام الكلام في ذلك في شرح قول المصنف طاب ثراه: ثم تشترك مع العصر الى ان يبقى للغروب مقد ارادا العصر فيختص به، في الامر الاول في التذنيب الاول، وفي الامر الاالى في التذنيب، فراجع البتة ،

الثاني : تأخير الظهر للابراد ، وقد مضى في الامر الرابع الواقع فـــى

شرح قول المصنف رحمه الله: ثم تشترك مع العصر ، الى آخره ، مرتفصيل الكلام بما لا مزيد عليه ، فراجع البتة ·

الثالث: تأخير المغرب الى ذهاب الحمرة المشرقية بنا على القدول بدخول وقتها باستتار القرص عن عين الناظر، جمعا بين اخبار المسئلة، وقد عرفت مافيه، فيما قدمناه من تحقيق المسئلة المذكورة، بمالامزيدعليه، فراجع •

الرابع: يستحب تأخير المغرب والعشاء للمغيض من عرفات الى ان يأتى المزد لفة ، وهى المشعر الحرام ، وان مضى ربع الليل اجماعا ، نقل عن المنتهى و يدل على ذلك جملة من الأخبار ، وسيأتى ان شاء الله تعالى في كتاب الحج اليها الاشارة .

و منها ما رواه التهذيب في كتاب الحج في باب نزول المزد لفة في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: لا تصلى المغرب حتى تأتى جمعا ، وان ذهب ثلث الليل .

الخامس: المستحاضة تؤخر الظهر والمغرب الى آخر وقتهما ، لتجمع بينهما و بين العصر والعشاء ، والكلام في ذلك يطلب من بحث الاستحاضة ٠

السادس: تأخير العشا الى ذهاب الحمرة المغربية ، وقد مر تما م الكلام فيه فراجع ·

السابع: المشتغل بقضا الفرائض الفائتة ، يستحب له تأخير الإداالي آخر الوقت ، على المشهور بين المتأخرين ، و سيأتي تحقيق تلك المسئلة ان شاء الله تعالى .

الثامن : تأخير الصبح حتى يكمل نافلة الليل ، اذا ادرك منها اربعا ، ذكره غير واحد منهم ، وقد مر ماهو الظاهر عندى ، في شرح قول النصنف رحمه الله : و الاصلى ركعتى الفجر ، في الامر الثاني فراجع البئة ،

قال بعض الأجلاء: وعندى في عد هذا الموضع في هذا المقام نظر، لان الظاهر من الأخبار أن ذلك أنما هو على جهة الرخصة ، لاأنه الافضل، كما هو المراد في المقام، والا لعد ايضا من صلى ركعة من توافل الزوال، قبلد خول وقت الفريضة المحدودة بالقدمين، ثم دخل عليه الوقت فانه يزاحم به الفريضة، رخصه كما تقدم، مع انهم لم يعدوه في هذا المقام، انتهى فتدبر .

التاسع: تأخير الصايم للمغرب اذانازعته نفسه للافطار ، او كان ثمة من ينتظره للافطار ، و سيأتي الكلام في كتاب الصوم ان شاء الله تعالى ، في ذكر الأخبار الواردة في البسئلة ، و منها :

ما رواه التهذيب في كتاب الصوم، في باب علامة فرض الصيام في الصحيح اوالحسن كالصحيح ، عن الحلبي عن ابي عبد الله ((ع)) قال: سئل عن الافطار قبل الصلوة او بعدها ، فقال: ان كان معه قوم يخشى ان يحبسهم عن عشائهم فليفطر معهم ، وان كان غير ذلك فليصل و ليفطر .

العاشر: الظاهران دخول الوقت ، حيث لاطريق له الى العلم، فان الافضل له التأخير، حتى يحصل العلم به ، لما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الموثق عن ابن بكيرعن ابيه عن ابي عبد الله ((ع)) قال : قلت له : انى صليت الظهر في يوم غيم ، فانجلت فوجد تنى صليت حين زال النهار فقال : لا تُعِد ولا تُعُد، (1) فان نهيه ((ع)) عن العود مع نهيه عن الاعادة ، انما هو لما قلناه ، وان كانت صلوته صحيحة ، قاله بعض الأجلا .

و اما الاستدلال عليه بصحيحة على بن جعفر، فغير وجيه، و بالجمعلة الظاهر هو الاستحباب لما ذكرنا، و خروجا عن شبهة خلاف الاسكافي وغيره كما سيأتي ان شاء الله اليه الاشارة ،

الحادى عشر: المدافع للاخبثين، فإن الافضل التأخير حتى يخرجهما لما رواه النهذيب في باب كيفية الصلوة في الزيادات في الصحيح عن هشام بن

 ⁽۱) قال الشيخ في التهذيب بعد نقل الخبر المذكور: الوجه في هذا الخبر انها نهاه عن المعاودة الى مثله لان ذلك فعل من لا يصلى النوافل ولا ينبغى الاستمرا رعلى ترك النوافل وانها يسوغ ذلك عند العوارض والعلل على ما بيناه ١٠ (منه)

الحكم عن ابى عبد الله ((ع)) قال: لاصلوة لحاتن ولا لحاتنه ، وهوبمنزلة من هوفى ثوبه ، وما رواه ايضا فى المكان المتقدم عن ابى بكر الحضرمى عن ابيه عن ابى عبد الله ((ع)) قال: ان رسول الله ((ص)) قال الاتصل وانت تجد شيئا من الاخبثين ، و ما رواه الغقيه فى باب فيمن ترك الوضو عن النبى ((ص))مرسلا قال ((ص)) : ثمانية لا يقبل الله لهم صلوة العبد الابق الى ان قال والزبين ، و هو الذى يد افع البول والغابط الحديث .

قال بعض الأجلاء: الحاقن بالنون حابس البول والحاقب بالباعجابس الغايط •

الثاني عشر: تأخير صلوة الليل الى آخره ، وقد مضى ما يدل عليه ، قال بعض الأجلاء: تأخير صلوة الليل الى الثلث الاخير من الليل ، أقول قد مضى ما يدل عليه ايضا .

الثالث عشر : تأخير مريد الاحرام ، الغريضة الحاضرة حتى يصلى نافلة الاحرام ، قال بعض الأجلا : هكذا ذكروه ، وهو مبنى عندهم على الجمع فى وقت الغريضة ، بين الغريضة و سنة الاحرام ، والمستفاد من الأخبار ، ان الاحرام اما دبرالغريضة ان اتفق ذلك فى وقت الغريضة ، والا بعد سنة الاحرام ان لم يتفق ذلك ، واما الجمع بين الغريضة و سنة الاحرام كما ذكروه ، فلا وجود له فسى النصوص ، وحينئذ فلا وجه لعدهذا الموضع فى جمله هذه الافراد ، انتهى .

أقول: يأتى تفصيل الكلام في كتاب الحج ان شاء الله تعالى فانتظر · الرابع عشر: تأخير ركعتي الفجر الى طلوع الفجر الأول، وقد مرتفضيل

الكلام فيه فراجع

الخامس عشر: تأخير من فرضه التيمم الصلوم الى آخر الوقت على القول بجواز التيم مع السعة .

الساد سعشر: تأخير السلس والمبطون الظهر و المغرب للجمع، و تفصيل الكلام يطلب من كتاب الطهارة • السابع عشر تأخير ذوات الاعذار ، كفا قد السترا والظاهر منه مثلا ، و فاقد الطهورين ، او فاقد القبله ، او نحو ذلك ، الصلوة الى آخر الوقت عند رجا زوال العذر ، لو قيل بعدم الوجوب كالمشهور ، والا فمن يقول بالوجوب كما عن السيد وسلارو الاسكافي ، فلا يتمشى المذكور ، و ذلك واضح

الثامن عشر : قضا طوة الليل ، في صورة جواز التقديم ، كماذ كره بعض الاصحاب ، أقول : الظاهر انه لا وجه لعد هذا الفرد في جمله هذه الافراد ، لأن مبنى الكلام على استحباب تأخير الصّلوة من اول وقتها الموظف لها شرعا ، و قضا صلوة الليل هنا انما كان افضل ، بالنسبة الى تقديمها على الانتصاف ، لا بالنسبة الى وقتها المعين لها ، فلا يكون مما نحن فيه في شي ، واماعن الشهيد الثاني في شرح النفلية ، حيث ان شقيقه عد هذا الفرد في هذا المقام ، من التعليل بأن وقت اول صلوة الليل مع هذه الأخبار ، من اول الليل ، والقاضي يؤخرها عنه في الجملة وان كان يفعلها في خارج الوقت ، فلا يخلو من تكلف ، فان غاية ما تدل عليه الأخبار كما صرح به بعض الأجلا ، وهو ان الرخصة في النقديم لمن يحصل له العذر عن الاتيان بها في وقتها الموظف ، ودلت على ان قضا ما انفل من تقديمها ، بمعنى ان كلا الأمرين جايز ، وان كان القضا افضل ، وهذا الايدل على كون اول الليل وقتا لها في هذه الصّورة ، فلذ اقلنا في شرح قول المصنف رحمه الله : و قضا طوة الليل افضل من تقديمها ، في الفرع الخامس انه مع التقديم ينوى التعجيل لا الادا وقراجع .

التاسع عشر تأخير الوتيرة ليكون الختم بها ، الافى نافلة شهر رمضان على قول ، كذا عده غير واحد منهم فى الباب، وقد مضى تفصيل الكلام فى شرح قول المصنف رحمه الله: و ركعتى الوتيرة بعد العشاء و تمتد بامتداد ها ، بما لامزيد عليه فراجع .

العشرون : تأخير المربية ذات الثوب الواحد، الظهرين الى آخرالوقت لتغسيل ثوبها ، و تصلى اربع صلوات في ثوب طاهر ، او نجاسة خفيفة قال بعض الأجلائ. وانت خبير بأن الرواية الواردة في المسئلة ، مطلعة في غسل الثوب، و هذا التفصيل انما وقع في كلامهم ، واثبات الحكم بذلك لا يخلوعن الاشكال ، أقول: تفصيل الكلام مع الترجيح ، يطلب من كتاب الطهارة •

الحادى والعشرون: تأخير المسافر الذى دخل عليه الوقت فى السّفر، الصلوة الى ان يدخل فيتم، ويدل عليه صحيحة محمد بن مسلم، وسيأتى تفصيل الكلام فى ذلك ان شاء الله فانتظر.

الثانى والعشرون: تأخير الصبح عن نافلته اذ الميصل قبله فافهم (۱)،
الثالث والعشرون: انتظار الامام! و الماموم او كثرة الجماعة، أقول: اسا
انتظار المامومين للامام، فقد تقدم في شرح قول المصنف رحمه الله: و النوافل
ما لم يدخل وقتها، ما يدل عليه فراجع، واما انتظار الاماملماموم اوكثرة الجماعة،
فينا فيه رواية ابراهيم بن موسى القزاز الواقعة في التذنيب الأول الواقع في الأمر
الأول ، الواقع في شرح قول المصنف رحمه الله: ثم تشترك مع العصرائي انيبقي،
الثين فراجع .

الرابع والعشرون : ما اذا كان التأخير مشتملا على الاتيان الصلوة على وجبها ، من التوجه والاقبال و فراغ البال ، ويدل عليه الخبر الحادى والثلاثون ، والثانى والثلاثون ، والثالث والثلاثون ، المتقدم كلهم في شرح قول المصنف رحمه الله : المقصد الثانى في اوقاتها ، فراجع .

الخامس والعشرون: تأخير الصلوة لقضاء حاجة العومن، قال الشارح المحقق: ولا شك انه اعظم من النافلة، بل لا يبعد استحباب تأخير الفريضة ايضا لها، أقول: ويمكن ان يستدل على استحباب تأخير الفريضة لقضاء حاجة المؤمن بروايتي ابني احمد وابان بن تغلب، المرويتين في التهذيب في كتاب الحج في باب الطواف، على اشكال، لمكان القول بأن الطواف غير محدود بوقت، فليتامل،

⁽١) اشارة الى ما سبق في مقامه فراجع ٠ (منه)

وعلى استحباب تأخير النافلة بفحوى المذكور، و برواية عبد الله بنسنان المروية في الكافي في باب تقديم النوافل، فراجع ·

(ولا يجوز تأخيرها عن وقتها) بلاخلاف اجده ، بل عليه الاجماع محققا و محكيا (ولا تقديمها عليه) اجماعا محققا و محكيا ، في غير واحد من العباير ، و النصوص به مع ذلك مستفيضة منها : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الموثق عن ابني بصير عن ابني عبد الله ((ع)) قال : من صلى في غير وقت فلا صلوة له ،

و منها ما رواه فى المكان المتقدم فى الموثق عن محمد بن الحسن العطار عن ابيه عن ابي عبد الله ((ع)) قال: لان اصلى الظهر فى وقت العصر، احب الى من ان اصلى قبل ان تزول الشمس ، فانى اذا صليت قبل ان تزول الشمس لم يحتسب لى ، واذا صليت فى وقت العصر حسبت لى ،

و منها ما رواه في المكان المتقدم عن عبد الله بن سليمان مثله ٠

و منها ما رواه في المكان المتقدم في كالصحيح لمكان ابان عن زرارة عن ابي جعفر((ع)) في رجل صلى الغداة بليل، غره منذلك القمر، ونام حتى طلعت الشمس، فاخبر انه صلى بليل، قال: يعيد صلوته .

و منها غير ذلك من الأخبار، و سيأتي غير واحد منها الاشارة ٠

و اما مارواء النهذيب في اواخر باب الصلوة في السفر في الزيادات في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله((ع)) قال: اذا صليت في السفر شيئا من الصلوات في غير وقتها ، فلا يضرك ٠

و رواه ایضا فی باب تفصیل ما تقدم ذکره ، فلفظ الوقت محمول علی وقت الفضیلة ، کما لا یخفی علی المنتبع فی الأخبار بعین الاعتبار ، و حمل الخسبسر علی خروج الوقت فیکون قضا ، لا یخلو عن بعد ، وقد تقدم منا ان اطلاق الوقت علی خروج الوقت الاول شایع فی الأخبار ، فلا اشكال فی الخبر اصلا ، هذا مضافا الی احتمال کونه محمولا علی التقیة ، قال المصنف رحمه الله فی المنتهی : لا یجو ز

الصلوة قبل دخول وقتها، وهو قول اهل العلم كافة، الا ماروى عن ابن عباس فى مسافر صلى الظهر قبل الزوال يجزيه، و بمثله قال الحسن والشعبى ، لنبا الاجماع على ذلك، و خلاف هولاً لااعتداد به، وقد انقرض ايضا فلا تعويل عليه .

(ويجتهد في الوقت أذا لم يتمكن من العلم) هنا مسئلتان :

الاولى لا يجوز التعويل على الظن عند التبكن من العلم، قال فى المدارك لا نعلم فيه مخالفا ، اقول: بل عن صريح جماعة ان عليه اجماع الامامية ، نعسم ربما يظهر من الشيخين فى المقنعة و النهاية المخالفة ، حيث قال فى المقنعة: من ظن ان الوقت قد دخل فصلى ، ثم علم بعد ذلك انه صلى قبله ، اعاد الصلوة الا ان يكون الوقت دخل وهو فى الصلوة لم يفرغ منها بعد ، فيجزيه ذلك وقال فى النهاية : لا يجوز لاحد ان يدخل فى الصلوة ، الا بعد حصول العلم بدخول وقتها ، او يغلب ظنه على ذلك ، و ربما نسب المخالفة الى ظاهر المصنف ايضا و بعض كتبه ، و كيف كان فلنذكر اولا جملة من الأخبار المتعلقة بالمسئلة ، ثم لنتعرض فى حجاج الطرفين ، فنقول :

الاول : ما رواه التهذيب في باب (۱) وقت اوقات الصلوة في الصحيح، عن ابن ابي عمير عن اسمعيل بن رياح عن ابي عبد الله((ع)) قال: اذا صليت و انت ترى انك في وقت، ولم يدخل الوقت، فدخل الوقت و انت في الصلوة، فقد أجزأت عنك .

الثاني : ما رواه الضافي باب الاذان والاقامة في الزيادات في الصحيح عن ذريح المحاربي قال قال ابوعبد الله ((ع)): صل الجمعة باذان هسوً لا ، . فانهم اشد شي مواظبة على الوقت .

الثالث: ما رواه في المكان المتقدم عن محمد بن خالد القسري قال:

۱) تغصیل ما تقدم ذکره علی ما رأیناه

قلت لأبي عبد الله ((ع)): اخاف ان نصلي يوم الجمعة قبل ان تزول الشمس ، فقال: انما ذاك على المودّد تين ،

و روى ايضا في باب العمل في ليلة الجمعة في الزياد ات، باسناد آخر عنه مثله ٠

الوابع: ما رواه ايضا في زياد ات باب الآذان والاقامة ،عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن ابيه عن جده ، عن علّى ((ع)) قال :العود ن موتمن ،والامام ضامن .

الخامس: ما رواه شيخنا المجلسى انارائله برهانه في البحار، في با ب
اوقات الصلوة، عن العياشي عن سعيد الاعرج قال : دخلت على ابى عبد الله
عليه السلام وهو مغضب، وعنده نغرمن اصحابنا ، وهو يقول : تصلون قبل ان تزول
الشعس، قال و هم سكوت، قال فقلت: اصحلك الله ما نصلى حتى يؤذن مؤذن
مكة ، قال : فلا باس اما انه اذا اذن فقد زالت الشمس، ثم قال: ان الله يقول: ((
اقم الصلوة لد لوك الشمس الي غسق الليل) ، فقد د خلت اربح صلوات فيما بين
هذين الوقتين ، و افرد صلوة الفجر فقال: ((وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان
مشهود 1)) ، فعن صلى قبل ان تزول الشمس ، فلا صلوة له ٠

السادس: ما رواه في الباب المتقدم عن قرب الاسناد، عن عبد الله بن الحسن عن جده على بن جعفر قال: سألته عن رجل صلى الفجر في يوم غيم أو في بيت، و اذن المؤذن، و قعد فاطال الجلوس، حتى شك، فلم يدر هل طلع الفجر ام لا ؟ فظن ان المؤذن لا يؤذن حتى يطلع الفجر اجزاه اذائهم

السابع: ما رواه في الباب المتقدم عن العيون، عن ابيه عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن احمد بن عبد الله القروى، عن ابيه قال : د خلت على الغضل بن الربيع وهو جالس على سطح ، فقال : لى ادن منى ، فد نوت منه

الغفووا لاغفا النوم أو النعاس • (منه)

⁽٢) شواءً گوشت بريان شده ٠

حتى حاذيته، ثم قال لى: اشرف الى البيت فى الدار فاشرفت، فقال لسى: ما ترى؟ قلت: ثوبا مطروحا، فقال: انظر حسنا، فتأملت و نظرت فسيقنت، فقلت رجل ساجدالى ان قال فقال: هذا ابو الحسن موسى بن جعفر ((ع))، انى اتفقده الليل والنهار، فلم اجده فى وقت من الاوقات، الا على الحالقالتى اخبرك بها، ان يصلى الفجر فيعقب ساعة فى دبر صلوته الى ان تطلع الشمس ثم يسجد سجدة فلا يزال ساجدا حتى تزول الشمس، وقد وكل من يترصد لسه الزوال، فلست ادرى متى يقول له الغلام قد زالت الشمس اذيثب فيبتد ئ الصلوة من غير ان يحدث وضوا، فاعلم انه لم ينم فى سجوده ولا اغفا، فلا يزال الى ان يفرغ من صلوة العصر، فاذا صلى العصر سجد سجدة فلا يزالساجد اللى ان تغيب الشمس، فاذا غابت الشمس و ثب من سجدته، فصلى العقرب من غير ان يحدث حدثا، ولا يزال فى صلوته و تعقيبه الى ان يصلى العشمة، من غير ان يحدث حدثا، ولا يزال فى صلوته و تعقيبه الى ان يصلى العشمة، فاذا صلى العتمة افطر على شُوَيِّ (1) يوتى به، ثم يجد د الوضوء ثم يسجد ثم يرفع فأدا صلى العنمة من ينام نومة خفيفة، ثم يقوم فيجد د الوضوء ، ثم يقوم فلا يزال يصلى فى جوف الليل حتى يطلم الفجر، فهذا د ابه منذ حول الى الحديث الليل حتى يطلم الفجر، فهذا د ابه منذ حول الى الحديث

الثامن : ما رواه الصدوق في الفقيه في باب الاذان والاقامة مرسلا،قال قال ابو جعفر((ع)) في حديث المؤذن : وله من كل من يصلى بصوته حسنة · التاسع : ما رواه في الباب المتقدم مرسلا ايضا ، عن الصادق((ع)) في

المؤذنين: أنهم الامناء ٠

العاشر: ما رواه ایضا فی الباب المتقدم، عن عبد الله بن علی عن بلال فی حدیث، قال: سمعت رسول الله ((ص)) یقول: المؤد نون امنا العؤمنین، علی صلواتهم و صومهم و لحومهم و د ما تهم ۱۰۰۰ الحدیث .

الحاد يعشر: ما رواه ايضا في الباب المتقدم، قال كان لرسول الله

⁽۱) اندك چيزي اورده شود ۱۰ (منه)

((ص)) مؤذنان احدهما بلال والآخر ابن ام مكتوم، و كان ابن ام مكتوم اعمى ،
 فكان يؤذن قبل الصبح ، و كان بلال يؤذن بعد الصبح ، فقال النبي ((ص)) : ان
 ابن مكتوم يؤذن بليل ، فاذا سمعتم اذانه فكلوا واشربوا حتى تسمعه اذان
 بلال .

الثاني عشر: ما عن العفيد في المقنعة قال: و روى عن الصادقين ((ع)) أنهماقالا :قال رسول الله ((ص)): يغفر للمؤذن مدصوته و بصره، و يصدقه الى ان قال و له بكل من صلى باذانه حسنة .

الثالث عشر: ما رواه في البحار في باب اوقات الصلوة ، عن كنا ب المسائل باسناده عن على بن جعفر عن اخيه موسى ((ع)) ، في الرجل يسمع الاذان فيصلى الفجر ، ولا يدرى طلع ام لا ، غير انه يظن لمكان الاذان انه طلع ، قال : لا يجزيه حتى يعلم أنه طلع ،

و رواه في الذكري ايضا ، عن ابن ابي قره باسناده الي على بن جعفر عنه بادني تغييرغير مخل ،

الرابع عشر : ما رواه التهذيب في باب العمل في ليلة الجمعة ، في القوى لمكان محمد بن سنان عن ابن مسكان المجمع على تصحيح ما يصح عنه، عن عبد الرحمن بن عجلان قال قال ابو جعفر((ع)): اذا كنت شاكا في الزوال فصل الفريضة .

الخامس عشر: ما رواه الكافى فى باب وقت الفجر عن على بن مهزيا رقال: كتب ابو الحسن ابن الحسين الى ابى جعفر الثانى ((ع)) ، معى : جعلت فداك قد اختلف موالوك فى صلوة الفجر، فعنهم من يصلى اذا طلع الفجرالاول المستطيل فى السماء ، و منهم من يصلى اذا اعترض فى اسغل الافق واستبان ، ولست اعرف افضل الوقتين فاصلى فيه ، فان رأيت ان تعلمنى افضل الوقتين و تحده ، وكيف اصنع مع القمر والفجر لا يتبين معه حتى يحمر (١) و يصبح ، و

كيف اصنع مع الغيم، وما حدد لك في السفر والحضر؟ فعلت ان شاء الله ، فكتب عليه السلام بخطه و قراته: يرحمك الله هوالخيط الابيض المعترض، ليس هـو الابيض صعدا ، فلا تصل في سفر ولاحضر حتى تبيّنه ، فان الله تبارك وتعالى لم يجعل خلقه في شبهة من هذا ، قال: ((وكلواوا شربوا حتى يتبين لكم الخـيـط الابيض من الخيط الاسود من الفجر)) ، فالخيط الابيض هوالمعترض الذي يحرم به الاكل و الشرب في الصوم ، و كذلك هذا الذي توجب به الصّلوة ،

اذا عرفت ذلك فاعلم ان للمشهور وجوها :

الأول : الاجماعات المحكية المسعتضدة بالشهرة العظيمة .

الثاني : الخبر الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر .

الثالث : اصالة عدم حجية الظن حتى تثبت، ولم تثبت .

الرابع: ان المكلف مأمور بالصّلوة في الوقت، والتكليف اليقيني يقتضى البرائة اليقينيه، قاله الشارح المحقق وغيره، فتدبر

الخامس: ما اشاراليه في المنتهى ، بأن العلم يؤمن معه الخطا' ، و الفضل لا يؤمن معه ذلك ، و تركما يؤمن معه الخطا' تبيح عقلا ، ورد بان العقل لا يقضى بقبح التعويل على الظن هنا ، بل لا ياباه لو قام عليه دليل أقول: يمكن ان يقال: ان مراد المصنف انه ثبت التكليف بشي' ، ولم يظهر من الشارع دليل على كفاية الظن فيه ، و امكن الوصول الى العلم ، فان العقل يحكم بقبح العمل بالظن في المقام ، اذ يؤد ي ذلك الى تحريم الحلال و تحليل الحرام '

وللشيخين جملة من الأخبار، منها الخبر الأول الى الخبرالثانى عشر، قال بعض الأجلاء بعد نقله الأخبار المتقدمة الواردة في الاذان، ماصورته و هذه الأخبار كلها كما ترى ظاهرة الدلالة متعاضدة المقالة، في جواز الاعتماد على المؤذنين وغيرهم، كما يدل عليه الحديث الاخير، واشاربه الى الخبرالسابح قال: ولا يخفى ان غاية ما يفيده هذه الأخبار، رواية اسمعيل ابن رياح المتقدمة، و هي الخبر الأول، ثم قال: الا أنه روى الشيخ رحمه الله عن على بن جعفر عن

أخيه موسى ((ع))، ثم نقل الخبر الثالث عشر، و قال: وهي ظاهرة في عدم جواز التعويل على الاذان، و بها استدل في العدارك على القول العشهور، و أنت خبير بان ما قابلها من الأخبار المتقدمة اكثر عداواصح سندا، و حينئة يتعين ارتكاب في هذه الروايات، اما بان يحمل على عدم الوثوق بالمؤذن، او على الفضل والاستحباب، كما هي القاعدة المطردة عند هم في جميع الابواب.

و ظاهر المحقق في التحرير الميل الى الاعتماد الى اذان الثقة، الذي يعرف منه الاستظهار، لقول النبي (ص)): المؤذنون امناء ولان الاذان شروع للا علام بالوقت ، فلو لم يعول عليه لم تحصل الغاية من شرعيته، و اعتسرضه الشهيد رحمه الله وغيره بانه يكفى في صدق الامانة تحققها بالنسبة السي ذوى الاعذار، و شرعية الاذان للاعلام لتقليدهم خاصة، و لتنبيه المتمكس من الاعتبار ،

وفيه نظراما أولا فانه تقييد لاطلاق الأخبار المتسقد سنة، بغير دليسل سوى مجرد دعويهم الاتفاق على اشتراط العلم، واما ثانيا فان الدليسل غير منحصر فيما ذكره المحقق من التعليلين المذكورين، ليتم ماقالوه بالجواب عنهما، بل ظاهر صحيحة ذريح، و رواية محمد بن خالد، ونحوهما من الروايات المتقدمة هو العموم لذوى الاعذار وغيرهم، وهو اظهر من ان يحتاج الى مزيد بيان، و بذلك يظهر لك مافى جمود صاحب المدارك على كلام الشهيد رحمه الله هنا، و اعتضاده به، و ترد دالفاضل الخراساني في الذخيرة بعد نقله، فانه لا وجه له، بعد ما عرفت من الأخبار التي قدمناها، و ظهورها في العموم، ولكنهم لعدم اعطاء التنبع والتأمل حقهما في الأخبار، جرى ماجرى لهم في امتشال هذا العضار.

و أما مانظه ابن أد ريس في مستطرفات السرائر من كتاب نواد ر البزنطي، عن عبد الله بن عجلان قال قال أبو جعفر ((ع)) ثم نقل الخبر الرابع عشر، وقال: فلا منافاة فيه لما ذكرناه، أذ غاية ما دل عليه، هو عدم حواز الصلوة مع الشك في الوقت ، وجوازها مع اليقين ، ولا دلالة فيها على التخصيصبه ، و عسد م جواز الاعتماد على الظن الحاصل بالاذان ونحوه بل هو مطلق بالنسبة السي ذلك فيجب تقييده بما ذكرناه من الأخبار ، الى ان قال : واما مافى حديث على بن مهزيار ، و قول ابى جعفر فيه الفجر هو الخيط ، ثم نقل موضع الحاجة من الخبر الخامس عشر ، و قال : فان ظاهر سياق الخبر ، انه مع الاشتباه و عدم تبين الفجر الصادق من الكاذب ، لا يجوز له الصلوة حتى يتبين لكم ذلك ، الاان تبيّنه ، كما يكون برويته بنفسه ، كذلك يكون بسماع الاذان ، كما ينادى به قو له في مرسلة الفقيه : فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان بلال ، وهو ظاهر اطلاق باقى الأخبار ، و حاصل المعنى هو الرخصة في الاكل والشرب ، حتى يتبيسن الفجر باحد الامرين المذكورين انتهى كلامه رفع مقامه .

أقول: الذي يقتضيه القواعد في المقام، هو ان يقال: لاريب فسى و قوع التعارض بين الأخبار الواردة في المسئلة، و يمكن الجمع بينها بوجوه:

الأول: ابقا الأخيار الدالة على المشهور على حالها و حمل باقى الاخبار على صورة عدم التعكن من العلم ·

الثاني : حمل الأخبار المانعة على الاعتماد على الاذان بصريحها أو اطلاقها ، على اذان غير الثقة ، و المجوزة على اذان الثقة .

الثالث: حمل المانعة على الفضل والاستحباب، والمجوزة على الجواز، و الترجيح مع الاول لكونه اوفق بالاصول المرعية، و الشهرة العظيمة التي لايبعد معها دعوى شذوذ المخالف، بل منع بعض الأجلة شمول اطلاق الشيخيسن بكفاية المظنة لنحو الصورة المفروضة، قال: بل الظاهر بحكم التبادر عدمه، و بالاجماعات المحكية عن فحول الطائفة، هذا مضافا الى ان الأخبار المستدل بها على مذهب الشيخين اكثر غيرناهضة، لمكان الاخصية، وعدم القائل بالمفصل منوع لمكان ما اختاره المحتق في التحرير، حيث مال الى الاعتماد على اذان المنقة، الذي يعرف منه الاستظهار، مستدلا بما مرنقله من كلام بعض الأجلاء،

ورده على الذكرى بما عرفت من نقل كلامه ، او هن من بيوت العنكبوت ، كما الا يخفى على من له ادنى اطلاع بالقواعد الاجتهادية المرعية ، فلانطول المقام بذكرها ٠

وهم وتنبيسه :

قال بعض الأجلا طاب مضجعه: قال في المدارك بعد اعتراضه على كلام التحرير ، المتقدم بما قد منا نقله عن الشهيد رحمه الله ماصورته : تعملوفرض افادة العلم بدخول الوقت ، كما قد يتفق كثيرا في اذان الثقه الضابط ، الذي يعلم منه الاستظهار في الوقت ، اذا لم يكن هناك مانع ، جازالتعويل عليه قطعا ، ويدل عليه صحيحة ذريح ، ثم اورد الصحيحة المذكورة و عقبها برواية محمد بن خالد القسرى ،

أقول: لا يخفى ما فيه على الفطن النبيّه ، اما اولا فلان ماذكره من افادة اذان الثغة الضابط للعلم ، ينافى ماذكروه فى الاصول ، بالنسبة الى الأخبار الموية عن الأئمة ((ع)) ، بنقل الثقاة العدول المجمع على فضلهم و و رعبهم و عدالتهم ، من ان غاية ما يفيده رواياتهم هو الظن ، دون العلم ، و هذا احسد المعارك العظام بين الاصوليين والأخبار بين ، كما حقق فى محلّه ، واماثانيافان ما زعمه من دلالة الخبرين المذكورين على افادة العلم ، لا اعرف له وجها ، نعم يستفاد من الأول حصول الظن الراجح ، انتهى كلامه رفع فى الخلد مقامه .

أقول: و فيه نظر: اما اولا فلان المنافاة التى اورد هالاوجه لها اصلا، لأن صاحب المدارك قد س سره لم يد عالكلية، و معذ لك قيد الثقة بماقيد، هذا مضافا الى ان الفرق بين ما ذكره رحمه الله هنا ، وماذكروه رضوان لله عليهم فى الاصول. كثير لا يسع المقام ذكر الجميع، ومن وجوه الفرق: نقل الثقات الأخبار التى رووها بالكتابة، واحتمال المسهو والنسيان، فى الراوى الكاتب، و نما قل النسخه، والناظر، و مغلوطية النسخه ، مما ليس فيه ريبة ، و منها كون كثير من الروايات موثقا بالقرائن والامارات، التى لا يفيد اكثرها الاالعظمنه ، و بالظنون

الاجتهادية، بخلاف المقام فان الغالب كون تقة المؤذن معلوما اومظنونا بالظن القوى، الذى لا يقبل ان يقاس بالمظنه السابقة لمكان ضعفها ، و منها كون الأخبار المتعارضة، بل نقل الثقات العدول كثيرة، و لا ريب ان بملا حيظة المتعارضين لا يحصل العلم غالبا بكونهما من المعصومين ((ع)) ، واما ثانيا فان ما ذكره بقوله: فان ما زعمه من دلالة الخبرين المذكورين على افادة العلم لااعرف له وجها ، نعم يستفاد من الأول حصول الظن الراجح لااعرف له وجها ، و ذلك لأن صاحب المدارك رحمه الله قال: ان العلم لو حصل من إذان الثقة ، جاز التعويل عليه ، ويدل على جواز التعويل هذان الخبران ، و لا ريب في دلالتهما على ما ذكره ، لأن قوله ((ع)) : صل الجمعة باذان هؤلا اللي آخره ، مطلق سوا على ما ذانهم العلم بالوقت او المظنة ، وعلى الثاني سوا كان طريقا الى العلم ام لا، و دلالة المطلق على افراده مما لا ريب فيه و لا شبهة تعتريه ، خرج منه فرد بالدليل و بقى الباقى .

الثانية: المشهور بين الاصحاب، جواز التعويل على الامارات المغيدة للمظنه، كصنعة و درس و قرائة وامثالها، وعدم وجوب الصبرالي حصول اليقين، عند عدم التمكن من العلم لغيم (1) او نحوه ،

وعن الاسكاني ليس للشاك يوم الغيم ولاغيره ، ان يصلى الاعند تسيقته بالوقت، و صلوته في آخر الوقت مع اليقين خير من صلوته مع الشك

وعن السيد المرتضى لا يصح الصلوة قبل الوقت، سوا 'كان جهلااوسهوا، و
لا بدمن ان يكون جبيع الصلوة واقعة في الوقت المضروب لها، فان صادف شي
من اجزائها ما هو خارج الوقت، لم يكن مجزية ، و بهذا يفتى محصلوا اصحابنا و
محققوهم ، و قد وردت رو يات به ، و انكان في بعض كتب اصحابنا ما يخالف
ذلك من الرواية ،

⁽۱)وفي المسالك: ولا فرق في ذلك بين الاعمى و المعنوع من العلم بحبس اوغيماوغيرهما و هو جيد ٠ (منه)

وعن ابي عقيل من صلى صلوة فرض او سنة قبل دخول وقتها ، فعليه الاعادة ساهيا كان او معتمدا ، في اي وقت كان ، الاستن الليل في السفر ·

و الى قول الاسكافي مال السيد في المدارك -

للمشهور وجمهان:

الأول: الاجماع المحكى عن التنقيح المعتضد بالشهرة العظيمة • الثانى : جملة من الأخبار ، منها الأخبار المتقدمة فى المسئلة الاولى ، التى استدل بها ارباب القول العزيف ، و منها الخبر الأول ، و منها ما ر و الالتهذيب فى باب المواقيت فى الزياد ات او فى باب القبلة ، فى الموثق و كالموثق لمكان عثمان بن عيسى ، وان كان الاظهر الأول ، عن سماعة قال : سألته عن الصلوة بالليل والنهار ، اذا لم ير الشمس ولا القمر ولا النجوم ، قال : تجتهد ر ايك و تعمد القبلة جهدك ، والقول بأن العراد انما هو الاجتهاد فى القبلة خاصة ، فيكون العطف تنسيريا ، غير وجيه ، لمكان اولوية التأسيس ، واطلاق قوله: اجتهد رايك ، بالنسبة الى الوقت والقبلة •

و منها ما رواه ایضا فی کتاب الصّوم فی باب حکم السّاهی عن ابی الصباح الکتانی قال: سألت ابا عبد الله((ع)) عن رجل صام ثم ظن ان الشمس قدغابت، و فی السما عیم فأفطر ، ثم ان السحاب انجلی فاذا الشمس لمنغب ، فقال قد تم صومه و لا یقضیه .

و منها ما رواه في الباب المتقدم عن زيد الشحام عن ابني عبد الله ((ع)) ، عن رجل صائم ظن ان الليل قد كان وان الشمس قدغابت، وكان في السماء فأفطر، ثم ان السحاب الجلي ، فاذا الشمس لم تغب، فقال : تم صومه ولا يقضيه .

و منها ما رواه باب الزيادات من كتاب الصوم في الصحيح ،عن فضاله عن ابان عن زرارة قال : سألت ابا جعفر ((ع)) الى ان قال و قال لرجل ظنن ان الشمس قد غابت فأفطر ثم ابصر الشمس بعد ذلك، قال : ليس عليه قضاء ، و

الاختصاص بالصوم غير ضاير ، لعكان عدم القول بالفرق ، قاله بعض الاجله (١) كغيره ٠

و منها ما رواه كتاب الصوم في باب حكم السّاهي في الصحيح عن زرارة قال قال ابو جعفر ((ع)): وقت المغرب اذا غاب القرص فان رايته بعد ذلك و قد صليت، اعدت الصلوة، وقد مضى صومك (٢) و تكف عن الطعام ان كنت قد اصبت منه شيئا، و رواه ايضا في باب المواقيت في الزيادات، فليتأمل •

و منها ما رواه الكافى فى باب وقت الصلوة فى يوم الغيم فى الصحيح او الحسن كالصحيح، عن ابى عبد الله الفرا عن ابى عبد الله ((ع)) قال: قال له رجل من اصحابنا: ربما اشتبه الوقت علينا فى يوم الغيم، فقال: اتعرف هذه الطيور التى عند كم بالعراق يقال لها الديكه، قلت نعم ، قال : اذا ارتفعت اصواتهاو تجاوبت، (٣) عقد زالت الشمس ، او قال : فصله ، و فى الفقيه فى باب المواقيت فعند ذلك فصل .

و منها مارواه الكافي في الباب المتقدم عن الحسين بن مختارعن رجل قال قلت لأبي عبد الله((ع)) : انبي رجل مؤذن ، فاذا كان يوم الغيم لم اعرف الوقت ، فقال : اذا صاح الديك ثلاثة اصوات ولا ، فقد زالت الشمس و قد دخل وقت الصلوة .

و منها ما رواه في البحار في باب الحث على المحافظة على الصلوات ،
عن العيون ، عن ابيه عن احمد بن ادريس عن احمد عن ابراهيم بن حمويه عن محمد
بن عيسى بن عبيد عن الرضا ((ع)) قال : في الديك الابيض خمس خصال من
خصال الانبيا ((ع)) : معرفته باوقات الصلوات ، والغيره ، و السخا ، والشجاعة ،
و كثرة الطروقه •

⁽۱) و هو صاحب الرياض و شارح المفاتيح · (منه)

⁽٢) والقول بانه يحتمل نيرا د بمضى الصوم فلاينبغى ان يلتفت اليه جدا ٠ (منه)

⁽٣) تجاوبوا جاوب بعضهم بعضا ١ الصدوق ١ (منه)

و منها رواية ابن بكيرعن ابيه ، المتقدمة في شرح قول المصنف رحمه الله الا ما يستثنى .

و للاسكافي ايضا وجهان :

الاول: الاصل، والعمومات الناهية عن العمل بالمظنة ،

الثاني: جملة من الأخبار، منها الاخبار التي استند اليها اربابالقول المشهور في المسئلة الاولى، و منها ما رواه شيخنا المجلسي رحمه الله في البحار في باب اوقات الصلوة، عن تفسير النعماني باسناده عن الصادق ((ع))، عن آبائه عن امير المؤمنين عليهم السلام، في حديث طويل: ان الله تعالى اذ الحجب عن عبادة عين الشمس التي جعلها دليلا على اوقات الصلوة، فمهو سع عليهم تأخير الصلوة، ليتبين لهم الوقت بظهورها و يستيقنوا انهاقد زالت عليهم تأخير الصلوة، ليتبين لهم الوقت بظهورها و يستيقنوا انهاقد زالت .

أقول: وفيها نظر، اما في الاول فلما تقدم من الادلة المخصصة ، وامافي الثاني فلما تقدم من كون تلك الأخبار محمولة على صورة امكان العلم، هذا في غير خبر النعماني ، واما فيه فلوجهين: احدهما ضعف السند ولاجابرله ، و ثانيهما ضعف الدلالة لمكان قوله : فموسع .

و اما القول في مقام المناقشة ، بانه يدل على التأخير حتى تطلع الشمس،
مع انها ربما لا تطلع في ذلك اليوم بالكلية . فله جواب اصلناه على اهل الكمال
و بالجملة لا ربب ولا تأمل في قوة ما اختاره المشهور . لان الادلة الدالة
عليه من اخبار الاذان ، و صياح الديكة ، والاجماع المنقول المعتضد بما مر ، و
غيرها ، كالنور على الطور ، بحيث لا يعتريه الفتور ، والقول المخالف له في غاية
من القصور ، كما لا يخفى على من له ادنى فهم و شعور ، وامر الاحتياط واضح
فسرعان :

الاول: هل يجوز الاعتماد على شهادة العدلين؟ فعن ظاهر الأكبثر الجواز، وفي العدل الواحد عدم الجواز، وعن ظاهر العبسوط عدم جو از التعويل على الغير مع المانع مطلقا، قال الشارح المقدس رحمه الله بعد حكمه بعدم الاكتفاء بالعدل (۱) الواحد مع امكان العلم مالفظه: واما اذاكاناعدلين فالظاهر الجواز، لانه حجة شرعية، و يعلم ذلك من قول الأصحاب، ومما قيل في الاصول ايضا ان العمل حينئذ على العلم، لان الدليل الدال على قبولهما علم مسن الكتاب، او السنة المتواترة، والاجماع، فلا يبعد ذلك، و ان كان الواحد ايضا كذلك لا فرق (۳). و ذلك ايضا غيربعيد، سيما اذا كان ضابطاعا رفا صاحب احتياط تام، حتى انه قد يحصل العلم، انتهى التهي

أقول : والأحوط هو ما ذكره في المبسوط فلا يترك ·

الثانى: ظاهر الصدوق فى الفقيه هو الاعتماد على اصوات الديوك اذا ا ارتفعت و تجاوبت، و مال اليه الشهيد فى الذكرى، و نفى الشارح المحقق عنه البعد، وعن المصنف رحمه الله انه نفاه فى التذكرة، قال الشهيد: وهومحجوج عليه بالخبرين، اقول: لاريب ان مورد الكلام هو عدم امكان تحصيل العلم، و عليه فلو حصل من اصواتها الظن بدخول الوقت، فلاريب ايضافى اعتباره (۴). اذ

(٣) بلا فرق ظ خ

من العلم رجع اليه و الا فلا انتهى. أقول و لو قد ررجحان اجتهاد غيره في نفسه على اجتهاد العمال باجتهاد نفسه لا متناع العمال باجتهاد نفسه لا متناع العمال بالمرجوح مع وجود الراجع · (منه)

⁽۱) وفى العسالك يجوزلمن تعذر عليه العلم الرجوع الى العدل العارف المخبر عن علم والى المؤذن العدل ولا يجوز مع امكان العلم على المشهور (منه) عن علم والى المأرح المحقق وهل يجوز الاعتماد على شهادة العدلين ظاهسر اكثر الاصحاب ذلك لكونها شهادة اعتبرها الشارع لكن في اثبات ذلك كليه اشكال و اما الاعتماد على شهادة العدل الواحد فالظاهر عدم جوازه لفقد الدليل و مفهوم آية تثبت غير ناهض باثباته نعم اذا انضم اليها قراين يوجب العلم صح التعويل عليه و كان خارجا عن محل النزاع (منه)

⁽۴) وفى التحرير أو اخبره عدل بوجوب الوقت فان لم يكن طريق سواه والاحبار عن علم بنى عليه لافاد ته الظن ولو كان طريق علمى لم يعول على قوله وان كا ن الأخبار عن اجتهاد لم يقلد واجتهد ولو سمع الاذان من ثقة عارف و لم يتمكن

التحقيق كفاية مطلق الظن في المقام، كما يستنبط من الأخبار المتقدمة، و اما اذا لم يحصل منها الظن، فالامر لا يخلوعن اشكال، والاحتياط لايترك البنة.

وحيث عرفت جواز الاعتماد على الظن مع عدم امكان العلم(فان انكشف فساد ظنه وقد فرغ) من الصلوة (قبل الوقت اعادها) اجماعا فتوى و نصا ، على الظاهر المصرح به في بعض العبائر، و يدل عليه جملة من الأخبار، منها خبير ابي بصير، و خبر العطار، و خبر عبد الله بن سليمان المتقد مكلهم في شرح قول المصنف رحمه الله: ولا يجوز تأخيرها عن وقتها ولا تقديمها عليه .

و منها خبر زرارة المتقدم هناك، المشتمل على قول الباقر((ع)): يمعيد صلوته، في رجل صلى الغداة بليل غره من ذلك القمر، و نام حتى طلعت الشمس فاخبر انه صلى بليل، و اعترض الشارح المحقق على التمسك به، بانه ظاهر في صورة التمكن من العلم، و فيه نظر لانه متعكن من العلم بالتأخير، لاحين ارادة الصلوة، فسبيل ضوا القمر كالغيم .

و منها ما رواه في البحار في باب اوقات الصلوة عن دعائم الاسلام ، عن المير المؤمنين وابي جعفر وابي عبد اللمصلوات الله عليهم انهم قالوا : من صلى صلوة قبل رقتها لم تجزه ، وعليه الاعادة ، كما ان رجلا لو صام شعبان لم يجزه من رمضان ، و بالجملة الأخبار كثيرة ،

(وان دخل) الوقت و (هو متلبس) بالصلوة (ولو) في آخر افعالهاكمالوكان (في النشهد) ان لم نقل بوجوب التسليم ، او في اثنا التسليم الواجب، انقلنا بوجوبه (اجزأ ه) على الأشهر ، كما ادعاه غير واحد ممن تأخر ، خلافاللمحكيءن السيد المرتضى ، والاسكافي ، والعماني ، فاوجبوا الاعادة كما وقعت بأسر ها فيل الوقت ، و اختاره المصنف رحمه الله في المختلف و السيد في المدارك والشارح المقدس ، و ظاهر التحرير التوقف في المسئلة ،

للمشهور وجهان :

الأول: الخبر الاول المنقدم في شرح قول المصنف رحمه الله: و يجتهد

نى الوقت ، الى آخره ، البنجير قصور سنده او ضعفه ، بالشهرة الظاهــرة و المحكية ، فلا وجه للتوقف من جهة السند ، بل لو حكم بكونه اقوى من الصحيح لم يكن بذلك البعيد ، مع ان ابن ابى عمير ممن اجمعت العصابة وممن لا يروى الا عن الثقة على ما يقال ، اذ قوله ((ع)): وانت ترى ظاهر فى الظن .

الثانى: ما اشار اليه بعضهم بانه متعبد بظنه ، خرج منه ما اذ الميد رك شيئا من الوقت بالاجماع فيبقى الباقى ، و اعترض عليه المدارك والشارح المحقق بان التعبد بالظن لا يكفى فى سقوط التكليف بالصلوة فى وقتها ، لاختسلاف الامرين ،

أقول: وفيه نظر، اذمقتضى جملة من الأخبار المنقدمة، الدالة على الاجتزائ بالظن في الوقت، هو خروج المصلى عن عهدة التكليف بالوقت والصلوة والخاص مقدم على العام وحاكم عليه، فلا وجه للاعتراض المذكور، تعسكا بتعارض الامرين واختلافهما، اذ مطلق التعارض لا يصير باعثا على التوقف .

و للآخرين وجوه :

الاول : اشتغال الذمة يستدعى البراءة اليقينية، و انها تحصل اذاوقعت بتعامها في الوقت ·

الثانى: انه مأمور باتيانها فى الوقت ، و ورد النهى عنها قبله ، فتفسد ، الثالث: فى موثقة ابى بصير المتقدمة فى شرح قول المصنف رحمه الله: و لا يجوز تأخيرها عن وقتها ولا تقديمها عليه ، المستملة على قول الصادق((ع)) : من صلى فى غير وقت فلا صلوة له ، مع ضعف الخبر الذى تمسك به المشهو ربجهالة الراوى، وفى الجميع نظر: اما فى الاول فلمنع الحصر ، كيف لا و قد عرفت من الادلة ما عرفت ، فمعها يحصل البرائة ، واما فى الثانى فلأن الوقت الامرة على اتيانها فيه الا وامران اريد به الوقت النفس الامرى فهو ، كيف لا و قد عرفت كفاية الظن ، وان اريد به ماهو فى ظن المكلف ، فقد خرج عن العهدة ، وامتثل بايقاعها فى الوقت ، ولم يوقعها قبله حتى يتعلق بها النبى فتفسد ، و

بما ذكره ظهر حال الوجه الثالث، سيما معكونه عاما ، ومايدل على المشهور خاصا ، والخاص مقدم بلا شبهة ، والحكم بضعف سند رواية اسمعيل غير وجيه لمامر ·

والحاصل ان الشخص مكلف بايقاع الصّلوة في وقتها المعلوم او المطنون، بمقتضى الاطلاق المتقدمة اليها الاشارة ، فعتى صلاها في احد هما كان ممتثلا ، و امتثال الأمريقتضى الاجزائ ، كما برهن في الاصول ، خرج منها لو وقعت كملا قبل الوقت ، و بقى الباقى على الصحة ، و من الباقى ما لو وقعت سوى الجزا الاخير خارجة عنه ، هذا مضافا الى ان لهذا الفرد وما يوافق من الافراد الغير الواقعة في خارج الوقت كملا ، دليلا بخصوصه ، وما هوما تقدم اليه الاشارة ، ويؤيده صحة ما اذا ادرك في الآخر ركعة ، و دعوى الخروج بالادلة معكوسة ، لما علمت ، والاحوط هو الاتمام ثم الاعادة ، ولا ينبغي للمحتاط تركه ، لما يستفاد من عبارة علم الهدى المتقدمة في قول المصنف رحمه الله : و يجتهد في الوقت الى آخره ، مسن كون المذهب المزيف ، مذهب محققى اصحابنا و محصليهم ،

تنبيه:

قال بعض المحققين: اعلم ان مورد الخلاف، ما اذا وقع في ظنه ، على ما ذكره المحققون ، لكن في نسبة الخلاف الى ان الجنيد نظر ظاهر ، لأنهلم يجوز العمل بالظن بل اوجب تحصيل العلم بالوقت ، فا لصلوة مع الظن عنده فاسدة مطلقا ، و يمكن اخذ مورد الخلاف اعم من الظن والجزم ، و كذا يمكن شمول الرواية الصورة الجزم بدخول الوقت ايضا ، مع كشف فساده ، و كذلك ا فـتــــى المشايخ الثلاثه بل و غيرهم ايضا ممن عمل بها ، فعلى هذا يستقيم جعل ابن الجنيد مين خالف هنا ، انتهى .

(ولوصلي قبله) اي قبل الوقت (عامدا او ناسيا او جاهلا بطلت صلوته) بلا خلاف، على ما ذكره غير واحد منهم، اذا لم تصادف شيئا مسن الوقت، ويدل عليه موثقة ابي بصير وغيرها من الأخبار، وامااذا صادفت شيئا

منه او وقعت بتمامها فيه، فتحقيق الكلام في ذلك يقع في مقامات :

الاول: فيما اذا صادفت شيئا من الوقت فالمشهور على الظاهر المصرح به فى كلام جماعة، هو البطلان مطلقا، بل عن المصنف رحمه الله فى المتسذكرة دعوى الاجماع عليه كذلك، ويدل عليه عدم صدق الامتثال المقتضى لبقاء المكلف تحت العهدة، سيما مع العمد، لان النهى فى العبادات موجب للفساد، كما برهن عليه فى الاصول، خلافا للمحكى عن النهاية (1) و المهذب والكافى و البيان فتصح، لكن الاخيرين قالابها فى الناسى، وعن اولهما انه زاد الجاهل ايضا، قال الشيخ فى النهاية: ومن صلى الفرض قبل دخول الوقت عامدا او انسيا ثم علم بعد ذلك، وجب عليه اعادة الصلوة، فان كان فى الصلوة لم يفرغ منها بعد ثم دخل وقتها، فقد اجزات عنه، ولا يجوز لاحدان يدخل عليه فى، الصلوة الا بعد حصول العلم بدخول وقتها، او ان يغلب على ظنه ذلك لتهى؛

ولا يخفى ما فيه من التدافع بين طرفى كلامه ، لان قضية قوله : و لا يجو ز لاحد ، الى آخره ، يطلان صلوة العامد ، وان دخل عليه الوقت فى اثنائها كما هو المختار ، و مقتضى صدر كلامه صحة صلوته اذا دخل عليه الوقت فى اثنائها ، و لذا حمله فى الذكرى على ان مراده بالمتعمد الظان ، لانه يسمى متعمدا للصلوة قال فى المدارك : ولا بأس به جمعا بين الكلامين ، و حمله فى المختلف على رجوع تفصيله الى الناسى دون المتعمد ، قال بعض الأجلا : ولا بأسبه ايضا ، صونا لكلامه رحمه الله عن التناقض .

وكيف كان فللقائلين بالصحة وجوه:

الأول: ما رواه الصدوق في الغقيه في باب فيمن ترك الوضو"، مرسلا عن النبي ((ص)) قال: وضع عن امتى تسعة اشيا": السهو، والخطا"، والنسيان، وما اكرهوا عليه، ومالا يعلمون، ومالا يطيقون الحديث، وفيه ان المراد عللي

⁽¹⁾ قال بعض المحققين بعد نقل كلام النهاية هذا ربعا يظهر من كلامهان العلم والظنبد خول الوقت واجب للدخول في الصلوة لا شرط لصحتها · (منه)

الظاهر وضع المواحدة والعقاب ، والا فهو واقع ، وعليه فلا وجه للاستنادعليه هذا مضافا الى ماذكره بعض الافاضل ، بان المراد بالسهو كما يظهر مسسن الأخبار ، اذا كان مع النسيان ، هو الشك ، لتحصيل المغايرة .

الثاني: ادراك الوقت في البعض منزلته في الكل وفيه انه ممنوع على اطلاقه .

الثالث: رواية اسمعيل بن رياح ، المتقدمة في شرح قول المصنف رحمه الله: و يجتهد في الوقت، الى آخره، وهي الخبر الاول ، ورد بضعف السند و عدم جابر له في المقام ، و فيه نظر اما اولا فلما مر في شرح قول المصنف رحمه الله: وان دخل وهو متلبس ، الى آخره ، من الحكم على اعتبار سنده ، واماثانيا فلأن الحكم بعدم وجود ما يجبره في المقام غير وجيه ، كيف لا والشهرة التي ضن في شرح قول المصنف رحمه الله عناك ، جابرة له ، فيصح الاستناد عليه في المقام ايضا ٠

فان قلت : هذا انها يصح اذا جعلنا الشهرة قرينة لصدق الصدور ، و التحقيق خلافه ، لما بين في مقامه من ان الغرض من العمل بالرواية الضعيفة المنجيرة بالشهرة ، ليس هو الرواية ، بل الاعتماد انها هو على الشهرة ، و انها نعتمد عليها في تلك الصورة دون غيرها ، دفعا لما يقال بان المشهو ر على القول بعدم حجيتها ، بان (1) الشهرة القول بعدم حجيتها ، بان (1) الشهرة في المقام اي مقام مطابقتها للرواية ولو كانت ضعيفة غير ثابتة ، فنقول بحجيتها في المقام ، وعليه فكيف يمكن الاستناد الى تلك الرواية في هذا المقام المخالف في المقام ، وعليه فكيف يمكن الاستناد الى تلك الرواية في هذا المقام المخالف في المقام ، وعليه فكيف يمكن الاستناد الى تلك الرواية في هذا المقام المخالف في المقام ، و ادعاء كون الشهرة الواقعة في مسئلة اخرى جابرة لضعفها ؟

قلت : ما ذكرت من عدم كونها قرينة لصدق الصدور، غير وجيه باطلاقه و التحقيق عندي هو النفصيل، بان يقال اذا ظهر من التتبع للمجتهد بان استناد

⁽١) بيان للدفع ٠ (منه)

المشهور في افتائهم في مسئلة معيّنة على شي انما هوالرواية المعيّنه، فيجو ز الاستناد عليها ولو كانت ضعيفة، في مسئلة اخرى، ولو كانت مخالفة للمشهور ، اذ هذه الشهرة قرينة لصد ق الصدور ، كما لا يخفى على من له ادنى فهموشعور ولما اذا لم يظهر من التتبع استندوا عليه في حكمهم ، فماذ كرته حق لايشوبه شك و ريبة ، والظاهر ان ما نحن فيه من قبيل الأول ، وان كنت شاكافتتبع كلما تهمفى مسئله دخول الوقت ، والظان متلبس بالصلوة ، والصواب هوالاعتراض عليه بان تلك الرواية مخصوصة بالظان ، لأن قوله ((ع)) : وانت ترى ، بمعنى تظن كما يظهر على من تدبر فيها بعين الانصاف ، و عليه فالقياس عندنا حرام بالبديهة ، فلا وجه للاستناد عليها في المقام بلا ريبة .

الثانى : فيما لو اتفق و قوعها كما فى الوقت وكان ناسيا ، و المراد به ناسى مراعاة الوقت، وعن الذكرى جعله اعم منه و ممن جرت منه الصلوة حال عدم خطور الوقت بالبال ، و بذلك صرح بعض المحققين ، ولا باس بهما ، فالذى يظهر من شيخنا الشهيد رحمه الله فى الذكرى هو القول بالبطلان ، قال فى الكتاب المذكور : لو صادف الوقت صلوة الناسى او الجاهل بدخول الوقت او بالمحكم ، ففى الاجزا ؛ نظر من حيث عدم الدّخول الشرعى ، ومن مطابقة العبادة ما فى نفس الأمر ، والأول اقوى .

و في الدروس كما عن البيان اختيار الصحة وهو الاظهر ، وفاقا لجماعة معن تأخر ، لو قوع الصلوة في الوقت ، والتكليف بعراعاة الوقت انما هولا جل ان يقع الصلوة فيه ، فالغرض الاصلى والمقصود الكلى هو وقوعها فيه ، فاذا حصل ذلك باتي وجه اتفق ، فقد حصل مراد الشارع ، وان لزم الاخلال بالمراعاة ، اذا لمراعاة ليست واجبا ذاتيا يترتب على تركه الاثم والبطلان ، لمكان الاصل ، وانما هي من باب المقدمة ، فظهر توجه المنع على ماذكره في الذكرى من ان دخوله غير شرعى الثالث : فيما لو اتفق وقو عها كملا في الوقت وان كان جاهلا ، فالكلا م

هنا يقع في مقامين :

الأول: ان يكون عالما بوجوب مراعاة الوقت، ولكنه كان جاهلا بدخول الوقت، فالذي اختاره جماعة هو القول بالصحة خلافالا خرين فاختارها البطلان، و هو الاقرب، اذهو معه بحكم الشاك اوعينه، فالأخبار الناهية عن الدخول متعلقة به، و منها الخبر الثالث عشر، المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله: و يجتهد في الوقت الى آخره ، المشتمل على قول موسى بن جعفر((ع)) : لا يجزيه حتى يعلم انه طلع، و منها الخبر الرابع عشر المتقدم هناك، المشتمل على قول ابن جعفر((ع)) عشر المتقدم هناك، المشتمل على قول ابن جعفر((ع)) عشر المتقدم هناك ، المشتمل على عشر المتقدم هناك ، المشتمل على عشر المتقدم هناك .

الثانى: أن يكون جاهلا بوجوب مراعاة الوقت،قد صرح فى الذكر ى بالبطلان، و تبعه من متأخرى المتأخرين جماعة ،ويظهر من الدروس كما عن البيان الحكم بالصّحة ،واختاره الشارح المقدس ،وتلميذه صاحب المدارك ، و غيرهما ، فالذى يقتضيه المقامهو ارخا عنان القلم فى المقامين ،واخراج اللب من القشر فى البين .

الأول : الجاهل بالحكم الشرعي ، هل هو معذورام لا ؟ ذهب المشهور كما صرح به غير واحد منهم الى الثاني ، وعن جمع من المتأخرين و متأخر يهم الذهاب الى القول الأول ، حتى عن بعض متأخرى المتأخرين لحكم بصحة صلوة العوام كيف كانت .

للمشهور وجوه :

الأول: الاجماع المحكى عن بعض شراح الجعفرية ،حيث قال: نعم الجاهل غير معذور مطلقا اجماعا ، و يعضده الشهرة المحققه المحكية ،قال في المدارك في بحث المكان: اما الجاهل بالحكم فقد قطح الاصحاب بانه غير معذور، لتقصيره في التعلم الى آخره ، و هذا ايضا يعاضد الاجماع المذكور كبعض العبائر الآتية ،

الثانى: ما اشار اليه فى المنتهى، فى بحث لبا سالمصلى، بعد الحكم ببطلان الصلوة فى الثوب المغصوب لوكان عالما بالغصب، او علم الغصب و جهل التحريم لم يكن معذورا ، الاأن التكليف لا يتوقف على العلم التكليف والا لزم الدور المحال، وقال الفاضل الهندى فى الكشف، فى بحث اللباس، فى جملة كلا م له: لكنه نص فى التحرير والمنتهى على ان جاهل الحكم لا بعذ ر، لأن التكليف لا يتوقف على العلم، والالزم الدور، يعنى جاهله مع التنبيه لتقصيره، لا الغافل.

الثالث: ما أشاراليه بعض الاصحاب، قال في الذكرى اليجوزالتعويل في الوقت على الظن الامع تعذر العلم، ثم قال العالم المالجاهل فقد صرح المرتضى ببطلان صلوته، والحقه ابوالصلاح بالناسي، ويمكن تفسيره بجاهل خول الوقت، فيصلى لامارة على دخوله، أولا لامارة ابل لتجويز الدخول وبجاهل اعتبار الوقت في الصلوة، و بجاهل حكم الصلوة قبل الوقت، فإن اريد الأول فهو معنى الظان وقد مر وإن اريد باقي التفسيرات فالاجود البطلان لعد م الدخول الشرعى في الصلوة، و توجه الخطاب على المكلف بالعلم بالتكليف، فلا يكون جهله عذرا والالارتفع المواخذه على الجاهل .

و قال في المختلف: لو جامع او افطر جاهلا بالتحريم ، قال ابن اد ريس: لا يجب عليه شي، ، الى ان قال: والاقوى عندى تعلق الحكم به ، لنا انه تعمد الفطر ، والجهل ليس عذرا ، والالزم سقوط التكاليف عن الجاهلين .

الرابع والخامس: ما يستفاد من جملة من العبائر، قال في الذكرى بعد الحكم ببطلان الصلوة في المغصوب؛ ولو جهل الحكم لم يعذ رلانه جمع بين الجهل والتقصير، وقال ايضا في بحث التكلم في الصّلوة في جملة كلامله: ولو جهل كون الحرام مبطلا فالظاهر البطلان، لأنه مكلف بترك الحرام وجهله تقصير

 ⁽۱) وحاصل الاشارة ان الجاهل بين قاصرومقصّروالأول معذوروهوا لمراد من جميع ادلة المعذورية ولوبوجه من التأويل والثانى غيرمعذوروه والمراد من جميع ادله عدم المعذورية كذلك وما خالف حد الكليتين فبدليل خارج الله اعلم (منه)

منه، وكذا الكلام في جميع منافيات الصلوة لا يخرجها الجهل بالحكم عن المنافاة، وقال ايضا بعد الحكم بأن الاخلال بما يتوقف عليه الصلوة مبطل لها الا فرقيين العامد والجاهل بالحكم . لأنه ضم جهلا الى التقصير ، وقد استثنى الاصحاب الجهر والاخفات، وقال في جامع المقاصد بعد قول المصنف رحمه الله و يجب الطهارة بما معلوك مباح : وجاهل الحكم لا يعذر ، العراد به الحكم المتكليفي المتعلق بالغصب، كتحريم التصرف في المغصوب، أو الحكم الوضعي كبطلان المتعلق بالغصب، كتحريم التعليم على الصور ، قتقصيره لا يعد عذرا ، واستدل الطهارة به ، لأنه مخاطب بالتعليم على الصور ، قتقصيره لا يعد عذرا ، واستدل ايضا في بحث بطلان الصّلوة الساتر المغصوب، و بطلانها بالكلام على عدم معذورية الجاهل بنحو ما ذكر -

وقال الشارح الفاضل بعد المتن في جمله كلام له: ويضم الثاني اي الجاهل جهلا التي تقصيره ، وقال ايضا بحث اللباس في جملة كلام له: فيبطل صلوة العالم بالغصب وان جهل الحكم اي حكم المغصوب ، بطلان الصلوة لوجوب التعليم على الجاهل ، فيكون قد جمع بين الجهل والغصب في التعليم ، فلا يكون تركه عذرا ، وقال ايضا بعد قول المصنف رحمه الله و تبطل في المكان المغصوب معملم المصلى بالغصبية وان جهل الحكم ، فان جاهل الحكم هنا كالعالم ، لوجوب التعليم عليه ، فجهله بالحكم الواجب عليه يعلمه تقصير منه ، مستند الي تغريطه فلا يعذ وعذرا .

و قال ابن جمهور في المسالك الجامعية ، في الكلام في اباحة المكان للمتوضى في جملة كلام له : لاجاهل الحكم فانه غير معذور لتمكنه من الاستعلام ، فالاخلال استنداليه (١١) .

و قال بعض شراح الجعفرية بعد قول العاتن في تعداد مبطلات الصلوة: و تعمد ترك واجب فعلا و كيفية و زيادة ولو جهلا ، لأن الجاهل مقصر

 ⁽١) وكذا صرح بأن الجاهل كالعامد في المقاصد العلية و والدالبهائي في شرح الالفيه · (منه)

فلا يكون معذورا ، و قال ايضا ، و اعلم انه لو جهل المصلى الحكم على معنى أن المصلى لا يعلم أن الصلوة في المخصوب غير جائزة ، لم يكن معذورا ، لأنه جمع بين الجهل والتقصير في التعليم .

و قال الفاضل البندى في كشف اللثام: قول المصنف رحمه الله: وللسو جهل غصبية الما صحت طهارته، وجاهل الحكم وهو بطلان الطهارة الايعذره الاقدامه على المعصية عامدا وارتكابه المنهى عنه وانتفا الدليل على عذره وقال ايضا في الكتاب المذكور بعد قول المصنف رحمه الله ولوصلي في المكان المغصوب عالما بالغصب اختيارا بطلت، وان جهل الحكم الوضعي والشرعياى التحريم كانت صلوته باطله لوجود العلة الانها صلوة لم يرد هاالشارع وان لم

و قال المصنف رحمه الله في المنتهى: لو فعل المفطر جاهلا بالتحريم، فالوجه الفساد لأن له طريقا الى العلم، والتفريط ثابت من جهته فلا يسقط عنه الحكم .

وقال في التحرير: من اخل بواجب عمد ا بطلت صلوته ، شرطا كان كالطهارة والقبلة و ستر العورة ، او جزًّا منها سوا كان ركنا كالركوع اوغير ركن كالقراءة و تسبيح الركوع والسّجود ، او كيفية كالطمانينة ، عالما كان او جاهلا لأن الاخلال بالشرط يلزم الاخلال بالمشروط ، فلو صحت مع الاخلال لم يكن شرطا ، و الاخلال بالجزء اخلال بالحقيقة المجموعة من الاجزا ، فلا يكون المخل به انيا بكمال صلوة ، و كذا كيفية الافعال عد االجهر والاخفات ،

و قال الشارح الفاضل بعد قول المصنف رحمه الله في مبطلات الوضو كلّ من اخل بواجب عمد الوجهلا ، او من صفاتها او شرايطها او تروكها الواجهة بطلت ، لأن الاخلال بالجز اخلال بالكل ، وبالشرط اخلال بالمشروط ·

و قال بعض الافاضل (۱) في حاشية الروضة: قوله ولو جاهلا بحكمه،

اى المغصوب الشرعى ، و هو حرمة التصرف فيه ، او الوضعى وهوبطلان الصلوة ، بان الجاهل بالحكمين وان كان يعذر في بعض المواضع ، من حيث انه لا اثم عليه ، والجاهل بالشرعى قد يعذر ، و من حيث عدم ترتب ما يترتب على العالم الا ان الجهل لا ينفع في الحكم الوضعي من حيث الحكم ، فان المبطل في الشرع مبطل مطلقا ، لا يدفع ابطاله الجهل ولا السهو ولا النسيان ، وهو الذي ذكرناه اولى مما اشتهر في التعليل ، من ان الجهل تقصير فلا تعذر معه ، اذ ربمالم يكن تقصيرا ، كما اذا لم يخطر هنا الحكم بباله اصلا ليستعمله ، او لم يجعل من يسئله عنه او لم يتيسر له السوال .

و قال في الكشف في الكلام في الوقت في جملة كلام له: واما الجاهل ففي الرّسالات وكتب المصنف بطلان صلوته الأن الوقت شرط والجهل لايخرجه عن الشرطية و قال بعض الاعلام (1) في شرح قول المحقق: من علم النجاسة في ثوبه أو بدنه و صلى عامدا أعاد، واطلاق النص وكلام الاصحاب يقتضي عدم الفرق في العالم بالنجاسة ، بين العالم بالحكم و عدمه ، فعليه الاعادة في البوقت ، و القضا في خارجه ، أما للاول فلعدم الاتيان بالما موربه على وجهه ، فعليه الاتيان مع امكانه ، والجهل غير موجب للاتيان كذلك ، وانسلم القول بمعذ وريته ، بمعنى عدم توجه الخطاب اليه ، و عدم مؤاخذ ته الاأنّ ذلك لا يوجب ما امربه على موجب ما امربه و

وقال في المدارك في شرح قول المحقق في بحث ما يخل الصلوة: و كذا لوفعل ما يجب تركه او ترك ما يجب فعله ، جهلا بوجوبه ، الا الجهر و الاخفات في موضعها ، الوجه في مساواة الجاهل للعامد في ذلك عدم تحقق الامتثال مع الاخلال بالواجب في الحالين ، وان افترقا بالاثم وعدمه ٠

و قال بعض شراح الجعفرية في جملة كلام له : لأن الا متثال في التكاليف الشرعية لا يحصل الاباتباع كل فعل على وجهه ، و ذلك لا يحصل الابا تباع

⁽١) صاحب الرياض -

العلم، فلا يكون الجاهل معذورا اصلا، الافي كيفية الجهر والاخفات، وبمانقل ظهر دليل(1) آخر و سنشير اليه في الوجه التاسع ·

السادس: أن الاطاعة العرفيةواجيةلقوله تعالى: ((اطبعوا! لله))، وغيرذ لك والاطاعة العرفية مع الجهل لا تتحقق .

السابع: اطبقت الادلة عقلية و نقلية ، على ان الحجة منحصرة في قو ل من لا يجوز الخطاء عليه ، ولذا قلنا باشتراط العصمة في الرسول((ص)) والامام ((ع)) ، ثبت من قول الحجة((ع)) ، جواز العمل بالظن الحاصل من قول المجتهد الحي الجامع للشرايط ، فعمل الجاهل على ظنه او شكه او وهمه لاد ليل على صحته ، و بطور آخر وزد في الأخبار عدم جواز الرجوع الي غير الأئمة((ع)) ، و انه لا يجوز العمل بالرأى والظنون وتقليد غير المعصوم((ع)) ، سوى الفقها ولأن نقليدهم في الحقيقة للمعصوم((ع)) ، لمكان امرهم ((ع)) به فلا د ليل على صححة ما يعلمه الجاهل ، و بطور آخر التكاليف باقية بالضرورة ، و سبيل العلم اليها مسدود ، ولاد ليل على العمل بالظن الا ظن المجتهد، لقضا الاجماع والضرورة بذلك ، والمقلد للزوم اختلال نظام العالم ، لو اوجبنا الاجتهاد على الجميع ،

الثامن : شغل ذمة الجاهل يقيني ، فلابد من البرا عقاليقينية ولمتحصل التاسع : أن التكليف يستدعى الامتثال ، ولا يتحقق الامتثال الآبالاتيان بالمطلوب كما هو هو ، والجاهل لا يعلم أنه ممتثل .

العاشر: ان النية شرط في صحة العبادة على المشهور المنصور، و البجاهل حين فعله كيف ينوى التقرب الى الله تعالى، مع انه لا يعلم ان هذا الفعل مقرب اليه تعالى، لا نه لا يعلم ان هذا الفعل الذي يفعله هو الدي المره الله تعالى، كيف واذا علم ذلك يكون عالما، والمفروض خلافه، فيجيى البطلان .

الحادى عشر ؛ اذا قال السيد لعبده : لااعاقبك الا ان تعلم تكليفي و تخالفه ، ثماعطاه طومارا و قال : كلفتك في هذا الطومار بتكليفات لو تركتها و

خالفت لاعاقبك، فعليك بفتح الطومار والعمل بما فيه، فلا شك في انه لوقصوفي فتح الطومار، وعمل بما بد النفسه من الظنون والاستحسانات العقلية الناشئة من التقليد للآباء والامهات وغيرهما، لكان للسيد ان يعاقبه ولا يجعله التقصير في فتح الطومار و تحصيل قراءة ما فيه د اخلا في عدم العلم بالتكليف، لان العلم الاجمالي بالتكليف علم به لاعدم علم به، وعليه فكيف يكون الجاهل معذورا في تقصيره بترك معرفة تفصيل الامور، التي يعلم وجوبها اجمالا، وذلك لان مسن ضروريات دين الاسلام بحيث يعرفها كل خاص وعام من اهل الاسلام وغيره، ان في دين الاسلام واجبات و محرمات في غاية الكثرة، بل يعلمون بعضوان التفرقة ان فيه من الواجبات الوضوء والغسل والتيم والصلوة والزكوة و الصوم و الحج وغسل النجاسات من الثوب والبدن، وغير ذلك من الضروريات للدين الوطعة والمذهب .

الثاني عشر : قوله تعالى : ((فاسئلوا اهل الذكران كنتم لا تعلمون))، وقوله تعالى: ((قلهل يستوى الذين يعلمون (٢) والذين لا يعلمون)) .

الثالث عشر: جملة من الأخبار، منها ما ورد فيها انه لاعمل الا بالفقه والمعرفة، و منها ما اشار اليه بعض الافاضل حيث قال: ومما يدل على القول المشهور ٢٠٠٠ ثم نقل ما رواه في اصول الكافي في باب فرض العلم عن يونس عن بعض اصحابه قال: سئل ابو الحسن ((ع)): هل يسع الناس ترك المسئلة عما يحتاجون اليه ؟ فقال: لا، وما رواه (٣) ايضا في باب سؤّال العالم في الصحيح عن زرارة و محمد بن مسلم و بريد العجلي قال قال ابو عبد الله ((ع)) لحمران بن اعين في شيء سأله: انما يهلك الناس لأنهم لا يسئلون، وما رواه ايضافي الباب

⁽١) ظهر من كلام المدارك و بعض شراح الجعفريه .

 ⁽٢) بنا على افادة حدف المتعلق للعموم .

 ⁽٣) و رواه في البحار ايضا عن المحاسن عن ابيه عن موسى بن القاسم عن عن العض أصحابها ، الخبر ٠ (منه)

المتقدم عن مؤمن الطاق عن ابى عبد الله ((ع)) قال: لا يسع الناس حتى يسألوا ويتقتموا و يعرفوا امامهم، و يسعمهم ان ياخذوا بما يقول وان كان تقبة، والباب عن يونس عمن ذكره عن الصاد ق ((ع)) قال قال (1) رسول الله ((ص)): اف لرجل لا يفرغ نفسه من كل جمعه، لا مردينه فيتعاهده ويسئل عن دينه، قال والتقريب فيها ظاهر، فانه لو كان الجاهل معذورا مطلقا ، لصح جميع ما اتى به من العبادات، وحينئذ فيسعه ترك المسئله، والأخبار مصرحة بخلافه، فان المراد بقولهم ((ع)): لا يسع الناس (٢) بترك المسئله و ترك النفقه ، انه لا تصح اعمالهم الا اذا كانت عن معرفة و تفقه و سؤال و فحص ، قال : ومما يدل عليه ايضا الأخبار المستفيضة بالأمر بطلب العلم والتفقة في الدين ، و من تلك الأخبار من ثمنقل ما رواه في (٣) الكافي في باب فرض العلم عن زيد عن الصاذ ق ((ع)) قال قال

⁽۱) روى في البحار عن المحاسن باسناده عن الصادق((ع)) عن آبائه ((ع)) عن المحاسن باسناده عن الصادق((ع)) عن آبائه ((ع)) عن الرسول((ص)) : اف لكل مسلم لا يجعل في كل جمعه يوما يتفقه فيه امردينه ويسئل عن دينه و قال: و روى بعضهم او لكل رجل مسلم و لعل المراد بالجمعه الاسبوع تسمية للكل باسم الجزّ و (منه)

 ⁽۲) روى في البحار عن المحاسن عن ابيه عن يونس عن ابي جعفر الاحول عن الصادق((ع)) قال: لا يسع الناس حتى يسئلوا و يتفقهوا (منه)
 روى في البحار عن بشير الدهقان عن الصادق((ع)) قال لا يسع الناس حتى يسئلوا

و يتغقبوا الخبر بعينه ١٠ (منه)

(٣) و روى في روضة الواعظين عن على ((ع)) في جملة كلام له فان بالعلم تهتدى الى ربك الخبر، و روى في البحار عن محاسن المفيد باسناده الى ابن زياد عن الصادق ((ع)) و قد سئل عن قول الله تعالى: ((قل فلله الحجة البالغه)) فقال: ان الله تعالى يقول للعبديوم القيمة اكتت عالما؟ فان قال انعم قال له: افلا عملت بما علمت و ان قال اكت جاهلا قال له: افلا تعلمت حتى تعمل فيفحموذلك الحجة البالغة وروى ايضا عن المالى الشيخ باسناده عن النبي ((ص)) انه قال في جملة كلام له: به أي بالعلم يطاع الرب و يعبد و به توصل الارحام و به يعبر ف الحلال و الحرام العلم الم العمل والعمل ثابعه يلهمه السعدا و يحرمه الاشقيا فطوبي لمن يلهمه الله منه حظه ١٠ (منه)

رسول الله((ص)): طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة .(1) وما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن ابان بن تغلب عن الصادق((ع)): وددت ان اصحابي ضربت رؤسهم بالسيّاط حتى يتفقهوا . وجه التقريب ان وجوب تحصيل العلم ليس الا للعمل به ، كما استفاضت به الأخبار .قال : ومنها ما رواه في الكتاب المذكور ثم نقل مارواه في باب استعمال العلم عن هشام بن البريد ، انه جا رجل الي على بن الحسين((ع)) فسأله عن مسائل .اليقوله : فقال : مكتوب في الانجيل لا تطلبوا علم مالا تعلمون ، ولما تعلمو اما علم قان العلم اذا للمعمل به لم يزد دصاحبه الاكفرا ، ولم يزد دمن الله الا بعدا ،قال : فلو كا ن الجاهل معذورا مطلقا ، وعباد اته و اعماله صحيحة ، لم يكن للامر يطلب العلم الجاهل معذورا مطلقا ، وعباد اته و اعماله صحيحة ، لم يكن للامر يطلب العلم والتفقة في الدين معنى بالكلية .

أقول: واحتجوا ايضا بالأخبار الدالة على الرجوع الى العلماء مثل مقبولة عمر بن حنظلة وغيرها ، و بعثل الأخبار الحاكية ان اصحاب الأئمة ، اذا كانوا يسئلونهم : عمن نأخذ معالم ديننا ؟ كانوا يقولون : عن زرارة او يونس بن عبد الرحمن مثلا ، ولم يجوزوا الرجوع الى غيرهم ، بل انهم ((ع)) نهوا عن تقليد العام المتابع لهواه فضلا عن غير العالم ، و امروا بالرجوع الى العادل الزاهد . ونحو ذلك .

و للآخر وجهان ·

الأول: ما اشار اليه بعض الأفاضل قال: و مما يدل عليه اخبار مستقيضة متفرقة في جزئيات الاحكام، فمن ذلك ما ورد في احكام الحج، ومنه خبر عبيد الصعد (٢) بن بشيرعن ابي عبد الله((ع)) قال: جا وجل يلبي حتى د خيل المسجد و هو يلبي، وعليه قميصه ، فوثب اليه اناس من اصحاب ابي حنيفة. فقالوا : شق قميصك واخرجه من رجليك ، فأن عليك بدنة وعليك الحج من قابل و

⁽١) و رواه في البحار ايضا في غير واحد من الأخبار ٠ (منه)

⁽٢) الخبر مروى في التهذيب في باب صفة الاحرام بسند صحيح ٠ (منه)

حجك فاسد، فطلع ابو عبد الله ((ع))، فقام على باب المسجد فكبروا ستقبل الكعبة، فد نى الرجل من ابى عبد الله ((ع))، و هو ينتف شعره و يضرب وجبهه ، فقال له ابو عبد الله ((ع)): اسكن يا عبد الله ، فلما كلمه و كان الرجل اعجميا ، قال ابو عبد الله ((ع)) ما تقول ؟ قال: كنت رجل اعمل بيدى، فاجتمعت لى نفقة فجئت اجع ، لم اسئل احدا عن شى ، فأفتونى هؤلاء ان اشق قميصى وانزعه من قبل رجلى ، وان حجى فاسد وان على بدنة ، فقال له : متى لبست قميصك ا بعد ما لبيت ام قبل ؟ قال: قبل ان البي ، قال: فأخرجه من رأسك ، فانه ليس عليك بدنة ، وليس عليك الحج من قابل ، اى رجل ركب امرا بجهالة فلا شيء عليه ، بدنة ، وليس عليك الحج من قابل ، اى رجل ركب امرا بجهالة فلا شيء عليه ، طف بالبيت اسبوعا وصل ركعتين عند مقام ابراهيم ((ع)) ، واسع بين الصفا والمروة و قصر من شعرك ، فاذا كان يوم النروية فاغتسل واهل بالحج و اصنع كما يصنع الناس .

والتقريب فيه انه مع تصريحه بمعذ وربة الجاهل بوجه كلّى و قاعدة مطردة ، تضمن صحة ما فعله قبل القاء الامام ، من الاغتسال والاحرام والتلبية ونحوها، مع اخباره بانه لم يسئل احدا عن شيء من الاحكام التي اتى بها، ولهذا وقع، و امره عليه السلام ان يصنعكما يصنع الناس من واجب او مستحب، مععد مالمعرفة بشيء من ذلك .

و منه ۱۰۰۰ ثم نقل ما رواه النهذيب في الحج في باب الكفارة في الصحيح، عن زرارة عن ابي جعفر((ع)) قال: من لبس ثوبا لا ينبغي له لبسه ، اواكل طعاما لا ينبغي له اكله ، و هو محرم ، ففعل ذلك ناسيا او جاهلا، فليس عليه شيء ومن فعله متعمدا فعليه دم شاة ٠

و ما رواه الكافي في باب من جاوز ميقات ارضه في الصحيح عن ابن ابي عمير جميل عن بعض اصحابنا عن احدهما ((ع)) ، في رجل نسى أن يحرم أو جهل و قد شهد المناسك كلها و طاف و سعى ، قال : يجزيه نيّته ، اذ اكان قد نوى ذلك فقد تم حجه ، وأن لم يهل الخبر .

و من ذلك ما ورد في الصيام • • • ثم نقل ما رواه الكافي في الصيام في المنام في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ((ع)) قال:
قلت له: رجل صام في السفر ، فقال : ان كان بلغه ان رسول الله ((ص)) نهي عن ذلك فعليه القضا ، وان لم يكن بلغه فلا شي عليه ، قال : وبعضمونها بالنسبة الى الصيام في السفر بجهالة ، صحيحة العيص، و صحيحة ابي بصير ، وصحيحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصري .

أقول: روى الاولين الكافي في الباب المتقدم، والاخير التهذيب فيي

و من ذلك ما ورد في النكاح في العدة ، كصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم ((ع)) قال : سألت عن الرجل يتزوج المراة في عد تها بجهالة اهي معن لا تحل له ابدا ؟ قال : لا ، اما اذا كان بجهالة فليتزوجها بعدما تنقضي عدتها ، وقد يعذر الناس في الجهالة بما هو اعظم من ذلك ، فقلت : باي الجهالتين يعذر : بجهالته ان يعلم ان ذلك محرم عليه ؟ المبجهالته انها في عدة ؟ فقال : احدى الجهالتين اهون من الاخرى ، الجهالة بان الله حرم ذلك عليه ، و ذلك انه لا يقدر على الاحتياط معها ، فقلت : فهو فسى الاخرى معذور ، قال : نعم اذا انقضت عدتها فهو معذور في ان يتزوجها .

أقول : رواه الكافي في النكاح في باب المراة التي تحرم على الرجل ·

قال: و بعضونه روایات عدیدة و من ذلك ما ورد فی الحدود . كمو شقة عبد الله بن بكیر عن ابی عبد الله ((ع)) ، فی رجل شرب خمرا علی عهد ابی بكر و عمر و اعتذار بجهله ، فسألا امیرالمؤمنین ((ع)) عن حكمه ، فأمر ((ع)) من یدوریه علی مجالس المهاجرین والانصار ، و قال: من كان تلی علیه آیة التحریم فلیشهدعلیه ففعلوا به ذلك ، فلم یشهد احد فخلّی عنه .

و مرسلة الحدّا، قال قال ابو جعفر ((ع)) : لو وجدت رجلا من العجم اقر بجهله الاسلام ، لم ياته شي، من التفسير ، زنا او سرق او شرب خمرا. لم قم عليه الحداد اجهله ، الا أن تقوم عليه البينة ، أنه قد أقربذ لك و عرفه

أقول: روى الأول الكافى فى الحدود فى باب ما يجب فيه الحد في الشراب، والثانى الكافى ايضا فى الحدود فى باب من زنا او سرق، و بمضمون ذلك فى باب الحدود روايات عديدة فى سقوط الحد، عمن اتى ما يوجبه جهلا، و من ذلك ماورد فى الصلوة فى السفر تماما ، كصحيحة زرارة و محمد بن مسلم عن ابى جعفر((ع)) قالا: واما فيمن صلى فى السفر اربعا ايعيدام لا؟ قال: انكان قرات عليه آية التقصير و فسرت له اعاد، وان لم تكن قرات عليه و لم يعلمها فلا اعادة عليه، و رواية منصور بن حازم عن ابى عبد الله ((ع)) قال: سمعته يقول: اذا اتبت بلدة فان نوبت المقام عشرة أيّام فأتم الصلوة، فان تركه رجل جاهسل فليس له اعادة

أقول: روى الأول الفقيسة في باب الصلوة في السفر ، والثاني التهذيب في باب صلوة في السفر في الزيادات •

قال و من ذلك أيضا ما ورد فيعن جهر في موضع الاخفات و اخفت في موضع الجهر، و من ذلك أيضا ما رواه الصدوق في كتاب التوحيد بسنده عن عبد الا على بن اعين قال: سألت آبا عبد الله ((ع)) عمن لا يعرف شيئا، هل عليه شيء ؟ قال: لا •

و ما رواه في الفقيه والتوحيد في الصحيح عن ابي عبد الله ((ع))قال: قال رسول الله ((ص)): رفع عن امتى تسعة: وعدّ منها ، ما لا يعلمون ، و مما يؤكد ذلك ما روى ايضا: انه ما اخذ الله على اللجهال ان يتعلموا حتى اخذ على العلمان ان يعلموا ، رواه في الكافى ، و قوله: ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم ، و قوله: ان الله يحتج على العباد بما اتاهم و عرفهم ((1)) الى غير ذلك من الأخبار التي يقف عليها المتتبع .

⁽١) واستدل ايضابقولهم((ع)) من علم مما علم كفي مالم يعلم ٠ (منه)

أقول: روى الكافى فى بابيذل العلم، عن طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام: قرات فى كتاب على ((ع)) ، ان الله لم ياخذ على الجهال عبد البطلب العلم، حتى اخذ على العلما عهدا ببذل العلم للجهال لأن العلمكان قبل الجهل .

وقد استندوا الى روايات أخر ايضا ،مثل ما ورد فى حكاية عمار ،على ما رواه الفقيمة فى باب الثيم ، انه اصابه جنابه فتمعك فى التراب ،فقال له رسول الله ((ص)) : كذلك يتمرغ الحمار ، افلا صنعت كذا ؟ فعلمه التيمم ،ومثل ما ورد فى حكاية برا بن معرور ، حيث تطهر بالما وصار بهذا ممدوحا ، معانه لميا خذه من الشارع ، و نحو ذلك .

الثاني : صعوبة حصول العلم بالمجتهد و شرايطه وعدالته ، سيما مع الاشكال في معنى العدالة ، والكاشف عنها ، والمثبت لها، للاطفال في أول البلوغ ، وللنسوان ، و لكثير من العوام، معان الشريعة سمحة سهله ،قالالسيد تعمة الله طاب مضجعه في شرح كتاب غوالي اللئالي ، بعد نقل عدم معذو رية الجاهل عن الشهيدين: و يلزم على هذا بطلان عباد أ اكثرالناس. خصوصافي هذه الامصار و ما قاربها ، و ذلك ان وجود المجتهد في كل صقع وكل بلد متعذ و لأن صروف الليالي ا ذهبت العلماء ، و لا بقي من يرجع الى قوله الا القليل ، في بلد من البلد ان او صقع من الاصقاع ، وإذا كان المقلد في اقاصى البلد ان كيف يتمكن من الوصول الي المجتهد في اكثر اوقاته ؟ فيلزم الخروج على الخلق الي ان قال:والناس في الاعصار السابقه واللاحقة ، كانوا يتعلمون المعماد ات و احكامها من الواجبات والسنن بعضهم من بعض ، من غير معرفة باجتهاد و لا تقليد، والعلوم في جميع الاعصار حتى في اعصار الأئمة ،كانوا يصلون و يصو مو ن على ما اخذوا من الابا٬ و من حضرهم من العلما٬ .وا نلميبلغوامرتبة الاجتهاد. على أن الصلوة الما موربها شرعاً ما كان يتفق الا من آحاد العلما '. الا ترى الى حماد لا يحسن ان يصلي ، فقام ((ع)) فصلى ركعتين تعليماله ، هـذا مع ! ن

حماد امن اجل اهل الرواية من اصحاب الأئمة ((ع))، فما ظنك بصلوة غيره لو اوقعها بحضوراً حدهم عليهم السلام ؟على ان الصلوة اذا وقعت على نههج الصواب ، و كانت مأخوذة من اهل الايمان ، فما السبب على بطلانها هنا ؟ و شيء آخر ، وهو انهم صرحوا بأنه لافرق بين تارك الصلوة و بين من وقعها على غير الوجه المطلوب ، ولو باخلال بحرف من القراءة او حركة او ذكر او قيام او قعود ، الى غير ذلك مما حرروه في كتبهم ، وانت اذا تتبعت عبادات عسو ام المذهب سيما في الصلوة ، ما تجد احدا منهم الا والخلل في عباداته ،خصوصا الصلوة ولا سيما القراءة فيلزم بطلان صلوتهم كلها ، فيكونون معتمدين في تسرك الصلوة مدة اعمارهم ، بل مستحلين تركها ، لانهم يرون ان الصلوة المشروعةهي ما اتوا به ، و قد حكمتم ببطلانها ، فهذه هي الداهية العظمي ، و المصيبة ما اتوا به ، و قد حكمتم ببطلانها ، فهذه هي الداهية العظمي ، و المصيبة الكبرى ، على عوام مذهبنا مع تكثرهم و وفورهم .

فان قلت : فما المخلص من هذه البلية العامة ؟

قلت: قد استفاض فى الأخبار عن النبى واهل بيته عليهم السلام: الناس فى سعة مالم يعلموا ، فمن كان جاهلا للأصل او جاهلا للحكم ، يكون د اخلاتحت عموم الخبر ، فيعذ رفى جهله حتى يعرف الحكم فيطلبه ، فحينئذ فيكون الاولى ان يجعل المناط هكذا: الجاهل معذور الاما قام الدليل عليه ، والاكثر عكسوا الكلية و قالوا : الجاهل كالعامد الا ماخرج بالدليل ، فلزم ما تقدم من الضيق والحرج ، وللنظر الى ماحررناه وردت الأخبار المتضمنة لقولهم ((ع)): ما أخذ الله على الجهال ان يتعلموا حتى اخذ على العلما ان يعلموا الى ان قال والحاصل ان الجهال معذورون ، حتى تأتى اليهم علوم الاحكام والمعرفة بها من علما الدين ،

و قال الشارج المقدس قدس سره ، بعد حكمه بانه متى ترك الاجتهاد عامدا عالما بوجوب الاجتهاد ، فمعلوم بطلان صلوته اذا لم يكن في الوقت ، و اما اذا وقعت في الوقت تماما فيحتمل الصحة والبطلان ، والظاهر البطلان الا

مع تجويز المصلى عدم تكليفه بالاجتهاد ، و تجويزه دخول الوقت ودخلفوافق، فالظاهر الصحة حينئد ، والناسي بالطريق الاولى للامتثال ، وعدمالنهي حال الفعل ، وكذا الجاهل بالوجوب والوقت لما مر ، واما الجاهل بدخول الوقت مع العلم بالوجوب ، فالظاهر البطلان مالفظه : وبالجملة كل من فعلما هو في نفس الامر وان لم يعرف كونه كذلك، مالم يكن عالما بنهيه وقت الفعل حتى لو اخذ المسائل من غير اهله ، بل لو لم يأخذ من احد وظنها كذلك و فعل ، فانه يصح مافعله، وكذافي الاعتقادات وان لم يأخذها عن ادلتها ، فانه يكفيهما اعتقده دليلا و اوصله الي المطلوب ولو كان تقليدا ، كذا يفهم من كلام منسوب الى المحقق نصير الملة والدين قد س سره العزيز، وفي كلام الشارع اشارات اليه مثل مدحه جماعة للطبهارة بالحجر والما عم عدم العلم ، و صحة حج من مر بالموقف . وغيرها مما يدل عليه الاثر ، ستطلع عليه أن تأملت مثل قوله ((ع)) لعمار حين غلط في التيم: الافعلت كذا؟ فانه يدل على انه لو فعلكذ الصح، معانه ما كان يعرف ، وفي الصحيح من نسى ركعة ففعلها ، و استحسنه((ع))مع عدم العلم، والشريعة السملة السمحة تقتضيه، وما وقع من فعله ((ص)) مسع الكفار، من الاكتفاء بمجرد قولهم بالشهادة، وكذا فعل الائمة مع من قالبهم مما يفيد اليقين فتأمل ، و كذا جميع احكام الصوم والقصر والتمام وجميع مسائل فلو اعطى زكوته للمؤمن مع عدم العلم لصح ، فتأمل واحفظ ، و قال تلميذه السيد السند قدس سره في المدارك بعد أن نقل شطرا من ذلك : وهو في غاية الجودة انتهى ٠

أقول اذا عرفت ذلك، فاعلم ان تفصيل المقام يقتضى بسط الكـــلام في مواضع :

الاول: اذا كان الشخص غافلا ذاهلا عن وجوب الرجوع الى المجتهد في كل مسئلة ، وكان معتقدا بان احكام الدين هو ما علمه ابوه او امه او معلمه ، ولا يختلج بباله احتمال سواه ، كاكثر اطفال العوام في اوائل بلوغهم ونسوانهم بل اكثر رجالهم، فلا ريب في معذوريته، بمعنى عدم ترتب العقاب عليه، لان تكليف الغافل الذاهل مما منعت منه الادلة العقلية والنقلية، فالقول به خروج عن مذهب الامامية، و ذهاب الى القول بتكليف مالا يطاق، فلا ريب في قبحه، فهل يجب عليه القضاء مطلقا أو لا مطلقا ؟ أو الاول أن لم يطابق الواقعة ؟ و فهل يجب عليه القضاء مطلقا أو لا مطلقا ؟ أو الاول أن لم يطابق الواقعة ؟ أوجه والاظهر هو الثاني، لان الامر يقتضى الاجزاء وتكليفهم في هذا الحين ليس الا ذلك، و يعضده جملة من الأخبار المتقدمة ، النسى اقمناها على القائلين بالمعذورية .

لا يقال: يعارض ما ذكرت الادلة المتقدمة، التي اقمتها للمشهور من الأخبار وغيرها ، مضافا الى كثير من الأخبار التي اجملت ذكرها هناك ، ونقل جملة منها شيخنا المجلسي رحمه الله في البحار في باب العمل بغيرعلم .

كقول الصادق ((ع)): العامل على غير بصيرة كالساير على غير الطريق ، ولا يزيده سرعة السير من الطريق الا بعدا ، كما في رواية طلحة بن زيد

و قوله ((ع)): لا يقبل الله عز و جل عملا الا بمعرفة ، ولا معرفة الابعمل٠٠٠ الخبر ، كما في رواية الحسن بن الصيقل ·

و قول على ((ع)): اياكم والجهالة من المتعبدين، والفجار من العلماء. فاتهم فتنة كل مفتون، كما في خبر ابن ضدقه

و قول على بن الحسين((ع)): ولا عمل الا بنية ، ولا عبادة الا بتفقه · · · الخبر ، كما في خبر الثمالي ·

و قول النبي (ص)): لاقول الا بعمل ، ولا قول ولا عمل الا بنية ، ولا قول وعمل و نية الا باصابة السنة ، كما في خبر ابي الصلت •

و قوله ((ص)): لاقول الا بعمل، ولا عمل الا بنية، ولا عمل ولا نية الآ باصابة السنة، كما في خبر ابي عثمان العبدي ٠

و قوله ((ص)): من عمل على غير علم كان مايفسد اكثر مما يصلح ، كما فسى رواية ابن فضال عما رواه ٠ و قول ابى عبد الله ((ع)): العامل على غير بصيرة كالساير على السـراب بقيعة ، لا يزيد ه سرعة سيره الا بعدا ، كما في مرسلة موسى بن بكر ·

و قول مولانا على ((ع)): المتعبد على غير فقه كحمار الطاحونة ، يدور و لا يرح ، و ركعتان من عالم خير من سبعين ركعة من جاهل ، لان العالم أنيه الفئنة فيخرج منها بعلمه ، و تأتى الجاهل فتنسفه نسفا ، و قليل العمل مع كثير العلم خير من كثير العمل مع قليل العلم ، والشك والشبهة ، كما في مرسلة الاختصاص و قوله ((ع)): فالناظر بالقلب العامل بالنصر ، يكون مبتد أعمله ، ان يعلم اعمله عليه ام له ؟ فان كان له مضى فيه ، وان كان عليه وقف عنه ، فان العامل بغير علم كالساير على غير طريق ، فلا يزيده بعده عن الطريق الا بعد المسن حاجته ، والعامل بالعلم كالسائر على الطريق الواضح ، فلينظر ناظراً ساير هوام راجع ؟ كما في نهج البلاغة .

و قول الصادق ((ع)): احسنوا النظر فيما لا يسعكم جهله، وانصحوا لأنفسكم، و جاهدوها في طلب معرفة مالا عدر لكم، فان لدين الله تعالى اركانا لا ينفع من جهلها شدة اجتهاده في طلب ظاهر عبادته، ولا نصر من عرفها فدان بها حسن اقتصاده، ولا سبيل لاحدالي ذلك الا بعون من الله عز وجل، كما في كنز الكراجكي .

و روى ايضا في البحار (1) في بشير الدهقان عن الصادق ((ع)) انه قال: لاخير فيمن لايتفقه من اصحابنا ، يابشير ان الرجل منكم اذا لم يستغن بفقهه احتاج اليهم، فاذا احتاج اليهم ادخلوه في باب ضلالتهم، وهو لايعلم .

و روى عنه ((ع)) انه قال له رجل: جعلت فداك، رجل عرف هذا الأسر لزم بيته ولم يتعرف الى احد من اخوانه، قال فقال: كيف يتفقعد افي دينه؟ و روى (۲) ايضا عن المحاسن في وصية المفضل بن عمر قال: سمعت ابا

⁽١) في باب العلوم التي امر الناس بتحصيلها ٠ (منه)

⁽٢) في الباب المتقدم ٠ (منه)

عبد الله يقول: تفقهوا في دين الله ولا تكونوا اعرابا ، فان من لم يتفقه في دين الله لم ينظر الله اليه يوم القيمة ، ولم يزك له عملا .

وروى (1) ايضاعن روضة الواعظين عن النبي (ص) انه قال في جملة كلام له: اماعلمت ان الله يطاع بالعلم، وخيرالد نيا والآخرة مع العلم ، وشرالد نيا والآخرة مع الجهل ·

لأنا نقول: الادلة المتقدمة لاتنافى ما ذكرناه، و ذلك لان جملة منهاغير جارية فى الفرض الذى فرضناه، وهو عدم كونه مقصرا اصلا، واما الاجماع المحكى فالمتبادر منه لكلام المشهور غير المفروض، واما الاخبار فمع ورود المناقشة فى كثير منها ، اكثرها غير شاملة للجاهلين الغافلين رأسا ، على ما فرضناه ، بسل مختصة بالمتفطنين، وبالجملة كون الجاهلين المفروضين، مخاطبيس بهذه الخطابات اول الكلام ،

واما تولهم ((ع)): لاعمل الا بالفقه والمعرفة و باصابة السنة، و امثالها، فمع قطع النظرعن تطرق المناقشة، بان المقدر هو الكمال لاالصحة، و تسليم السند يرد ان المغروض ان هذا الشخص لا يحتمل البطلان فيما يفعله، مقتبسا عن ابيه اوامه او معلمه او غيرهم، ولا يختلج بباله انه لابدان يرجع في المسائل الى المجتهد، فهو عارف بتكليفه و فقيه، فلو كلف مع ذلك الرجوع الى المجتهد لكان تكليفا بما لا يطاق، هذا مضافا الى جملة من الأخبار المتقدمة، الدالة على كونه معذورا، فمعها لا يصح الاستناد الى هذه الاخبار المشار اليها، و الى ان هذه الأخبار لو سلم عبومها ظنية، و ما ذكرناه قطعى، والظنى لا يعارض القطعى .

و حاصل الكلام انه لاريب ولاشك، في ان كل عاقل غيرغافل و لا ذاهل، اذا جعل عقله المستقيم حاكما، يجد و يرى كالشمس في وسط السماء، ان المغاب على الفعل او الترك، انما يتبع العلم ولو كان اجماليا، فدعويكونمن

أنى باب مذاكرة العلم

قلد غير من هواهل للتقليد في الأحكام الشرعية ، ما ثوما مطلقا ولوكان جاهلا غير مقصر اصلا ، خارجة عن حد الاعتدال ، و قائله بجواز تكليف الغافل ولاريب في قبحه .

فان قلت : هذا الفرض غير واقع •

قلت : هذا نزاع في الصغرى، ونحن نتكلم على فرض ثبوتها ،معانهذه الدعوى تشبه المكابرة ، اذ نحن نشاهد الفضلا الفحول والمجتهدين في المنقول والمعقول ، ربما غفلوا عما يلزمهم معرفته في الفروع والاصول ، فضلا عن الاطفال والنسوان و ضعفا العقول ، وعن مكان الصحارى والبرارى والرساتيق ، الذيب ليس لهم حظ في احكام الله والرسول ، كما لا يخفي على من تتبع احوالهم ، و كثيرا ما رأينا الصلحا الذين ليس همتهم الا معرفة الدين ، و تحصيل الشرع باليقين ، و كان شغلهم مجالسة العلما ، والترد دفي ابواب العرفا ، والمسئلة عن مسائل عباداتهم ، ثم ظهر لهم انهم غفلوا عن السؤال عن بعض ما هو من وأجبات عباداتهم ، المكررة في كل يوم وليلة ، و كانوا يعملون بشي من احكامها على سبيل ظنهم ، من دون اخذ من العالم ، لاجل عدم تفطنهم بالسؤ ال و غفلتهم عن حقيقة الحال ، و ربما كان مخالفا لرأى مجتهده ايضا ، فكيف يدعى عدم تحقق فرض الغفلة ،

و مما يؤيد ما ذكرنا و يونكد ما سطرناه ، انهم لا يحكمون بكفر منكرالضروريا اذا امكن في حقه الشبهة ، فاذا جوزنا الشبهة في الضروريات ، فكيف الغيفلة في النظريات و الامور الخفية ، نعم الغفلة في الامور العامة البلوى لمسن زاول الشريعة و خالط اهلها بعيدة ، كما يشير اليه بعض (١) الروايات الآتية انشاء

⁽۱) و مما يؤيد ذلك تأييدا و يعليه تشييدا ماذكره بعض الافاضل ورد في اخبار ان المستضعفين من المخالفين معن يرجى لهم الفوز بالجنة وان دلت الآية الشريفة على انهم من المرجئين لأمر الله الا ان ظاهر جملة من الاخبار ان عاقبة امر هم الى الجنة بل قال شيخنا المجلسي على مانقله عنه السيد نعمة الله رحمه الله سه

الله تعالى ٠

و محصول الكلام ان الجاهلين الغافلين الغير المتفطنين رأساء اذا وقعوا العبادة التي اخذوها من آبائهم واسلافهم مثلا، معتقدين ان هذا هو أقصى ما كلفوا به وما هو مطلوب منهم، فالظاهر صحتها، وفاقا لبعض الأجلة كغيره.

الثانى: اذا تفطن الشخص، وحصل له العلم الاجمالى بوجوب تحصيل المعرفة بالاحكام، عن المجتهد الجامع للشرايط لا عن غيره، و سامح وعمل باى ظن حصل له، و ما اخذ مسائله عنه، فهل هو معاقب مطلقا؟ ام لا مطلقا؟ ام الأول مع عدم مطابقة الواقع؟ والثانى مع مطابقته؟ والتحقيق هو الأول، وفاقا للمشهور، و يدل عليه كثير من الادله المتقدمة من الأخبار وغيرها، مضافا الى الآيات القرانية، كقوله تعالى: ((الله اذن لكم ام على الله تفترون)) .

لاية السلام: هو غير عالم بتغصيل الاحكام، فكيف يترتب العقاب مع الجهل؟ لانا نقول: العلم الاجمالي (١) كاف في صحة التكليف، كمايناد ي بذلك الدليل الحادي عشر وغيره، هذا مضافا الي ما (٢) روى بسند معتبر على ما قيل، عن الصاد ق ((ع))، ان رجلا جا اليه فقال له: ان لي جيرانالهم جواريغنين ويضربن بالعود، فريما دخلت المخرج فاطيل الجلوس استماعا مني لهن فقال له: تغيل فقال له عليه البلام: انت اما سمعت الله يقول: ((ان السمع والبصروالفواد كل اولئك كان عنه عليه السلام: انت اما سمعت الله يقول: ((ان السمع والبصروالفواد كل اولئك كان عنه

⁻⁻نى بعض قوائده الى المستضعفين والكفارمين الم تقم الحجة عليهمين عوامهمومن بعد
عن بلاد الاسلام مين يرجى النجاة ثم قال السيد بعد نقل ذلك عنه و هنذ ا
القول و ان لم يوافقه الاكثر الا انه غير بعيد مين تتبع الأخبار ، (منه)
(١) و لذلك ترى الفقها وصول العلم الاجمالي لهم باختلاف الادلسة و
تعارضها و اشتغال الذمة بشي غير مبين يكون العمل بأصل البرا "ة
عند هم مشروطا بالتفحص عن الادلة بقدر الوسع ، (منه)
(٢) قيل رواه المشايخ الثلاثة ، (منه)

مسئولا))، وقال الرجل: كانى لم اسمع بهذه الآية من كتاب الله عز و جل مسن عربى ولاعجمى ، لا جرم انى قد تركتها وانى استغفرالله ، فقال له الصادق((ع)): قم فاغتسل وصل ما بد الك فلقد كنت مقيما على امر عظيم ، ما كان اسوا حما ليك لو مت على ذلك ، استغفرالله واسئله التوبة من كل ما يكره ، فانه لا يكره الاالقبيح فالقبيح دعه لاهله قان لكل اهلا .

و يؤيده ما روى في الصحيح على ما قيل عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن امراة تزوجت رجلا ولها زوج، قال فقال: ان كان زوجتها الأول مقيما معها في المصر التي هي تصل اليه و يصل اليها، فان عليها ما على الزاني المحصن من الرجم الى ان قال كانت جاهله بما صنعت، قال فقال: اليس هي في دار الهجرة؟ قلت: بلي، قال: فما من امراة اليوم من نسما العالمين، الا و هي تعلم ان المراة المسلمة لا يحل لها ان تزرج زوجين، قال ولو ان المراة اذا فجرت قالت لم ادر لوجهلت ان الذي فعلت حرام، ولم يقم عليها الحد ، لتعطلت الحدود .

و يدل عليه ايضا و ما روى في الحسن بابراهيم على ما قيل ، عنابي ايوب عن يزيد الكتاسي قال: سألت ابا جعفر ((ع)) عن امراة تزوجت في عدة : ليس لزوجها عليها الرجعة ، فان عليها حد الزاني غير المحصن الى ان قال قلت : ارايت ان كان ذلك منها بجهالة . قال فقال : ما منامراة اليوم من نسا العالمين الاوهي تعلم ان عليها عدة في طلاق او موت ، ولقد كن نسا الجاهلين يعرفن ذلك ، قلت : فان كانت تعلم ان عليها عدة ، و لا تدرى كم هي ؟ فقال : ا ذ ا علمت ان عليها العدة لزمنها الحجة . فتسل حتى تعلم .

و بالجمله لا ينبخى التأمل فيما ذكرناه ، لو فور الادلة عليه ، بل الادلة الاربعه دالة عليه كما يظهر مما سبق ·

الثالث : أذا تفطن وحصل له العلم الاجمالي بوجوب الاخذعن العالم

الربانى، و سامح و ما اخذ عنه ، فاوقع ما يزعمه عبادة ، و اتفق مخالفتها (۱) للواقع ، فهل يحكم بالبطلان ام لا؟ فالتحقيق هو الحكم الأول فيعيد فى الوقت و يقضى فى خارجه ، وفاقا للمشهور ، بل لم اجد مخالفا صريحا فى ذلك ويدل عليه الادلة المتقدمة من الأخبار وغيرها ، والمناقشة وان امكنت فى بعضها ، و لكنها لا تخرجه عن التابيد •

الرابع: الصورة بحالها ، واتفق موافقه ما اتى به للواقع ، فهل يحكم بالصحة او البطلان ؛ المشهور الى الثانى ، و ذهب الشارح المقد س و تلعيذه فى المدارك الى الأول ·

للمشهور الادلة المتقدمة، وما اشار اليه الشارح المحقق طاب تراه حيث قال، بعد نقل نبذ من كلام الشارح المقد من المتقدم اليه الاشارة، ما لفظه، وعده ان ما ذكره منظور فيه، مخالف للقواعد المقررة العدلية، وليس المقام محل تفصيله، أقول: اجمالا ان احد الجاهلين ان صلى في الوقت، والآخر في غير الوقت، فلا يخلو اما ان يستحقا العقاب، او لم يستحقا اصلا، اويستحقاحدهما دون الآخر، وعلى الأول يثبت المطلوب، لأن استحقاق العقاب انما يكون لعدم الاتيان بالماموريه على وجهه، وعلى الثاني يلزم خروج الواجب عن كوتمواجها، ولو انفتح هذا الباب لجرى الكلام في كل واحد واحد من اقعال الصلوة، ويفضى الأمر الي ارتفاع جل التكاليف، وهذا مفسدة واضحة لا يسوغ لاحد الاجتراعليه، ومعلوم فساده ضرورة، وعلى الثالث يلزم خلاف العدل لا ستوائهما في الحركات ومعلوم فساده ضرورة، وعلى الثالث يلزم خلاف العدل لا ستوائهما في الحركات الاختيارية الموجبة للمدح او الذم، وانما حصل مصادفة الوقت وعدمه بضرب من الاختيارية الموجبة للمدح او الذم، وانما حصل مصادفة الوقت وعدمه بضرب من الاختيارية الموجبة للمدح عنهما فيه ضرب من التعمل والسعى، و تجويز مدخلية الاتفاق الخارج عن المقدور في استحقاق المدح و السذم مصا

 ⁽۱) قال بعض المحققین فی شرح المفاتیح فی بحث نیة الصلوة فی جمله کلام له لعدم
 معذ وریة الجاهل لم یطابق عمله الواقع اجماعا من جمیع العلما وان ناقش بعض من
 تأخرفی خصوص صورة اتفاق الموافقة فند برانتهی وهذایضا حجة اخری مستقله (منه)

بنيانه البرهان، وعليه اطباق العدلية في كل زمان، واما الاشارات التي ذكرها، فكل منها قابل للتاويل، فيشكل الاعتماد عليها والتعويل، وليس المعقام محل التفصيل، هذا ظاهر التحقيق وان كان الاشكال فيه وفي نظايره ثابتا، انتهى كلامه رحمه الله .

و للشارح المقدس و موافقيه ، ان الآتي بالعبادة الموافقة لنفس الأمريكون اليا بالماموريه ، غاية الأمر انه لم يعرف ذلك ، و هو غير ضاير ، لأن المعرفةليست جز اللمامورية ولا شرطا لصحته ، لعدم ثبوت ذلك ، بل و ثبوت العدم ، كما ظهر من تيم عمار ، و طهارة بعض الانصار ، و غير ذلك ممامر في كلام الشارح المقدس اليه الاشارة .

لا يقال: يعارض ما ذكر الادلة المتقدمه التي استنداليها المشهور الانا نقول: تلك الادلة غير صالحة للمعارضة ·

اما الأول فلان العبادة التي حكى عليها الاجماع، هي كون الجاهل غير معذور، و نحن بذلك، و ذلك لأن الله تبارك و تعالى كما يظهر من الأخبار و غيرها ، يعاقبه على ترك التعلم ولا بقبل له عذرا ، و هذا اذا قلنا بحجية الاجماع المحكى ، والا فالأمر اوضح من ان يذكر ، فليتأمل جدا .

و اما الثاني فلانا نقول بموجبه من الله يعاقبه على ترك التعليم ، فلادور، و هذا لا يستلزم الحكم بفساد ما اتى ·

و اما الثالث فلان المراد بالعلم الواقع في قوله بالعلم بالتكليف ان كان هو التفصيلي فهو اول الكلام ، و ان كان الاجمالي فلانسلم عدم صحة ما اتي به ، و ان كان مواخذ في ترك العلم التفصيلي . فيما ذكر ظهر الجواب عن قوله ايضا لعدم الدخول الشرعي الى آخره .

و اما الرابع والخامس فعع عدم انطباق جملة من تلك العبائر على مفروض المسئله ، يظهر الجواب عنها معامر ، و ان غيرت الاسلوب في بعض تلك العبائر، و قلت: ان التعلم شرطي فبا نتفائه ينتفي المشروط ، فنقول : لانسلم كونه شرطا

للصحة ، فعليك بأقامة البرهان ٠

و اما السادس فلانه على تقدير تسليم وجوبها وعدم صدقها مع الجهل، لا يغنى من جوع ، وللمستدل ان يبين كونها شرطا للصحة ·

و اما السابع فلانا نسلم كونه معاقبا حيث لم يعمل بقول من يجوز العمل على قوله ، و هذا لا يستلزم الفساد في مفروض المسئلة ·

و اما الثامن ⁽¹⁾ فلا يصح ان يقابل معما ذكرناه ، لاناقى مقامكشف الواقع لاالعمل ، فافهم فانه دقيق

و اما التاسع فلان المطلق على المفروض قدائى به ، والمعرفة ليست جزًّا او شرطا الصحة الماموريه ، حتى بانتفائها ينتفى المشروط ، نعم هو معاقب لترك المعرفة ·

و اما العاشر فلانه فرق ظاهر بين نية التقريب و حصول التقريب، ولا ريب ان صحة العبادة انما هي مشروطة بالأول لاالثاني، وعليه فلاريبان الجاهل ينوى التقريب و ان كان التقريب غير حاصل له ، نعم اذا فرض كونه متذكرا حين النية ، انه لم ياخذ مسائل العبادة التي يريد ان ياتي بها عن يجوزالا خذعنه بل انما اطاع هوى نفسه ، لكان ما ذكر وجيها ، و لكن الغالب هوانهم ياتون بها و ينوون التقريب من غير تدبر و تفكر في ذلك ، والحاصل ان هذا الدليل اخص من المدعى ، ولا يشمل اكثر الافراد ، و ان كان مستند جماعة مسن متأخرى المتأخرين في الحكم بالبطلان بقول مطلقا ، عليه فافهم .

و اما الحادى عشر فانا نقول بموجبه من كونه معاقبا لتقصيره ،وهذاغيرما نحن فيه ، كما عرفت •

و اما الثاني عشر فنقول فيه بما اشرنا اليه في الحادي عشر وغيره ، هذا في الآية الاولى ·

⁽١) وبعبارة اخرى ما ذكرناه اجتها دى وهذا تعبدى فالاول مقدم على الثاني (منه)

و امافى الثانية فنقول: على فرض تسليم افادة حذف المتعلق للعموم ، لا نسلم كون عموم المتعلق فى الآية بحيث يشمل ما نحن فيه ، اليس ذلك مو كولا الى فهم العرف ، اقرا قوله تعالى فى سورة الزمر: ((امن هوقانت انا الليل ساجد او قائما يحذر الآخرة و يرجوا رحمة ربه قل هو يستوى الذين يعلمون و الذين لا يعلمون انعايتذ كراولوالالباب)) ، ثم راجع الى وجد انك فانظر هل يسبق اللي يعلمون انعالت كون عباداته صحيحة ، فالجاهل لابدان يكون عباداته غيرصحيحة ، فالجاهل لابدان يكون عباداته غيرصحيحة ، لأن الله تعالى قال: ((هليستوى الذين)) الى آخره ، وظنى انك لا تستريب في عدم كون ذلك مفهوما من تلك الآية ، والله هو العالم بحقايق الامور ·

و اما الثالث عشر فالجواب: انا نقول بموجب تلك الأخبار من وجوب بلا التعليم و ان تاركه معاقب، و لكن ذلك غير ما نحن فيه ، يبقى الاشكال في مثل قولهم: لاعمل الا بالفقه والمعرفة وباصابة السنة وامثالهما ، و يمكن الجواب بعد تسليم السند ان التقدير هو الكمال ، او المقبول لو قلنا بان نفى القبول لا يستلزم نفى الاجزاء ، لاالصحة ، وبماذ كرظه والجواب عن كثيرمن الأخبار ، التى اورد ناها في الموضع الأول .

و اما الجواب عن رواية بشير الدهقان المتقدم هناك ، فنقول ان عدم النذكية لايستلزم عدم الاجزائ ، هذا مضافا الى ان فى مرسلة الاختصاص و ما ضاهاها من الأخبار ، تاييدا على اجزائ عبادة الجاهل ، كالاخبار المتبقد مة الني استند اليها القائلون بالمعذورية .

و اما الدليل الذي بينه الشارج المحقق، رداعلى الشارج المقدس القائل بالفرق بين من وقع صلوته في الوقت و وافقت للواقع فالصحة، و بين من لم تقع صلوته في الوقت و خالفت للواقع فالبطلان، فنقول في رده، انا نختار الشق الاول قوله : فعلى الاول يثبت المطلق، لأن استحقاق العقاب انعايكون لعدم الاتيان بالمامورية على وجهه، ففيه ان استحقاق العقاب انمايكون لتركها التعليم فلم بلزم ثبوت المطلق .

فان قلت: نحن نغير التقدير و نقول هكذا :ان صلى احد الجاهلين في الوقت، والاخر في غير الوقت، فلا يخلو اما ان يستحقا العقاب من جهة هذا الماموريه ، الذي اتيا به في الوقتين المذكورين ، أو لم يستحقا الى آخرما ذكره ، و الظاهر أن مراده أيضا ذلك، إلا أنه ترك التقييد فتوجه عليه ما توجب، قلت: فحينئذ نختار الشق الثالث، و لزوم خلاف العدل غير مسلم ، لانهما يحسلمان اجمالا أن للشارع مطلوبات و مبغوضات، والشارع لا يرضى الابان ياتيا بما هو مطلوب له ، وعلما ايضا ان للشارع مطلوبا آخر ، وهو علمهما بما امرابه ، وبما يكون للشارع مطلوبا او مبغوضا ، فقصرا في التعليم الذي هو مطلوبه ،الذي يصلهـمـا البي ما يكون مطلوبه الآخر، واتيا من با بين آخرين فاتفق لاحدهما ان اتي بالمطلوب و وجده ، وللاخر لم يتفق ذلك ، فالذي اتفق له ان اتيبه ليسللامران يكلفه ثانيا ، لأنه اتى بمطلوبه وان كان بمصادفة الاتفاق، وله ان يكلف الآ خسر بالاتيان به ثانيا . لمكان عدم أتيانه به ، الاترى أنه أذا كان هناك مظلما مملوا بالخزف والمرجان مثلا ، و قال السيد لعبدين من عبيده : ان مطلوبي المرجان الذي هو في ذلك المكان، وكذا مطلوبي هوان تذهبا في ذلك المكان مع السراج ، حتى تتميز بين المرجان والخزف، فذهبا الى ذلك العكان من غير سراج ، فارسلا ايديهما فجاء في يداحدهما مرجان و في يدالآخرخزف، من غير شعور هما بذلك، فاتيا الى سيدهما واعطياه مااخذاه، و لا اظنك ان تستريب في أن السيد يعاقبهمافي ترك السراج ، ولكن لا يقول للآتي بالمرجان أنك لم تات بمطلوبي كمايقول للآتي بالخزف ذلك، بل له أن يامرللا تي بالخزف ثانياان ياتي بمطلوبه، وليس له ان يامر ذلك على من اتى بالمرجان، لمكان اعتراضه با ن اتيت بمطلوبك، فما معنى امرك ثانيا اياي ؟ هذا اذا قلنا بان العلم و ا جب غيري، و اما أذا قلنا بأن الغرض منه ليس الالوصول بالمطلوب، فيكون مقدمة و لم يتعلق به المطلوبية رأسا ، كما في ساير المقدمات فيكون الأمر اظهر ٠

و بالجمله لا نسلم عدم مدخلية الاتفاق بقول مطلق ، نعم لو شبت ! ن

الطبايع المأمور بها او العنهى عنها ، ليست مطلوبة للشارع بقول مطلق بمعنى انها بانفراد ها ليست تمام المطلق ، بل هى جز المطلوب ، وبانضمام المعلم تصير مطلوبة تامة ، و بعبارة اخرى مطلوب الشارع هو الطبايع لامطلقا ، بل من حيث ان يأتى بها من باب العلم ، فلو اتى بها من غير ذلك الباب لم يكسن آتيا بمطلوبه ، لكان الدليل المذكور و جها فى الغاية ، وانى لهم باثبات ذلك .

و يعضد ما ذكرناه جملة من الأخبار المتقدمة ، و منها رواية عبد الصمد بن بشير، وما اشار اليه بعض الأجلا ورحمهم الله قال: لو كان الاتفاق الخارج لا مدخل له في الصحة في الاحكام الشرعية على الاطلاق، كما زعمه ، لما اجزا عوم آخر يوم شعبان من اول يوم من شهر رمضان ، متى ظهر كونه منه بعد ذلك ، و يسقط القضاء عمن افطر يوما من شهر رمضان لعدم الروية ، ثم ظهرت الروية في البلاد المتقاربة ، او مطلقا على الخلاف في ذلك ، ولوجب الحد على من زنسي بامراة ثم ظهر كونها زوجته ، و لصح شراء من اشترى شيئا من يد أحد منن المسلمين، ثم ظهر كونه غصبا . ولوجب القضاء والكفارة على من افطريوم الثلاثين من شهر رمضان، ثم ظهركونه من شوال، ولوجب القود والدية على مسن قلتل شخصا عدوانا ثم ظهر كونه ممن له قتله قودا ، ولوجب العوض على من غصب مالا وتصرف فيه ثم ظهر كونه له ، الى غير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتتبع واللوازم كلما باطلة اتفاقا ، قال : فان قيل أن هذه الاحكام المعترض بها ، أنما صير اليها لقيام الدليل عليها ، قلنا : قيام الدليل عليها دليل على ان الاتفاق واقعا مما له دخل في المدح والذم والصحة والفساد ، كما هو المدعي انتهى فافہم ۰

والقول بعد اختيار الشبق الثالث من الترديدات (١) التي مضبت في كلام الشارح المحقق بانه متى قام الدليل من خارج على معذورية الجاهل وصحة

⁽١) والراد هو صاحب الحدائق ٠ (منه)

عبادته اذاطابقت الواقع ، فهذا الاستبعاد العقلى غير مسموع ، وان اشتهر بينهم ترجيح الدليل العقلى على النقل ،الا ان ما تخن فيه ليس منه غيرمسموع، لأنه على تقدير حكم المعقل بان ذلك خلاف العدل ، لا وجه للتخصيص بالبديهة لمكان وجود البرهان على عدم جوازه في الدليل العقلى ، وهذا الدليل الذي قام على معذورية الجاهل مع المطابقة على ما ادعاه ، ان كان عقليا فيهدد مد القول بعد جواز التعارض في القطعيات ، وان كان نقليا كما هو الظاهرلمكان استدلاله على المعذورية ، برواية عبد الصمد بن بشير المتقدمة ، و قطعيا، فيجيء ما تقدم في العقلى المحض ، و ان كان ظنيا فلا ريب في عدم مقاومته للعقلمي ، لان التعارض بين القطعى والظني مما هدم بنيانه البرهان .

و بالجعلة بعد تسليم القول بان الانقاق الخارج لوكان له مدخلية في الصحة وعدمها ، ليلزم خلاف العدل ، لا وجه لامثال هذه المقالات ، و القول بان العدح والذم على هذه الحركات الاختيارية ، ان كان من الله سبحا نه فاستواؤهمافيه معنوع ، اذا يجاب الحركات للذم والمدح ليس لذاتها ، و انها هو لموافقة الامر وعدمها تعمدا او اتفاقا ، و حينئذ فمقتضى ما قلناه من قيام الدليل على صحمة عبادة الجاهل اذا صادف الوقت ، فانه تصح عبادة من صادفت صلوته الوقت فيكون حركاته موجبة للمدح ، بخلاف مالم يصادف ، فانها تكون موجبة للذم لعدم المصادفة الموجبة للصحة ، فله وجه صحة و وجه فساد، يظهر كلاهما منا مر ، فتدبركي لا تغفل ؛

و القول بان ما ذكره منقوض بما وقع الاتفاق عليه نصا و فتوى ، من صحة عبادة الجاهل بوجوب التقصير تماما ، مع كونها غير مطابقة للواقع ، فاذا كا ن الجهل عذرا مع عدم المطابقة ، فبالاولى ان يكون عذرا مع المطابقة ، فله جواب اصلناه على اهل الكمال .

و أما القول بانه معارض أيضا بما صرح به الاصحاب ، كما نقل عن شيخنا الشهيد الثاني في شرح الرسالة ، من أن من صلى بالنجاسة جاهلا بها ،و أن صح صلوته ظاهرا ، الا انها غير صحيحة ولا مقبولة واقعا ، لفقد شرطها واقعا، فانه يذم بمقتضيما ذكره ايضا خلاف العدل لاستوا وكات هذا المصلى ، مسع حركات من اتفق كون صلوته في طاهر واقعا في الذم والمدح ، فكيف تقبل احديهما دون الاخرى ؟ اذ كل منهما قد بني على ظاهر الطهارة في نظره ، وانما حصلت الطهارة الواقعية في اجديهما بضرب من الاتفاق ، والفرض ان الاتفاق الخارج لامدخل له ، و مثل ذلك فيمن توضاً بما نجس واقعا مع كونه طاهرا في الظاهر فان بطلان طهارته وعبادته ، دون من توضأ بما طاهر ظاهرا و واقعا ، مع اشتراكهما فيما ذكره من الحركات والسكنات ، وكون الطهارة والنجاسة واقعا بنوع من الاتفاق ، خلاف العدل ، والاصحاب يقولون به ،

فللشارج المحقق جواب عنه كما لا يخفى على المتفطن العارف بقا عد ة المنع وغيره ·

و اما الرد على الدليل المذكور بان الغرض من التكليف بالمراعاة كما تقدم آنفا ، و اعترف هو به قدس سره ، الاتيان بما كلف به حسب نفس الامر ، و من صادفت صلوته الوقت بصدق عليه أنه اتى بالمأمور به ، و امتثال الامر يتقتضى الاجزا ، وعين ما ذكره فى الناسى من قوله . لانا نقول جار فيما نحن فيه ، فله وجه صحة ، لان الشارح المحقق قال : ولو وقعت صلوة الناسى بتمامهافى الوقت ففيه وجهان : اقربهما الصحة ، لانه اتى بالمأمور به فتكون مجزئه ، لايقال : كان الواجب مراعاة الوقت ولم تحصل ، فلم يأت بالمأمور به على وجهه ، لانا نقول : وجب عليه المراعاة من باب المقدمة ، حال ملاحظة وجوب الاتيان بها فى وجب عليه المراعاة من باب المقدمة ، اما عند الذهول عن هذه المقدمة ، فله الوقت ، على وجه الامتثال والاطاعة ، اما عند الذهول عن هذه المقدمة ، فلا يكون العراعاة مقدمة للفعل مطلقا ، انتهى فليتأمل ،

و حاصل الكلام في المقام أن يقال: أن أكثر الطبايع المأمور بها، كالصلوة

مثلا ليست هي بنفسها مطلوبة (١) للشارع ، مع قطع النظرعن جميع الحيثيات تعليلية كانت او تقييد بة ، حتى لو أتى بها في الى طريق كان لكان اتيا بالمطلوب بل الطلب انما تعلق بها مع انضمام حيثية ، ككون المصلى متطهرا وماضاهاها من الأشياء التي تكون شرطا لصحتها ، و كذا الكلام في كثير مسن الطبايح المبغوضة ، وعليه فالشارح المحقق و موافقوه ، يزعمون ان العلم بمسائلها ايضا من شرايط الصحة ، فلو اتى بها من غيرعلم تحكم بالبطلان ، كما لو لم يأت بها اصلا ، واما نحن فنمنع ذلك فنقول : ان للمدعى اقامة البرهان ، نعم هومطلوب آخر للشارع ، و اما البرهان الذي اقامه الشارح المحقق ، ردا على القبائل بالصحة في صورة الموافقة ، والفساد في صورة المخالفة ، ففيه ان من حكم بحقية بالمححة في صورة الموافقة ، والفساد في صورة المخالفة ، ففيه ان من حكم بحقية لحريان ذلك البرهان في كل منها ، مثلا لواحتلم الشخص ولم يعلم به فتوضأ و لجريان ذلك البرهان في كل منها ، مثلا لواحتلم الشخص ولم يعلم به فتوضأ و صلى بلا عروض مانع اصلا ، لاستوائهما في الحركات الى آخر البرهان ، و هذا ما هدم بنيانه الدليل ، وعليه فهذا البرهان ليس الا مجرد القال والقيل ، ولا يبهد ي الظال الى سبيل .

و محصول الكلام ان البرهان المذكور غير وجيه ، لوجهين :احد هماالنقض الاجمالي وقد مضى اليه الاشارة و ثانيهما النقض التفصيلي ، وهو انانختارالشق الثالث ، و لزوم خلاف العدل غير وجيه ، بعد علم المأمور ولو اجمالا ، انللشارع مطلوبات لابد من الاتيان بها ، نعم اذا كانا من جميع الوجوه مساويين ، وصار الآمر باغتا لمصادفة الاتفاق لاحدهما دون الآخر ، وعاقب من لم يصاد ف الاتفاق دون المصادفة بلاشك ولا شبهة

⁽۱) ويطورآ خريمكن ان يتعلق امرالشارع بمهية الصلوة كما يمكن ان يتعلق بالمهية المركبة اعنى الصلوة مع الطهور وامثاله من الاشياء التى لا يرضى الشارع بتركها ولاريب ان الامر لم يتعلق بالمهية الاولة مع قطع النظر عن جميع الحيثيات بل تعلق بالمهية المركبة وعليه فالشارح المحقق يزعمه ان تلك المهية المركبة المأمور بها احد اجزائها العلم المشار اليه ونحن نمنع ذلك فافهم • (منه)

و هذا التحقيق يليق أن يكتب بالنور في صفحات : خدود الحور ، والعجب من غير واحد من متأخرى المتأخرين ، كيف اشدوا في الحكم بالبطلان عليه ، و لم يتغطنو أ ألى ثمراته التي ليسوامن الاكلين لها ، مع عدم قبوله لتطرق التخصيص عليه (١) لمكان البرهان عليه ٠

والذى يقتضيه الانصاف ان تلك المسئلة بعد محل اشكال وانشمرنالا تما مذهب الشارح المقد س و موافقيه و بسطنا القيل والقال ، كما عرفت بمالامزيد عليه في هذا المجال ، بل لو اعطى التأمل حقه في هذا المضمار ، لكان مسذ هسب المشهور هو واضح المنار ، و ذلك لمكان ما ورد من قولهم ((ع)) ، لاعمل الابالفقه والمعرفة و با صابة السنة ، والمناقشة التي اشرنا اليها من ان التقدير هو الكمال او القبول واهية ، لأن الانصاف ان نفي الصحة هو اقرب المجاز ات الى نفي الحقيقة ، والقول بان كلمة المعرفة كثير اما تستعمل في معرفة الامام ((ع)) ، غير ضاير لمكان لفظ الفقه ، مع انه يمكن ان يمنع كثرة الاستعمال بحيث يمنسع التمسك بها في المقام ، و بالجمله الظاهر من هذا الحديث هولزوم العلم بمسائل العمل الذي ياني به ، بحيث لو قصر فيه لم يحكم بصحة ما اني به ،

والمناقشة في السند على فرض التسليم واهية لمكان جبيره بالتشهرة العظيمة وغيرها من الوجوه العديدة، هذا مضافا الى الاجماع المحكى المتقدم اليه الاشارة، المعتضد بالشهرة القريبه من الاجماع، والمناقشة التي اشرنا اليها سابقا غير مسموعة ، لأن التخصيص خلاف الاصل، حتى في العبائر التى نقل عليها اجماع الطائفة ، معان تعليله الذي اشاراليه بعد نقل الاجماع، صريح في ان مراده نفى الصحة ايضا ، حيث قال في شرح الجعفرية في جملة كلام له : نعم الجاهل غير معذور مطلقا اجماعا ، لأن الامتثال في التكاليف الشرعية لا يحصل الاباتياع كل فعل على وجهه ، و ذلك لا يحصل الابالعلم ، فلا يكون المجاهل

⁽١) اذ هؤلاء يحكمون بكون ذلك برهانا عقليا و يسلمونه ١٠ (منه)

معدُّورا اصلا ، الا في كيفية الجهر والاخفات ، انتهى ٠

والى الدليل العاشر، وكونه اخص من المدعى، بتقريب ما اشرنا اليه سابقا ، غير ضاير ، لمكان الاجماع المركب على الظاهر ، اذكل من قال بالمسحة قال بها مطلقا كعكسها ، على ما وجدنا والعلم عند الله ، والمعارضة بالمثل لايتكلم بها الامعكوسي الاذهان ، ومن ليس من فرسان هذا الميدان اذجانب الاثبات في امثال هذه المقامات مقدم على ساير الجهات ، كما ينادى بذلك البرهان ، ولا يقتضى المقام ذكره حتى تشاهده بالعيان ، معانا لو قلنا ان معنى القربة هو موافقة ارادة الله تعالى ، بمعنى ان الاتيان بالصلوة مثلا انما هولاجل انها مرادة لله و موافقة لرضاه لاغير ، لكان الدليل مثبتا لنمام المدعى ، من غير احتياج الى تجشم الاجماع المركب .

و الى الدليل السادس والتاسع والمناقشة التى او ردنا هاعليها لعله المدفوعة ، لاكثرية الواجبات الشرطية بالنسبة الى الواجبات التعبدية ، والتحقيق ان الاستقراء حجة لافادته العظنة ، والاقتصار على حجية الظن المخصوص غير وجيه ، لمكان الادلة و لا يقتضى المقام ذكرها ، اذ مقامها في الاصول بللا شبهة فتأمل .

و بهذا ظهور وجاهة الاستدلال على المطلب بكثير من الأخبار المتقدمة ، و يعضد المذكور ساير الادلة المتقدمة اليها الاشارة ، و الى ان العبادة التى بها الجاهل لا يخلو من ثلاثه اوجه ؛ لأنها اما فاسدة عند جميع الفقها ، ا و صحيحة عند بعضهم و فاسدة عند آخر ، او صحيحة عند الجميع ، فان كان الاولى فهى فاسدة عن الجميع ، على الظاهر المصرح به في بعض العبائر ، وان اتفق كونها صحيحة بحسب الواقع ، لانا مكلفون بالتكليفات الظاهرية المعبر عنها بالنفس الأمر الاولى ، بالنفس الأمر الاولى ، و نعنى بالاول (1) ما يظن المجتهد كونه حكم الله الواقعي، واما الثاني فلعلها و نعنى بالاول (1) ما يظن المجتهد كونه حكم الله الواقعي، واما الثاني فلعلها (1) اي التكليفات الظاهرية ، (منه)

ايضا تكون فاسدة عند الجميع ، قاله بعض المحققين ، لأن الجاهل لم يقلد القائل بالصحة ، والقايل بالصحة انما يقول بها لنفسه ولمن قلده ، ولذا يحكم بالنفسا د للقايل بالفساد و من قلده ، و يحتمل ان يكون صحيحة عند النقائل بالصحة و فاسدة عند القايل بالفساد ، لكن لا ينفعه قول القائل بالصحة مالم يقلده ، اذ لا وجه للحكم بالصحة و ترجيحه على الفساد مع عدم الثقليد اصلا ، فتدبر •

فان كان الثالث فلا دليل على حجية ذلك الظن ، لأن الذي ثبت كونه حجة هو ظن المجتهد والمقلد له ، فليتأمل ·

و بطور آخر اسد وامتن، و هو انه لاريب ان المعروف من الفقها ، هو بطلان المعبادة المفروضة من الجاهل المغروض ، فاعتقاد الشارح المقدس و تلميذه بالصحة . كيف يتصوران ينفع الجاهل الذي لا يعرف انها صحيحة فسي الشرايع ؟ غاية ما في الباب انه يزعمها ، فان كان هذا الزعم كا فيا للصحة عنده ومحصلالبرا ، فذمته ، فليكن ما خالفت للواقع ايضا صحيحة و للذمة مبرئة ، ا ذ الظن المذكور موجود في المزبور ايضا و زنابوزن و مثلا بمثل ، بل ربماكان الثاني عنده ارجح ، ولبرا ، ق ذمته انجح ، ولنيل مطلوبه عنده افلح ،

و بطور آخر لا ربب ولاشك في ان المكلف اذا لم يعلم انه ممتثل الابد له من الاتيان بالفعل ثانيا و ثالثا وهكذا المحتى يعلم ذلك اكيف و لو لم يكهن كذلك ليلزم هدم الدين كما لا يخفي على المتدبرين الوعلية فلا بد من معرفة كون الفعل الذي اتى به موافقا ثلواقع، وهذه المعرفة غير حاصلة له جزما الفعل الذي اتى به موافقا ثلواقع، وهذه المعرفة غير حاصلة له جزما الفعل الفعل الذي المحتهد القائل له ان عملك ان طابق الواقع هذه المعرفة صحيحا و ذلك واضع المحتهد القائل له ان عملك ان طابق الواقع هذه المعرفة صحيحا و ذلك واضع المعرفة عليه المعرفة صحيحا و ذلك واضع المعرفة المعرفة صحيحا و ذلك واضع المعرفة المعرفة المعرفة صحيحا و ذلك واضع المعرفة ا

فان قلبت: مرادنا من مقالتنا المذكوره. ان الجاهل المزبور ا ذ ا قال للمجتهد المذكور: انى اتبت بصلوتى مثلاً على هذه الكيفية . ثمنظرالمجتهد فراى ان الصلوة التى وصفها (۱) له موافق لرايه و يفتى بما اتبى به ، فيفتى بالصحة ، (۱) اما حكاية عمار فانه اذا جعل المدلول انك لو صنعت كذابين غيرالا خذ

قلت : الجاهل المذكور حين الفعل المزبور ، لم يكن عالما بان المجتهد المذكور يحكم بصحة صلوته ، كيف لا ولو كان في الوقت المزبور عالما بالمذكور و بني على تقليده ، يخرج عن مفروض المسئلة و يحكم بصحتها ، كمايحكم بفسادها لو قلد غيره من القائلين بالفساد ، فاذا لم يكن حين الفعل عالما بذلك ، لميكن في ذلك الوقت معتثلا ، وعليه فكيف يتصور ان ماحكم به المجتهد فيمابعد كون صلوته صحيحة ، صار باعثا لصدق الامتثال ، مع انه يمكن ان يقال : لــو قلد الشخص المذكور المجتهد المزبور ، وحكم له بما مر يخرج عن مفروض المسئلة ، الشخص المذكور المجتهد المزبور ، وحكم له بما مر يخرج عن مفروض المسئلة ، اذ هو حينئذ عالم لاجاهل ، و فيه نوع مناقشة اصلناها على اهل الكمال (١) .

ه من الشرع لكا نصحيحا ولم يكن عليك شي البلزم ان لا يكون عليه عقاب في ترك التعلم الذي فريضة على كل مسلم ومسلمة وهذا باطل بالضرورة وبالجملة الظاهر من الخبر ان عمار لم يكن جاهلا بلزوم السوال وغافلا عن حقيقة الحال وعاريا عن العلم بالتفصيل والاجمال والافلامعنى للتنديم والتوبيخ على الجاهل والغافل رأسا العلم بالتفوي عليه فالتوبيخ على تقصيره مع تفطنه بالسوال حتى لما أشرنا سابقا وعليه فالتوبيخ عليه انما يرجع على تقصيره مع تفطنه بالسوال حتى يفعل صحيحا مع ان استعمال هذا اللفظ وما في معناه شايع في العرف في ارادة بيان ما هو حقيق بان يفعل نعم لوفرض كون عمار غافلا يحتاج عن وجوب السوال وعدم منافاة توجه التوبيخ عليه وعدم شيوع نحوالعبادة في العرف على المعنى المتقدم فتأمل لكان توجه التوبيخ عليه وعدم شيوع نحوالعبادة في العرف على المعنى المتقدم فتأمل لكان بالصحة في الفرض المذكور واما حكاية الطهارة بالما فلماقيل ان اتفاق مطابقة ورود السرع على منذلك التنظيف لا التطهيرالشرعى اوان ظنهم اوهم الي هذا الأخبار السرع على منذلك التنظيف لا التطهيرالشرعى اوان ظنهم اوهم الى هذا الأخبار كان مقصود هم منذلك التنظيف لا التطهيرال المعرفة فصاروا ممد وحين بهذا لفعل باعتقادانه حكم الله مع عدم تقصيرهم في تحصيل المعرفة فصاروا ممد وحين بهذا لفعل باعتقادانه حكم الله مع عدم تقصيرهم في تحصيل المعرفة فصاروا ممد وحين بهذا لفعل باعتقادانه حكم الله مع عدم تقصيره بأي تحصيل المعرفة فصاروا ممد وحين بهذا لفعل باعتقادانه حكم الله مع عدم تقصيره بوابع نصايط بالنظاير (منه)

(۱) قال بعض المحققين في جملة كلام له الامام الذي سلم في الركعتيسن فقام فأضاف اليها ركعة و المعصوم ((ع)) قال كنت تصوب فعلا فان قيامه و اضافة الركعة ان كان بالاخذ من القاعدة الشرعية فلا دخل له في المقام الانسه كان مجتهدا و تصوب ((ع)) اجتهاده و هو الظاهر من الخير و ان كان ذلك من غير الاخذ من الشرع الاجرم يكون بمجرد الرأى و الاستحسان و الاختراع في يكون المعصوم ((ع)) قد حكم بكون هذه الامور حجة حتى في العبادات الموقوفة على النص بل يكون اقوى من الحجة الشرعية ، انتهى ، (منه)

واما الأخبار التي استندوا اليها ارباب القائلين بالمعذورية ، فعدم مقاومتها لما بيناه غير مخفية على من له ادنى درية ، من وجوه عديدة ، واسا النظاير التي أشار اليها الشارح المقدس ، فالجواب عنها بسملاحظة ما مسر واضح لانطول المقام بذكرها ، مع ان الظاهر ان بعضها من الأحكام الوضعية ، والعلم والجهل لامدخل لها بلا شبهة . (1)

والانصاف ان المسئلة بعدمحل اشكال ، وان كان المشهور اقرب السي الصواب ، مع كونه احوط ، بقى في المقام اشيا عصس التنبيه عليها :

(1) قال بعضا لمحققين في جملة كلام له واما ماذكره من الاشارات فمع انالاشارة لاتعارض الادلة النصية بل القطعية لوتمت على الفحوي الذيذكرت لاقتضت انهم((ع)) جوزوا في العبادات التوقيفية الاخذ بكل ظن يحصل بأي نـحسو يحصل وفي أي قدر من القصور يكون الشخص وهذا مخالف لاجماع جميع المسلمين وجميع المليين فضلاعن الشيعة ومناف للادلة الكثيرة الواضحةالسلمة عند الكل بل يحصل منها القطع كما لا يخفى وبالجملة التمسك بامثال ما ذكر في غاية الغرابة و اما حكاية الانصار فلأنبهم احد ثوافي الدين مالم يكن و غيروا وبد لوا كما انهم غيروا القبلة في الدفن في بيت المقدس الى الكعبة لكن الله تعالسي امضاه بعد ذلك و جعله شرعا بعده فهل يجوز لنا الآن التشريع في الدين بناء على ذلك لاشك في انه لو فعلنا لعذبنا قطعا من جهة النشريع ومن جهة بقاء النجاسة وعدم صحة الصلوة وغير ذلك مما يترتب على النجاسة واما حكايمة عمار فلأن العبادات توقيفية لايمكن فعلمها من غير الظهور من الشرع قطعا و محال جزما فلو كان فعل التيم كما قال((ص)) لكان فعله بتعليم الشرع بلاشبهة مع ان قوله ((ع)) افلا صنعت هكذا توبيخ و تقريع ولا شك ان ذلك انمايتو جه الى فعله الاختياري و فعله التيم كذلك بغير اطلاع من الشرع كان محالا فالتوبيخ يرجع الى التعلم وان كان فعله بالقياس آلى سببه فآن المواد بالتوبيخ على سببه واما تصحيح فعل الركعة فلانه انما فعله بقاعدة شرعية عنده البتة ا ذ لايمكن التغيير والتصرف في العبادة بمحض الجعل ولذا قام ففعل يقصد القربة واطمان بان هذه تقربه الى الله تعالى وبان ذمته برئت مع انه كان امام القوم والمعصوم ((ع)) قال له كنت اصوب فعلا من المؤمنين وعلل بما علل فظهرانه صح اجتهاده و مستنده واما السلف فلا شك في انهم في الأعصار و الأمصار كانوا يأمرون بتحصيل المعرفة في الدين والعبادة ، انتهى • (منه)

الأول: اعلم ان الكلام في المعاملات، ليس كالكلام في الواجبات و المحرمات والمباحات و مهية العبادات و كيفيتها، أذ في الاسباب الشرعية العقودو الجنايات و نحوهما بترتب الاثار، اعنى الصحة والفساد ونحوهما من الاحكام الوضعية على الاسباب، وان لم يكن المكلف عالما بترتبها الايتوقف على العلميان الشارع رتب هذا على ذلك، و مرادنا بالواجبات والمحرمات ايضا غيرالتوصليات، كيف لا والواجبات التوصلية ايضا لا يضر جهالة كون الاثار مترتبة عليها عن الشارع فعليك بالتفرقه في مواقع الاحكام .

و بطور آخر: ما ذكرناه ليس مختصا بالواجبات والمحرمات. بل اذا صدر منهم معامله فاسدة جهلا منهم في فسادها ، فلا شك في كونها فاسدة ولا ينفعهم جهلهم بالفساد و زعمهم الصحة ، وكذلك الكلام في الصحة ،

الثانى: و لعلك تظن ان ما اشرنا اليه سابقا من عدم توجه الذم الى الغافل رأسا . و كون عباداته صحيحة . يقتضى سدابواب الأمربالمعروف والنهى عن العنكر بالنسبة اليهم ، فلا يجب نهيهم عن الافعال الشنيعة و لا امر هم بالعبادات الصحيحة . و هذا الظن واء بلاريب ولاشبهة ، اذالاحكام والاعمال و بالعبادات الصحيحة . و هذا الظن واء بلاريب ولاشبهة ، اذالاحكام والاعمال . و الاداب . لها آثار و خواص يهما يرتقى نفس الانسان الى درجات الكمال . و باستعمالها يحصل القرب الى العلك المتعال ولطف ذى الجلال يقتضى ابلاغ باستعمالها يحصل القرب الى العلك المتعال ولطف ذى الجلال يقتضى ابلاغ فلك بحسب وسعياده ، كما ينادى بذلك ما تشاهد في بعث الرسل ، حيث انهم عليهمالسلام في اول زمان بعثتهم لم يبلغوا جميع الاحكام الى جميع المكلفين يل البغوها متد رجا كالاشخاص . كما هو مقتضى حكمته تعالى ، و من لم يكمل عليه الحجة منهم في زمانهم ((ع)) فلا سبيل للمؤاخذة عليهم ، فكما ان النبي ((ص)) او الوصي سلام الله عليهما اذا اطلعا على غفلة شخص عما جاء النبي ((ص))به ، لكان الواجب عليهما تنبيه وأرشاده ، فكذا الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ، الواجب عليهما تنبيه هؤلاء وأرشاده ، فكذا الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ، يجب عليهم تنبيه هؤلاء وأرشاده م الى طريقة الحق . لأنه هو مقتضى اللطف . و بدل لا يستلزم ذلك كون ترك تلك الطريقة وسلوك غير ها بمقتضــى اجتهاده و بدل لا يستلزم ذلك كون ترك تلك الطريقة وسلوك غير ها بمقتضــى اجتهاده و بدل لا يستلزم ذلك كون ترك تلك الطريقة وسلوك غير ها بمقتضــى اجتهاده و بدل

مجهوده معصية ، حتى لا يكون ردعه من باب النهى عن العنكر .

قال بعض الاجله و نعم ما قال: ان مقتضى اللطف تبليخ العمل الذى له خاصية واثر بذاته لتحصيل الكمال، و ما يعمله المكلف بمقتضى و سعه، و ان لم يكن عليه موّاخذه، لكن لا يترتب على عمله الاثر الذى يترتب على العمل الصحيح الموافق لا رادة الشارع، وان كان لا يخلو عن اثر و ثواب ايضا ، لئلا يلزم الحيف و الجور، والفرق بين ما ياتى بالعمل على حدوده، و من لا ياتى بتمام حدوده، مع اشتراكهما في عدم التقصير في التحصيل ، لا يوجب الظلم والحيف وانما يوجب الحلم الحيف وانما يوجب ينتهى الكلام في هذا في الغالب، الى تفاوت الا ستعدادات و تفاوت العمل ينتهى الكلام في هذا في الغالب، الى تفاوت الا ستعدادات و تفاوت العمل لا يتفاوت الاستعداد، و تفاوت الآخر لذلك لا يوجب ظلما ، و الا فلا بدان لا يتفاوت حال المعصوم ((ع)) من حال موّمن لم يقصر في تحصيل واجباته بحسب طاقته ، وهو كما ترى ، و لتفصيل هذا الكلام محل آخر ، و ينتهى الكلام فيه الى الخوض في لجج مسائل القدر ، و هو منهى عنه ، انتهى •

أقول: حيث انتهى الكلام الى هنا ، حصل لى شوق الى ان نرخى عنان القلم ساعة فى هذا المضار، و نخرج هذا المطلب عن حيز الاستتار ، و لكن استتارها اولى من البروز، اذالا ستعدادات مختلفه ، بعضها غير قابلة لاستماع الرموز، يل ربما استمعوا ليحكموا بدارا بالتفسيق بل التكفير، فاذن ليس سبيله الاكسبيل الدم المفرح للحياة مادام فى حيزالكمون ، ومع الظهور لا يقبل الاالتطهير ،

الثالث: لعلك تتوهم ان ما اشرنا اليه سابقا ، من عدم وجوب القضاء على من ياتى بالعباد ات معتقد الن ذلك هو اقصى ماكلف به ، ولا يختلج بباله احتمال سواه مطلقا ، و لو كان ما اتى به مخالفا للواقع، ينافيه ما رواه زرارة فى الصحيح على ما رواه التهذيب فى باب احكام الصلوة عن ابى جعفر ((ع)) ، قال : و متى ما ذكرت صلوة فاتتك صلها ١٠٠٠ الحديث، و نحوه من الاخبار المفيده لذلك المعنى اذ كرت صلوة فاتتك صلها ١٠٠٠ الحديث، و نحوه من الإخبار المفيده لذلك المعنى اذ ليس سبيله الاكسبيل النائم والناسى ، فكما يجب عليهما القضائلهذا الحديث

فكذا فيما نحن فيه ، وهذا التوهم فاسد غير مغن من جوع ، اذكون سبيله كسبيل المجنون والصغير ، هو الذي يحكم به العرف المتبع في امثال المقامات ، بعد ملاحظهتم الحديث المذكور ·

توضيح الكلام في هذا المقام ان يقال الما كان وجوب القضاء موقوفا على صدق الغوات، أذا لقضا على التحقيق أنما يثبت بدليل جديد، و هذا الخبر و ما ضاهاه من الأخبار المشتملة على لفظ الفوات والحكم بالقضاء هوالذي يمكنان يصير قاعدة كلية مع قطع النظر عن الادلة المختصه بالمقامات الخاصة ، فحينشذ نقول: لا ريب ولا شك في صحة اطلاق الفوات عند اهل العرف لين كان مستعد ا لتحلق التكليف به ثم فات منه كالنائم والناسي ، كما لا يصح على الظاهر الاطلاق المذكور على من لم يكن كذلك كالمجنون والصغير ، الاترى انه يقال في العرف للتاجرا لما لك للقيئة الطالب للاسترباح ، أذا منعمن سفر خاص: فأت منه هذا ا الربح ، بخلاف الفقير الذي ليس في هذا الصدد، وعليه فنقول : أن الغا فسل المذكور اذا اتى بما يزعمه انه غاية ما كلف به ،ولا يختلج في باله احتمال سو اه ، فخرج عن عهدة تكليفه، أذ ليس تكليفه الاذلك كما أشرنا اليه سابقا، لمكان تكليف ما لا يطاق لو كلف بسواه ، فلم يفت منه ما كان مكلفا به عرفا ، فبقي وجوب القضا⁴ في خارج الوقت بلا دليل ، و وزانه و زان المجتهدو المقلدله اذا ظهر لهما بعد الوقت، بسيب تجديد رأى المجتهد المذكور، فسادما فعلافي الوقت ، فكما يحسب العمل المذكور لهما وعدم مطابقة الواقع لا يضربهما ، فكذلك الجاهل النشارالية و زنا بوزن و بثلا بنثل ٠

و بالجمله لا يجبعليه القضاء كما لا يجبعليه الاعادة ، لمكان اقتضاء الأمر الاجزاء ، و ما كان ما مورابه قد فعله ، والقول بانه مأمور بذلك ما دام متصفا بضفة الجهل ، لم تجد عليه دليلا تركن النفس اليه ٠

وهم وتنبيسه ا

قد يفرق في مثل الجنون و فاقد الطهور والحايض والناسي والنايم حيث

يحكم على بعضها بالقضائدون البعض، بين فقد الشرط و وجود الهائع، بان عدم الفوت عن الجنون مثلاً لعدم الشرط فلم يتعلق به شيئ حتى يصد قالفوت و كذلك فاقد الطهور على القول به ، بخلاف النايم والناسى ، فان النوم والنسيان ما نعان ، والشرط غير مفقود و هو التكليف، و هذا الوهم فاسداد ليس كون النوم مانعا مثلاً ، باولى من كون اليقظه شرطا ، وليس انتساب سقوط التكليف الى فقدان الشرط، باولى من انتسابه الى وجود المانع، فكما ان الحايض يمكن ان يكون سقوط صلوتها لاجل عدم الطهارة ، فكذ ايمكن ان يكون لاجل وجود الحيض . فالصواب هو الرجوع الى فهم العرف وان اطلاق الفوات في العرف ينزل على فالصواب هو الرجوع الى فهم العرف وان اطلاق الفوات في العرف ينزل على فعدمه ، و ما شك فيه فلا يثبت القضائ .

و بالجمله ما ذكرناه هو مقتضى القاعدة المشاراليها، فليعمل عليها ، الاان بثبت التخصيص في خصوصيات المقامات •

الرابع: قال سبط الشهيد الثانى فى المدارك فى شرح قول المحقق: اذا اخل المصلى بازالة النجاسة عن ثوبه او بدئه اعاد فى الوقت و خارجه الى آخره، ما لفظه: واطلاق كلام الاصحاب يقتضى انه لا فرق فى العالم بالنجاسة ، بين ان يكون عالما بالحكم الشرعى او جاهلا ، بل صرح العلامة و غيره بان جاهل الحكم عامد، لأن العلم ليس شرطا للتكليف. وهو مشكل لقبح تكليف الغافل ، و الحق انهم ان اراد و ابكون الجاهل كالعامد، انه مثله فى وجوب و ان ار ادوا انه كالعامد فى وجوب القضاء فهو على اطلاقه مشكل ، لأن القضاء فرض مستانف ، فيتوقف على الدليل فان ثبت مطلقا او فى بعض الصور ، ثبت الوجوب والا فلا، وان أرادوا انه كالعامد فى استحقاق العقاب فمشكل ، لأن تكليف الجاهل بما هو علم جاهل به ، ثكليف بما لا يطاق ، نعم هو مكلف بالبحث والنظر اذاعلم و جو بهما بالعقل او الشرع ، فياثم بتركهما لا بترك ذلك المجهول ، كما هو واضح ،

وقال الشارح المحقق طاب تراه بعد نقل جملة من الكلام المذكور ، سا

صورته: و بالجمله الظاهر ان التكليف متعلق بمقد مات الفعل . كالنظروالسعى و التعليم والالزم تكليف الغافل ، والتكليف بما لا يطاق ، والعقاب يترتب على ترك النظر ، لكن لا يبعد ان يكون متضمنا لعقاب التارك مع العلم ، ولا يخفى انه يلغزم على هذا ان لا يكون الكفار مخاطبين بالاحكام ، وانما يكون مخاطبين بمقدمات الاحكام ، و هذا خلاف ما قرره الاصحاب .

و تحقیق هذا المقام من المشكلات، و الغرض النقهی متعلق بحال الاعاده والقضاء، و هما ثابتان في المسئله المذكورة، بعموم الأخبار السابقة، انتهى ٠

أقول: قد مضى منا من ان الجاهل يطلق على معنيين: احد هما على الغافل الذي لا يعلم أن للشارع أوامر و نواهي ، لا بدللمكلف أن يا خذهما عمن يجوز الاخذ عنه ، ولا يختلج بباله ذلك اصلا ، و ثانيهما على الجاهل الذي يعلم اجمالا أن للشارع مطلوبات و مبغوضات الابدمن الخذهما عمن يجوز الالخذعنه، ولكنه لمتابعة هوى نفسه، غيرعارف بتغاصيل الاحكام ولا يتعب نفسه في اخذ المسائل عمن يجوز له الاخذعنه ، فحيئئذ نقول : الاشكال الذي اورده صاحب السدا وك بقوله : وإن أرادوا أنه كالعامد في استحقاق العقاب، فعشكل إلى آخره ، حتى لواريد به المعنى الأول للتعليل الذي اشاراليه ، وباطل لواريد به المعنى الثاني لتوجه المنعطي التعليل الذي اشاراليه الأنه يمكن له الاخذعنه أو يطيق عليه و الاهمال انما نشأ من جهته ، فيتوجه العقاب البتة كما يناد ى بذلك الدليل الحادي عشر فراجع. (١) و كذلك الكلام في توجه الاحكام الى الكفار، فا نالوفرضنا وجود كافرلا يعلم النبي (اص)) و ما جاء به ، ولم يقرع سمعه ذلك وغافل بحت عن ذلك، فكونه مكلفا بالاحكام او بمقدماتها اول الكلام، فللمدعى اقامة الدليل بل الدليل على خلافه واضح السبيل ، و هو قبح التكليف بمالا يطاق ، واما اذا قرع سمعه أنه أدعى محمد صلى الله عليه وآله مثلا النبو ، وأتى بأوامرونواهن فأهمل

 ⁽۱) والا يجاب بالاختيار لا ينافي،نعم ما قيل بالفارسيه كركدن كاهل بود تقصير
 صاحب خانه چيست · (منه)

واطاعهو نفسه ولم يذهبعنده او عند وصيه ونائبه حتى يظهر له حقيقته ((ص))، فيطبع ما اتى ((ص))به من التكليفات والاحكام ، فلاريب فى توجه العقاب عليه على ترك كل امر والاتيان بكل نهى ، فلا يكون ذلك تكليفا بما لا يطاق ، بلا شبهة ولا ريب، اذ هو يطيق على ذلك والاهمال انما نشأ من جهته ، فله قبول الاسلام و الاتيان بالاوامر والانتها عن النواهى ، فظهر كون الكفار مخاطبين بالاحكما م الانادرا منهم بل اندر ، و هو من لم يقرع سمعه ما اشرنا اليه ، وهو كما لا يكون مكلفا بالاحكام كذا لا يكون مكلفا بالاحكام كذا لا يكون مكلفا بمقدماتها ، كما لا يخفى .

فيما ذكر انفتح لك باب الاعتراض على كلام صاحب المدارك و المسارح المحقق، فأنت مختار ، وليعلم ان القول بتعلق التكليف بمقد مات الفعل باطلاقه غير وجيه ، لأن مقد مة الواجب عند العبد غيرواجب شرعى ، بل العقل يحكم بلابدية الاتيان بها ، كما بسطناه في الاصول بما لا مزيد عليه ، فليس المقام قابلا للذكر ، فان كنت طالبا فراجع هناك ، نعم قد يتعلق طلب الشارع على جعمض العقد مات ، و يعاقب على تركه بخصوصه ، فافهم .

الخامس: قال الشارح المحقق رحمه الله في شرح قول المصنف رحمه الله: يجب معرفة واجب افعال الصلوة من مندوبها ، في جملة كلام له ما لفظه : ثملوكان المكلف مستجمعا للشرائط المصححه لتكليفه بالمعرفه المذكورة ، وهو عاجز عسن تحصيل المعرفة المذكورة ، فالظاهر انه يجبعليه حينئذ الاتيان بالصلوف حسب ما زعمه و ظنه من افعالها و كيفياتها ، و حينئذ فان طابق الواقع اتفاقا ، فهل يجبعليه القضا ام لا؟ المشهور بين المتأخرين نعم ، وظاهر الدليل لا ، لأ ن يجبعليه القضا متعلق بغوات الصلوة الواقعية ولم يتحقق ، ولوكان في سعة الوقت عنه ، ايجاب القضا متعلق بغوات الصلوة الواقعية ولم يتحقق ، ولوكان في سعة الوقت عنه ، متمكنا عن تحصيل المعرفة المذكورة فخالف، ولم يحصل حتى ضاق الوقت عنه ، فالظاهر وجوب الصلوة بالوجه المذكورة فخالف، ولم يسقط القضا و طابق الواقع؟ الظاهر من الدليل ذلك، وان كان هذا الحكم ههنا اخفى من السابق كما يظهر بالتأمل والتدقيق ، والمشهور خلاف ذلك ، انتهى .

أقول: انظر الى هذا التحقيق كيف ناقض نفسه بجريان البرهان المتقدم اليه الاشارة، و بتكلمه هنا بهذا الكلام، ولذا قلنا سابقا انهم يعتمدون عليه حيث ينظرون الى اسلوبه و طريقته المحيلة، و في مقام اخذ الثمرة عنه يهربون عنه، كالدنيا بلا شك ولاشبهة، ولذا اتينا بنيانه من القواعد، وبيناهناكما يتر تب عليه من المفاسد، وشمرنا عليه باتيان النقض الاجمال والتفصيل، و قلنا انمايز عم بحسب الطاهر دليلا وزانه وزان ظاهر الحية ليس بحسب الواقع بدليل، ولايشفى العليل، فليس هو الا مجرد القال والقيل .

السادس: قد عرفت من نقل كلام السيد نعمه الله رحمه الله انه ، استبعد القول بعدم معذورية الجاهل، بلزوم ذلك بطلان عبادة اكثر العوام، وحاصل كلامه أنه لو كان الاخذ من الفقيه بغير واسطة أو واسطه شرطا للزوم فسأد عبادة اكثر العوام، وكيف يجوز الحكم بذلك؟ فهذا الاستبعاد واه بلاشبهة ، أذ وزانه كو زان من يستدل على حلية الغيبة بأنها لو كانت حراما يلزم كون اكثر الناس عاصين، و بالجعله لاشبهة في عدم وجاهة هذا الاستدلال، كالاستدلال على بطلان ما ادعى الفقها عن عدم جواز التقليد في أصول الدين ، وأدعوا الاجماع عليه ، ما ذكره بعض المحققين واقاموا البراهين بان ذلك يستدعي كفر العوام ،و هو باطل قطعا لما اشاراليه بعض المحققين بأن كثيرا من العوام يا خبذو ن الدين بالدليل، والدليل على القدر الذي يدخلون في الإيمان ويطمئنون عليه، في غاية السهو له ولم يشترط اكثر من ذلك، فإن دفع الشكوك والشبهات وأجب كفائي شأن المجتهد اتفاقا ءواما البافون فأكثرهم ليس لهم عقيدة صحيحة ربسا يعتقد و ن حتمية الرب تعالى ، او كونه في سمت السماء ، اوكونه في جهة اخرى ، او كونه في ظرف العالم، او غير ذلك، و ربما لا يعرفون الرسول((ص)) أو معنى التبي والرسول((ص)) ، أو أنه كان معصوماً أو أنه أدمى أو ملك أو غير ذلك، وكذ أ الامام((ع)) لا يدرون معنى الامامة ولا يعرفون اشخاصهم ، وكذا العدل والمعاد و ربما يعتقدون اعتقادات الصوفيه او الجبرية وغير ذلك، واما الباقون فكثير منهم

مستضعفون والمستضعف ليس بكافر قطعا ، سيما المستضعفين من الشيعة ، و المستضعفون والمستضعف منفان: صنف من جهة عقله وصنف من جهة عدم تمكنه من تحصيل الدليل والمعرفة ، واما غير المستضعفين فلم يقل احد من الفقها عانهم كفار مسح كوثهم من الشيعة ، بل يكون مثل المستضعف واسطة بين الايمان والكفر ، ود اخلا في فرق الشيعة ، انتهى .

هذا مضافا الى أن رواية (١) أبراهيم بن أبي البلاد. المروية في الكافي في باب المسئله في القبر ، ظاهرة في عدم جواز التقليد فيه فراجع، و القول بانه لاخفاء في صعوبة العلم الذي اعتبروه ، سيما بالنسبة الى النساء و الاطفال في اوائل بلوغهم ، فانتهم كيف يعرفون المجتهد وعدالته وعدالة المقلد. والو سايط، معانهم ما يعرفون العدالة ، و معرفتهم أياها واخذ همعنهم فرع العلم بعد التهم و متعرفة العدالية للمقلدما يحصل غالبا الابمعرفة المحرمات والواجبات، وهم الان ما حصلو شيئا ، وليس بمعلوم لهم العمل بالشياع بان فلان عدل مع عدم معرفتهم العدالة ، بل ولا بالعدلين ، ولا بالمعاشرة ، وتحقيقهم ذلك كله بالدليل لا يخفى صعوبته ، غير وجيه لما اشاراليه بعض المحققين حيث قال في جملة كلام له :واما أنهم كيف يعرفون المجتهد الي آخره ، ففيه أنه شبهة ومطالعة اورد تعلى نفي امكان التقليد مطلقا ،ولاوجه للتعرض لخصوص العدالة ، فأن الاجتهاد له شروط كثيرة لا يعرفها إلا المجتهد ون الما هرون ، والعد الة اسهل من الكل، والجواب أن العلم العادي أو اللغوى يحصل بكون رجل ما هرافي الفقه طبيبا لعلاج الجهل في مسائله ، وان لم يكن له وقوف في الفقه اصلا، كما هوالحال في ساير العلوم والصناعات، وكما جرت الحال في خصوص الفقه اصلا ، كما حمو

⁽¹⁾ لمكان اشتمال تلك الرواية على قول الكاظم((ع)) ويقال للكافرمن ربك؟ فيقول الله • فيقال من نبيك؟ فيقول محمد فيقال مادينك؟ فيقول الاسلام فيقال من ابن علمت ذلك؟ فيقول سمعت الناس يقولون فقلته فيضر بانه بمرزبه لواجتمع عليها الثقلان الانس والجنلم يطيقوها قال فيذوب كما يذوب الرصاص ثم يعيد ان فيه الروح فيوضع قلبه بين لوحين من نار فيقول يارب اخر قيام الساعة • (منه)

الحال في ساير العلوم والصناعات، وكما جرت الحال في خصوص الفقه ايضا، في اعصار الأكمة ((ع)) والامصار الى الان، وانه على ذلك كان المدار بلا شبهة و غيار، فيظهر من الاجماعان الأقمة ((ع)) كانوا راضين بذلك واقروا بل امرواكذلك، و كذا يظهر من احاديثهم الصريحة في جواز التقليد، وغيرهمامن الادلة الدالة عليه، و يظهر من تلك الاحاديث انهم ((ع)) ما جوزوا تقليد كل واحدوالعمل بكل ظن، ما جوزوا الاتقليد الفقيه العادل الزاهد في الدنيا ،المخالف لهواه، ولي العارف باحكام الشرع، الناظر في الحلال والحوام، الى غير ذلك، بل صرح في رواية الاحتجاج بحرمة تقليد العالم الذي ليسكذ لك، فاذا كانواما جوزوا الاخذ من كل جاهل، بل و بكل ظن، وايضا اذا كانوا يسئلون عمن ناخذ معالم ديننا ؟ كانوا يقولون: عن فلان، اي رجل خاص، و ما كانوا يرخصون الاخذ من كل احدو من اي ظن كان، بل ربما يبالغون في ان الحكم الشرعي و معالم الدين، لا بدان ياخذ من انفسهم ((ع)) لاغير، انتهى

أقول: لاربب في عدم وجاهة الايراد المذكور، ووجاهة ما اشاراليه المجيب المزبور . اذ اى صعوبة في معرفة المجتهد الجامع للشرايط ، بالسوّال عن العلما والطلبه ، حتى يحصل العلم ، فان قابليه النسا والاطفال الكنالات وصنايع دقيقه وامثالها في غاية الظهور ، وعند السعى والجهد يحصلونها وهي اصعب مماذكر بمراتب شتى ، بل دفع الاخلاق الردية المهلكة وتصحيح النفس بالجهاد الاكبراصعب بمراتب عديدة ، بل التكليفات الظاهرية اكثرها اصعب ، ومن جهة القابلية كلفهم الله تعالى ، ولو فرض ان احدا لم تكن له قابلية ، فلاشك في عدم كونه مكلفا بماهو فوق طاقته ، اجماعا من الشيعة ، بل العامة ايضا لا يرضون به ، على ما ذكره بعض المحققين ،

و يما ذكر ظهر المنع الوارد على كلام السيد نعمة الله ، الذي نقلناه سابقا، حيث ادعى لزوم الحرج على الخلق لو كان الاخذعن المجتهد واجبا ، وظهرايضا ما يرد على قوله : والناس في الاعصار السابقة الى آخره ، واماقوله الصلوة المامور بها شرعا ما كان يتفق الامن احدالعلما الى آخره ، فان اراد بالنسبة الى ما يطلب فيها من اقبال القلب والخشوع والخضوع فيسلم ، ولكنه ليس من محل البحث في شي ، وان اراد بالنسبة الى استكمال الواجبات وخلوها من البطلان ، فهوممتوع اشد المنع ، واى اشكال يوجب تعذر الاتيان بهاكذ لك ، بعد معرفة احكامها المودعة في كتب الفقها اجتهاد الو تقليدا ، حتى يتعذر الاتيان بها الامن احاد العلما ، واما حديث حماد فالظاهر انه ليس على ما فهمه قد س سره اذ الظاهر من قوله ((ع)) لا تحسن ان تصلى ، و توبيخه له لما فعل بين يديه انماهو بالنسبة الى الاداب المستحبة والحدود المندوبة ، كماهي في صلوته ((ع)) تعليما لحماد ، كما لا يخفى ذلك على من راجع الرواية ، وان كان قد سبقه الى هذ االوهم الشارح كما لا يخفى ذلك على من راجع الرواية ، وان كان قد سبقه الى هذ االوهم الشارح المقد س طاب ثراه ، في بحث (١) الجاهل بالقصر والاتمام ، وهولا يخلو عن غفلة ،

السابع: اذا كان الشخص عالما بوجوب الاخذ عمن يجوز الاخذ عنه كلمجتهد مثلا ، ولكن لم يتمكن من ذلك ولا يمكنه ان يصير مجتهد اليضا ، فيكفى له الاخذ بالاحتياط ، بان بذل جهده بقد روسعه في تحصيله ثم يعمل به ، الأن الله تعالى لا يكلف فوق الوسع ، ولا يجب عليه القضا ، ولا اعادة على ما يقضيه التحقيق كما مضى اليه الاشارة ، قال بعض الافاضل : اذا لم يكن الوصول الى المجتهد الحي اولم يكن ، لم يسقط التكاليف بالبديهة عن المقلدين ، لبقائها بالضرورة من الدين و الأخبار المتواترة متعددا ، ولم يمكن الجمع بينهما ، يتعين العمل باحد هما تخييرا، الا ان يكون احد هما هو المشهور فيترجح لهم اختياره ، لأن ما اجتمع عليه الافكار السليمة ابعد عن الخطاء ، وكذا الحال لو كان احد الفقها ؛ عند هم اعلم واعرف و السليمة ابعد عن الخطاء ، وكذا الحال لو كان احد الفقها ؛ عند هم اعلم واعرف و

⁽۱) حيث قال الشارح العقد س هناك في جمله كلام له و فعلهم الصلوة في صدر الاسلام و بعده بما وصل اليهم ثم الأخبار بانه فعل كذا فان كان موافقا قبلت و الاردت ولا يرد شي بانه كذلك و لكن انت فعلت من غير علم فلا يصح و عدم الأمر بالقضا المن عملوها مثل حماد و غيره و قد اسلفنا الأخبار المشيره في ذلك مثل طهاره اهل قباو فعل عمار في التيم و في عدم الاعادة بالنقصان و غير ذلك من الأخبار الهند ، (منه)

اوفق . وان لم يجدوا الاقولا واحدا تعين العمل لهم به عيناولامحيص لهم عنه . كما عرفت من البداهة ، وهذا ليس بتقليد، بل من باب الاحتياط اللازم ، انتهى الثامن: قال بعض المحققين حشره الله تعالى معالاً ثمة الطاهرين [1] اعلم يا اخي ان الله تعالى و رسوله((ص)) والأئمة عليهم السلام ،قد اكثر و ا في ا يجاب طلب العلم والفقاهة والمعرفة ، والاقتصار في الاخذمن الشرع،و غيرذ لك مما اشرنا . و اكدوا غاية التأكيد وشددوا نهاية التشديد، كي يصح عباد انهم و اعمالهم ، و لا يزيد كثرة سيرهم زيادة العبد عن الطريق فيضلوا ويهلكوا ، و كذ ا فعل الفقهاء في كل عصر و مصر ، و مع ذلك ترى العوام يسامحون في الدين و اعمالهم وعباد اتبهم مخالفة لنهج الشرع ، فكيف يجوز تسهيل ما شدده الله تعالى والحجج عليهم السلام ، و رفع التاكيد فيما اكدوا، وتجرئة العوام وتعزير هم الى ان قال : ومن العجائب ان بعض الأخباريين يصرح بانه لا يجوزفي المسائل الشرعية أن يستند الى غيرا المعصوم ((ع)) ، ولا يكتفى فيها بالاستناد الى الاجماع و غيره من أدلة المجتهدين، ويشنع على من يكثفي بها ، وأنه ليس المعصوم ((ع))، و لا يكتفي في الشرعيات بغير نصه ، و مع ذلك يكفي للعامي الجاهل أن يستند الى رايه واستحسانه ، او يستند الى قول كلعامي فاسق، اوبغيرد لك معاليس بنص المعصوم((ع))، وابن قول العامي القاسق من اجماع جميع الفقها؟ ، و أيس ظن

⁽۱) وقال في مقام آخر في جملة كلام على ان الرسول ((ص)) والأئمة ((ع)) بالغوا و اكثروافي المبالغة في وجوب طلب العلم والفقه في الدين و ان لايسامح احد فيه اصلا و بعد هم الفقها ايضا بالغوا وشد دوا واكدوا واكثروا من العواعظ كي يكون عباداتهم و عقايد هم على وفق الحق والصواب والرشد ومع جميع هذا يسامح العوا م غاية المسامحة فلا يعرفون الدين واحكامه والعبادات و غيرها كلهافا سدة بالنحو الذي تشاهد منهم فاذا سمعوا ان كل ظن يحصل لهم من اي طريق يكفي اذ ا وافق الواقع فيطعئنون اذا بظنونهم الفاسدة قطعا و يخربون الأمر بالمرة لا نهم يظنون ان ظنونهم مطابقة للواقع فير فعون اليد عن تحصيل المعرفة بالمرموالله يستر هذه الشكوك عليهم حفظا لدينهم و عباداتهم و غيرها ، انتهى (منه)

الجاهل و رايه من ادلة المجتهدين انتهى فتأمل ، أقول هذا ماتيسرلنا من الكلام في هذا المقام ، والله تعالى هو العالم بحقايق الاحكام ، واهل المذكر عليهم السلام •

العقام الثانى: اذا قلنا بمعذورية الجاهل مطلقا ،او مع مطابقة عباداته للواقع ، فهل يجوز فيما نحن فيه ، و هو ما لو اتفق وقو عها (1) كملافى الوقت ،و كان جاهلا بوجوب مراعاة الوقت بعدم المعذورية ، فيحكم بالبطلان اوالمعذورية فيحكم بالمحة ؟ وجهان ينشان من ملاحظة الخبر الثالث عشر ، وهو رواية على بن جعفر عن اخيه موسى((ع)) في الرجل يسمع الاذان فيصلى الفجر و لايدرى طلع الملا ؟ غيرانه يظن لمكان الاذان انه طلع ، قال :لا يجزيه حتى يعلم انه طلع ،و الرابع عشر المشتمل على قول ابن جعفر((ع)) : واذا استيقنت الزوا ل فصل الفريضة ، المتقدمين في شرح قول المصنف رحمه الله : ويجتهد في الوقت اذالم يتمكن من العلم ، و من اطلاق الأخبار الدالة على معذورية ،و حيث تقدم منا اختيارالقول بعدم المعذورية بقول مطلق ، فلامحيص لنافي المقام الآ القسول بالبطلان ، سيما بعد ملاحظة الخبرين المذكورين مع كونه احوط •

(ولوصلى العصرقبل الظهرناسيا) ولم يتذكر حتى فرغ من الصلوة (اعاد) الصلاة (ان كان) صلاها جميعا (في) الوقت (المختص) بالظهر (والا) اى وان لم يكن صلاها جميعا في الوقت المختص بالظهر، بان وقعت في الوقت المشترك (٢) بين

ای الصلوة ٠

⁽۲) و ما يدل على صحة العصر في الوقت المشترك قبل الظهر نسبانا هو ما رواه التهذيب في باب المواقبت في الزيادات في الصحيح عن صفوان عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل نسى الظهر حتى غربت الشمس وقد كان صلى العصر فقال كان ابو جعفر اوكان ابي عليهما السلام يقول اذا امكته ان يصليها قبل ان يفوته المغرب بدابها والاصلى المغرب ثم صلاها بتقريب ان كو ن صلوة العصر واقعة في الوقت المختص من الفروض النادره البعيدة فاذن الظاهر ان صلوة العصر التي اوقعها كانت على الطريقة المتعارفة بينهم و يظهر من _____

الفريضتين (فلا) اعادة ، بل يصلى الظهر بعدها ادا ، هذا على المختار، وأما على النول بالاشتراك كما عن ابنى بابويه ، فيصح صلوته على التقد يرين ، وقد مضى تحقيق تلك المسئله مشروحا فراجع .

واما اذا لم يفرغ منها وتذكر ، عدل بنيته سوا كان في المختصا والمسترك بلا خلاف ، قاله بعض الاجله ، و يدل عليه بعد ذلك والاجماع المنقول جملة من الأخبار ، منها : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الصحيح او الحسن كالصحيح لمكان ابراهيم ، عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله ((ع)) ، عن رجل الم قوما في العصر ، فذكر وهو يصلى انه لم يكن صلى الاولى ، قال : فليجعلها الاولى التي فاتته ، وليستانف بعد ها صلوة العصر ، وقد قضى القوم صلوتهم ،

و منها ما رواه ايضا في باب احكام الصلوة في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر((ع)) ، قال: ان نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وانت في الصلوة او بعد فراغك ، فأنوها الاولى ثم صلّ العصر ، فانما هي اربح الى ان قال: وان كنت قد صليت العشاء الاخرة ونسيت المغرب، وان كنت ذكرتها و قد صليت من العشاء الاخرة ركعتين او قعت في الثالثه فانوها المغرب، ثم سلم ثم قم فصل العشاء الآخرة ركعتين او قعت في الثالثه فانوها المغرب، ثم سلم ثم قم فصل العشاء الآخرة ركعتين او قعت في الثالثه فانوها المغرب، ثم سلم ثم قم فصل العشاء الآخرة ركعتين او قعت في الثالثة فانوها المغرب، ثم سلم ثم قم فصل

قال بعض المحققين: وظاهرها جواز العدول بعد الفراغ ايضا ، الا انه خلاف المعروف من الاصحاب، والأخبار الصحاح التي هي المعمول بها عند الاصحاب وستعرفها ،ولذا حملها الشيخ على ان المراد بالفراق ماقارب الفراق، وقال بعض الاجله: وظاهر الصحيحة جواز العدول مع الفراق من الفريضة ،ولا قائل به احد، وحملها الشيخ في الخلاف على ان المراد بالفراق ما قاربه ، و لا باس به حذرا من مخالفة الاجماع ، وعملا بما دل على ان الصلوة على ما افتتحت، خرج ما خرج بالنص والاجماع ، و بقى الباقي ٠

ــــالأخبار انهم كانوا يفرتون بين الظهر والعصر ويفصلون بينهماكثيرا · (منه)

و منها مارواه في باب المواقيت في الزيادات في القوى (١) لمكان محمد بن سنان عن الحلبي قال: سألته عن رجل نسى ان يصلى الاولى حتى صلى العصو قال: فليجعل صلوته التي صلى الاولى، ثم ليستانف العصر، والظاهرعد مالفرق بين الظهرين والعشائين في وجوب العدول، اذا ذكر في الاثناء، لرواية زرارة المتقدمة، مارواه في المكان المتقدم عن الحسن بن زياد الصيقل قال: سألت ابا عبد الله((ع)) عن رجل نسى الاولى حتى صلى ركعتين من العصر، قال نفليجعل الاولى وليستانف العصر، قال نفليجعل ذكر، قال: فليتم صلوته ثم ليقض بعد المغرب، قال قلت له جعلت فد اك قلت: لهذا يتم صلوته ثم ليقض بعد المغرب، قال: ليس هذا مثل هذا ، ان العصر حين نسى الظهر ثم ذكر و هو في العصر يجعلها الاولى ثم يستانف ، و قلت لهذا يتم صلوته ثم ليقض بعد المغرب، فقال: ليس هذا مثل هذا ، ان العصر ليس بعد ها صلوة والعشاء بعد ها صلوة . فععمر صحة سنده ، لا يقاوم رواية زرارة المشهورة بين الاصحاب، فالظاهر انه محمول على التقية ، على ما ذكره بعض المحققين ٠

تنبيه :

قال الشارح الفاضل بعد حكمه بصحة تقديم صلوة العصر على الظهرناسيا اذا دخل المشترك وهو فيها ، ما لفظه ؛ وانمافرض البصنف المسئلة في الظهرين لعدم ورود الحكم في العشائين غالبا ، فانه لو سهى و صلى العشائفي المختص بالمغرب فدخل المشترك وهو فيها ، فيصح كما تقدم ، نعم لو فرض سهوه عن افعال يقابل الركعة الاخيرة ، بحيث يقع العشائ بجملتها صحيحة في الوقت المختص بالمغرب ، بطلت كالعصر ، و كذا لو كانت مقصوره ، ائتهى .

و فيه نظر لأنه لاوجه للحكم بصحة تقديم صلوة العصر والعشا؛ ناسيا ا ذ ا دخل المشترك و هو فيها ، و قد مضى تفصيل الكلام في ذلك، في شرح قول

 ⁽۱) وظاهر هذه الغوية ايضا ينادى على جواز العدول بعدالفراغ و لكنه اسا
 مخصص او محمول على عدم جواز الغراغ من الصلوة ٠ (منه)

المصنف رحمه الله: و لو صلى قبله عامدا او ناسيا الى آخره ، فراجع .

لايقال: قولهم: من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت، بحكم صحة الصلوة المذكورة اذا وقعت ركعة منها في المشترك، فلا معنى للحكم بالبطلان بقول مطلق، لانا نقول: ما ذكر غير وجيه، وان اشتهيت تفصيل الكلام في ذلك، فاستمع لما يتلى عليك: اعلم ان من ادرك ركعة من آخر الوقت مع الشروط، فقد ادرك الصلوة تامة، ويجبعليه الاتيان بها ، هذا الحكم اجماعي كما صرح به جماعة، بل اجماع اهل العلم عليه على ما صرح به غير واحد (۱) منهم، والاصل فيه ما رواه في البحار عن الذكرى انه قال: روى عن النبي ((ص)) انه قال: من ادرك ركعة من العصر ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة، وعن على ((ع)): من ادرك ركعة من العصر قلد ادرك العصر، وما رواه التهذيب في باب او قسات الصلوة عن الاصغين نباتة قال قال اميرالمؤمنين ((ع)): من ادرك من الغداة تلما مركعة قبل طلوع الشمس فقد ادرك الغداة تامة، وما روى في الباب المتقدم (٢) في الموتوق عن عمارين موسى الساباطي عن ابي عبد الله ((ع)) ، انه قال: فان صلى ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس، فليتم وقد جازت صلوته وقد أنه ما للغداة ثم طلعت الشمس، فليتم وقد جازت صلوته وقد أنه من الغداة ثم طلعت الشمس، فليتم وقد جازت صلوته وقد أنه من الغداة ثم طلعت الشمس، فليتم وقد جازت صلوته وقد جازت على من البيرك وقد عالى وقد وقد عالى وقد عالى وقد عالى وقد وقد عالى وقد عالى وقد وقد عالى

و في المدارك: وهذه الروايات وأن ضعف سندها الالن عبل الطائفة عليها ، ولامعارض لها فتعين العمل بها ، وقال بعض المحققين: السند في هذه الأخبار منجبر باجماع الكل انتهى ، والقول بان مورد روايتي الاصبغ وعمار انما هو صلوة الصبح خاصة ، والمدعى اعم فلا يصح الاستناد اليهما ، كالخبر

⁽۱) وربعا يوهم عبارة الصدوق في الفقيه بالمخالفة حيث قال في باب احكام السهو ومن فائته الظهروالعصر جميعا ثم ذكرهما وقد بقى من النهار بمقدار ما يصليهما جميعا بدأ بالظهر ثم بالعصر وان بقى من النهار بمقدار ما يصليهما بدأ بالعصر وبقى من النهار بمقدار ما يصلي احديهما بدأ بالعصر وبقى من النهار بمقدار ما يصلي ست ركعات بدأ بالظهر فتأمل جدا (منه) (۲) سيجئى ان شا الله في بحث صلوة الكسوف في شرح قول المصنف رحمه الله و كذا الرياح و الاخاويف نقل خبرا بهذا العضمون من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت و (منه)

المتقدم المروى عن على ((ع)) غير وجيه لمكان الاجماع المركب فسروع:

الأول : انما يتحقق ادراك الركعة برفع الراس من السجدة الثانية ، اوبعد تمام ذكرها . لأنه المصطلح عليه عند المتشرعة كما صرح به في بعض العبائر ، و بذلك يتم المطلوب كما لا يخفي على الماهر فماعن المحقق في المسائل البغدادية ، في مسئلة الشك بين الاربع والخمس فيما اذا عرض الشك بعد الركوع و قبل السجود ، حيث قال بعد حكمه بالصحة ما لفظه : لأن الركعة واحدة الركوع و عند ايقاع الركوع تسمى ركعة ، وليس تسميتها ركعة مشروطا بالاتيان بالسجدة ، لأن الركعة واحدة الركوع جنس كالسجدة والسجود والركبه والركوب ، و عن الأن الركعة واحدة الركوع جنس كالسجدة والسجود والركبه والركوب ، و عن الشهيد في الذكرى انه احتمل الاجتزاء بالركوع للتسمية لغة و عرفاولاته المعظم ، الشهيد في الذكرى انه احتمل الاجتزاء بالركوع للتسمية لغة و عرفاولاته المعظم ، الدراك المجموع في الوقت ، خرج ما خرج بالاجماع و بقي الباقي ، قالم بعض المحققين ، قالم ،

الثانى: اختلفوا فى كون تلك الصلوة ادا و قضا ، على اقوال ثلاثة:

الأول: انها ادا باجمعها ، و هوالمحكى عن ظاهر العشهور ، واختاره الشيخ فى الخلاف و من تأخر عنه على ماقيل ، مدعيا فى الخلاف عليه الاجماع ، قال على ما حكى: ان الاصحاب لا يختلفون فى ان من ادرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس يكون مرديا فى الرقت ، قال : و روى عن النبي (اص) امن ادرك ركعة من العصر من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ، ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر ، قبل ان تغرب الشمس ، قال : وكذ لك روى عن ائتنا ((ع)) .

الثاني: ان جميعها قضاء ، وهو المحكى عن السيد المرتضى رضى الله ، معللا بان آخر الموقت يختص بالركعة الأخيرة ، فاذا وقعت فيه الاولى وقعت في غير وقتها ، ولا نعنى بقضاء العبادة الاذلك .

الثالث: ان ما قعمنها في الوقت ادا' ، وما وقع في خارجه قضا' ، و هو المحكى عن جماعة ، ومستندهم ان ما صادف الوقت ووقع فيه فيكون ادا' ، لوجود معنى الادا' فيه ، وما وقع بعد خروجه (۱) يكون قضا' لأنه ليس القضا الاماوقع بعد خروج وقته ، والاقوى عندى هوالقول الأول ، لظاهر النصوص المتقسدمة و الاجماع المحكى المتقدم اليه الاشارة ، و تظهر فائدة الخلاف في النية ، وامرها هيين .

و هم و تنبيه :

قال في الذكرى: ان ثمرة الخلاف تظهر ايضا في الترتيب على الفايت السابقه، فعلى القضائ يترتب دون الادائ، و هو في غاية الوهن، اذ و جوب تقديم الصلوة التي قد ادرك من وقتها مقدار ركعة مع الشرائط اجتماعي، على الظاهر المصرح به في غير واحدمن العبائر .

الثالث: لو ادرك خمس ركعات قبل الغروب او قبل انتصاف الليل الزمه الفرضان بلا خلاف اجده الأن الركعة الاولى من الخمس المذكورللفريضة الاولى، فيصدق ادراك ركعة من الوقت، فتصادم الفريضة الثانية بثلاث ركعات وهكذا في الفريضة الثانية و فانها يبقى لها ركعة من الخمس بها يحصل دراك الوقت فيجب الاتيان بالفرض المذكور اسوائ زاحم وقت الفريضة التي بعدها اكما في العصر التي بعدها المغرب، أو وقع في خارج الوقت كما في العصر التي بعدها المغرب، أو وقع في خارج الوقت كما في العشائ ولو ادرك اربعا من آخر وقت العشائ والاظهر وفاقا لظاهر الاكثر ان المغرب لا يزاحم العشائ فيه ، وأن بقي منه ركعة للعشائ الما تقدم في مقامه من الادلة علمي الحتصاص هذا المقدار بالعشائ فما نقل في الذكري عن بعض الاصحاب تبعا لبعض العامة ، وجها بوجوب المغرب والعشائ بادراك الاربع ، وذكرانه مخرج لبعض العامة ، وجها بوجوب المغرب والعشائ بادراك الاربع ، وذكرانه مخرج

⁽۱) قال الشارح الفاضل: وكذا لا يجوز تأخير شي من الصلوة الواجية عنوقتها و ان يقيت ادا كمد رك ركعه منه فان ذلك بحكم لتغليب والا فالركعات الباقيه خارجة عن الوقت مع وجوب فعلها فيه والاخلال بالواجب حرام ٠ (منه)

على ادراك الخمس من الظهرين ، او هن من بيت العنكبوت مع انه اوهن البيوت، نعم لو قلنا بما نسب الى الصدوق ، من القول باشتراك الوقتين مطلقا ، لكان المذكور وجيها ، ولكن قد عرفت انه خلاف التحقيق ،

الرابع: قد عرفت ان النصوص المتقدمة انما رتب الحكم المذكور المفقودة على ادراك ركعة ، ولكن ظاهر الاصحاب رضى الله عنهم الاتفاق على تقييد ذلك بادراك جميع الشرايط ، من الطنهارة وغيرها .

الخامس: لا اشكال في ان من درك من آخر الوقت مقد ار ادا وكعة مع الشرايط المفقوده ، مخففة بمعنى ان يقتصر فيها على الواجب واهمل في الاتيان بها يجب عليه القضا ، واما لو ادرك مقد ار الركعة المذكوره ، وشرع في الاتيان بها و طول في القراءة او غيرها بحيث خرج الوقت وهولم يكمل الركعة ولم يتمها ، فيتسع دائرة الكلام في ذلك ، والاحوط هو الاتمام ، ولعل غاية الاحتياط هي القضا اليضا بعده ، فليتأمل .

السادس: لو ادرك من اول الوقت مقدار ركعة ، تم جن او عرض الحيضاو نحو ذلك من العوانع ، فهل يجبعليه النضا الم لا ؟ والا توى هو الشانى ، ا ف المتبادر من الأخبار المذكورة الادراك من آخر الوقت ، بل غير واحد منهاصر يح فى ذلك ، معان الفرق بين الآخر والاول واضح ، لتمكن المكلف فى آخر الوقت من اتمام الصلوة بغير مانع ، بخلاف اول الوقت اذلا سبيل الى ذلك ، قاله غير واحد منهم ، واما القضا فهو تدارك مافات وان كان بغرض جد يدكما هوالا قوى ، وهنالم يتحقق الفوت كما وضحناذ لك عن قريب ، ولم اجد منهم من ذهب الى الاولى ، ا ذ المحكى عن ظاهر الصدوق والمرتضى والاسكافى اعتبار ادراك اكثرالمعلوة ، فلم يظهر قول بالقضا مع ادراك ركعة من أول الوقت ، وبالجمله الاشكال فى عد م وجوب القضا فى الفرض المذكور ، كما الااشكال ولا خلاف على الظاهر فى وجوبه اذا حصل احد الاعذار المانعة من الصلوة ، كالجنون والحيض والاغما وتحويه اذا حصل احد الاعذار المانعة من الصلوة ، كالجنون والحيض والاغما وتحويه المدحد مضى مسقدار ادا الفريضة بشروطها ، لعموم مادل على وجوب القضا ، بل

الاشبهر الاظهر انه لو لم يعض ذلك العقد ارفلا قضاء ، وان كان اكثر الصلوة خاليا عن الموانع ، فكيف القول بوجوبه اذا كان اقلها (١) اونصفها (٢) خالياعنها ٠ تذنيب :

قال بعض الأجلاء: قد اشرنا سابقا أن المعتبر اخف صلوة يقتصر فيها على الواجب، وحينتذ فلو طول في صلونه ثم جن أو عرض الحيض أو نحوذ لك من الموانع، وجب القضاء أن حصل من ذلك اخف صلوة يؤتى بها ،ولو كان في احد الاماكن الاربعة، التي يتخير فيها بين القصر والاتمام ،فهل يكتفى بالقصر لأنه لو قصر لادائهما لاداها ، ويتعلق الحكم بما قصد ونواه ،وجهان جزم في الذكرى بالاول ، ولو قيل بالثاني لكان غير بعيد انتهى ،فتامل جدا ، أذا عرفت ذلك فاعلم أن كلامهم كصريح غير واحد من الأخبار ، وظا هر بعضها، انما يحكم بصحة الصلوة أذا وقعت الركعة الاولى منها في آخر الوقت ، وأما أذا وقعت الركعة الأولى منها في آخر الوقت ، وأما أذا وقعت الركعة في أن القرايض اليومية (يترتب) في القضاء بمعنى أنه أذا اجتمع في ذمة المكلف فريضتان فصاعدا ، يترتب اللاحقه منها على السابقة ،فيقد م السابقة .

في ذمة المكلف فريضتان فصاعدا ، يترتب اللاحقه منها على السابقة ، فيقدم السابقة في القضاء على لاحقها وهكذا (كالحواضر) باجماعنا الظاهر المصرح به في جملة من العبائر ، (فلو صلى المتأخرة) في الفوات قبل المتقدمة فيه ،عامد الميصح ، ولا كان ناسيا (عدل) منها الى المتقدمة قولا واحدا، على الظاهر المصرح به في بعض العبائر (مع الامكان) وهو حيث لا يتحقق زيادة ركوع ، كما اذالم يركع في الثالثه والمتقدمة الصبح ، أو في الرابعة والمتقدمة المغرب، قاله جماعة ، وسيجي تفصيل تلك المسائل في بحث القضاء أن شاء الله تعالى ، فانتظر البتة (ولايترتب الفايته) من الصلوة اليومية (على الحاضره) منها (وجوبا على رأى) الصدو قين على ما حكى عنهما ، و مشهور المتأخرين ، خلافا لاكترالقدما ، فذ همواالى القول على ما حكى عنهما ، و مشهور المتأخرين ، خلافا لاكترالقدما ، فذ همواالى القول

أنى غير صلوة الغداة

⁽٢) في صلوة الغداة •

بوجوب الترتيب المذكور مطلقا ، بل ربما نسبه جماعة الى المشهور بقول مطلق ، بل قيل ان عليه عامة قدما 'اصحابنا ، الا الصدوقين وهمانا دران '

أقول : و في اختصاص الاستناد بالصدوقين مناقشة (١٠)تظهرانشا الله فلا تغفل ، بل عدم وجوب تقديم الفايته على الحاضرة معسعة وقتها مطلقا، سوا كانت الفائتة متحدة اومتعددة ليومه ام لا ، اجماع اصحابنا على ما حكى عن جماعة حمد الاستفاضة ، كالشيخ طاب تراه في الخلاف ، و المفيدطاب رمسه في بعض رسائله ، والحلى طاب مضجعه في السرائر في بحث مواقيت الصلوة ، وابن زهرة طاب مقامه في الغنية ، وظاهر علم الهدى طابت تربته في بعض مسائله ، و للمحقق فقال : بالفرق بين الغائتة الواحدة فيجب التقديم والمتعددة فلا واليه مالسبط الشهيد في المدارك، والمصنف رحمه الله في المختلف قال بعدان نقل جملة من العبائر الدالة على المضايقه والمواسعة ، وما نقل عن والده رحمه الله واكثرمن عاصره من المشايخ ،من القول بجواز فعل الحاضرة فياول وقتها، واولوية الاشتغال بالفائتة الى ان يتضيق الحاضره، ما لفظه : والا قرب عندى التفصيل ، وهوا ن الصلوة الغائتة ان ذكرها في يوم الفوات، وجب تقد يمها على الحاضره مالم يتضيق وقت الحاضرة، سواء تعددت او اتحدت ، ويجب تقديم سابقها على لاحقها ، وان لميذكرها حتى يعضى ذلك اليوم ، جاز له فعل الحاضرة في اول وقتها ، ثم يشتغل بالقضاء سواء اتحدت الفايته او تعددت، ويجب الابتداء بسابقها على لاحقها ، والاولى تقديم الفايته الى أن يتضيق الحاضرة ، انتهى ٠

ولعل مراده من اليوم ، ما يعم النهار والليلة المستقبلة ، ليتاتي تعدد الفايته مع تذكره في يوم الفوات ، وسعة وقت الحاضرة •

أقول: فعلى هذا يصير الاقوال في المسئلة اربعة ، والذي ينظهر لي باتباع قاعدة اللفظ، ان الاقوال في المسئله خمسة ، لأن الصدوق في الفقيه

⁽١) لمكان ماذكره محمد بن احمد بن مسلم والواسطى وستطلع على كلامهما ٠ (منه)

حكم بالمواسعة الا اذا كانت الفائته صلوة الظهر، ولم يتذكر بها حتى غربت الشمس، فلا بدان يبتدا بهامالم يفت المغرب، كما سننقل كلامه في الأمر الأول الواقع في ذيل المسئله فانتظر البتة ، فلنذكر اولا جملة من الأخبار المتعلقة بالمقام، ثم لنتعرض في تفصيل الادلة و ما يرد عليها من النفض والابرام ، فنقول : الأول ؛ ما رواه شيخ الطائفه في التهذيب في باب احكام (١) الصلوة عن الكليني رحمه الله ، وهو رواه في الكافي في باب من نام عن الصلوة في الصحيح على الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) ، قال : إذا نسبت الصلوة أو صليتها بغيروضوم ، وكان عليك قضاء صلوات ، فابد اباولهن فاذن لها وأقم ثم صلها، ثم صل ما بعدها باقامة، اقامة لكل صلوة ، وقال: قال ابو جعفر((ع)): و ان كنت قد صليت الظهر وقد قائتك الغداة ، فذكرتها قصل الغداة اى ساعة ذكرتها ، ولو بعد العصر و متى ذكرت صلوة فاتتك صليتها وقال: أن نسيت الظهرحتى صليت العصر فذكرتها وانت في الصلوة أو بعد فراغك فانوها الاولى ثم صل العصر ، فانما هي اربع مكان أربع ، وأن ذكرت أنك لم تصل الأولى وأنت في صلوة العصروقد صليت منها ركعتين ، فانوها الاولى ثم صل الركعتين الثانيتين ، وقم فصل العصر ، وأن كنت قد ذكرت انك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب، ولم تخف فوتها فصل العصر ثم صل المغرب، وان كتت قد صليت المغرب، فقم فصل العصر، وان كنت قد صليت من المغرب ركعتين ، ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم قم فاتمها ركعتين ثم سلم، ثم صل المغرب، وأن كنت قد صليت العشاء الآخرة و نسبت المغرب ، فقم فصل المغرب، وان كنت ذكرتها وقد صليت من العشاء الآخرة ركعتين او قمت في الثالثه فانوها المغرب ثم سلم، ثم قم نصل العشاء الآخرة ،وان كنت قد نسيست العشاءُ الآخرة حتى صليت الفجر، فصل العشاءُ الآخرة، وان كنت ذكرتها وانت في الركعة الاولى او في الثانية من الغداة ، فانوها العشا؟ ثم قم قصل الغداة ،

⁽١) فوات ٠

واذن واقم، وان كانت المغرب والعشاء الآخرة قدفاتناك جميعا، فابد ابهما قبل ان تصلى الغداة ابدا بالمغرب ثم صل العشاء الآخرة ، فان خشيت ان تفو تك الغداة ان بدات بهما ، فابدا بالمغرب ثم بالمغداة ثم صل العشاء الآخرة ، فان خشيت ان تفوتك الغداة ان بدات بالمغرب فصل الغداة ثم صل العنف ب و العشاء ابدا باولهما ، لأنهما جميعا قضاء البهما ذكرت فلا تصلهما الابعد شعاع الشمس ، قال قلت ؛ لم ذاك ؟ قال ؛ لأنك لست تخاف فوتها .

الثانى : ما رواه الكافى فى (1) الباب المتقدم باسناد لا يخلو عن اعتبار لمكان القاسم بن عروة ، عن زرارة عن ابى جعفر ((ع))قال: اذافا تتك صلوة فذكرتها فى وقت اخرى فان كنت تعلم انك اذا صليت التى فانتك كنت من الاخرى فى وقت فانتك كنت من الاخرى فى وقت فانتك فان الله عزوجل يقول: ((أتم الصلوة لذكرى)) ، وان كنت تعلم انك اذا صليت التى فانتك فان الله عزوجل يقول: ((أتم الصلوة لذكرى)) ، وان كنت تعلم انك اذا صليت التى فانتك فانتك التى بعدها ، فابد ابالتى انت فى وقتها فصلها ، ثم اتم الاخرى .

الثالث: ما رواه الكافى ايضا فى الباب المتقدم فى الصحيح او الحسن كالصحيح لمكان ابراهيم ،عن زرارة عن ابى جعفر((ع)) ، انه سئل عن رجل صلى بغير طهور ، او نسى صلوات لم يصلها ، او نام عنها ، فقال : يقضيها اذاذكرها ، فى اى ساعة ذكرها من ليل اونها ر، فاذا دخل وقت الصلوة ولم يتم ما قد فاته ، فليقض ما لم يتخوف ان يذهب وقت هذه الصلوة التى قد حضرت ، و هذه احق بوقتها فليصلها فاذا قضاها ، فليصل ما فاته سا قد مضى ، ولا يتطرع بركعة حتى يقضى الفريضة كلها .

الرابع ؛ ما رواه ایضا فی الباب المتقدم باسناد فیه ضعف، عن عبد الرحمن بن ابی عبد الله قال ؛ سألت ابا عبد الله ((ع)) عن رجل نسی صلوة حتی دخل وقت صلوة اخری، فقال ؛ اذا نسی الصلوة ، او نام عنها ، صلی حین یذ کرها ، وان

⁽١)رواه التهذيب في باب تفصيل ما تقد مذكره عن عبيد بن زرارة باد ني تفاوت ١٠ (منه)

ذكرها وهو في صلوة بدا بالتي نسى ،وان ذكرها معامام في صلوة المغرب اتمها بركعة ثم صلى المغرب،ثم صلى العتمه بعدها ،وان كان صلوة السعتمه وحد ه فصلى منها ركعتين ثم ذكر انه نسى المغرب اتمها بركعة ،فيكون صلوته للمغرب ثلاث ركعات ، ثم يصلى العتمه بعد ذلك ٠

الخامس: ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح على الصحيح ، عن صفوان بن يحيى عن ابي الحسن((ع)) ، قال : سألته عن رجل نسى الظهر حتى غربت الشمس ، وقد كان صلى العصر ، فقال : كان ابو جعفر((ع)) ، اوكان ابي ((ع)) يقول : ان امكنه ان يصليها قبل ان تفوته المغرب بدابها ، والا صلى المغرب ثم صلاها .

السادس: ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح اوالحسن كالصحيح، عن الحلبي قال: سألت ابا عبد الله ((ع)) عن رجل ام قوما في العصر، فذكرو هو يصلى انه لم يكن صلى الاولى، قال: فليجعلها الاولى التي فاتته وليستانف بعد صلوة العصر وقد (1) مضى القوم بصلوتهم .

السابع: ما رواه ایضا فی الباب المتقدم عن ابی بصیر قال: سألته عن رجل نسی الظهر حتی دخل وقت العصر، قال: یبدا بالظهر، وكذلك الصلوات ببدا بالنی نسیت، الا ان تخاف ان یخرج وقت الصلوة فتبدا بالتی انت فی وقتها، ثم تقضی التی نسیت .

الثامن ؛ ما رواه التهذيب في باب القبله عن الطاطري وهوعلى بن الحسن الموثق، وعن العدة ان الطائفة عملت بما رواه الطاطريون، عن محمد بن زياد ولا يبعد ان يكون ابن العطار الثقة لما ياتي في اوائل بحث اللباس، عن حماد وهو ابن عثمان الثقة المجمع على تصحيح ما يصح عنه ،عن عمرو بن يحيى قال: سألت ابا عبد الله ((ع)) عن رجل صلى على غير القبله ثم تبينت له القبله ، وقد د خلوقت

 ⁽۱) قضى القوم صلوتهم • خل •

صلوة اخرى، قال : يعيد ها قبل ان يصلى هذه التي قد دخل وقتها .

التاسع: ما رواه ایضا فی الباب المتقدم بالسند المتقدم عن معمربنیحیی قال: سألت ابا عبد الله((ع)) ،عن رجل صلی علی غیر القبله ثمتبینله القبله ، وقد دخل وقت صلوة اخری ،قال: یصلیها قبل ان یصلی هذه التی دخل وقتها ، الا ان یخاف فوت التی قد دخل وقتها ،

العاشر : ما روى كتاب قرب الاسناد بسنده الى على بن جعفر عن اخيه موسى ((ع)) ، قال : سألت عن رجل نسى العشاء ، ثم ذكر بعد طلوع الفجر ، كيف يصنع ؛ قال : يصلى العشاء ثم الفجر ، قال : وسألته عن رجل نسى الفجر حتى حضرت الظهر ، قال : يبد ا بالفجر ثم يصلى الظهر ، كذلك كل صلوة بعد هاصلوة .

الحادى عشر : ما رواه النهذيب في باب تقصيل ما تقدم ذكره عن الطاطرى عن ابى زياد عن زرارة و غيره عن ابى جعفر ((ع)) ، قال : سئل عن رجل صلى بغير طهور ، او نسى صلوات لم يصلها أو نام عنها ، قال : يصليها أذا ذكرها في أي ساعة ذكرها ، ليلا كان أو نها را .

الثانى عشر : ما رواه في الباب المتقدم في الصحيح عن معوية بن عمار قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : خمس صلوات لا تترك على كل حال اذ اطفت بالبيت ، واذ الردت ان تحرم ، وصلوة الكسوف ، واذ ا نسبت فصل اذ اذ كرت ، والجنازة الثالث عشد : ما رواه الترد بدوني باب المواقدة في النواد التروي وقول

الثالث عشر : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزياد اتعن يعقوب بن شعيب عن ابى عبد الله((ع)) قال : سألته عن الرجل ينام عن المغداة حتى تبزغ الشمس ، ايصلى حين يستيقظ او ينتظر حتى تنبسط الشمس؟ فقال : يصلى حين يستيقظ ، قلت : يوترا ويصلى الركمتين ؟ قال : بل بيبدا بالفريضة ٠

الرابع عشر تمارواه في آخر ذلك الباب في الصحيح على الصحيح عن زرارة والفضيل عن ابي جعفر((ع)) انه قال نمتى استيقنت او شككت في وقت صلوة انك لم تصلها ، او في وقت فوتها صليتها ، فان شككت بعد ما خرج وقت الفوت فقد دخل حايل فلا أعادة عليك ، من شك حتى تستيقن ، فان استيقنت ، فعليك ان تصليها في

اي حال کئت

الخامس عشر : ما رواه في باب الصلوة في السفر في الزيادات باسناد لا يخلوعن اعتبار لمكان موسى بن بكر خصوصا الراوى عنه في هذا السند فضالة بن ايوب، وفي الكشى قال بعض اصحابنا انه ممن اجمع اصحابنا على تصحيح ما يصح عنهم وتصد يقهم ،عن زرارة عن ابى جعفر ((ع)) قال : اذا نسى الرجل صلوة او صلاها بغير طهور ، وهو مقيم او مسافر فذكرها ، فليقض الذي وجب عليه لا يزيد على ذلك ولا ينقص ، من نسى اربعا فليقض اربعا ، مسافرا كان اومقيما ، وان نسى ركعتين صلى ركعتين صلى ركعتين اذا ذكر ، مسافرا كان او مقيما .

السادس عشر : مارواه التهذيب في باب المواقيت في الزياد ات في الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال : ان نام رجل او نسى ان يصلى المغرب والعشا الآخرة ، فان استيقظ قبل الفجر قدرما يصلى كليهما ، وان خاف ان تفوته احديهما فليبدا بالعشا ، وان استيفظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشا ، قبل طلوع الشمس .

السابع عشر : ما رواه في المكان المتقدم في الصحيح عن شعيب عن أبي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) قال : ان نام رجل ولم يصل صلوة المعرب و العشاء الآخرة ، اونسى ، فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلى كلتيهما فليصلهما ، و ان خشى ان تفوته أحد يهما فليبدا بالعشاء الآخرة ، وان استيقظ بعد الفجر فليبدا فليصل الفجر ثم المغرب ثم العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس ، فان خاف ان تطلع الشمس فيفوته احدى الصلوتين فليصل المغرب ويد ع العشاء الآخرة حتى تطلع الشمس ، ويذ هب شعاعها ثم ليصلها ،

الثامن عشر: ما رواه في المكان المتقدم عن الحسن بن زياد الصيقل قال:
سألت ابا عبد الله((ع)) عن رجل نسى الاولى حتى صلى ركعتين من العصر، قال:
فليجعل الاولى وليستانف العصر، قلت: فانه نسى المغرب حتى صلى ركعتين من
العشاء ثم ذكر، قال: فليتم صلوته ثم ليقض بعد المغرب، قال قلت له: جعلت

فداك ، قلت حين نسى الظهر ثم ذكر وهو في العصر يجعلها الاولى ثم يستانف، و قلت لهذا يتم صلوته ثم ليقض بعد المغرب، فقال : ليس هذا مثل هذا ، ان العصر ليس بعدها صلوة ، والعشاء بعدها صلوة .

التاسع عشر : ما رواه ايضا في المكان المتقدم في الموثق عن عمارين موسى الساباطي عن ابي عبد الله ((ع)) قال : سألته عن الرجل يفوته المغرب حتى تحضر العتمة ، فقال : ان حضرت العتمه وذكر ان عليه صلوة المغرب ، فان احب ان يبدا بالمغرب بدا ، وأن احب أن بدا بالعتمه ثم صلى المغرب بعد •

العشرون : ما رواه ایضا فی باب احکام السهو فی الزیادات باسناد فیه
ارسال ،عن جمیل بن دراج عن ابی عبد الله((ع)) ، قال قلت له : یغو ت الرجل
الاولی والعصر والمغرب ، وذکرها عند العشا الآخرة ، قال : یبدا بالو قت الذی
هو فیه . فانه لا یامن الموت ، فیکون قد ترك صلوة فریضه فی وقت قد د خلت ، ثمیقضی
ما فاته الاولی فالاولی ۰

الحادى والعشرون: ما روى عن كتاب قرب الاسناد باسناده عن على بن جعفر((ع)) قال: وسألته يعنى الكاظم عن رجل نسى المغرب حتى دخل وقت العشاء الآخرة، قال: يصلى العشاء ثم المغرب، وسألته عن رجل نسى العشاء فذكر قبل طلوع الفجر كيف يصنع؟ قال: يصلى العشاء ثم الفجر، وسألته عن رجل نسى الفجر حتى حضر الظهر، قال: يبدأ بالظهر ثم يصلى الفجر كذلك كل صلوة بعدها صلوة .

الثاني والعشرون: ما نقله الشارح المحقق عن الرساله المنسوبة الى على بن موسى بن طاوس ، المصنفه في هذه المسئله عن كتاب الصلوة للحسين بن سعيد ما هذا لفظه : صفوان عن عيص بن القاسم قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن رجل نسى أو نام عن الصلوة حتى دخل وقت صلوة اخرى ، فقال : ان كانت صلوة الاولى فليبد ابها ، وان كانت صلوة العصر فليصل العشا عم يصل العصر .

الثالث والعشرون: ما نقله السيد المذكور عن اصل عبيد بن على الحلبي

الذى قيل انه عرض على الصادق ((ع)) ، ما هذا لفظه : ومن نام اونسى ان تصلى المغرب والعشاء الآخرة ، فان استيقظ قبل الفجر بمقد ار ما يصليهما جميعا فليصلهما ، وان استيقظ بعد الفجر فليصل الفجر ثم يصلى المغرب ثم العشاء .

الرابع والعشرون : ما نقله ايضا عن الكتاب المذكور: وخمس صلوات يصلين على كل حال متى ذكره ومتى ما احب، صلوة فريضة نسيها يقضيها معغروب الشمس وطلوعها ، وصلوة ركعتى الاحرام ، و ركعتى الطواف ، والفريضة كسوف الشمس عند طلوعها وغروبها .

الخامس والعشرون : ما رواه الشهذيب في باب المواقيت في الزياد التعن عمار عن ابى عبد الله ((ع)) قال : سألته عن الرجل ينام عن الفجرحتى تطلع الشمس وهو في سفر ، كيف يصنع ايجوز له ان يقضى بالنهار ؟ قال : لا يقضى صلوة نافلة ولا فريضة في النهار ، ولا يجوز له ولا يثبت له ، ولكن يؤخرها فيقضيها بالليل .

السادس والعشرون : ما رواه ايضا في المكان المتقدم في الموثق عن عمار عن ابي عبد الله ((ع)) قال في خبر طويل : فاذا اردت تقضى شيئا من الصلوة مكتوبة او غيرها ، فلا تصل شيئا حتى تبدأ فتصلى قبل الفريضة التي حضرت ركعتين نافلة لها ، ثم اقض ما شئت، وفي آخر الخبر المذكور ، وعن الرجل يكون عليه صلوة في الحضر ، هل يقضيها وهو مسافر ؟ قال : نعم يقضيها بالليل على الارض ، فاما على الظهر فلا .

السابع والعشرون : مارواه فى المكان المتقدم فى الصحيح عن سعد بن سعد قال : قال الرضا ((ع)) يا فلان اذا دخل الوقت عليك فصلها ، فانك لا تدرى ما يكون .

الثامن والعشرون : ما رواه في المكان المتقدم في الموثق او الحسن او القوى لمكان على بن خالد عن عمار عن ابي عبد الله((ع)) قال : سألته عن الرجل اذا غلبته عبنه ، او عاقه امر ان يصلى الفجر ما بين ان يطلع الفجر الى ان تطلع الشمس ، وذلك في المكتوبة خاصة ، فان صلى ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس

فليتم الصلوة وقد جازت صلوته ، وان طلعت الشمس قبل ان يصلي ركعة فليقطع الصلوة ولا يصلي ، حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها

التاسع والعشرون : ما رواه العامة على ما حكى عن النبى ((ص)) انه قال: من فائته صلوة فوقتها حين يذكرها ، وعنه ((ص)) قال : من نام عن صلوة اونسيها ، فليقضها اذا ذكرها فذلك وقتها ٠

الثلاثون: ما روى عن المبسوط و الخلاف عن النبي ((ص)) انه قال : لاصلوة لمن عليه صلوة ·

اذا عرفت ذلك فاعلم ان بعض مناخرى المتأخرين من القائلين المضايقة ، قد تعجب في الغاية من الذاهبين الى المواسعة ، زعما منه ان الادلة الباهرة في جانبه ، وان للقائلين بالمواسعة ليس لهم دليل يعتد به ، وهااناأذكر مايمكن الاستدلال به له اولا واشيده تشيدا ، ثم اردفه بما يهدمه هدما حتى يرى ان ادلته الباهرة بحسب النظر الجليل ، ليست بحسب الواقع والنظر الدقيق باهرة ،

فنقول : اعلم ان لمشهور القدما وجهين : الأول الإجماعات المحكية المتجاوزة عن حد الاستفاضه ، المعتضدة بالشهرة القديمة ، والقول بان الاجماع معنوع مع مخالفة من ذكر من القائلين بالمواسعة غير وجيه ، اذ ليس الاجماع الااتفاق جماعة يحصل به العلم بقول المعصوم ((ع)) ، فلو خلى من فقها ثنالم يضر على ما هوضرورى التحقيق ، فما ظنك بخلو قليل منهم مع أن الخلاف غير مانعمن تحقق ما هوضرورى دينا أو مذهبا ، كخلاف الاسكافي في حرمة القياس ، فما ظنك بالاجماع لوكان لما كان مخفيا على الصدوق ، يظهر جوابه معامر ، هذا مضافا الى انه لو تم هذا لزم استحالة تحقق الاجماع المنقول بخبر الواحد ، لاستلزامه اطلاع جميع الفقها على المحمقة ذلك الاجماع ، وهذا بديهي الفساد مخالف لو فاق الكل وبالجمله الاجماع المنقول بخبر الواحد حجة اذا حصل منه المظنة ، لمادل على حجية خبرالواحد، ولم يشترط احد فيه اتفاق جميع الفقها على العمل به والفتوى بمضمو نه وان لا ولم يشترط احد فيه اتفاق جميع الفقها على العمل به والفتوى بمضمو نه وان لا يظهر خلاف .

الثانى: جملة من الأخبار، منها الخبر الاول المتقدم فى شرح قسول المصنف رحمه الله: والنوافل مالم يدخل وقتها، المتضمن على قول الرسول او ابنه الباقر عليهما سلام الله تعالى: من نسى شيئا من الصلوة فليصلها اذاذكرها فان الله عزوجل يقول: ((اقم الصلوة لذكرى)) الحديث ،

و منها الخبر الثانى، و هذان الخبران قد دلا على تفسير الآية بالغائمة كما ترى، فلا معدل عنهما الى ماذكره بعض المفسرين الذين قال الله تعالى فيهم وفى امثالهم : ((قتل الخراصون))، فصارما أشار اليه السيد السند فى المدارك بقوله: والظاهر تناول الآية للحاضرة والغائمة، و ذكر المفسرون ان معنى قوله: لذكرى، ان الصلوة تذكر بالمعبود وتشغل اللسان والقلب بذكره، و قيل: ان المرادلاني المراد لذكرى خاصة لا ترائى بها ولا تشبهها بذكر غيرى، و قيل: ان المرادلاني ذكرتها فى الكتب وامرت بها، و هذه الوجوب كلها آتية فى مطلق الصلسوة الحاضرة والغايمة، هيا منثورا والقائل به خائبا مقهورا، على ان المستفاد من كلام امين الاسلام الطبرسى فى مجمع البيان، ان اكثر المفسرين علمى خلاف الوجوه المذكورة، فانه روى فى الكتاب المذكور عن الباقر ((ع))، ان معنى الآية أتم الصلوة متى ذكرت ان عليك صلوة، كنت فى وقتها ام لم تكن، و نسب الى اكثر المفسرين، ثم قال: و يعضده ما رواه انس ان النبى ((ص)) قال نمن نسى صلوة فليصلها اذا ذكرها لاكفارة لها غير ذلك، وقرأاقم الصلوة لذكرى، و رواه مسلم فى المحبح، انتهى .

وحينئذ لامجال للحمل على هذه الاحتمالات وضرب الصفح عن الروايات، والظاهر ان ما نقله عن المفسرين مأخوذ عن تفسير البيضاوى، فانه ذكر علما قيل هذه الاحتمالات ، ثم قال في آخرها : اولذكر صلوتي لما روى عنه ((ع)) قال : من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها ، ان الله تعالى يقول : ((اقم الصلوة لذكرى)) .

ثم العجب من السيد في ذكره هذه الاحتمالات المأخوذة عن البيضاوي

على الظاهر، و اهماله الاحتمال الأخير الرادعليه، والقول بان الأمرغير د إل على الغورية على التحقيق، فلا يتم د لالة الآية على العطلب المذكور، غير وجيه، لا نها د الة على تعيين زمان المأمور به، وهو ساعة الذكر فالاخلال بسه يوجب الاخلال بالمأمور به، والقول بالعضايقة انما نشأ من ذلك لا يخفى على المتد بسر المتعمق، اذليس وزانه الاكوزان قوله ولتصم يوم الجمعة، ولتصل وقت الزوال، ولتقرأ لى القرآن اذا غربت الشمس، وامثالها من الواجبات الموقتة، و القول بان الحقيقة غير مرادة اذلا يمكن الاثيان بها في زمان التذكر غير ضاير، اذا قرب المجازات مع تعذر الحقيقة متعين، فيجب الاتيان بها بعد مبدأ التذكر بلا فصل يعتد به، على ان هذا المعنى هو المنساق الى الأذهان السليمة فسي امثال تلك العباير، فلا وجه للاعتراض اصلا ٠

والما ماأشار اليه الشارح المحقق طاب ثراه بعدان اجاب عن الآية المذكورة بان حمل الآية على المعنى الذى ذكروا فكيف يتعين الحمل عليه ؟ ثمذكر جملة ذكرها المفسرون، واكثر اظهر مما ذكروا فكيف يتعين الحمل عليه ؟ ثمذكر جملة من الوجوه العليلة، بما لفظه ؛ فان قلت قد علل ((ع)) في روايتي زرارة السابقين وجوب الفايتة عند التذكر والبدأة بها بالآية، وهذا يقتضي حمل الآية على مما ذكروا، فما الوجه فيما قلتم ؟ قلت : ينبغي ان يحمل الخبران على التعليل تعليل لوجوب الاتيان بالفايتة، كانه ((ع)) قال يجب الاتيان بالفايتة لأن الله تعليل لوجوب الاتيان بالفايتة، كانه ((ع)) قال يجب الاتيان بالفايتة لأن الله عند التذكر، وهذا الوجه في صحيحة زرارة مستقيم من غير تكلف، واما اجراؤها عند التذكر، وهذا الوجه في صحيحة زرارة مستقيم من غير تكلف، واما اجراؤها على خلاف الظاهر، فهو اوهن من بيت العنكبوت، من وجوه عديدة مع انسه اوهن البيوت، والقول في الخبر الثاني بان الأمر في قوله ؛ فابدأ بالتي فاتتك الي آخره، ظاهر في الوجوب بنا على المختار من كون حقيقة فيه ، والأصل في الى آخره، ظاهر في الوجوب بنا على المختار من كون حقيقة فيه ، والأصل في اللستعمال هو الحقيقة ، وحيث ثبت وجوب تقديم الفايتة على الحاضرة في

السعة ، يثبت وجوب الفورية ايضا بضميمة الاجماع المركب ، فان كل من قال بوجوب تقديم الغوايت على الحاضرة قال بالفورية : لا يساعد التتبع لمكان القول بان محل النزاع هو وجوب التقديم مع قطع النظر عن حكاية الفورية و الاشتباه انما نشأ من كون مذهب علمائنا هولا ، على ماقيل ان الامر بالشي يقتضى النهى عن ضده ، فتأمل ا

وكون مذهب جملة منهم الأمريدل على الفور حتى قال شيخ الطائفة فى التهذيب في باب المواقيت في جملة كلام له: انه مأمور في هذا الوقت بالصلوة، والأمر عندنا على الفور، عن المنتهى انه صرح بان محل النزاع هو وجرو بالترتيب، ثم قال جماعة من علمائنا ضيق الأمر في ذلك، وشد دوا على المكلف غاية التشديد، حتى حرم السيد واخرون الاشتخال بغير الفاينة الاالضروري، ولاحظ عبارة المائن هنا وفي التحرير والقواعد وغيرها .

و بالجملة الاستدلال على الفورية والمضايقة ، بقوله((ع)) هذا لا يخلوعين اشكال ، نعم هو يدل على وجوب الترتيب ، و فيه نظر ايضا لما سيجى مفصلا فانتظر ، والقول بان كلمة فا حقيقة في التعقيب بلا مهلة ، فيدل قوله(ع)) : فابدا بالتي فاتتك الى آخره ، على الفورية غير وجيه ، لان التحقيق ان الفاء الجزائية ليست حقيقة فيه ، وان اشتهيت تفصيل الكلام في ذلك فاستمع لما يتلى عليك ، بعد تمهيد مقدمة ، وهي ان العراد بالتعقيب الترتيب بلا مهلة كما صرح بمعاعة ، لانه المتبادر منه عند الاطلاق ، والتعقيب في كل شي بحسبه والعرجع فيه الى العرف ، فرب فعلين يعد الثاني عقيب الاول عادة ، مع ان بينهما فيه الى العرف ، فرب فعلين يعد الثاني عقيب الاول عادة ، مع ان بينهما أزمانا كثيرة ، كما في قوله تعالى: ((فخلقنا النطقة علقة)) (1) وبما ذكر صرح جما عة ، ويد فعمر و ذكري وهو عطف مغصل على مجمل نحو فازلهما الشيطان عسنسهما أخرجهما مما كانا والتعقيب وهوفي كل شي بحسبه كتروج فولد له و بينهما مدة الحمل وبمعني ثم نحو : ((ثم خلقنا النطقة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما)) ، انتهى ، (منه)

و منهم المحكى عن نجم الأئمة والشهيد الثانى والمحقق البهائى و صاحب غاية البادى وفخر المحققين والسيد عميد الدين وصاحب الجوامع والحاجبي وما يحكى عن الدما مينى انه قال فى شرح المعنى ، فالذى يظهر من كلام جماعة ان استعمال الفا فيما تراخى زمان وقوعه عن الأول ، سوا قصر فى العرف اولا ، انماهو بطريق المجاز فغير وجيه ، و التحقيق هو ما عرفت ، و لننقل ايضا بعض من عبائر القوم ، ثم لنشرع فيما هو التحقيق عندى ، فنقول :

قال بعض الافاض قال شيخ الطائفة في التهذيب والخلاف: لاخلاف ان الفائه يوجب التعقيب، وفي الجوهري الفائلتعقيب باجماع اهل اللغة وفي التهذيب الفائلتعقيب، لقا اجماع عليه اهل اللغة ، وفي المنتهى الفائلتعقيب و اجمع عليه اهل العربية ، وتحوه ما في النهاية ، وقال السيد عميد الدين والدليل على انها موضوعة للتعقيب اجماع اهل اللغة عليه واجماعهم في ذلك وامثاله حجة ، وقال فخر الاسلام في شرح المبادي : وذهب بعض من لا تحقيق له الى انه ليس له لنا اجماع اهل اللغة ، وقال الفاضل المازند راني : الفائل للتعقيب بلا مهلة باجماع النحاة على ذلك ، وقال الوازي لنا على انه للتعقيب المهلة باجماع النحاة على اللغة ، وقال الوازي لنا على انه للتعقيب باجماع اهل اللغة ، و قال البيضاوي : الفائل الموازي لنا على انه للتعقيب باجماع اهل اللغة ، و قال البيضاوي : الفائل التعقيب اجماع الدلك اجماع النحاة النائل التعقيب اجماع النحاة النحاة النائل التعقيب المائلة اللغة من ائمة اللغة ، النحاة اللغة ، وقال الاصفهاني : هذا ما اجمع الادبائ على نقله من ائمة اللغة ، النحية ،

وحكى عن الفرا والغزالى الى القول بعدم افاد تبها الترتيب مطلقا، و عن بعض عدم افاد تبها التعقيب مطلقا ، قال في ((ه)) : وذهب المرتضى الى انتبد الترتيب وخالف في انبها تفيد التعقيب من غير تراخ ، بل قال : ذلك موقوف الى الدليل انتبى ، و عن الحزمى عدم افاد ته اياه في البقا والامطار ، و قال في الجوهرى بعد حكمه بانبها للتعقيب : و منهم من جعلها للتراخى أيضا .

اذا عرفت ذلك، فنقول: لا اشكال في افادة الفاء للترتيب بلا مهلة اذا

كانت عاطفة، نحو جا ني زيد فعمرو، واكرم زيدا فعمرا ، للاجما عات المحكية المعتضدة بالتبادر . فالقول بالمنع مطلقا أو في الجمله ضعيف ، والاستعمال في خلاف الترتيب لو سلم ،غير صالح للمعارضة ، لأنه اعم من الحقيقة كصحة التقييد بالتعقيب معوجود الفا٬ ان سلمت، وانما الاشكال في افاد تها ذلك اذا كانت جزائية ، فالذي يستفاد من اطلاق العبائر المتقدمة المتضمنة لدعوى الاجماع، كونها ايضا للتعقيب بلا مهلة .وهو المحكى عن المصنف والسيدعميد الدين ونجم الأئمة و جماعة من العامة . واختاره ايضا ابن زهرة في الغنية فقال : الفا اللتعقيب سوا ، كانت عاطفة او جزاء ، والشيخ في التهذيب فانه بعد ان استدل على وجوب الترتيب في الوضوُّ بكون الواوقيقوله تعالى: ((ا ذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا))الي آخره موجية للترتيب قال :ويدل الآية ايضا من وجه آخر ،وهو انه قال: ((اذاقمتم الي الصلوة فاغسلوا))الي آخره ، فاوجب غسل الوجه عقيب القيام الي الصلوة ، بدلالة الغاء في قوله فاغسلوا ، ولا خلاف أن الفاء توجب التعقيب الى قال فان قال قائل على هذه الطريقة : إن الفا" في الآية في هذا الموضع ليست للتعقيب بله يللجزا"، والفا" التي توجب التعقيب مثل قول القايل : اضرب زيد ا فعمر ا، والغا ' في الأية تجري في الجزا' مجري قول القايل: أذا جا ؛ زيد فاكرمه ، والفرق بين الفا 'ين ، ان الفا ' اذا دخلت للجزاء لا يصح قطع الكلام عنها ، واذا كانت للتعقيب يصح قطع الكلام. الإيرى انه يصح في قولك اضرب زيدا فعمر ا ، ان يقتصر على قولك اضرب زيدا ، و لا يصح في قولك اذا جا ويد فاكرمه الاقتصار على الشرط فقط ، قلنا لا فرق بين الفاءين في اللغة ، لأنه لا اشكال في أن الفاء في اللغة يقتضي التعقيب بعد أن لاتكون من نفس الكلمة ، ولا فوق في اقتضائها ما ذكرنا بين أن يكون جزا 'اوعطفا ، لأن قول القائل اذا دخل زيد فاعطه درهما ،الفاء فيه موجبة للتعقيب،وانكان جزاً . لأنه حين وقعمنه الدخول استحق الاعطاء . كما انه في قول القائل اضرب زيدا فعمرا ، اذا وقع الضرب بزيد يجب ان يوقعه بعمرو ، فكيف يظن الفرق بين الفا ين ، وعنه في الخلاف ايضا انه استدل بالوجهين الذين ذكر هما في

التهذيب كما عن الذكرى، فتدبر ٠

و لهم مضافا الى ما ذكر وجهان: الأول: انها لولم تكن للتعقيب لما صح دخولها على الجزا اذا كان اسما ، نحومن جانى فله درهم والتالى باطل لما تقرر في العربية من لزوم دخول الفاعليه حينئذ ، فالمقدم مثله ، بيان الملاز مة انها لولم تكن للتعقيب ، لكانت لغيره فينافي ماثبت من وجوب حصول الجزا عقيب الشرط ، فلا يصح دخولها عليه ، و فيه نظر لان ماثبت هو تحقق و جوب الجزا عقيب الشرط ، واين هذا من المطلق ، فكيف يتصور المنافاة ·

الثاني: الاجماعات المحكية المتقدمة، فانها باطلاقها شاملة لمحل البحث ، و فيه نظر اذ المحكى عن الاكثر القبول بان الفا الجزائية لا تنفيد التعقيب بلا مهلة ، و منهم المحكى عن المحقق الثانبي والمحقق الخو نساري و صاحب الكشف والتفتازاني وظاهر الشهيد الثاني، فلايجوز التمسك بها ، هذا مضافا الى احتمال تنزيل اطلاق العبائر المتضمنة لدعوى الاجماع على غير محل البحث ، والمنصور هو ما اختاره هولًا الجماعة ، اذليس في قولك ان جاك زيد فاكرمه، واذا دخل الوقت فتوضأ ، واذا توضأت فصل ، دلالة على لزوم الاتيان بالاكرام والوضوم والصلوة عند المجي، والدخول والوضو، فورا ، بحيث لوأخرا الكرام لم يكن ستثلا و كان عاصيا ، نعم يستفياد في تحو قولك ان جاءك زيد فاكر مه، تحقق وجوب الاكرام والخطاب الالزامي مه عند مجيئه، و لعل القائلين بدلالة الغا الجزائية على الفورية ، اراد وا هذا المعنى (١) ولكن قديقال : ا ن هـذا المعنى لم يستقد من لفظ الغاء ، بل من الجملة الانشائية ، وذلك لا الخطاب الطلبي اذا لم يكن معلقاً على شيء ، نحو اكرم ، كان متوجها الى المطلق حين التكلم، وأن كان معلقا نحو أن جائك زيد فاكرمه، لم يكن منجزا و متو جمها اليه حينه، بل انما يتوجه اليه بعد حصول المطلق عليه، والوجه في هذا واضح فافهم . وبالجملة ليس التعقيب بلا مهلة متبادرا من الاطلاق، فلاد ليل يدل عليه

(1) ولعل عبارة التهذيب المتقدمة لذلك معاضده فراجع ٠ (منه)

معصد ق الامتثال، وعدم توجه الذم اليه مطلقا مع التراخى، في نحو قولك ان جا "ك زيد فاكرمه، والقول بان صدق الامتثال مع التراخى لاينافى افادة الفا "للفورية ، بل لعله لاجل ان زوال الفورية لا يستلزم زوال التكليف، كما حققناه فى الاصول، وفاقا لبعض من ان الأمر على القول بكونه (1) للفور، لو أخر لم يسقط عن المامور التكليف به ، شططمن الكلام، من وجهين اصلاناهما على اهل الكمال، و قبول مدخولها قيدى الفور والتراخى، فيصح ان يقال في المثال : فاكرمه فورا و بعد مدة من غير تأكيد ولا تجوز، و القول بان نفى التأكيد رأساعلى تقد يرالتقييد بالنواخى بالفورية غير مسلم ، نعم مراتب التأكيد شدة و ضعفا مختلفة ، كما ان التقييد بالتراخى بها يرجع الى النص مع افاد ته الفورية ، لأنه من باب تعارض النص والظاهر ، فيوول بما يرجع الى النص ، كما في قولك رأيت اسدا في الحمام ، مجازفة ظاهرة •

فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول: قد ظهر بما ذكر ان من استدل على فورية القضائ، بان كلمة فالالراقعة في قوله ((ع)) فابدا بالتي فاتتك الى آخره ، حقيقة في التعقيب بلا مهلة ، فقد الخطائ ، نعم يعكن ان يقال هنا قرينة دالة على ان المراد بها فيه اى فيه الخبر الثاني هو التعقيب بلا مهلة ، وهي تعليله ((ع)) بالايسة بتقريب ما عرفت ، فتذكر .

و منها الخبر الأول وهو دال على الأمر بالقضائ ساعة الذكر، وعلى وجوب العدول عن صاحبة الوقت متى ذكر الفايته في اثنائها ، و وجوب تأخير صاحبة الوقت الى آخر وقتها ما لم يتم القضائ ، فهذا الخبر يدل على وجوب تقد يم الفايته على الحاضرة والمضايقة والقول بان في هذا الخبر ما يمنع من حمل الاوامر فيها على الوجوب، وان كانت كثيرة و متاكدة وهو قوله ((ع)) واتبهما ذكرت فلا تصلهما الى آخره ، غير وجيه ، اذ هو كما تضمن تقديم الفايته على الحاضرة ،كذا تضمن تقديم الفايته على الحاضرة ،كذا تضمن تقديم الفايته السابقة على اللاحقه ، والثاني لا تأمل لاحد من يعتنى بشان خلافه

 ⁽۱) ولا تتوهم أن وجها وأحداً منها هومنع قوله : لأن الأمر على القول بكونه للفور
 الى آخره ، ذلك في الجملة مسلم · (منه)

في وجويه ، بل في عبائر جماعة عليه الاجماع فكذا الأول ، عملا بالسياق فلا يجوز رفع اليد عن الوجوب والحمل على الاستحباب لأجل المانع الضعيف ، الذي ذكرت ، هذا مضافا التي ان المانع الذي ذكرته ، ليس بمانع من حمل الاوامر على وجوب تقديم الفايته على الحاضرة ، كما لا يمنع من وجوب تقديم الفايته السابقة على اللاحقه . فان قلت ان ما ذكر لا ينافي القول بوجوب تقديم الفايته على الحاضرة ، و لكنه ينافي القول بالمضايقة والفورية ، وقد ذكرت ان الخبرالمذكوريد ل عليها ايضا ، قلت : ذلك كذلك بحسب بادى النظر ، ولكن الظاهر بل المقطوع به عليها ايضا ، قلت : ذلك كذلك بحسب بادى النظر ، ولكن الظاهر بل المقطوع به العامة على شيعتهم ، حيث انهم ليشد دن النهي عن العلوة في الاوقات الخمسة ، و منها الوقت المزبور ، كيف لا واجماع اصحابنا على ما وقع في جملة من العباير ، منعقد على عدم كراهة القضا و في الاوقات المذكورة ، و احاديثهم بذلك ناطقة ، و من الرواة لها زرارة الراوي لهذا الخبر فراجع الى شرح قول المصنف رحمه الله : ويكره ابتدا و النوائل عند طلوع الشمس الى آخره ، حتى يظهر لك ما ذكرناه ، و لا تبعل البتة .

هذا مضافا الى ان التعليل الواقع لذلك، وهو قوله ((ع)) ، لأنك لسبت تخاف فوتها ، منا يؤيد ما ذكرناه تاييد! ويعليه تشييدا ، لمكان عمومه ، فافهم فانه دقيق ، وبالجملة لاشبهة في كون قوله ((ع)) : ايهما ذكرت ، الى آخرالخبرمن باب جراب النورة ، فد لالة الخبر على وجوب النقد يم والعضايقة في غاية الظهور ، كما لا يخفى على من له ادنى فهم و شعور ، و لهذا قال الشيخ بعد نقله في الخلاف على ما حكى : جا عدا الخبر مفسر اللمذهب كله .

و منها الخبر الثالث والرابع والسادس، وتلك الأخبار كماتدل على وجوب تقديم الفائنة على الحاضرة، كذا تدل على المضايقة والغورية بتقريب ما عرفت، على اشكال ما في السادس فافهم -

و منها الخبر الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر، و

تلك الروايات دالة على وجوب تقديم الفائنة على الحاضرة ، و اما دلالتها على الفورية فلا يخلو عن اشكال ، فافهم ·

و منها الخبر الحادى عشر والخامس عشر وهما ايضاد الان على المضايقة كالخبر الثالث عشر والرابع عشر فافهم

و منها الخبر الثانى عشر وهو ايضا يدل على المضايقة ، كروايتى زرارة و نعمان المتقدمتين فى شرح قول المصنف رحمه الله: عدادى السبب، و القول (1) فى الخبر الثانى عشر وما ضاهاه ، من انه لا يدل على الوجوب المضيق حيث انه اشتمل على صلوة الكسوف والجنازة والاحرام ، ولم يقل احد بوجوب تقديمها ، مد نوع بان محل الاستدلال انما هو تقييد الصلوة الفائتة و توقيتها بساعة الذكر، لاان احدا يدعى المضايقة فى هذه الصلوات المذكورة ، قال بعض الأجلاء : وان شئت فقل فى الجواب ما اشاراليه بعض الافاضل ، من انه ان قام الدليل على اخراج بعض افراد العام من عنوم ذلك الحكم ، فانه لاينافى اثبات الحكم لما عداه مما لم يقم على خروجه دليل ، فكذلك ما نحن فيه •

و منها الخبر الثلاثون يدل بالالتزام على وجوب تقد يم الفائتة على الحاضرة والمناقشة في السند بالارسال غير وجيهة الانجباره بالشهرة العظيمة القديمة و بالاجماعات المحكية و غيرهما الما من مرت اليه الاشارة الوالقول بجواز كون التقدير نفى الكمال غير صحيح الأن اقرب المجازات هو كون النفى متعلقا بالصحة لا الكمال والتوهم بان ايراد مثل هذا الكلام في نفى الكمال شايع شيوعاتاما و عليه فياتي الشك في كون الظاهر هو نفى الصحة غير جيد التطرق المنع عليه القول بان تخصيص الصلوة في قوله ((ع)): من عليه صلوة بالقضاء الا وجه لسه لعمومها بالنسبة الى القضاء والاداء ويمكن حملها على الاداء فيكون المعنى لا صلوة مطلقا لمن كان في

⁽۱) القائل الذكرى ١٠ (منه)

وقت الصلوة ، و يؤيد ذلك ما رواه على (١) بن جعفر عن اخيه موسى ((ع)) قال : سألته عن صلوة الجنايز اذا احبرت الشمس ايصلح اولا؟ قال : لاصلوة في وقت صلوة ، و قال : اذا وجبت الشمس فصل المغرب ثم صل على الجنازة ،غير مستقيم اذ الاجماع منعقد على جواز الفايته في وقت الحاضرة ، على الظاهرالمصرح بعفي بعض العبائر (٢) والقول بانه يحتمل ان يكون المراد لاصلوة لمن عليه صلوة ، على سبيل التضييق حذرا عن ارتكاب التخصيص ، لا يساعده الدليل لما سيظهر ، و القول بان الصلوة اعم من الادا والقضا ، و تخصيصه باحد هما ترجيح من غير مرجح ، فيجمل على المعنى الاعم و يخصص الصلوة المنفى بالنافلة ، وحينئذ يكون النفى محمولا على الافضيلة ، جمعا بينها و بين مادل على جواز النافلة في وقت ما الفريضة ، غير وجيه ، لما عرفت من ان التحقيق هو عدم جواز النافلة لمن عليسه طلوة مطلقا .

و منها الخبر التاسع والعشرون والتقريب مامر

و للقائلين بالمواسعة وجوه: الأول ما اشاراليه الشارح المحقق حيث قال:
لنا اطلاق الآيات الدالة على وجوب اقامة الصلوة المختصة الشاملة لكل وقت الا
ما اخرج بالدليل، وقوله تعالى: ((اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل)) ، و
الأخبار الدالة على ذلك كقوله ((ع)) : اذا زالت الشمس دخلوقت الظهروالعصر،
الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة الموافقه لها في المعنى ، و او ضح منها دلالة
صحيحة سعد بن سعد، وهي الخبر السابع والعشرون .

الثاني: جملة من الأخبار، منها الخبر الساد س عشر، والسابع عشر، الى الخبر الساد س عشر، والسابع عشر، الى الخبر الساد س والعشرين، و منها الخبر الثامن والعشرون، و منها الخبر الأول المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله: والنوافل مالم يدخل وقتها، المتضمن على نوم النبي ((ص)) حتى طلعت الشمس، و اتبائه بقضا وكعتى الفجرقبل قضا

 ⁽۱)هذا الخبرمروى في التهذ يب في باب الصلوة على الفوات في الزياد ات (منه)
 (۲) كالذخيرة . •

فريضة الصبح ، و روايتا ابى بصير و عبد الله بن سنان المتقدمتان هناك ، جيث اشتمل الأول بعد سؤال ابى بصيرعن الصادق ((ع)) عن رجل نام عن الغداة حتى طلعت الشمس على قوله ((ع)) : يصلى ركعتين ثم يصلى الغداة ، وثانيهما على قوله ((ع)) : أن رسول الله ((ص)) رقد فغلبته عيناه فلم يستيقظ حتى اذاه حرّ الشمس ، ثم استيقظ فعاد نايه ساعة و ركع ركعتين ثم صلى الصبح ، وما رواه الشاح المحقق عن ابن طاوس في بعض مصنفاته عن حريزبن عبد الله عن زرارة عن ابى جعفر ((ع)) ، قال قلت له : رجل عليه دين من صلوة ، قام يقضيه فخاف ان يد ركه الصبح ، ولم يصل صلوة ليلته تلك ، قال : يؤخر القضا ويصلى صلوة ليلته تلك ، ومنها الخبر الخامس عشر المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله : و النوافل ما لم يدخل وقتها ، و هو صحيحة محمد بن مسلم قال : سألته عن رجل يفوته صلوة النهار ، قال : يقضيها ان شا بعد المغرب وان شا بعد العشا ، و الخبير الرجل فانته صلوة النها رمتى يقضيها ؟ قال : متى ماشا النشا بعد المغرب، و الربط فانته صلوة النها رمتى يقضيها ؟ قال : متى ماشا النشا بعد المغرب، و النشا بعد المغرب، و النشا بعد المغرب وان شا بعد المغرب و المناه بعد المغرب و النشا بعد العشا .

الثالث : تسويغ الاصحاب الاذان والاقامة للقاضى مع استحبابهما ، وقد رووه بطرق متعددة ، منها الخبر الأول ، و منها الخبر المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله : والنوافل ما لم يدخل وقتها ، و منها صحيحة محمد بن مسلم المروية في التهذيب في باب فوات الصلوة .

الرابع: قضية الاصل فالعمل عليه متعين ، حتى يثبت الخروج عنه ٠

الخامس: ما اشار اليه غير واحد منهم، و هو لزوم العسروالحرج المنفيين بالكتاب والسنة، بل بالعقل على ما قيل، قال الشارح المحقق رحمه الله: ومما يؤيد المطلوب من القول بالمضايقة على الوجه الذي ذكروا، يتضمن حرجا عظيما و عسرا بالغا و مشقة شديدة، لأنه يحتاج الى ضبط الاوقات و معرفة الساعات ، و الرصد لأخر كل صلوة، و حفظ بقية الوقت عن النقصان، بفعل الفريضة الحاضرة، و

ضبط انصاف الليل و معرفتها ، و معرفة طلوع الشمس و غروبها ، و ضبطها بحيث يتحقق اتمام الحاضرة عنده ، ولاشك في كون هذه الاشياء من اعظم الحرج و اشد العسر والضيق ، فيكون منفيا بالآية ، و كذلك ما ذكره جماعة منهم الاقتصار على اقل ما يتحقق به التعيش ، يتضمن حرجا و عسرا عظيما و تعطيلا في الامو ر و تغويتا للاغراض ، و قديدعي الاجماع من فقها 'الاعصار والامصار على بطلان ذلك ، قاله المحقق والمصنف ، انتهى .

ويمكن للقائلين بالعضايقه والجوابعن هذه الادلة: اما عن الأول فبعد تسليم القول بشمولها لموضع البحث، ان الآيات والأخبار التي اشرت اليهاعامة ، والادلة على المذهب المذكور خاصة ، فلتكن عليها مقدمة كما مقتضى اللقاعدة المرعية ، هذا مضافا الى ان صحيحة سعد بن سعد التي حكم باوضحيتها مسن ساير الأخبار المطلقة ، منافية لما لايابي ان نقول به ، وهواستحباب تقد يم الفايته والى ان العلة التي تشتمل عليها وهو قوله ((ع)) فانك لا تدرى ما يكون ، غير مختصة بالحاضرة بل هي عامة ، وكون وقت الفايته هو ساعة الذكر ، مما دلت عليه الادلة ، فعليه فلا بد من القول في الفايته ما يقال في الحاضرة , فكيف يجبو ز التمسك بالصحة ؟ فافهم .

واما عن الثانى فنقول: اما اجمالا: فلانه لا ريب أن الأخبار الدالة على وجوب تقديم الفايته كثيره، وبالاجماعات المحكية المعتضدة بالشهرة القديمية التي هو ارجح من الشهرة الحديثة بوجوه عديدة، لا يليق المقام ذكرها، معاضدة وبالآية المفسرة بتفسير اهل العصمة مؤيدة ، كالادلة الدالة على المواسعة ، فهي في طرف الضدمن ذلك كله .

واما تفصيلا فبان يقال:قد تقدم الجواب عن الخبر السادس عشر والسابح في شرح قول المصنف رحمه الله: الى ان يبقى لانتصاف الليل مقدار المعشا اللي آخره، فراجع، وتقدم ايضا هنا في بيان وجه الاستدلال بالخبر الأول، ما ينفعك في رد الخبر السابح عشر، حيث اشتمل على قوله ((ع)): ويدع العشا المنفعك في رد الخبر السابح عشر، حيث اشتمل على قوله ((ع)): ويدع العشا المنفعة الآخرة حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها ثم ليصلها

واما الخبرالثامن عشر فمع قطع النظر عن عدم صحة سنده ، لا يقاوم ما اشرنا اليه من وجوه عديدة ، منها انه حكم في العصر بالعدول وفي العشاء بعدمه ، و قد عرفت في شرح قول المصنف رحمه الله : ولو صلى العصر قبل الظهر ناسيا الى آخره ، ان هذا غير صحيح ، لمكان صحيحة زرارة المعمولة عند البطائفة . فليحمل هذا الخبر على التقية ، سيما بعد ملاحظة تعليله الذي ينادى انه وقع منه ((ع)) من باب جراب النورة ، و منها حكمه بوجوب العدول في العصر ، و ليس ذلك الالأن الوقت وقت للفايته ، وظهور الاجماع المركب يكفينا في اتمام المسئلة ، فلك التفصيل المذكور على ما ذكره بعض المحققين ليس مذهبالا حد من الشيعة ، والقول بانه مقلوب لمكان قوله في العشاء : يتم صلوته ،غير وجيه لوجوه كثير ة غير والقول بانه مقلوب لمكان قوله في العشاء : يتم صلوته ،غير وجيه لوجوه كثيرة غير مخفية على من له ادنى دربة .

واما الخبر التاسع عشر، فلان المراد من وقت العنمة ان كان هو الوقت المختص بها كما هو الظاهر من اللفظ، فلا وجه بتجويز فعل المغرب حينئذ، أذ هومخالف للاخبار المتواترة وغيرها من الادلة، كما تقدم هنا وفي بحث و قت العشاء مرّاليها الاشارة، وان كان المراد الوقت المشترك، فمعانه لا و جه لجعله خصوص وقت العتمة من دون شائبة شركه المغرب، منافى لما اقمنا في مقام عليه الادلة، من وجوب تقديم المغرب حينئذ، فكيف يحكم بالتخيير فليحمل الخبرعلي التقية، واما ما اشار اليه الشارح المحقق من ان فوات المغرب محمول على فوات المغرب محمول على فوات المغرب محمول على فوات المغرب السابقة، لئلا يكون مدلول الخبر مخالفا للمشهور المدعى عليه الاجماع، فلا يخفى بعده عن سياق العبارة، هذا مضافا الى ان التسوية بين التقديم ، و التأخير لا وجه لها ، لا تفاق الشيعة على ما صرح به في بعض العبائر، على عدم التسوية ، بل التقديم اما واجب او مستحب، فافهم . (١) و الى ان الانسب حينئذ

بظــهر وجهه سا سیأتی ۰

کان ان یسئل انه بعد ما صلی المغرب ذکر ان علیه مغرب سابقه علی یومه ، فتأمل وبالجمله لااعتماد علی الخبر المذکور ، سیما بعد ملاحظهٔ ان روایه عمار و عمل الخبل الی روایاته مشهور لایقبل الاستتار ، و عن المحدث الکاشانی فی الوافی فی موضع منه ، بعد نقل بعض اخبار المخالفة وبعد ان تکلف فی تاویله ما صورته : هذا معما فی روایته من الطعن المشهور ، ومافی روایاتهم من الخلل و القصور ، وفی موضع آخر بعد نقل بعض روایاته : ولو کان الراوی غیر عمار لحکت الخلف بذلك ، إلاان عمارا ممن لا یوثق بأخباره ، وفی موضع آخر ، بعد ان نقل عنه حد یثا دالا علی المنع من الصلوم متی اللبن حتی یغسل ید یه ویتعضعض ، ما صورته : هذا معما فی اخبار عمار من الغرائب ، انتهی ه

واما الخبر العشرون فنقول بمضمونه ، اذ فوات المغرب انما يتحقق اذاد خل الوقت المختص بالعشاء ، ومع ضيق وقت الحاضرة تقد م على الفايته بلا اشكال و لاخلاف، هذا مضافا الى عدم صحة سنده بالارسال .

واما الخبر الحادى والعشرون فقدظهر الجوابعن اجاب ((ع) كانسواله الأول ، واما الخبر الحادى والعشرون فقدظهر الجوابعن الول ((ع)) يبدا الأول ، واماما اجاب ((ع)) عن سواله الاخير فمع عدم جواز حمل قوله ((ع)) يبدا بالظهر على الوجوب والاستحباب ، باعترافهم لعكان قولهم باستحباب تقديم الفائتة ، لم يظهر صحة سنده ، مضافا الى عدم وضوح قوله : كذلك كل ، الى آخره ، فكيف يجوز الاعتماد عليه ؟

واما الخبر الثاني والعشرون فمع قطع النظر عن تهافت متنه ، ان الغرق بين الاولى والعصر لا يتمشى على مذهبنا ، وانما يتمشى على مذهب العامة واصولهم على ما ذكره بعض الأجلاء .

واما الخبر الثالث والعشرون فالجواب عنه كالجواب عن الخبرالساد سعشر والسابع عشر، فلتحمله على التقية ·

واما الخبر الرابع والعشرون فلانه يمكن أن يقال : أن الغرض من قوله متى ما أحب، هو الرد على العامة القائلين على كراهة الصلوة في الاوقات الخمسة ،

وينادى على ذلك قوله بعد ذلك صلوة فريضة نسيها يتضيها مع غروب الشمس و طلوعها ، وقوله : والفريضة كسوف الشمس الى آخره ، لا ان الغرض بيان جو از الاتيان بالغائنة مطلقا ان شاء وجواز عدم الاتيان بها كذلك ان لم يشا ، هذا مضافا الى ان ما ذكرناه بخصوصيتها يقيد هذا الاطلاق ، على فرض الدلالة -

واما الخبر الخامس والعشرون فهو مخالف للكتاب والسنة والإجماع، فليس في الاستدلال به الاتكثير السواد وإضاعة القرطاس والمداد، وهذا ايضا مسن المؤيد التالما تقدم من نقل كلام الوافي، القائل باشتمال اخبارهما رعلى الغرائب واما الخبر السادس والعشرون فلم ارقائلا ولاعاملا على الكيفية التسي اشتمل عليها، فهو ايضا من غرائب اخبار عمار، واما الخبر المذكور فليقيد باخبارنا الخاصة .

واما الخبر الثامن والعشرون فينادى قوله ((ع)) : ولا يصلى حتى تبطيلي انتهى ، على كونه محمولا على التقية ، كما ظهر ذلك مما سبق اليه الاشارة ، واما الأخبار الدالة على تقديم قضا نافلة الفجر على صلوته . فقد ظهرالجواب عنها في شرح قول المصنف رحمه الله : والنوافل مالم يدخل وقتها ، وامارواية ابن طاوس فقوله : عليه دين من صلوة ، اعم من ان يكون تلك الصلوة فائتة منه نفسه اوالتحمل عن الفير ، وكذا يحتمل ان يكون فريضة او نافلة ، فليقيد باخبارنا الخاصة ، ويظهر من شرح قول المصنف رحمه الله : والنوافل ما لم يدخل وقتها ، ما ينفعك في المقام فراجع البتة .

واما صحيحة محمد بن مسلم وحسنة الحلبى ، فالمستدل بهما لا يقول بمسا يظهر منهما ، و هو التخيير الظاهر في تساوى الفرد بن اباحة و رجيحا نا ، فلتطوحا أو تحملا على التقية ، و قدم في شرح قول المصنف رحمه الله نو النوافل من لم يدخل وقتها ، ما ينفعك فراجع .

واما الجوابعن الوجه الثالث، فلان الاذان والاقامة من توابع الصلوة و مستحباتها ، فيكون الوقت الواقع بازائها خارجا عن محل النزاع، سيما بملاحظة كون ذلك اجماعا على ما صرح به غير واحدمن العبائر .

واما عن الوجه الرابع فلقيام الدليل في المقام ، فيجب الخروج عنه •

واما الجوابعن الوجه الخامس، فقد اشاراليه بعض الافاضل بان العسر والحرج ان بلغا الى حديمتنع معه عند العقل التكليف به لمحاليته ، فلا ريب فى عدم جوازه ، ولا يقول به احد حتى نحو المرتضى والحلى ، وان لم يبلغ الى هذا الحد ، ولا يستحيل عند العقل التكليف معه فلا ضير فيه بعد ثبوته من الشرع ، كصبر المرئة الكثيرة الشهوة عن التزويج مع غيبة زوجها ، وقد ثبت ايضافيها نحن فيه بالكتاب، والسنة المتظافرة ، والاجماعات المحكية ، انتهى .

أقول: وفيه نظر اذالاصل المذكور غير قابل للتخصيص ، بامثال هذه الادلة التي غايتها افادة المظنة ، وان اشتهيت ان تعرف ذلك فنقول: تحقيق الكلام في المقام يقتضي بسطه في مقامات:

الأول: اعلم انه لا ريب ولا اشكال في انه اذا شك في تكليف الزامي يلزمنه الحرج والعسر، فالاصل عدمه مطلقا ، وانكان مقتضى الاستصحاب و العمو ما تثبوته ، ويدل عليه الكتاب والسنة والاجماع، على الظاهر المصرح في غيروا حدمن العبائر ، والمراد بالحرج على الظاهر المصرح به في بعض العبائر ، هو ما فوق الوسع الى منتهى الطاقة ، والمراد بالطاقة على ما قيل ما فوق الوسع ما لم يصل الى الامتناع العقلى او العادى ، كما لا اشكال في عدم جواز التكليف بما فوق الطاقة ، و الطاقة ، و جواز التكليف بالوسع وهو ماد ون الطاقة ، و الطاقة ، و جواز التكليف بالوسع وهو ماد ون الطاقة ، و يدل عليهما الادلة الاربعة ، وانما الاشكال في ان نفى الحرج والعسر هل هو اصل شرعى او عقلى ؟ فلا يجوز الخروج عنه مطلقا ، لعدم جواز التخصيص في العقليات ، فالذى يستفاد عن ظاهر اكثر الاصحاب هو الأول ، و ذهب بعض متأخرى المتأخرين الى الثاني ، واختاره بعض افاضل المعاصرين .

للأولين ان العقل اذا فرض وقوعه ، لا يفهم من ذلك ترتب مفسد قاومحال، فلم لا يجوز التكليف به • وللثاني وجوه: الأول: ان العقلان يقبحون سيدا يكلف عبده بتكليف شاق و يوبخونه على ذلك، ولو لاعدم جواز ذلك لما صح منهم ما ذكرناه.

الثانى: إنّ التكليف بما يفضى الى الحرج ، مخالف لما عليه اصحابنا، من وجوب اللطف على الله سبحانه ، فان الغالب ان صعوبة التكليف المنتهية اللى حد الحرج تبتعد عن الطاعة ، و تقرب من المعصية بكثرة المخالفة .

الثالث: ان الله الرحيم الرؤف ارجم بعباده وارأف من ان يكلفهم بما لا يتحملونه غالبا ، من الامور الشاقة ، وقد قال الله تعالى في كتابه الالهي : ((لا يكلف نفسا الاوسعها)) ، لا يقال : لوصح ما ذكر لما كان واقعا في هذه الشريعة ، من التكاليف الشاقة كساير الشرايع، والتالي باطل، فالمقدم مثله ، اما بيان الملازمة فلما تقدم من عدم جواز التخصيص في العقليات، واما بيان بطلان التالي فلمكان الحج والجهاد والزكوة بالنسبة الى بعض الناس، والدية على العاقله ونحوها لأنا نقول ما ذكر ليس من الحرج في شيء فان العادة قاضية بوقوع مثلها ، و الناس يرتكبون مثل ذلك من دون تكلف، و من دون عوض او عوض يسيركا لمحارب للحمية والمقاتله الواقعة عن عساكر السلاطين ، كما نرى ذلك ونشاهده في كل للحمية والمقاتله الواقعة عن عساكر السلاطين ، كما نرى ذلك ونشاهده في كل عقيما في نفسه كبذل النفس والمال الكثير ، فليس ذلك من الحرج في شيء على عظيما في نفسه كبذل النفس والمال الكثير ، فليس ذلك من الحرج في شيء على ما صرح به بعض الأجلة ، نعم تعذ يب النفس ، وتحريم المباحات ، و المنع من جميع المستبهات حرج و ضيق ، و مثله منتف ،

قان قلت: ما تقول في مجاهدة النفس في تحصيل الاخلاق الحسنة ،ودفع الصفات السيئة كالكبر والريا ونحوهما ، معانها واجبة في الشريعة ، وهي في غاية المشقة ، كما يومي اليه قوله ((ص)) : رجعنا من الجهاد الاصغر الى الجهاد الإكبر ·

قلت: مجاهدة النفس و تحصيل الاخلاق وان كان في غاية المشقة ، و لكن يمكن للانسان تسهيل ذلك بالتفكر والتدبر في كتب الوعظ والاخلاق ، و فسي الاحاديث المروية عن الأئمة ، وفي الآيات والاثار الواردة ،الدالة على ان الرزق من قبل الله تعالى ، وان الرفعة ؟ والذلة بيده تعالى دون الخلق ، و ان الله تعالى خلقه من ما مهين ، وانه في كل الحالات حامل للفضلات ،القاطعة لمادة الكبر ، كخروجه من العبالين ، و اغتذائه في الرحم بدم الحيض ،وانه سيورد الى دار لا يكون له ناصر الاالله ، وامثال ذلك ، ووزان ذلك وزان الاوامر المستحبة المستغرقة للاوتات بل يزيد عليها ، فكما انها ليست من الحرج في شي لمكان جواز الترك ، فكذا ما ذكر ، هذا والذي يترجح في نظرى القاصر ويدون في فكرى الفاتر ، هو التغصيل في المسئلة المذكورة ، بان يقال : يصح والتكليف بمافيه حرج عقلا ان كان ناد وا وقليلا ، ولا يصح ان كان كثيرا ،او لنا على الأول ما تمسك به الاولون ، وعلى الثاني ما تمسك به الآخرون ، لا يقال : دليل الآخرين يجر ي على الأول ابضا ، قيكيف يصح القول بذلك ؟ لأنا نقول :انانمنع من ذلك .

اما الدليل الأول فلا تقبيح العقلا انها يسلم اذاكان كل التكليف الصادرة من السيد الى العبد او اكثرها او كثير منها شاقة ، وامااذاكان كلها سهلة الاادرا منها فلا ، وذلك واضح عند من راجع الى وجد انه وارسل زمام التفكر ساعة فى ميد انه ، وان كنت محتاجا الى بيان مثال تعرفه ، فانظر الى الطبيب السعالج لبعض الامراض كبعض اقسام الجنون مثلا ، بالمنع عن الاكل والشرب فى شهور بل فى سنين ، الابقد رما يمسك به الرمق ، تحصيلا لصحة المزاج ، و لو خالفه المريض يذمونه العقلا غاية المذمة ، وكذلك النادر الشاق ان يصلهم الى منفعة عظيمة ، لا يصلون اليها الابتحمل تلك المشقة ، فلا ندرك قبحه بل ندرك حسنه ، و الحقيق على ذلك التكليف الشاق ، ولا يعطهم بذلك اجرا فى الآخرة اصلا ،

 ⁽۱) بل ربما لا ندرك القبح لو كان ذلك المكلف بالتكليف النشاق النفيسر
 المعطى للا جر بعد انيان العبد به السيد المجازى فما ظنك بالسيد الحقيقى ٠ (منه)

لمكان حقه عليهم ، و احسانه اليهم وابتدائه بالنعم بالنسبة اليهم ، على اشكال (١) .

واما الدليل الثاني فلا، لانسلم كون ما ذكرناه منافيا للطف الواجب عليه تعالى ، ويدل على ذلك وجهان :

الأول: النقض الاجمالي ، بيانه ان ذلك لو كان كذلك ، لماوقع التكليف بما فيه الحرج والعسر في الشرايع السابقة ، والتالي باطل فالمقدم مثله ، اما بيا ن الملازمة فلما تقدم من عدم جواز التخصيص في العقليات ، واما بطلان التالي فلمكان ما يستفاد من الكتاب ، كقوله تعالى: (((٢) ربنا ولا تحمل علينا اصراكما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا)) الآية ، وقوله تعالى ((ويضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم)) الآية ، (*) والسنة المستفيضة كقول السجاد ((ع)) فما هكذا كانت سنة في الثوبة لمن كان قبلنا لقد وضع عنا ما لا طاقة لنا ولم يكلفنا

⁽۱) وجه الاشكال هو ما ذكره المحقق الطوسى فى التجريد حيث قال و ايجاب المشغة فى شكر المنعم قبيح قال القبوشجى فى شرح هذا الكلام ذهب ابرالقاسم البلخى على ان ايجاب هذه التكاليف وقع شكر اللنعم التى انعم الله تعالى بها فلا يستحق المكلف بها ثوابا فبين المصنف بطلانه ايجاب المشقة فى شكر المنعم قبيح عند العقلا اذيقيح عقلا ان ينعم الانسان على غيره نعمة ثم يكلفه ويوجب عليه شكره على تلك النعمة من غير ان يصل اليه ثواب والقبيح لايصد رمن الله تعالى فتعين ان يكون ايجاب التكاليف لاستحقاق الثواب وعلل الطوسى من الله تعالى فتعين ان يكون ايجاب التكاليف لاستحقاق الثواب وعلل الطوسى رحمه الله لذلك ايضا بقوله ولقضا العقل به مع الجهل و قال الشارح القوشجى دليل آخر على بطلان هذا المذهب تقريره ان العقل يقضى لوجوب شكر المنعم مع الجهل بالتكاليف يوجب الحكم بان العقل مع الجهل بالتكاليف يوجب الحكم بان التكاليف ليست شكرا أقول فيه منع ظاهر ٠ (منه)

⁽۲) في سورة البقرة

⁽٣) في سورة الاعراف

 ⁽۴) اول الآیة هکذاالذین یتبعون النبی الامیالذی یجدونه مکتوبا عندهم فی
التوراة والانجیل یامرهم بالمعروف و ینهیهم عن المنکرو یحللهم الطبیات ویحرم
علیهم الخبائث و یضع ۱۰ لی آخره ، ۱۰ (منه)

الاوسعا ولم يجشمنا الايسرا ولم يد علاحد حجة ولاعذرا كما في صحيفته في دعائا التحميد، وقول النبي ((ص)): بعثت بالحنفية السمحة السهلة ، و كقول مو لانا الصادق ((ع)) قال: كان بنو اسرائيل اذا اصاب احدهم قطرة بول قرضوا لحومهم بالمقاريض ، وقد وسع الله عليكم با وسعما بين السمائ والارض ، وجعل لكم المائط به ورا فانظروا كيف تكونون ، كما في صحيحة داود بن فرقد المروية في التهذيب في باب الاحدات الموجبة للطهارة في الزيادات، و فيه نوع مناقشة يظهر وجهمها مما سيأتي .

الثاني : النقض التقصيلي . وهو أن التكليف بما يفضى الى الحرج ، إنما يكون منافيا للطف الواجب عليه تعالى ، إذا كان فرض صدوره منه تعالى مستلزما للقبح عليه سبحانه ، وما نحن فيه ليس كذلك. تغصيل الكلام وتحقيق المقام يقتضي ان نرخي عنان القلم ساعة في هذا المضمار ،ونخرج ماهو في حيّز الاستتاريعون الملك الطيف الجبار، فنقول : لاريب ولا اشكال في أنه يجب على الله تعالى أن يعطى المكلفين، ما هو من شرائط الامكان ، كالقدرة ومنها الالات التي لا يمكن الاتيان بالماموريه الابها، ولاريب ايضافي انه لايجبعليه تعالى أن يلجا هم على فعل المكلف مه ، اذ ليس بسبب التكليف الاالاختيار، كماينا دى بذلك العقل والنقل، كقول زين العابدين((ع)) في زبور آل محمد ((ص)) ودعا ّالتحميد: و الحمد للبه الذي ركب فينا الات البسط، وجعل لنا ادوات القيض، ومتعنا بارواح الحيوة، واثبت فينا جوارح الاعمال ، وغذانا بطيبات الرزق ، واغنانا بفضله واغنانا بمنه ، ثم امر ناليختبر طاعتنا ، ونها ناليبتلي شكرناالي آخره ، فكيف يجوز القولبالالجاء ؟ وانما الكلام في أن الله تعالى بعد أعطائه المكلفين ما هو من شرائط الأمكان من تحو القدرة ، أذ أعلم أنهم لا يأتون بالتكاليف التي يمكن لهم الاتبان بها ، أ لا بفعل من قبله تعالى ، مما يقريهم الى الطاعة ويبعد هم عن المعصية ، فهل يجب عليه تعالى ذلك الفعل ام لا ؟ وهذا المراد باللطف عند الامامية ٠

وبطور آخر اللطف على قسمين: لطف محصل، و هو ما بحصل عنده الطاعة

من المكلف على سبيل الاختيار، ولولاء لم يطع ، مع تمكته في الحالين، و لطف مقرب الى الطاعة ويبعد عن المعصية ، ولاحظ له في التمكين ولا يبلغ الالجاء ، اى حد الاضطرار في استدعا المطلوب به ، فخرج منه الالة وان كانت مقربة الى الطاعة ومبعدة عن المعصية ، لأن لها حظا في التمكن ، واعتبر عدم بلوغ حد الالجاء ، لأن الالجاء ينافي التكليف ، واللطف لا ينافيه ، وانما نقول يوجوب اللطف لتوقف غرض المكلف الأمر عليه ، فانه لو لم يجب مع توقف الغرض عليه ، لزم ان يكون المكلف الحكيم ناقضا لغرضه ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، اما الملازمة فظاهرة ، فأن المريد لفعل من غيره اذا علم انه لا يفعله الا بفعل يقعله المريد من غيرمشقة فأن المريد لفعل من غيره اذا علم انه لا يفعله الا بفعل يقعله المريد من الميان اللازم ، فلان نقض المغرض يجيبه الا بعد ارسال عبده عنده ، ولا مشقة له في ارساله ، فان لم يرسل العبد الحكم العقلاء بنفيها ناقضا لغرضه ، واما بطلان اللازم ، فلان نقض الغرض لحكم العقلاء بذلك ، وهو قبيح عقلا ، والواجب منزه من القبايح ، فان كان اللطف من فعله تعالى وجب عليه تعالى فعله ، وان كان من المكلف وجب ان يشعريه ،

قال العلامه طاب ثراه في الباب الحادي عشر : الخامس في انه تعالى يجبعليه اللطف وهو ما يقرب الى الطاعة و يبعد عن المعصية . و لا حظله في التمكين ولا يبلغ الجاء التوقف غرض المكلف عليه ، فان المريد لفعل من غيره ، اذ اعلم انه لا يفعله الابفعل يفعله المريد من غير مشقة ، فلو لم يفعله لكان مناقضا لغرضه و هو قبيح عقلا .

قال بعض الافاضل في شرح هذا الكلام: ما يتوقف عليه ايقاع الطاعة و ارتفاع المعصية، تارة يكون التوقف عليه لازما .وبدونه لا يقع الفعل ،وذ لك القدرة والالة ، و تارة لا يكون كذ لك ، بل يكون المكلف باعتبار المتوقف عليه ادعى واقرب الى فعل الطاعة وارتفاع المعصية ،وذ لك هو اللطف ، تقول لا حظ له في الممكين ، اشارة الى القسم الأول ، كالقدرة فانها ليست لطفاقي الفعل، بل شرطافي امكانه ، وقوله ولا يبلغ الالجائلانه لو بلغ الالجائلان منافيا للتكليف، اذا تقررهذا فاعلم ان اللطف تارة يكون من فعل الله تعالى فيجبعليه ، وتارة يكون من فعل المكلف فيجبعليه تعالى اشعاره به وايجابه عليه ، وتارة من فعل غير هما فيشترط فى التكليف العلم به ، وايجاب الله ذلك الفعل على ذلك الغير ، واتابته عليه ، وانما قلنا بوجوب ذلك كله على الله ، لأنه لولاذلك لكان ناقضا لغرضه ، و نقض الغرض قبيح عقلا ، وبيان ذلك ان المريد من غير فعل من الافعال ، ويعلم المريد ان المراد منه لا يفعل المطلوب الامع فعل يفعله المريد مع المرادمنه ، نوع ملاطفة او كاتبة او ارسال اليه او السعى اليه وامثال ذلك، من غير مشقة عليه فى ذلك، فلو لم يفعل ذلك مع نصبهم قصد ارادته ، لعده العقلا ؛ ناقضا لغرضه و ذمو ه على ذلك، و كذا نقول فى حق البارى تعالى ، مع ارادته ايقاع الطاعة وارتفاع على ذلك، و ذا له يفعل ما يتوقفان عليه لكان ناقضا لغرضه ، و نقض الغرض قبيح ، المعصية ، لو لم يفعل ما يتوقفان عليه لكان ناقضا لغرضه ، و نقض الغرض قبيح ، تعالى الله عنه ،

قال المحقق الطوسى في التجريد : واللطف واجب محصل الغرض به ، فان كان من فعله تعالى وجب عليه تعالى ، وان كان من المكلف وجب على الله تعالى ان يشعر به و يوجبه عليه ، وان كان من غيرهما شرط في التكليف بالملطوف فيه العلم بالفعل .

وقال الشارح القوشجى: اللطف اليقرب العبد الى الطاعة و يبعد معن المعصية ، بحيث لا يؤدى الى الالجائ ، وهو واجب عند المعتزلة ، واختاره المصنف واحتج عليه بان اللطف يحصل به غرض المكلف فيكون واجبا ، والالزم نقض الغرض بيان الملازمة ان المكلف اذ اعلم ان المكلف لا يطبع الا باللطف ، فلو كلفه من دونه كان ناقضا لغرضه . كمن دعا غيره الى طعامه وهو يعلم انه لا يحضر الا ان يستعمل معه نوعا من التادب ، فاذا لم يفعل الداعى ذلك النوع من التادب ، كان ناقضا لغرضه ، انتهى .

أقول: تنقيح الكلام في ذلك ان يقال: لماكان في التقريب الي مالك رقاب

العباد ، منفعة عظيمة للعباد، بل هو بنفسه عينها و اعلاها و اسناها كماينادي بذلك العقل والنقل ، كتوله تعالى: ((و رضوان من الله اكبر)) الآية ، و لم يمكن الوصول الى تلك المرتبه ، الا بارتكاب اشيا ً حسنة والانزجار عن اشيا ً قبيحه ، قلذا صار غرض ارحم الراحمين ان يأتي عباده بثلك الاشيا 'الحسنة ، وان ينزجروا عن الاشياء القبيحه ، حتى يبلغوا الى الدرجه المشاراليها ،ولما كان ذ لـك الغرض غير حاصل له تعالى ، الا بان يرسل اليهم من يعلمهمذ لك ، ادعقو لهم ناقصة ، فلذا اوجبعليه تعالى ارسال الرسل ، لكيلا يكون للناس على الله حجة . بعد الرسل، و لما كان ايضا من الواجب ان يكون لما بينه الرسول((ص)) منن الاشيا الحسنة والقبيحة ، و وجوب الاتيان بالاوله او استحبابه ، ووجوب الانتها عن الثانية ، حافظا لئلا يغلب الفاسقون الراغبون الى اللهو واللعب، واليالاتيان بالاشيا السهله و ما ليس فيه بالنسبة الى انفسهم مشقه ، ويستقبحواما هوحسن في الواقع، ويستحسنوا ما هو قبيح فيه ، فلذا قلنا معاشر الامامية انه يجبعلي الله تعالى نصب الامام ، بالشروط المقررة في الكتب الكلامية ، لئلا يكو ن تعالى ناقضًا لغرضه ، فصار الرسول والامام مقربين التي الطاعة و مبعدين عن المعصية ، ثم بعد أن أقامهما الله تبارك و تعالى ، و بينا الاشياءُ الحسنة والقبيحة ، و سا يترتب عليهما من الجنة والنار والتقرب والتبعد، فهل يجب عليه تعالى ان الا يكلفهم بما فيه مشقة بالنسبة اليهم ؟ إذ لو كلفهم به ليبعدون عن البطاعة ، و يقربون الى المعصية بكثرة المخالفة ، لأن رغبة الطباع الى الاشياء السهله وتنفرهم عسن الاشياء المشكلة كالطبيعة الثانية بالنسبة اليهم ، أولا يجب ذلك البايجوز ان يكلفهم بما فيه مشقة ، لأجل ان يصلهم الي مرتبة لاينالوها الابان ياتوابه ،و المنصور هو الثاني، أذ ظهر بما أمرنا أنما أوجبنا اللطف عليه تعالى ، للزوم القبح عليه لولاه ، و هو لزوم نقض غرضه ، والمذكور لانفهم قبحه اصلابل ربمانفهم حسنه ، بل ربما لو اسرهم الله تعالى بما فيه مشقة تامة ، ولم يعدهم بما يترتب عليه من الجزاء ، لكان العقل لا يدرك تبحه ، لمكان حقه تعالى عليهم ، فكيف ظنك بما اذا وعدهم بما يترتب عليه من المتوبات والتفضلات التي لم تر عين ولم تسمع اذن ؟ فتأمل -

وبالجمله غرض الله هو حصول التقريب، و بسبب اتيانهم بذلك السما ق يحصل لهم التقريب التام، وان كان اكترهم بسو اختيارهم و غلبة هوى انفسهم ربما يتركونه ولا ياتون به، و لم يقم د ليل على انه يجب عليه تعالى ان لا يامر هم بشي حسن شاق، حذرا من مخالفتهم .

وبطور آخر كما أن الغرض من التكاليف هو حصول التقريب، لذا يكو ن الغرض منها هو الاختيار والامتحان، حتى يعلمو انهم من المطيعين أم من العاصين، فأمرهم سبحانه باشياءً ونهاهم عن اخرى، وقال ان اتيتم بالاوامرا و انتهيتم عن المناهي فأتتم من المطيعين فيحصل لكم التقريب والجنة ، وان ابيتم عن الاوامروا تيتم بالمناهي فأنتم من العاصين فلا يحصل لكم التقريب، فيتر تب عليكم د خول الجحيم ، ولا ربب في ان مطلق التكاليف مشقة للا نفس ، و الطباع متنفرة عن ما فيه تحمل بالنسبة اليهم ، فلذا ترى الفساق اكثر من العباد و العاصين اكثر من المطيعين ، فلو كان واحبا عليه تعالى ان لا يكلفهمها يحصل منهم التخالفغالبا ، لكان عليه تعالى ان لا يكلفهم اصلا ، لما عرفت ، و ذ لك بديهي البطلان، فلا بدلك أن تقول نحن لانقول بذلك، بلنقول أن لتكاليف و ان كان كليها وبالاعلى الانفس، ولكن مسل يسرة ومنها عسرة، والتخلف وانكان واقعا بالنسبة الى كليهما عن اكثر الناس، ولكن التخلف في الثاني اكثر، فينافي غرض الحكيم، فلا بدان لا يامر به اذ لو امر لكان مقربا الى المعصية ، قلت: مع جريان الدليل الذي ذكرت في كليهما ، اي منافاة في ذلك لفرض الحكيم اليس غرضه هو الاختيار، فبذلك يحصل الاختبار كالتقريب، ولم يقم دليل انه يجب عليه تعالى في دار الاختيار، أن يرفع الموانع التي بها لا تطبع النفوس الشقية، بل الدليل عل خلافه واضح السبيل·

هذا مضافا الى انه لو كان كذلك، لكان الواجب عليه تعالى، ان يعطى

ما علقه المكلف القادرعلى نفسه اطاعة الله عليه ، بان لا يطبعه حتى يعليه الله ذلك ، و تلك الجرأة على الله مما دل العقل والنقل على فساده ، وبالجملة فساد ما ذكر اكثر من ان يحصى ، فلا نطول المقام بذكره ·

نصار فذلكة الكلام في المقام، ان القول بوجوب اللطف، انماهو لأجلل حصول القبح والنقص عليه سبحانه لولاه، فصار القول به وجودا وعدما، داشرا مدار الدليل المذكور، فاذن لاوجه فيما نحن فيه للقول بان التكليف بمافيه حرج ينافي اللطف الواجب عليه تعالى، لعدم جريان الدليل المذكور فيه .

و هم و تنبيسه :

و لعلك تتوهم ان ما اشرنا اليه سابقا ، من عدم جواز التخصيص فسى العقليات ، ينافيه ما ثبت من الشرع من التمكين من القصاص والحد وامثالهما، مع ان دفع الضرر المظنون واجب عقلا ، وهذا الوهم فاسد ، اذالبرها بالدال على وجوب دفع الضرر المظنون ، لم يشمل المقام حتى يكون القول بما ذكر من باب التخصيص ، و ذلك اما بحسب النظر الجليل ، فلغلبة المصلحة على المفسدة في امثال المقامات ، و العقل معها لا يحكم بوجوب التحرز ، بل ربسا يحكم بوجوب الارتكاب ، و بذلك ايضا جرت عادة العقلا ، كما يظهر ذلك من امر الاب بحجامة ولده ، حيث يتوقف صحة مزاجه عليها ، وهويبكي والأب يضحك ، وقد حقق ان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير ، واما بحسب النظر الدقيق فلان حكم العقل اننا هو لاجل الشرر والشر ، وهما منفيان رأساء الا تنظر الى عرف العقلا ، حيث يفرقون بين مدى السكين على موضع للجرح مسن غير ترتب نفع عليه ، و بين مدية على الظهر لاجل الحجامة وحصول النفع ، ويطلقون في الاول الضرر والفساد دون الثاني ، وللجواب عن الأخير مجال اصلناه على الطل الكمال .

و بالجملة ما احاط به الدليل العقلى وكان داخلا في حصنه ، فلا يجوز تخصيصه بلا شبهة ، وامامايترااي في بادي النظر انه من التخصيص ، فليس في الحقيقة كذلك، لعدم كونه من أهل ذلك الحصن، وبتحو ذلك أيضا يجاب عن الاعتراض الوارد على الدليل الدال على حجية مطلق الظن في الاحكام الشرعية حيث يقال أن الدليل العقلى غير قابل للتخصيص، مع أن ذلك الدليل مخصص لخروج الظن المستفاد من القياس، عنه بالسنة والاجماع، فظهر بما ذكر أن التكليف بما فيه حرج ، لا ينافى اللطف الواجب عليه تعالى ، تعملوكان التكليف المتوجه الى المكلفين كثيرا ، وكان الكل مفضيا الى الحرج ، لكان القول بالمنافاة قويا ، للزوم القبح المشار اليه ،

و اما الجواب عن الدليل الثالث ، فيظهر وجهه مما مر، فلانطول المقام ، و اما الجواب عن الدليل الثالث ، فيظهر وجهه مما مر، فلانطول المقام ، و بذكره ، فظهر بما ذكر ان ما رجحناه من النفصيل ، هو الحق الحقيق بالمقام ، و ان غفل عنه اقوام .

المقام الثانى: على القول بجواز التكليف بما فيه حرج عقلا، فهل وقع فى الشرائع السابقة على شريعة نبينا محمد ((ص)) ام لا؟ وجهان، ويدل على الاول قوله تعالى: ((ربناولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا))، وقوله سبحانه: ((والاغلال التى كانت عليهم))، وقوله ((ص)) بعثت بالحنفية ، الى آخره ، اذهو ((ص)) فى مقام الامتنان، وما ورد فى الأخبار فى بيان التكاليف المشاقة التى كانت على بنى اسرائيل، وقد تقدم صحيحة داودا بن فر قد الدالة على ذلك، كما قاله السجاد فى صحيفته ، فلاحظ ، و يدل على الثانى قول موسى ((ع)) لنبينا الصلوة ، و يؤيده ما ورد من بيان بسطة الاولين فى الأعمار والاجسام ، و شددة شكيمتهم وطاقتهم على تحمل شدائد الامور، فعليه فما كان حرجا بالنسبة الينا لحم يكن حرجا حيث شرع ، فيختلف الحال باختلاف اهلها ، و المنصور هو الأول ، لقوة ما يدل عليه ، سيما بملاحظة ان فى حديث المعراج شيئا ربما يوهن التحفيه به ، مضافا الى ساير وجوه المناقشات ، وهو قول موسى ((ع)) تعليلا لسوًال التخفيف لمكان عدم طاقتهم نفانى جئت الى بنى اسرائيل بما افتر ض

الله عز وجل عليهم ، فلم يأخذوابه شيئا ، ولم يقروا عليه فلا ، الخبر · · · فتدبر · تنبيم :

الذى يظهر من الآيات القرآنية ، ان التكليفات الشاقة الواردة على بنى اسرائيل ، انما صيروا بانفسهم (1) باعثين لها ، والا فارحم الراحمين لم يكلفهم اولا الا وسعا ، كما شاراليه بقوله : ((لا يكلف الله نفسا الاوسعم)) ، فلاحظ اوائل سورة البقرة ، ثم سورة المائدة ، ثم غيرهما من السور المشتملة على قصصهم .

الثالث: لااشكال على ما اشرنا سابقا، في ان الاصل هو نفى الحرج في شريعتنا، وانما الاشكال في انا اذا قلنا بجواز التكليف بما فيه حرج عقلا، فهل يجوز الخروج عن ذلك الأصل كما في ساير العمومات ام لا؟ احتمالان ذهب جماعة الى اولهما، وللثاني ما يستفاد من الكتاب والسنة عموما وخصوصا، كقو له تعالى: ((لا يكلف الله نفساالا وسعها))، وقوله تعالى: ((ماجعل عليكم في الدين من تعالى: ((بيدبكم اليسرولا يريد بكم العسر))، وقوله: ((ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا))، وقوله سبحانه: ((والاغلال التي كانت عليهم))، وقوله تعالى: ((يريد الله ان يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا))، وقوله: ((وما يريد الله ليجعل عليكم من حرج))، وقوله ((ص)): دين محمد حنيف، وقوله ((ص)): بعشت ليجعل عليكم من حرج))، وقول الصادق ((ع)): ان الله اكرم من ان يكلف الناس ما لا يطيقون، (٢٠) كما في رواية هشام المعدودة من الصحاح، وقوله ((ع)): ما كلف يطيقون، وانعا كلفهم في اليوم والليلة خمس صلوات، وكلفهم في كل مأتي درهم خمسة دراهم، وكلفهم صيام شهر رمضان في السنة، وكلفهم

⁽۱) قال تعالى: ((كل الطعام كان حلاً لبنى اسرائيل الاماحرم اسرائيل على نفسه)) (منه) ، وفي اواخر سورة النسائ: ((فبظلم من الذين ها دواحرمنا عليهم طيبات احلت لهم و بصدهم عن سبيل الله كثيرا))

 ⁽۲) و التقريب من أن الظاهر من الطاقة الواردة في الخبر هو اليسربل ربما يقال أن الظاهر صدق عدم الطاقة والقدرة حقيقة في صورة التعسرولزوم الحرج ٠ (منه)

حجة واحدة ، وهم يطيقون اكثر من ذلك ، انما كلفهم دون ما يطيقون ، كما في روايته الاخرى (1) المعدودة من الصحاح ، وكقوله ((ع)) في رواية ابسى بعسير المعدودة من الموثقات ، بعد أن سأله انا نسافر فربما بلينا من الغديسر من المطر ، يكون الى جانب القرية ، فتكون فيه العذرة ، و يبول فيه الصبى ، وتبول فيه الدابة و تروت: ان عرض في قلبك منه شي ، فقل : هكذا ، يعنى اخرج الما بيدك ، فأن ألدين ليس بعضيق ، فأن الله عز و جل يقول : ((ما جعل عليكم في الدين من حرج)) .

و كقول الصادق((ع)) ايضا: ما امر العباد الابوسعيهم وكل شي امرائناس باخذهم فيهم متسعون له فهو موضوع عنهم، ولكن الناس لاخير فيهم، كما في رواية محمد بن على الحلبي المعدودة من الموثقات •

و قوله ((ع)) في رواية عبد الاعلى المعدودة من الحسان: يعرف هــذاو اشباهه من كتاب الله عزوجل،: ((ماجعل عليكم في الدين من حرج))، امسح عليه بعد ان سأله عبد الاعلى: عثرت فانقطع ظفرى، فجعلت على اصبعـــى مرارة فكيف اصنع بالوضوء؟

و كقوله ((ع)) انعا يصام يوم الشك من شعبان ، ولا يصوم من شهر رمضان ،
لانه قد نهى ان ينفرد الانسان للصيام في يوم الشك ، وانعا ينوى من الليلة انه
يصوم من شعبان ، فان كان من شهر رمضان اجزا عنه بتفضل الله عز و جل وانعا
قد وسع الله على عباده ، ولولاذ لك لهلك الناس ، كما في رواية سماعة المعدودة
من الموثقات •

⁽¹⁾ وفى الوسائل عن الخصال بسنده عن اسمعيل بن مهران عن الصادق ((ع)) و الله ماكلف الله العباد الادون ما يطيقون انماكلفهم فى اليوم والليلة خمس صلوات وكلفهم فى كل الف درهم خمسة و عشرين درهما وكلفهم فى السنة صيام ثلاثين يوما وكلفهم حجة واحدة وهم يطيقون اكثر من ذلك وفى الوسائل ايضا عن محاسن البرقى عن على بن الحكم عن هشام بن سالم عن الصادق ((ع)) قال ماكلف الله العباد الا ما يطيقون وساق الخبركما فى المتن الى قوله وهم يطيقون اكثر من ذلك ثم قال الحديث (منه) .

و قوله ((ع)) في رواية ابي بصير ، بعد ان سأله عن الجنب يجعل الركو او الوتر فيدخله اصبعه فيه : ان كانت بده قذرة ، وان كان لم يصبها قذر فليغتسل منه ، هذا مما قال الله تعالى : ((ماجعل عليكم في الدين من حرج)) •

و كقوله((ع)): يضع يده و يتوضأ ثم يغتسل، هذا مما قال الله تعالى: ((ما جعل عليكم في الدين من حرج))، بعدان سأله محمد بن الميسر⁽¹⁾ عن الرجل الجنب ينتهى الى الما القليل في الطريق، و يريد ان يغتسل منه و ليس معه انا يغزف به و يداه قذرتان، و قوله((ع)): لا باس. ما جعل عليكم في الدين من حرج))، بعدان سأله القضيل بن يسار في الرجل الجنب يغتسل فينتضح من الما في الانا ، على ما روى عن الوافي عن النبسا بوريين عن حماد عن ربعي عن الغضيل .

و كقول على ((ع)) حيث سئل ايتوضاً من فضل وضو عماعة المسلمين احب اليك ام توضأ من ركو ابيض وخمر الابل من فضل وضو جماعة المسلمين، فان احب دينكم الى الله الحنيفة السمحه السهلة .

و كقول الصادق ((ع)) في رواية حمزة الطيار: ما امر الا بدون سعتهم ،و كل شي امر الناس به فهم منسعون له ، و كل شي الايتسعون له فهو موضوع عنهم ، ولكن الناس لاخير فيهم .

و كقول على ((ع)) في الحرز اليماني المنسوب اليه ((ع)) ، في مقام الاعتراف بالنعم: فما ايسر ما كلفتني به من حقك ٠

و كقول السجاد ((ع)) في الصحيفة في دعا التحميد: فما هكذا كانت سنة في التوبة لمن كان قبلنا ، لقد وضععنا ما لاطاقة لنا به ، ولم يكلفنا الاوسعا ،و لم يجشمنا الايسرا ، ولم يد علاحد منا حجة ولاعذ را

و كالرواية التي رواها احمد بن محمد بن ابي نصر حيث قال: سألته عسن

ا مسیر کما خل

الرجل يأتى السوق فيشترى جبه فرو ، و لا يدرى اذكية هى ام غير ذكية ، ايصلى فيها ؟ قال : نعم ليس عليكم المسئله ، ان ابا جعفر ((ع)) كان يقول: ان الخوارج ضيقوا على انفسهم بجهالتهم ، ان الدين او سعمن ذلك .

و قول احدهما ((ع)) ، على ما روى عن العياشي انه رواه في تفسير آية لا يكلف الله نفسا الاوسعما : لا يكلف الله نفسا فيما افترض عليما الا وسعما ، اى ما يسعه قدرتها فضلا و رحمة ·

و في دعا العديله: مكن ادا المامور، وسهل سبيل اجتناب المحظور، لم يكلف الطاعة الادون الوسع والطاقة ·

الى غير ذلك من الأخبار التي يجدها المتتبع

و يدل على الأول ما ورد في شريعتنا ، من القول بالجهاد والحج والتمكين من القصاص والحد ، و الدية على العاقلة ، والزكوة والخمس بالنسبة الى بعض الناس . و تهذيب الاخلاق ، و كف المراة الكثيرة الشهوة نفسها عن الزنامع غيبة زوجها ، وامثالها ، والذى يترجح في نظرى القاصر الكليل ويدون في فيكرى الفاتر العليل ، هو الاحتمال الثاني المناسب لرحمة الجليل و فضله الجميل ا ذ الناظر البصير والناقد الخبير ، اذا تدبر في الآيات والأخبار المتقدمتين وامعن النظر في عباراتهما ، و ما يظهر بصريحمها و اشاراتهما ، يظهرله صحة ماندعيه ، وأن القول بخلاف ذلك لا لب فيه ، ولقد الجاد بعض الافاضل حيث ترنم رأس قلمه في هذا المقام ، بما لفظه من الكلام: نفى الحرج في هذا الدين امرلا ربب فيه ، وليس المرادان الاصل نفى الحرج ، و أن الخروج عنه جايز، كما في سايرا لعمومات وليس المرادان الاصل نفى الحرج ، و أن الخروج عنه جايز، كما في سايرا لعمومات الواردة في الشريعة ، اما على تقدير اختصاص رفع الحرج بهذه الشريعة فظاهر والالزم ان يكون مساوية لغيرها في الاشتمال على الحرج ، والفرق بالقلة و الكثرة تعسف شد يد، واما على العموم فلاجماع المسلمين على ان الحرج منفى في هذا الدين ، انتهى كلامه المتين حشره الله مع الأعمة الطاهرين ،

وبالجمله انظر الى ما ذكره السجاد ((ع)) في الصحيفة .وما قاله الصادق

عليه السلام لهشام، وللملقب بالطيار اعنى الحمزة، وما قاله نبينا (ص)) و هو في مقام الامتنان: بلا شبهة بعثت الى آخره، والى غيرهما من الأخبار المتقدمة، والى الآيات القرانية، سيما الآية المصدرة بكلمة الارادة، بشرط ان تتذكرما ذكره على (ع)) في آية النظهير، من استدلاله بها على عصمة سيد تنا فاطمة ((ع)) لبعض الخلفا الغاصب لفدك عليه اللعنة، فانك بعدملاحظة ماذكر، لا تستريب ايها المتفطن اليقظان البتة. (١) واما ما استند اليه ارباب القول الثاني فغيرمغن من من المتفطن الله ورحمته لما مرسابقا، من ان ما جرت العادة بالاتيان بمثله، كالجهاد والحج والزكوة والخمس بالنسبة الى بعض الناس، والدية على العاقلة وامثالها، فليس من الحرج، هذا مضافا الهان بعض الامثله المتقدمة، كتهذيب

⁽¹⁾ روى الصدوق في العلل في باب العلة التي من اجلها امر خالد بن الوليد بقتل اميرالمومنين(١ع)) عن ابيه قال حدثنا على بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عمن في كره عن ابني عبد الله ((ع)) قال لما منع ابوبكر فاطمة ((ع)) قد كاو اخرج وكيلها جاً الميرا لموامنين ((ع)) إلى المسجد وابو بكر جالس و حوله المهاجر ون و الانصار فقال يا ابا بكر لم منعت فاطمة ما جعله رسول الله((ص)) لماووكيلمافيه منذ سنين فقال ابوبكر هذا في للمسلمين فان اتت بشهود عدول والافلاحق لما فيه قال يا ابا بكر تحكم فينا بخلاف ما تحكم في المسلمين قال لاقال اخبر ني لو كان في يد المسلمين شي وادعيت وانا فيه من كنت تسئل البينه قال اياي كنت احتل قال فاذا كان في يدى شي؛ فادعى فيه المسلمون تستلني فسيسه البينسة قال فسكت ابوبكر فقال عمر هذا في المسلمين ولسنا من خصو متك في شي فقال اميرالمومنين ((ع)) لأبي بكريا ابا بكر تقربا لقران قال بلي قال فأخبرني عن قول الله عز و جل انما يريد الله ليذ هب عنكم الرجس اهل البيت ويطهر كم تطهير ا افینا او فی غیرنا نزلت تال فیکم تال فأخبرنی لو ان شاهدین من المسلمینشمدا على فاطمه ((ع)) بفاحشه ما كنب صانعا قال كنت اقيم عليها الحدكما اقيم على نساء المسلمين قال كنت اذا عند الله من الكافرين قال ولم قال لأنك كنب ترد شهادة الله و تقبل شماده غيره لأن الله عز و جل قد شهد لها بالطمارة فأذا رد دت شبها دة الله و تقبل شبها ده غيره كتب عند الله من الكافرين فيكي الناس و تفرقوا و دمدموا الى آخر الحديث ٠ (منه)

الاخلاق و كف المراة الكتيرة الشهوة نفسها عن الزنا معفيبة زوجها ، و امتالهما ، يمكن للمكلف تسهيله بملاحظة كتب الوعظ والأخبار والآيات ، و باستعمال الجسوع الذي يقطع ما دة الشهوة ، كما فصلنا ذلك سابقا ، فراجع ، بل بملاحظة ذلك يسهل الكل .

واما القصاص والحد ، فالتحقيق ان يقال لما ارتكب المكلف ما نهى الله تعالى عنه ، من الاشياء الباعثة لهما صار ذلك باعثا لأن يتعلق عليه الخطاب الالهى ، الدال عليهما ، وليس لله تبارك و تعالى ان لا يامر بهما بذلك ، لأن القصاص وكثيرا من موارد الحدود من حقوق الناس ، وعدالته تقتضى الامربهما ، نعم هو مامور بعد ارتكاب النهى المذكور بالتوبة ، وهى تصير باعثة لغفران ما ارتكبه من حقه تعالى ، ولا حرج في ذلك في شيء .

وان شئت فامل رأس القلم دقيقه في هذا المقام، ثم استمعلما يتلى عليك من الكلام، و هو ان التكاليف الصادرة من الحكيم على الاطلاق، المتوجهة الى المكلفين، ان كانت من الاشيا التي بها يحصل النظام، ولولاهالاختل، فلا ضير في كونها شاقة كالقصاص والحدود و ما ضاهاهما ، وان لم تكن كذلك، و ان كان مقتضى المعقل هو جواز التكليف بما فيه حرج في الجملة، ولكن الأحبار المتقدمة كالآيات، منعت منه في شريعتنا ، لايقال: ما ذكرته تخصيص في الآيات والأخبار المتقدمة ، فقبل الاصل المذكور التخصيص كساير المعمومات، لأنا نقول امثال هذه التخصيصات، التي لولاهاليلزم القبح و النقص عليه تعالى ، لانزاع لاحد فيها التخصيصات، التي لولاهاليلزم القبح و النقص عليه تعالى ، لانزاع لاحد فيها فهي مفروغة عنها ، فظهر بما ذكر ان الاشيا التي استند اليها الخصم لا دلالية لها على ما يدعيه ولاصراحة فيما يعنيه ، وان الذي اشرت اليه هوالحق الحقيق بلا تباع في المقام ، وان غفلت عنه اقوام ، ولعل عذر هم ، مسع انهم لا حظوا الآيات والأخبار المتقدمة ، عدم التأمل الصادق في مضامينها والنظر في قرائن الأيات والأخبار ، بظهور غير قابل للانكار ، كما هو واضح المنار بل كالشمس في نصف الأخبار ، بظهور غير قابل للانكار ، كما هو واضح المنار بل كالشمس في نصف الأخبار ، بظهور غير قابل للانكار ، كما هو واضح المنار بل كالشمس في نصف

النهار، ولما كانت المسئلة المذكورة، اى مسئلة العسر والحرج، لم يعطها احدمن الاصحاب حقها من التحقيق، ولم يلج احدمنهم فى لجج هذا المضيق، فلذا ارخينا عنان القلم ساعة فى هذا المضمار، و ذكرنا اكثر ما و قفنا عليه من الآيات والأخبار، وغيرهما من الادلة التى ربما يتمسك بها فى الباب، وميزنا الفشر من اللباب، وحققناه ما هو الحق فيها والصواب، بتوفيق الملك الوهاب،

و حيث عرفت ذلك فلنعطف عنان القلم الى ما كمافيه ، فنقول: قد ظهريما ذكر ان ما ذكره بعض الافاضل المتقدم اليه الاشارة . مجيباً عن الدليل الخامس بما مر اليه الإشارة غير وجيه . أذ ما ذكره في تخصيص الأصل المذكور ، لا ينهب ص بالمعارضة ولاينو؛ بالمناقضة ، ولا يشفي العليل ولا يبرد الغليل ، اذليس غاية منا تدل عليه الادلة الدالة على المضايقة ، الاالمظنة وهي غير قابلة لتخصيص الاصل المذكور، ملا ريب ولاشته كما كشفنا نقاب ابهامه و تقشعنا غياهب ظلامه ، بالنحو الذي يذعن عليه المتأمل المنصف دون المكابر المتعسف. هذامضافا الي تطرق الوهن إلى الإحماعات المحكية ، بما إشاراليه الشارح المحقق في الذخيره ، حيث قال: والقول بالمواسعة كان مشهورا بين القدماء ايضا، نقل السيد الجليل رضي الدين على بن موسى بن طاوس في بعض الرسائل المنسوبة اليه المصنفه في هذه المسئله ، من كتاب مفاخر المختصه من تخير الاحكام تأليف ابي الفضل محمد بن احمد بن مسلم ، الذي ذكر في خطبته ، انه ما روى فيه الاما اجمع عليه وصح من قول الأثمة ((ع)) عنده . ما هذا لفظه : الصلوات الفائتات يقضين ما لم يدخل عليه وقت صلوة ، فاذا دخل عليه وقت صلوة بدأ بالتي دخل وقتها، وقضى الفائتة متى احب، و نقل ابن طاوس ايضا في الرسالة المذكورة ، عن كتا ب النقض على من ظهر الخلاف لأهل بيت النبي ((ص)) الملاء ابي عبد الله الحسين بن ابي عبد الله بن على المعروف بالواسطى ، ما هذا الفظه : مسئلةٌ من ذكرصلوةٌ و هو في اخرى. قال اهل البيت عليهم السلام: يتم التي فيها و يقضي ما فاته. و به قال الشافعي، ثم ذكر خلاف المخالفين، وقال فيه ايضا: أن سأل سائل و

قال: اخبرونا عمن ذكر صلوة وهو في اخرى، ما التي يجبعليه ؟ قال: يتمالتي هو فيها و يقضى ما فاته، ثم ذكر خلاف المخالفين، واستدل عليه بما روى عن الصادق ((ع))، و نقل بعض الروايات الدالة على ذلك، انتهى كلام الشارح المحقق .

و بالشهرة المتأخره ، و الى الروايات بما سيجيُّ اليه الاشارة ، هذ أمضافًا الى ان القائلين بالمضايقه كانوا يضيقون الأمر بالنحو المنقول عن علم الهدى و الحلي ، حيث نقل عن الأول في المسائل الرسية انه قال في جملة كلام له : فان محتاجا الى تعيش يسديه جوعته و ما لا يمكنه دفعه من خلته ، كان ذلك الزمان مستثنى من اوقات القضا" ، كاستثنا ً الحاضرة عند التضيق ، ولا يحوز له الزيباد ة على مقد از الزمان الذي لا يدمنه في طلب ما يمسك به الرمق ، وحكم من عليه نفقةً في وجوب تحصيلها ، كحكم نفقته في نفسه ، فاما فرض يومه و ليلته فسي ز ما ن التعيش ، فلا يجوز ان يصلي الا في آخر الوقت، كما قلناه ،فان الوجه في ذلك لا يبعر باباحة التعيش ، واما النوم فيجزى ما يمسك الحيوة منه ، فسي و جنوب التشاغل به ، مجرى ما يمسك الحيوة من القضاء ، و تحصيله ، ونحوا منه عن ابـن الدريس في السرائر ، فكالدان يلحق بالتكليف بالمحال ، بل لعله تكليف به وذلك اذ لاريب ولا شك ولا تأمل في ان كل عاقل غير غافل ولا ذا هل ، اذا جعل عقله المستقيم حاكما ، يجد و يرى ان من ضعف بكثرة الجوع ، تتزايد قوته بتزايد الاكل فمن اكل نصف لقمية من الطعام مثلاً. يحصل له بسبيه قوة ، فمن اكل لقيمة يحصل له بسببها قوة زايده على قوته الاوله ، وهكذا مالم يصل الى حد الافراط ، وبالجمله تتزايد بتزايده و زنا بوزن ومثلا بمثل وكذاالكلامفي النوم ، فانمن ضعف بكثرة السهر تتزايد قوته بتزايد النوم، قمن نام رابعة او ثالثه او ثانية او دقيقة او ساعة مثلا ، يحصل له بسببها قوة و تتزايد بتزايده ،طابق النعل بالنعل ، و انه لا يعلم حقيقة اقل القدر الذي به يمسك الرمق من النوم والاكل ، بحيث يتاتي به الاتيان بالصلوة، الا الله تعالى، او من علمه تعالى، اذكما يمكن أن يفرض

تحصيل القوة التى بها يمسك الرمق منهما ، و يتاتى له بها الاتيان بالملوة بساعة و بلقمه مثلا ، كذا يمكن فرض المذكور بساعة الاربع ، او بساعة و نصف ، او بساعتين مثلا ، كاللقمه فكيف يمكن له التحصيل بان هذا اقل ما يمكن به الاتيان بالصلوة ، كلا ثم كلا ليس ذلك الا التكليف بالمحال .

فان قلت: هو يجوز القول بان المراد هو تحصيل المظنه بذلك ؟ قلت : على فرض تسليم كون مراد هم مما ذكروا ذلك، يجرى ما ذكرناه في ذلك ايضا ،و زنا بوزن، بل لعل الأمر في ذلك افحش ، فتدبر كي لا تغفل ، فلذا قد يد عي الاجماع من فقها الاعصار والامصار ، على بطلان ذلك كما تقدم في الدليل

فان قلت: بين لي ما يجب القول به في المسئلة المعنونة ·

قلت: تحقيق القول في ذلك، يقتضي تمهيد مقد متين : احد يهما انهن قال من قدما اصحابنا ، بوجوب تقديم الفايته على الحاضرة ، هل قال بالفورية املا ؟ والذي يظهر من غير واحد من المتأخرين هو الأول ، وها انا أنقل جملة من العبائر، ثم اذكر ما يظهر عندي في ذلك، قال بعض الأجلاء قال في المبسوط: ان علم ان عليه قضا وادي فريضة الوقت في اوله ، فانه لا يجزيه ، وقال الشيخ المفيد رحمه الله : من فائنه صلوة لخروج وقتها ، صلاها كما فائنة ، ولم يؤخر ذلك الاان يمنعه تضيق فرض حاضره ، وقال السيد المرتضى رحمه الله في الجمل : كل صلوة فائت تضيق فرض حاضره ، و قال السيد المرتضى رحمه الله في الجمل : كل صلوة فائت وجب قفاؤها في حال الذكر لها من ساير الاوقات ، الا ان يكون في آخر و قت فريضة حاضرة ، و يخاف فيه من التشاغل بالفائنة فوت الحاضرة ، فيجب حينئسذ ولي العادة لو الابتدا ؛ بالحاضرة والتعقيب بالماضية ، و اوجب في المسائل الرسية الاعادة لو سلى الحاضرة في اول وقتها ، او قبل تضيق وقتها ، و منع فيها من الاشتغال بغير القضا في الوقت المتسع ، و منع من التكسب بالمباح ، وكل ما يزيد على ما يمسك به الرمق ، و من النوم الابقد ر الضرورة ، التي لا يمكن الصبر عنها ، و تبعه ابن اد ريس في ذلك فصرح في السرائر بنحوه ، وقال ابن ابي عقيل من من منسوصلوة ابن اد ريس في ذلك فصرح في السرائر بنحوه ، وقال ابن ابي عقيل من منسوصلوة ابن اد ريس في ذلك فصرح في السرائر بنحوه ، وقال ابن ابي عقيل من منسوصلوة ابن اد ريس في ذلك فصرح في السرائر بنحوه ، وقال ابن ابي عقيل من منسوصلوة

فرض صلاها اى وقت ذكرها ، الا ان يكون فى وقت صلوة حاضرة يخاف ان بدا بالفايته فاتنه الحاضرة ، فانه بيدا بالحاضرة ، لئلا يكونا جميعا قضا ، و قال ابن الجنيد رحمه الله : وقت الذكر لما فات من الفروض وقت القضا ، مالم يكن آخر فريضه يخشى ان ابتدا بالقضا ، فاتنه الصلوة التي هو فى وقتها ، فان لم يكن يخشى ذلك بدا بالفايته وعقب بالحاضرة وقتها ،

و قال ابن البراج: لو صلى الحاضرة والوقت متسعوهو عالمبذ لك، لمبنعقد وعليه ان يقضى الفايته ثم ياتى بالحاضرة، وقال ابوالصلاح: وقت الفائنة حبين الذكر، الا ان يكون آخر فريضة حاضرة، يخاف بفعل الفايته فوتها، فليزم المكلف الابتدا، بالحاضرة ويقضى الفائت، وما عدا ذلك من ساير الاوقات فهو وقست فلفايت، ولا يجوز التعبد فيه بغير القضائ ، من فروض حاضر ولا نفل المناهدة والتعبد فيه بغير القضائ ، من فروض حاضر ولا نفل المناهدة والتعبد فيه بغير القضائون التعبد فيه بغير القضائون في وقبت الفايت، ولا يجوز التعبد فيه بغير القضائون في فروض حاضر ولا نفل المناهدة والتعبد فيه بغير القضائون في فروض حاضر ولا نفل المناهدة والنفل النفل النفل المناهدة والنفل المناهدة والنفل المناهدة والنفل المناهدة والنفل النفل النفل

وقال سلار : وكل صلوة فاتت بعمد ا و تفريط ، يجب فيها القضا على الغور. وان فات سهوا وجب قضاؤه وقت الذكر ·

وقال ابوجعفربن بابویه : اذا فاتتك صلوة فصلها اذا ذكرت ، فان ذكرتها وانت فی وقت فریضة اخری ، فصل التی آنت فی وقتها ثم صل الصلوة الفائنه ، قال اوان نست عن الغداة حتی طلعت الشمس فصل الركعتین ، ثم صلوة الغداة ، قالمه فی المقنع ، و فی الفقیه ، و فال ابوه : ان فاتتك فریضة فصلها اذا ذكرت ، و ا ن ذكرتها و انت فی وقت فریضة اخری فصل التی انت فی وقتها ، ثم صل صلوة الفائنة انتها ، كلامه .

و قال المصنف رحمه الله في الذكرى على ما حكى: اكثر علمائنا على وجوب الترتيب. ثم قال جماعة ضيق الأمر في ذلك وشد دوا على المكلف غابة التشديد، حتى حرم السيد واخرون الاشتغال بغير الفائنة الاالضرورى، وعن المنتهى ايضا انه خرج ان محل النزاع هو وجوب الترتيب، و قال في التحرير في بحث المواقيت من فاتنه فريضة فوقتها حين يذكرها ، ما لم يتضيق الحاضرة ، ولو ذكرها في اول وقت الحاضرة ، استحب تقد يمها على الحاضرة ، سوا اتحدت القابته اوتعددت.

وقيل بالوجوب، ولو ذكر في اثناء الحاضرة عدل نيته استحبابا او وجوبا على الخلاف، مع امكان العدول، وقال ايضا فيه في بحث القضاء :الخامس : يجبب قضاء الفائته في الفرائض مع الذكر ، اتحدت اوتعد دت وجوبا موسعا على الاقوى، السادس: الحواضر تترتب اجماعا وكذا الفوائت الى ان قال وهل يتقدم الفائتة على الحاضرة مع سعة الوقت وجوبا او استحبابا ؟ الاقوى عندى الاخير، فلود خل في الحاضرة مع سعة الوقت وعليه فايتة عمدا ، صحت صلوته ، وان كان ناسيا فكذلك، لكن يستحب له العدول اذا ذكر مع بقا وقته و لو قبل التسليم وقد لكن يستحب له العدول اذا ذكر مع بقا وقته و لو قبل التسليم و

و قال في الدروس: و وقت القضاء الذكر الا ان يتضيق الحاضرة ، والاصح تخيير بين القضاء والاداء مع سعة وقت الحاضرة ، والقضاء افضل ، واكثرالا صحاب على وجوب الفورية و تأخير الحاضرة ، و هو احوط

وقال فى الحبل (١) المتين: وجوب القول بالمضايقة هومذ هب اكثر متقد مى اصحابنا رضى الله عنهم ، حتى ان المرتضى رضى الله عنه منع فى بعض رسائله ، من اكل ما يفضل عما يمسك الرمق ، و من نوم يزيد على ما يحفظ الحيوة ، و من تعيّش يزيد على قدر الضرورة ، و من الاشتغال بجميح المباحات و المند و بات و الواجبات الموسعة ، قبل القضا الى ان قال و ذ هب الصدوقان واكثر المتأخرين الى التوسعة فى القضا .

و قال الشارح المحقق: ذهب اكثر المتقدمين من الاصحاب الى و جو ب الفور في القضائ، فاوجبوا تقديم الفايته على الحاضرة، سوائ تعددت اواتحدت، ما لم يتضيق وقت الحاضرة، فمنهم من صرح ببطلان الحاضرة اذا اتى بها في سعة الوقت مع ثذكر الفائنة، وهم المرتضى وابن البراج وابوالصلاح و الشيخ في المبسوط و ابن ادريس، و منهم من لم يصرح بذلك، كالمفيد وابن ابى عقيل وابن الجنيد والشيخ في النهاية و الخلاف، وبالغ السيد المرتضى في المسائل الرسيه البراج وابن عقيل وابوالصلاح والمرتضى وابن ادريس واتباعهم و (منه) الى ان قال و ذهب ابنا بابويه الى المواسعة المحضة ، و اليه ذهب اكثر المتأخرين ·

قال المصنف في المختلف : و هو مذهب والدى، واكثر من عاصرناه من المشايخ ، لكن عنذ المتأخرين تقديم الفائتة مستحب، وعند ابنى بابويه تقديم الحاضرة مستحب .

وقال صاحب الحدائق: قد اختلف كلام الاصحاب رضى الله عنهم فى ذلك فالمتقد مون منهم على قولين: القول بالفورية وهو مذهب الاكثر، الاانهم بين مصح ببطلان الحاضرة لو قد مها مع سعة الوقت، و بين مطلق، و القول بالعواسعة و هو مذهب الصدوقين، و ظاهر النقل عنهما استحباب تقد يم الحاضرة فى السعة و المتأخرون منهم على اقوال ثلاثة: فالمشهور بينهم هو ما ذهب اليه الصدوقان من العواسعة، الا انهم يستحبون تقديم الفايته، ثم نقل مذهب المحقق و المختلف، و قال فى المفاتيح اكثر القدماء على وجوب تقديم الفايته على الحاضرة ما لم يتضيق وقتها، ومنهم من صرح ببطلان الحاضرة لو قدمها مع ذكر الفايته الى ان قال و الصدوقان على العواسعة المحضة حتى انهما استحبا تقديم الحاضرة مع السعة الى ان قال و الصدوقان على العواسعة المحضة حتى انهما استحبا تقديم الما المان تقديم المان تقديم المان تقديم المان يتضيق المان تقال واكثر المتأخرين على المواسعة واستحباب تقديم الفائته، الى ان يتضيق الوقت، وهو الاصح جمعا بين الأتبار، ود فع اللحرج والعسر،

وقال المفيد على ماحكى في رسالته التى الفهافى نفى السهوعن النبى (ص)) فى تضعيف الخبر الوارد بسهوه (ص)) : مع انه ينضمن خلاف ماعليه عصابة الحق ، لا نهم الإختلفون فى انمن فانه صلاة فريضة ، فعليه أن يقضيها فى اى وقت ذكرها من ليل اونهار، مالم يكن الوقت مضيّقا لصلوة فريضة حاضرة ،

وقال الحلى في السرائر في آخر بحث المواقيت: و من فاتته صلوة فريضة فليقضها اى وقت ذكرها من ليل او نهار ، ما لم يتضيق وقت صلوة فريضة حاضره ، فأن تضيق وقت صلوة حاضرة بدابها ثم بالتي فاتته ، فأنكان قد دخل في الصلوة الحاضرة قبل تضيق وقت الصلوة الغايته ، وقد صلى منها شيئا قبل الفراغ منها ، فالواجب عليه العدول بنيته إلى الصلوة الفائنه، ثم صلى بعد الفراغ منها الصلوة الحاضرة، وعلى هذا اجماع اصحابنا منعقد، وعن المرتضى في بعض مسائله انه بعد ان سأله السائل عن حكم المسئله و ما يتفرغ عليها قطعا بالاجماع عليه قائلا: إذا كان اجماعنا مستقرا بوجوب تقديم الفائت من فرائض الصلوة، على الحاضر منها إلى أن يبقى إلى وقته مقد أر فعله، فالقول فيمن صلى حاضرا ٠٠٠ الى آخر ما سئل، لم ينبه رحمه الله عنه بفساد قطعه، وعدم الاجماع، بل أقره على ذلك، و أجاب بما أجاب ما أجاب ما أجاب عا أجاب ما أجاب ما ألها أله الما العالى ال

اذا عرفت ذلك، فاعلم انه يظهر من جملة من تلك العبائر وصريح بعضها ، ان للقدما ولين: القول بالقورية والقول بالمواسعة ، قليس منهمهن قال بوجوب تقديم الفايته دون القورية ، وعليه فس قال بوجوب تقديم الفايته ، لا بدله من القول بالقورية لمكان الاجماع المركب، ويظهر من بعض المحققين (١) من متاخرى المتأخرين ، انه يمكن القول بوجوب تقديم الفايته دون القول بالفورية ، اذ الاجماع المركب غير ثابت لمكان عبارة التذكره والمنتهى ، و كون مذهب هؤلا ان الأمر بالشي يقتضى النهى عن ضده ، وان الأمر عند جماعة منهم على جهة الفور بالشي

أتول: و يمكن ان يؤيد ذلك بعبارة غير التذكره والمنتهى ايضا، من بعض من العبائر المتقدمه ، و بغيره كعبارة الماتن هنا ، والمحقق في مختصرالنافع، و ما ما ثلهما ، والذي يقضيه الانصاف ان من فصل بالنحوالمذكور، وان لم يصحعندي القول بأنه خارج للاجماع المركب قطعا ، ولكن الظاهر انه كذلك ، والله هو العالم بحقايق الامور ،

تنبيله :

الثمرة بين القولين انما تظهر انه اكان الوقت متسعا ، وتذكربالفايته وكان الوقت او سعمن الاتيان بجميع الفايته والحاضرة ، فانه يجوز على القول بوجوب

⁽١) وهو التحقق البهيهاني ٠ (منه)

تقديم الفائتة دون الفورية ، التأخير الى ان لا يبقى من الوقت الا بقد رهما، و على القول بالفورية لا يجوز ذلك وهذا واضح ، و ثانيهما ان القول بالضايقة والفورية ، هل يستلزم الحرج ام لا ؟ والذي صرح به جماعة هو الأول ، قال السيد فسى المدارك: قال في المعتبر : ولوقالوا ادعى المرتضى ان اوامرالشرع على التضيق ، قلنا : يلزمه ما علمه ، و اما نحن فلا نعلم ما ادعاه على ان القول بالتضييق يلزم منه ما عليه صلوة كثيرة ، ان يا كل شبعا او ينام زايدا على الضرورة او يتعيد ش لاكتساب قوت يومه له ولعياله ، وان كان معه درهم ليومه حرم عليه الاكتساب حتى يخلو يده ، والتزام ذلك مكابرة صرفه ، والتزام سوفسطائي ، ولو قيل : قد اشار ابو الصلاح الحلبي الى ذلك ، قلنا : فنحن نعلم من المسلمين كافة ما ذكره ، فان اكثر الناس يكون عليهم صلوات كثيره ، فاذا صلى الانسان منهم شهرين في يومه استكثره الناس .

و قال بعض الأجلا معترضا على الكلام المذكور ما لفظه المذكورة، فانه معنوع و من ان القول بالتضييق يلزم منه منع من عليه صلوة كثيرة الى آخره ، فانه معنوع و انما اللازم منه وجوب المبادرة الى إيقاعها في اى وقت ذكرها ، مقدمة على غيرها كساير الواجبات الغورية ، كما دلت عليه الأخبار المعتمده ، نعمياتى ماذكره على قول من يذهب ان الأمر بالشيء يستلزم النهى عن ضده الخاص ، فانه يلزم منه المنع من جميع ما ذكره ، و هذا ليس محتصا بما نحن فيه ، بل هو فرع المقول بتلك المسئلة في كل مامور به فورا ، و لعل بعض من قال بالمضايقة ، يذهب في تلك المسئلة الاصولية الى القول بأن الأمر بالشيء يستلزم النهى عسن ضمد و الخاص ، فصح هنا بما نقله ، و حينئذ فعالطال به من تعديد تلك الالزامات ، و الخاص ، فصح هنا بما نقله ، و حينئذ فعالطال به من تعديد تلك الالزامات ، و بالمضايقة ، وإنما هونا شيء عن تلك المسئلة الاصولية ، وتصريح المرتضى بما شنعوا عليه ، لعله انما نشأ عن هذا القول في تلك المسئلة ، قانها مما طال فيها بينهم النزاع والجدال ، و اكثروا فيها من القبل والقال ، و ضعف فيه الرسائل و اكثروا فيها من القبل والقال ، و ضعف فيه الرسائل و اكثروا فيها من القبل والقال ، و ضعف فيه الرسائل و اكثروا

فيها من الدلائل·

وبالجمله فان الذي دلت عليه الآية ، والروايات المتقدمة باصرح دلالة ، هو القول بوجوب القضاء حين الذكر فتصير من قبيل الاوامر الواجبة الفورية ، كالامر بالحج ، والأمر بقضا الدين بعد الحلول عند المطالبة والتمكن من الادا ، ونحو ذلك من الأوامر الموجية لتاثيم المكلف بالاخلال بها مع التمكن ، واما انه لا يجوزله الاكل والشرب ونحو ذلك من الاضداد الخاصة ، كما اطالوا به التشنيع على هذا القول ، تطويل بغير طائل وتشنيع لا يرجع الى حاصل ، لان ذلك فرع ذلك القول في المسئله الاصوليه ، فإن كل من قام عنده الدلائل فيها على ذلك القول ، فله أن يغرع ماذكرو امثاله والافلا ، ولاخصوصية له بهذه المسئله ، وبذلك يظهرمافيكلام جملة المتأخرين التابعين للمحقق في التشنيع كما تقدم الاشارة اليه في كلام الذكري وكذا غيره . ثم قال ايضا : ما ذكره المحقق المذكور من أن أكثر الناس عليهم صلوة كثيرة ، وانه إذا صلى الإنسان شهرين في يوم استكثر الناس ، فانه كلام لاطائل تحته ولاثمرة تترتب عليه ، وذلك فانه اذا قام الدليل في تلك المسئله الاصولية على ما ذهبوا اليه ، من استلزام الأمر بالشي النهي عن ضده الخاص كما ذهب اليه طائفة من اصحابنا ، منهم العلامة والمحقق الاردبيلي رحمه الله وغيرهما ، و نفي عنه البعد السيد في المدارك، لزم وجوب الاتيان بالغوايت و المنعمما عداها ، ولو بان يقضى سنة كامله في يوم ،واستكثار الناسذلك للمدخل له في الاحكام الشرعية اذا قامت الادلة عليها ، ثم اى ناس تريد باولئك الناس؟ فان اراد العامة الذين هم من النسناس، فلا حجة فيه ولاعبرة بموان اراد منهم المرجع في الاحكام الشرعية ، فهم يفرعون ذلك على تلك المسئله الاصولية ،على أن القائل ان يمنع صحة تلك الدعوى ، ا ذ من البعيد تعمد ترك الغرائض والصلوات او نسيانها على وجه يصل الى حد الكثرة من واحد، فضلا عن كثير من الناس ، لا عن الاكتر ، هذا كله على تقدير ثبوت المدعى في تلك المسئلة الاصولية ، والافمع عدم الثبوت كما هو المشهور والمؤيد المنصور ،وان النهي إنمايستلزم النهيي عن الضد

العام، لا يلزم شيئا مما ذكروه ، على انهم قد صرحوا في وجوب ازالة النجاسة عن المسجد و قضا الدين ، و نحوهما من الواجبات الفورية بنحو ذلك ، و قد منعوا من الصلوة الافي آخر الوقت ، و من كل ضد خاص ينافي الاشتغال بذلك الماموريه ، بنا على ما اختاروه في تلك المسئلة الاصولية ، وما نحن فيه كذلك .

و قال ايضارادا على كلام الشارح المحقق المتقدم في الدليل الخامس اليه الاشارة ما صورته واماما ادعاه من الحرج العظيم في ضبط الاوقات و صعرفة الساعات، و ضبط انتصاف الليل و طلوع الشمس و غروبها ، فهل هوالا رد على الشارع، من حيث لا يشعر قائله ، حيث انه جعل هذه الاوقات حدود القرائض والصلوات، و جعلها منا طاللادا والقضا ، واختصاص الفريضة الثانية من آخره والاولى من اوله بمقد ارها ، ونحو ذلك ، والامر في المقامين واحد ، والحرج ليس دائرا مدار ما تنفر فيه النفوس البشرية ، ويستقله الطباع الانسانية ، وان اقتضته الادلة الشرعية ، والالسقطت جملة من التكاليف الشاقه ، كالجهاد والحج في الايام الصائفة ونحو ذلك . لنفور النفوس منه .

واما ما ذكره من لزوم الحرج بالاقتصار على اقل ما يتعيش به ، فقدعرفت انه ليس لوازم هذه المسئله انتهى كلامه رحمه الله ٠

أقول : و فيه نظر من وجوه :

الأول : ما ذكره من القول بعدم جواز الاكل و الشرب و ما ما ثلهما من الاضداد الخاصة ، الما نشا من القول بال الأمر بالشي يقتضى النهى عسن ضده الخاص ، وان كان حقا (١) و لكن ذلك لا يغنى من الجوعاذ لولم نقل في تلك المسئلة ايضا بالاقتضا ليلزم حرج الذي بيبوه ، و دلك لأنه على القول بالمضايقة الاتيان بالفوايت واجب فورى فلو اشتغل بالاكل والشرب والمشى ، و نحوها من الاشيا المنافية للاتيان بها من غير ضرورة ، لكان نار كاللما صور به

⁽١) لأن عدم الجوازظا هرفي الحرمة وهي انما يترتب لوقيل بالاقتضا ٠٠ (منه)

بسببهم من غير ضرورة ، و ترك المامور به حرام بلا شبهة ، فلا بد من ترك ما يؤ دى الى فعل الحرام ، باللابدية العقلية على الاقوى ، خلافا لكثير منهم فحكمو البالوجوب و بالجمله لا شبهة فى ترتب الاثم لو اشتغل بما ينافى معه الاتيان بالمامورية و و ان كان الاثم بسبب ترك المامورية و عدم الاتيان به ، نعم لو قيل باقتضا الأمر بالشى النهى عن ضده ، لكان ههنا إثمان :احد هماينشا منترك المامورية ، والآخر من ارتكاب الضد ، لمكان النهى المقتضى لذلك كاقتضا كلالفساد لو كان الضد عبادة ، و كيف كان فلا ريب فى كون التكليف بذلك حرجا ، بل لعله يفضى الى التكليف بمالا يطاق ، اذلا بدله ان لا يأكل و لا ينام زائدا على قدر الضرورة ، لا نهما تدريجيان والزائد على قدر الضرورة مما ينافى الا تيان بالمامورية ، فلابد من ذلك ، والمنافاة وانكانت ثابته فى القدر الضرورى منهما ايضا ، و لكن الادلة العقلية والنقلية ، قد دلت على وجوب الاتيان بهما بالقدر المذكور، ليس ذلك الاالتكليف بمالا يطاق ، لما عرفته فى قبيل المقدمة الاولى فراجع البنة ، ليس ذلك الاالتكليف بمالا يطاق ، لما عرفته فى قبيل المقدمة الاولى فراجع البنة ،

و كذا لابدان لا يكتسب زائدا على قدر ، ولا يمشى ولا يقعد ولا يتكلم زائد اعلى قدرها ، كغيرها من المباحات المنافية للاتيان بها ، و كذا لا بدان لا ياتى بالمستحبات المنافية للاتيان بها ، لأن ما يؤدى فعله الى ترك الواجب ، لا بدمن تركه و لو كان مستحبا ، الا ما صرح بدليل من الشرع ، كالاذان والاقامة ، •

وبالجمله لا شبهة في لزوم المذكور على القول المزبور ولنعمما ذكره المحقق المتقدم نقل كلامه ،ان التزام ذلك مكابرة معرفة والتزام سوفسطائي ، فما ذكره المعترض المذكور بان تلك الالزامات ، انما هوناشي عن القول بان الأمر بالشي يقتضى النهى عن ضده ، تسكيت للنفس الجائعه بما لا ينفعها ، وتزيين للمراة العجوز بما لا يحسنها ، اذ المتكلم في مقدمه الواجب لو لم يقل بانها واجبقشرعية فلا مهرب له عن القول بأنها واجبة عقلية ، وكذا القول في مقدمة الحرام فبارتكاب ما ينافي للاتيان بالقضا ، يترتب الاثم لمكان ترك الواجب ، فكيف يحكم المعقل بجواز ارتكابه ، وان كان ذلك الحكم من العقل بحواز ارتكابه ، بل حاكم بعدم جواز ارتكابه ، وان كان ذلك الحكم من العقل

لأجل عدم تطرق الاخلال الى ذى المقدمة، لاان يكون المقدمة بنفسها محبوبة، فعليه فلا ريب فى افضا كلك الى الحرج ، وان قلنا بان الأمر بالشى لا يقتضى النهى عن ضده الخاص كما هو الحق ، بل الى التكليف بما لا يطاق ، اما افضا الاكل والشرب اليه فلما عرفت، واما افضا التكسب اليه فلان القدر الذى يحكم به العقل منه ، هو ما ينسد به ضرورياته من الاكل والشرب وماضاها هما وقد عرفت انه لا يمكن للمكلف ان يعرف اقل القدر الذى به ينسد جوعه و عطشه منهما، فلا يمكن له ان يعرف القدر الضرورى منه ، و كذا الكلام فى نظايره .

و الحاصل ان ما ذكره هو المعترض واطالة تطويل بغير طايل ، و كلا م مبسوط لا يرجع الى حاصل ، نعم يرد على المحقق أن سوق كلمة التحريم حيث قال حرم عليه الاكتساب الى آخره ، لا وجه له ، لأن التحقيق أن الأمر بالمشى لا يقتضى النهى عن ضده ، بل كان عليه أن يعبر بعبارة تدل على اللا بد يمة العقلية ،

الثانى : ما ذكره بقوله: ما ذكره المحقق المذكور من ان كثرالناس عليهم صلوة كثيرة ، وانه اذا صلى الانسان شهرين في يوم ، استكثره الناس ، فانه كلا م لاطائل تحته ، الى آخر ما ذكره ، كلام لاطائل تحته ولاثمرة تترتب عليه ، وذلك لما عرفت سابقا من ان الادلة الدالة على انتفاء الحرج في شريعة نبينا محمد (ص)) ، غير قابلة للتخصيص بامثال هذه الادلة ، فراجع .

الثالث: ما ذكره بقوله: اى ناس تريد باولئك الناس؟ فان اراد العامة الذين هم من النسئاس، فلاحجة ولاعبرة به الى آخره، فكلام ظاهرى لا يسمع اليه و تخريج شعرى لا يلتفت اليه ، اذ مراد همن الناس هواهل العرف المرجع فى امثال هذه الا مور، والعقلاً الذين لا يرد كلامهم فى امثال هذه الأمور، وذلك لأن الحرج الذى نفاه الا حود يث المروية عن الأئمة الاطياب، كالا يات الوارد ، فى الكتاب، انما يحكم عناه بما يفهمونه ويدور على السنتهم ويثبتونه ، كما لا يخفى على المنصف الماهر ، دون المتعسف المكابر .

الرابع : ما ذكره بقوله : على ان لقائل ان يشعصحه تلك الدعوى، اذ من البعيد تعمد ترك الفرائض والصلوات انتهى ، انما نشأ من الانزوا ، و حسن الظن بالناس، وعدم التبع في احواليهم، المنبئ بأنهم لقلة مبالا تهم بامرالدين من النسناس ، أذ لا يخفي علىمن له أد ني تتبع في البلاد والصحاري والامصار، وادني اطلاع باحوال النسوان والشباب والكبار ، ان كثيرا منهم سيما المكاري و اهل البوادي والصحاري، يتركون الصلوة رأسا ، ولا ياتون بها اصلا، واماغيرهممن اهل البلاد المعتبرة والامصار المشهورة ، وان كانوا ياتون بها ولكنهم غيرعا رفين باكثر مسائلها ، و بما بينه الشارع ((ع)) من مقد ماتها ومقارناتها ،الانادرا منهم تعكنهم من الاخذ عمن يجوز الاخذ عنه ، وعلمهم اجمالا بان الشارع ((ع)) ا مسر باشيا٬ ونهاهم عن اخرى، لابدان يحصلا معانهم((ع)) قالوا: لاعملالابالفقه و المعرفة و باصابة السنة ، واقرب المجازات هو نفي الصحة بلا شبهة ، فهم غيير معذ ورين بلا ريبة ، وان اتفق موافقه عباد اتهم للواقع فلا يكون عباد اتهم صحيحة، كماكشفنا ــ في شرح قول المصنف رحمه الله : و لو صلى قيله عامدا او ناسيا ا و جا هلا يطلت صلوته ، _عنهالغشا وة يمالا مزيدعليه ، فراجع البتة ، أذ لو تتبعت كتب القوم لم تربيهم ان يفصلوا مسئلة ان الجاهل بالحكم الشرعي هل هو معذورام لا، بالنحو الذي فصلناه ثمة ، قانك ان راجعت هناك يظهر لك فساد ماذكره هذ ا المعترض باتم ظهور ، بحيث لا يكادان يخفي على من له ادني فهم وشعور ٠

الخامس: ما ذكره بقوله: على انهم قد صرحوا في وجوب ازالة النجاسة عن المسجد، وقضا الدين ونحوهما من الواجبات الفورية الى آخره، فلا يشفى العليل ولا يبرد الغليل، اذ وجوب ازالة النجاسة عن المسجد، وان كان و اجبا فوريا كقضا الدين مع النمكن والمطالبة ونحوه، ولكن لا يلزم منه الحرج المنفى، ولا التكليف بما لا يطاق الغير المرضى، و ان قلنا بان الأمر يقتضى النهى عن ضده الخاص، اذ غاية ما يتمادى النطهير هو ساعة او ساعتان مثلا، وعدم كون

ذلك (1) حرجا ، وان منعمن الاكل والشرب و ما ما ثلهما مما يحكم بـ بـ داهة الوجدات، بل ضعفا العقول والنسوان والصبيان .

قان قلت: اذا راى الشخص نجاسة فى المسجدولم يمكن له ازالتها عنه ، بسبب كثرة الجرعار العطش مثلا ، الا بان يا كل او يشرب حتى يسند هما، فعلى ما بينت سابقا لابدله من الاقتصار على القدر الضرورى منهما ، و لا يمكن له ان يعرف ذلك ، فالتكليف به تكليف بما لا يطاق ، فما هو جوابك فهو جوابنا .

قلت: ما ذكرت على فرض وقوعه الايسمن ولا يغنى من الجوع اذ يمكن له الجمع بينهما بحيث يشتغل بازالة النجاسة وبانسداد جوعه و عطشه افلا يكونا ضدين اوعلى فرض كونهما ضدين ايضا في الجمله اليكن له ان يتجمع مسا يزيد (٢) عن قدر الضرورة منهما مع الاشتغال بازالة النجاسة فتعمق او ما ذكر لا يجرى في الصلوة او ذلك واضح الله النجرى في الصلوة الدلا واضح

هذا مضافا الى انه يمكن له ان يامراخر بازالتها ان كان ،والى ان امثال ما ذكر لا يكاد ان يقع ، كما اذا كان ضعفه بسبب كثرة السهر لا يمكن له بدون النوم ان يطهرها عنه ، و ان يحمل الخطابات الشرعيه عليه ، بل ربما يشبه تلك الفروض المذكوره ، بالفروض التى تفرضه السوفسطائى ، واما الصلوة الفائته ، فقد عرفت اذ ذمة اكثر الناس بها مشغولة ، بل مدة عمرهم لم ياتوا بصلوة صحيحة ، فلا بدلهم من الاتيان بها ، و تترتب عليهم على القول بالمضايقة ما عرفت .

السادس: ما ذكره بقوله: و اما ما ادعاه من الحرج العظيم في ضبط الاوقات و معرفة الساعات التي آخره ، فمن العجب العجاب كمالا يخفي على ذوى الالباب، اذجعل الشارع هذه الاوقات حدودا للفرائض والصلوات ، وجعلها منا طاللادا والقضاء ، واختصاص الفريضة الثانية من آخره والاولى من او له بعقد ارها ، و ان كان حقا وصدقا ، و لكن لا حرج في ذلك اصلا ، لمكان و سعة

 ⁽¹⁾هذا مضافا الى عدم كون وجوب ازالة النجاسة عن المسجد واجباعينيا فافهم (منه)
 (٢)بأن تجمع مع الازالة منهما ما يحتمل ان لا يكون من الضرورى (منه)

الوقت، بل ربما يعضى عمر المكلف ولا يحتاج الى الترصد لوقت المختص بالثانية، نعم يستحب له الترصد لاول الوقت، لأن يأتى فيه بالصلوة او النوافل، و ذلك ليس من الحرج في شيء مع انه لو كان من الحرج ايضا لكان غيرضاير المكان الاستحباب و جواز الترك الساد لكل باب، بخلاف ما يلزم على القول بالمضايقة من الاشياء التي بينه الشارح المحقق في الذخيره ، كما تقد مفي الدليل الخامس اليه الاشارة ، فان الحرج اللازم عليه مما ليس قيه شك ولاشبهة ، كما لا يخفى على من له ادنى درية ، فظهر سقوط قوله ، والأمر واحد في المقامين من البين ، كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة في العين .

السابع : ما ذكره بقوله : والالسقطت جملة من التكاليف الشاقة ، كالجهاد و المحج في الايام الصائفة ، فقد عرفت جوابه ، اذ للجها د شروط مقررة وضوا بطمرعيه ، ومع ملاحظتها لاحرج فيه ، لجريان العادة بارتكاب مثله ، بل ربما يرتكبون بما هوا شق منه ،

و بالجملة قد عرفت سابقا على نهج التفصيل ، فراجع فان طول اللكلام بما يورث للمطالع سرعة النعاس ، ويجعل ذهب ذهنه من النحاس ، فظهر بما ذكران التكليف بما لا يطاق من اللوازمات للقول بالمضايقة ، فضلا عن الحرج ، و ان ما اشاراليه هذا المعترض لاينهض بالمعارضة ولا ينو بالمناقضة ، كما نقلنا جميع كلامه ، و الطال به من نقضه وابرامه ، وارد فنا بما يكشف عن نقاب ابهامه و غياهب ظلامه .

تذنيب

لو قلنا بوجوب الترتيب و تقديم الفايئة على التحاضرة ، ولم نقل بالفورية فهو ايضا يستلزم الحرج والتكليف بما لايطاق ، اذا كانت الفوايت كثيرة كما هسى الغالب، و يظهر وجهه ممامر فلا نطول المقام بذكرها ، فافهم .

اذا عرفت المقدمتين فنقول: الذي يترجح في نظرى القاصر في هذه المسئلة المعنونة، ويدون في فكرى الفاتر هو القول بالمواسعة، لمكان استلزام القول بالمضايقة الحرج المنفى في هذه الشريعة ،الذي لا يقبل التخصيص بنحو الادلة المتقدم اليها الاشارة، وان كانت بذاتها قوية في الغاية ،بل التكليف

بما لا يطاق الحاكم على نفيه الادلة العقلية التي لا تقبل التخصيص بقول مطلق، كما كشفنا عنه الغشارة، فصار القول بالمضايقه هبا " منثورا ، والقائل به خائيا مقهورا ، فتعجب بعض فضلا "العصر، الناشي" من القول بالعواسعة ، تمسكا بقاعدة الحرج من العجب العجاب، والله هو الهادي الى الصواب "

و لعلك تقول: ان الادلة الباهرة من الكتاب والسنة والاجماعات المحكية، في جانب القول بالترتيب والمضايقة ، و لا يعارضها الا الحرج او التكليف بما لا يطاق ، المنفى بالادلة ، فليقل بوجوب تقديم الفايته والمبادرة اليها ، في ساعة الدين ما لم يلزم الحرج ، اذ الشريعة سمحة سهلة ، وعليه فأنت عملت بكلا الدليلين ، و ما خصصت قاعدة الحرج في البين .

فنقول: هذا القول لا يرجع الى حاصل كما لا يخفى على الماهر ، لأنه كيف يمكن للمكلف تحصيل القدر الذي به يتحقق الحرج ، بحيث يقف عليه و لا يعرج ، فان قلت: يحصل قبم ذلك عن الحرف، قلت: الكلام في أن العرف لا يمكن لهم تشخيص ذلك، إذ لو قالوا إن صلوة الشهرين في يوم واحد حرج، نسئل عنهم ما تقولون في صلوة الشهرين الاصلوة صبح واحد مثلا في يوم ، قليس لهم الجواب الصواب كما لا يخفى على ذوى الالباب، هذا مضافا الى ان الادلة الدالة على القول بالمواسعة ايضا ، كثيرة باهرة منها الخبر الساد س عشرو السابع عشر، و اشتمالهما على ما لانقول به غير ضاير ، لأنهما كالعام المخصص في ما بقي حجة ، و منها الخير الحادي والعشرون ، واما ما اشرنا في رده سابقا فغير صغن من الجوع بلا شبهة ، لأن مع تعذر الحمل على الوجوب والاستحباب، ياتي الجواز كما لا يخفي على من له ادني انس با لقواعد المرعيه، و منها الخبر الراجع و العشرون و المناقشة التي أشرنا اليهاواهية ، كما لايخفي على العاهر بقو ا عـــد الألفاظ و الأصول المعمولة ، و منها ذيل الخبر السادس و العشرين ، وكو ن رواية عمار غير ضايره، لأن التحقيق ان كثرت تهافت روا ياته ، لا يخرجها عـن الحجية بقول مطلق ، لمـكان حصول المظنه ولو في الجمله و منـها

الخبر الخامس عشر، والسادس عشر، المتقدمان في شرح قبول المصنف طاب ثراه: والنوافل ما لم يدخل وقتها، والتخيير وان كان ظاهرا في تساوى الفردين اباحة و رجحانا، ولكن مع التعذر لابد من الحمل على الجوازبلاشبهة، معانه يأتي في الأمر الأول الواقع في ذيل المسئله ما ينفعك، فانتظر البتة .

وكون صلوة النهار اعم من الفريضة والنافله ، غير ضاير لما بينامين! ن العام المخصص في ما بقى حجة ، و يؤيد ها ساير الأخباروالاد له كما تقد ماليها الاشارة ، ولا يعارضها الأخبار الدالة على القول بالمضايقة ، أذ جملة من تلك الأخبار في المطلب صريحة ، فيكون التعارض بين تلك الأخبار والأخبار الدالة على المضايقة من قبيل تعارض النص والظاهر، والنص مقدم بلا شبهة ، فليحمل الأخبارالدالة على المضايقة ، أما على الاستحباب، و يؤيده ما أشاراليه جماعة ، من أن الأوامر الصادره عن الأئمة ((ع)) ، قد استعملت في الاستحباب، بحيث صارت فيه من المجازات المشهورة ، كالنهبي في الكراهة او التقية كما احتملها الشارح المحقق في الذخيره، ولعلما ارجحكما سياتي اليه الاشارة، فعليه فتصير اخبارنامعتضدة بالأخبار الآمره بالاخذ بما يخالف العامة ، أذ الرشد في خلافهم بلا ربية ، و يمكن أيضًا حمل النصوص المقيدة للقضاء بساعة الذكر، بأن الغرض منها بسيان مبدأ الوجوب، ولا الاجماعات المحكية المتعضدة بما مرت اليه الاشارة لمكان وهنها بالشهرة المتأخره ، وهي وان كانت لا تعارض الشهرة القديمة ، و لكنها في خصوص المقام عليها غالبة ، لعكان و هن الشهرة القديمة ، بمانقله السيد الجليل ذ والمقامات والكرامات رضي الدين بن على بن طاوس في رسالته التي صنفهافي المسئله على ما نقله الشارح المحقق في الذخيره، وقد تقدم اليه الاشارة، و بخلاف الصدوقين الذين هما من اجلاً الطائفة ·

و لست أقول: ان كل واحد من المذكورات يخرجها عن الحجية ، بل أقول: ان بعلاحظة جميع المذكورات لا يحصل منها المظنة ، فلا يشملها ما د ل علمي حجتيها من الادلة ، هذا مضافا الى انالو فرضنا انها من الاشياء المتى من

شانها ايراث المظنة ، ققد عرفت ان المظنة ، غير ناهضة لتخصيص ما اصلناه من القاعدة •

و بالجمله لاشبهه في رجحان القول بالمواسعة ، المخالفة لما فهب اليه العامة ، أذ مذهب اكثرهم على ما ذكره بعض المحققين هوالقول بالمضايقه فلعلّ ذلك صار سببا في ذكرهم ((ع)) ذلك في اخبارهم الصحاح الكثيرة المسعتبرة ، اتقاء (1) على الشيعة ، كما هوالحال في منعهم عن الصلوة في الاوقات المكروهة ، ويرشد الى هذا ذيل صحيحة زرارة الطويلة ، فانظر البتة ،

بقى الكلام فى ضعف القولين الاخيرين، وهما ماذ هب اليه المحقق ، وتبعه صاحب المدارك، وما ذ هب اليه المصنف رحمه الله فى المختلف، فنقول اللمحقق و من تبعه على وجوب تقديم القائته الواحدة ، الخبرالخامس وهو صحيحة (٢) صفوان ، وعلى جواز تقديم الحاضرة على الفوايت المتعدد و الخبرالسادس عشر ، قال : وهذه الرواية مع صحتها صريحة فى المطلوب، فان اقل مراتب الامرالا باحة ، وثم للترتيب ولا يمكن حمله على ضيق الوقت ، لد فعه يقبلية طلوع الشمس ، والجواب اما عن الثانى فلانا نقول بمضمونه ، وأما عن الأول فمع انه يمكن ان قال: ان المراد لك، تقديم الفايته ، أذا لم تزاحم زمان فضيلة الحاضرة ، ولعل فى الخبراشعا رابذ لك، فقيه اشعار بالمواسعة ، معارض بالخبر الحادى والعشرين والثانى و العشرين، فليحمل على الاستحباب أو التقية (٣) هذا مضافا الى أن تخصيص المضايقه فليحمل على الاستحباب أو التقية (٣) هذا مضافا الى أن تخصيص المضايقه بالغائنة الواحدة ، قول غير معروف الاعن المحقق و صاحب المدارك ، بـل على خلافه اجماع القدما ، بل والمتأخرين ايضا ، قاله بعض الأجله ، فاذن لااعتما د

⁽¹⁾ ويمكن القول بأن الاوامرالواردة واردة في مقام توهم الخطر كالصحيحة فتأمل (منه) (٢) ولايظهر من صحيحة صفوان كون الحكم مختصا بالواحده بشرط الوحدة بل لا اشعار فيه اصلاغاية الامران السوال وقع عن نسيان الظهر فاجاب بما اجاب و هذا ايضا مما يورث وهناما لاستدلال المحقق (منه)

⁽٣)وما اختاره المحقق يضا الخبرالتا سععشر فراجع ثم افهم · (منه):

على هذا القول بلاشك ولاشبهه :

وللمصنف رحمه الله على ما اختاره من تقديم فائته اليوموان تعددت. الخبر الأول والخامس قال: لا يقال هذا الحديث اي الخبر الأول يدل على وجوب الابتداء بالقضاء في اليوم الثاني ، لأنه((ع)) قال :وان كانت المغرب والعشاء قيد فاتتاك جميعا ، فابد ابهما قبل ان تصلى الغداة ، ان كان الأمرللوجوب، والاسقط الاستدلال ، به لأنا نقول جاز ان يكون للوجوب في الأول دون الثاني لد ليل فانه لا يجب من كونه للوجوب مطلقا ، كونه للوجوب في كلُّ شيٌّ، ثم قال : ولأن كل صلوة متأخره ، يجب اداؤها بعد المتقدمة عليها ، لوجوب الترتيب ، و لانه ظهر يوم مثلا فيجب بعد صبحه ، لا يقال : انما يجب ذلك لو بقي وقت الصبح اذاما خرج و صارت قضا ً في الذمة ، فلم قلتم بوجوب التقديم ، لانا نقول التقديم واجب في نفسه، وايقاع الغداة في وقتها واجب آخر ، ولا يلزم من فوات الواجب الثاني فوات الوِّل، انتهى، أقول: قد ظهر الجواب عنه بمامر ، واماما (١٦) اطال به فتطويل بغير طايل ، و كلام لا يرجع الى حاصل ، فهو بالاعراض عنه حقيق ، كمالا يخفى على اولى التحقيق ، هذا مضافا الى ان هذا القول شاذ في الخاية ، بل اشذمن مذهب المحقق و صاحب المدارك، أذ لم تعرف قائلا سواه، بل الظاهراطياق القدما والمتأخرين على خلانه ٠

وبالجمله قد ظهر مما حررناه ، ان اللازم بالاتباع: اما القول بالمضايقه مطلقا ، او المواسعة مطلقا ، واما تفصيل اصحاب هذين القولين فلا دليل عليه في البين ، ولا اثر له في الأخبار ولاعين ، بل الا دلة في رده ظاهرة من الطرفين ، فلا يليق ان يعتمد عليه كتفصيل ثاني الصدوقين ، والخبر الخامس و هو صحيحة

⁽۱) قال الشارح المحقق ما ذكره من تقديم المقدمة أن ارادانه واجب بتبعيسة وجوبها في وقتها المضروب لهاشرعا فمسلم لكن يلزم وجوب التقديم عنه خروج الموقت و أن أراد أنه واجب استقلا لا فمشوع، وأى دليل عليه ومن هناظهرسقوط قوله لأنه ظهر يوم فيجب بعد صبحه ۱ (منه)

صغوان وان كان يخرجه و لو في الجمله عن الشين ، ولكنه يهدمه السناقشات الواردة عليه ، ومنها عدم ظهور قائل سواه في البين ، مع احتمال ان ينزل كلامه بما لا يخالفه اول الصدوقين ، وان الثاني منهما هو الواضح المنارعلي معمني صحيح للعيار ، وان اشتهر الأول منهما في كلام مقدمي علمائنا الأبرار، هومن قبيل رب مشهور لااصل ، و رب مناصل غير مشهور ، وامر الاختيار غير مخفى على من له ادني فهم و شعور .

و ينبغي التنبيه على امور ٠

الأول : قال الشارح المحقق: وقع الأمر بتقد يم الفايته في عدة من الأخبار وحملها المتأخرون على جهة الاستحباب، وقد وقع الأمر بتقد يم الحاضرة في عدة من الأخبار، وعمل بها ابنا بابويه و جماعة من المتقدمين والجمع بين الروايات في غاية الاشكال، فيمكن ترجيح الأول ترجيحا لأخبار زرارة على غيرها، لكون زرارة من اعاظم الفضلا النقاد الضابطين، مع اشتهار تلك الأخبار بين الطائفة جدا، ويمكن ترجيح الثاني، وحمل مادل على تقديم الغايته على التقية ، لكون ذلك مذهب اكثر العامة ، مع اعتضاد تقديم الحاضره بما دل على فضيلة اول الوقت، ويمكن القول بالتخيير، وهذا يرجع الى ان يقال الأمر في تلك الأخبار مستعملة في الرخصة والاباحة الصرفة ، او يخص ما دل على تقديم الفايته بصورة لا يزاحم زمان فضيلة الحاضرة ، اولا يوجب فوات زمان فضلها ، ويخص مادل على تقديم الحاضرة بما عدا ذلك، و فيه بعد يظهر عند التأمل في الأخبار، ومع ذلك الإجرى في بعض الأخبار، فند برجدا ، انتهى في المنابقة المنا

أقول: نسب بعض الى ظاهر الصدوقين ، القول بوجوب تقديم الحاضرة ، و آخر استحبابه ، وآخر استحباب تقديم الفائنة ، فلا بدمن نقل ما وجدناه من كلامهما ، حتى يظهر حقيقة الأمر ، فنقول : قال في الفقيه في باب قضا صلوة الليل : و ان فاتتك فريضة فصلها اذا ذكرت ، فان ذكرتها وانت في وقت فريضة اخرى ، فصل التي انت في وقتها ثم صل الصلوة الفايته ، وقال ايضافي باب احكام

السهو في الصلوة ، وان نسبت الظهر حتى غربت الشمس ، وقد صليت العصورة ان امكنك ان تصليها قبل ان يغوتك المغرب فابد ابها ، والافصل المغرب ، ثم صليعد الظهر ، و ان نسبت الظهر فذكرتها وانت تصلى العصر ، فاجعل التي تصليها الظهر ان لم تخش ان يغوتك وقت العصر ، ثم صل العصر بعد ذلك ، فان خفت ان يغوتك وقت العصر فابدا بالعصر ، وان نسبت الظهر والعصر ثم ذكرتهما عند غروب الشمس ، فصل الظهر ثم صل العصر ان كنت لا تخاف فوت احديهما ، فان خفت ان يغوتك احديهما فابدا بالعصر ، ولا توخرها فيكون قد فا تتك جميعا ، ثم صل الاولى بعد ذلك على اثرها ، و متى فا تتك صلوة فصلها اذا ذكرت ، فان دكرت ، فان ذكرت ، فان ذكرت ، فان ذكرت ، فان دكرت ، فان ذكرت ، فان ذكرت ، فان ذكرت ، فان دكرت ، فان

و قال ايضا في الباب العتقدم: وان نعت عن الغداة حتى تطلع الشمس، فصل الركعتين ثم صل الغداة، حتى ذلك عن المقنع ايضا، وقال ابوه : انفاتتك فريضة فصلها اذا ذكرت، و ان ذكرتها وانت في وقت فريضة اخرى، فصل التي انت في وقتها، ثم صل صلوة الفايته، انتهى .

أقول الذي يحكم به قاعدة اللفظ، ان الصدوق قائل بوجوب تقد يمالحاضرة على الفائتة مطلقا، الا اذا كانت الفائتة ظهرا، ولم يذكربها حتى غربت الشمس فيجب عليه الابتدا، بالظهر ما لم يفت المغرب، والافياتي بالمغرب ثم بالظهرو ان اباه قائل بوجوب تقد يم الفايته بقول مطلق، ويوافقه ما شاراليه احمد بن محمد بن مسلم، في تأليفه الذي ذكر في خطبته، انه ما روى فيه الاما اجمع عليه وصح من قول الأثمة ((ع)) عنده، حيث قال: الصلوات الفايتات يقضين مالم يدخل عليه وقت صلوة ، بدا بالتي دخل وقتها وقضى الفائتة متى احب، نقله الشارح عن ابن طاوس عنه كما تقدم اليه الاشارة ،

و كيف كان فالظاهر ان القائلين بالمواسعة على قولين: الاول القول باستحباب تقديم الغائنة، وهو المشهور بين متاخرى الطايفه، الشانى القول بوجوب تقديم الحاضرة او استحبابه، وهو للقدما الذاهبين الى القول بالمواسعة

والذي يظهر لي أن القول بوجوب تقديم الحاضرة لاوجه له أصلا، وأنكان يستفاد من ظاهر عبارة الصدوقين وغيرهما كما مرت اليه الاشارة ، ويظهر من السارح المحقق ادعاء الاجماع على جواز الغايته في وقت الحاضره ، بل حمل كلامهم على الاستحباب محمل قريب في الغاية ، فلذا نسب الى الصدوقين القول باستحباب تقديم الحاضرة، وكيف كان فالترجيح بين المذهبين مشكل في النهاية ، أذ الادلة، في الطرفين متناقضة ، اذكما يدل على استحباب تقديم الفايته اخبار الخاضل العلامه والنحرير الفهامه ، اعنى العالم الذي من اعاظم الفضلا الظابطين زرارة التي لابدان تحمل على الاستحباب بعد تعذر الحقيقة معكون اخباره مشهورة بين الطائفة ، و موافقه للاحتياط الما موربه في الأخبار المستفيضة ، المحصل لبرائة الذمة ، وكون الحمل على التقية مخالفة للاصول المعمول عند كثير من الطائفه، كذا يدل على استحباب تقديم الحاضرة ، الأخبار الدالة على فضيلة اول الوقت، ثم ما قاربه ، المؤيدة بالاعتبار وكون ماد ل على تقديم الفايته ، فطيحمل على (١) التقية ، سيما بعد ملاحظة ما ظهر من الصدوقين ،واحمد بن محمد بن مسلم والواسطي ، ولعل القول باستحباب تقديم الحاضرة لا يخلو عن قو ة ، لا نُ المظنة المسببه من ملاحظة ما ذكره احمد بن مسلم والواسطي ، المؤيدة بعبا رة الصدوقين ، المخالفة لمذهب العامة النب يكون الرشد في خلافهم بلاشبهه ، اكثر هذا اذ اكتا في صدد كشف نفس الأمر ، اما بحسب ما يحوم حوله المحتاطون فلا ريب أن تقديم الفائتة هو الاحوط، والله هوالعالم بحقايق أحكامه ، و نو أبه القائمون بمعالم حلاله و حرامه ٠

الثاني : لو قلنا بالمضايقه و قدمت الحاضرة على الفايته ،مع الذكر وسعة

⁽۱) ويؤيد ما رواه على بن جعفر عن اخيه موسى ((ع)) قال : سألته عن صلوة الجنايز اذا احمرت الشمس أيصلى اولا؟ قال لا صلوة في وقت صلوة و قال اذا وجبت الشمس فصل المغرب ثم صل على الجنازه و هذا الخبر مروى في التهذيب في باب الصلوة على الاموات في الزايدات فتأمل ٠ (منه)

وقت الحاضرة ، فهل يحكم بالصحة ، ام لا ؟ قولان اكثر القدما المحكى لناكلامهم على الثاني ، ومنهم المرتضى والحلي ·

للاول ان المطلق من الاوامرليس الاالمهية ، ويمكن للمكلف الاتيان بالمامور به في ضمن المقدمة المباحة ، ولكنه بسو اختياره اوجده في ضمن المقدمة المنهي عنها ، فيحصل الامتثال ، والقول بان امر الحكيم انما يتعلق ، اذ الميحصل بسبب ايجاد الماموريه معصية ، ومانحن فيه ليس كذلك ، انما يتكلم به بعض معكو سبي الاذهان ، ومن ليس من فرسان هذا العيدان ، اذ بعد تسليم تعلق الاوامر المهية لا يلزم قبح على الحكيم بلا شبهه ، الاترى ان السيدان قال لعبده ؛ ان مطلوبي و محبوبي هو المرجان المودع في البت الكذائي ، ولكن اعلم ان لهذا البيت سبيلين ، و يمكن لك الاتيان بالمرجان في ايهما شئت ، ولكن واحدامنهما ، و هو هذا السبيل المشخص المعين مبغوضي ، فلو اتى العبد بالمرجان المحبوب من السبيل المبغوض ، لا اظنك ان تستريب في ان السيد لا يعاقبه الاعلى اتيانـــه بالسبيل المبغوض ، واما بالنسبة الى المرجان فهو ممثل وات بمحبوبه ، نعم لو بالسبيل المبغوض ، واما بالنسبة الى المرجان فهو ممثل وات بمحبوبه ، نعم لو بالسبيل المبغوض ، واما بالنسبة الى المرجان فهو ممثل وات بمحبوبه ، نعم لو بالسبيل المبغوض ، واما بالنسبة الى المرجان فهو ممثل وات بمحبوبه ، نعم لو السبيل المبغوض ، واما بالنسبة الى المرجان فهو ممثل وات بمحبوبه ، نعم لو السبيلان كلاهمامبغوضين للسيد ، لكان المذكور حقا ، اذالم يمكن للعبد ان باتي بالمامورية الابارتكاب المعصية ، وماذكر واضح على التأمل المنصف دو ن المكابر المتعسف .

وللثاني وجوه :

الأول: ان الأمر بالشي عقتضى النهى عن ضده الخاص والحاضرة ضد خاص للقضاء الما مور بالمضيق ، فيفسد لأن النهى في العبادات موجب للفساد كما مرهن عليه في الاصول .

الثانى: ما اشاراليه في الحيل المتين وغيره ، بان الأمر بالشي عستلزم عدم الأمر بضده ، فيفسد الحاضرة لعدم الأمر ، والصحة في العبادات عبارة عن موافقة الأمر ، و فيهما نظر لما بيناه في الاصول .

الثالث : الخبرالثلاثون وهو قوله ((ع)) في الخبر المرسل الاصلوم لمن عليه

صلوة ، والقول بان الاستدلال عليه انما يحسن لو كان لضعف سنده ، بالقياس الى محل البحث جابر، والقدر الثابت من مجبوريته بنحو الشهرة القديمة ، انما هو بالقياس الى لازمه ، اعنى وجوب تقديم الفايته وتأخير الحاضرة ، واما بالقياس الى الحكم الرضعي المستفاد من ظاهر منطوقه ، اعنى نفي الامتثال والصحة ، فيفيي ثبوت الجابر من نحو الشهرة والاجماعات المنقولة ، حتى بالنسبة اليه محل تامل ، بل ظاهر عبارات مدعى الاجماع لا يفيدا زيد من دعواه على وجوب تقديما لفايته، واين هذا من بطلان الحاضرة لو قدمت على الفايته ، فلايخلو عن تامل ، وقد مرفى شرح قول المصنف رحمه الله: ولو صلى قبله عامد ا أو ناسيا أوجا هلابطلت صلوته ما ينفعك في المقام فراجع، والقول بان المسئلة محل اشكال ، فيجب الاعادة مع بقا الوقت من باب الاحتياط. واما القضا و فلا يجب للشك في صدق الفوات ، المترتب عليه الأمر بالقضاء ، ولكن الاولى مراعاة القضاء ايضاء ، فلا يخلو عن مناقشة اذ لو كان القضا كثيرا بحيث اذا بقي عن الوقت بقدر الحاضرة لم يخرج ذ مـة المكلف عنه ، فحينئذ القول بترك القضاء الفوري والاتيان بالحاضرة من باب الاحتياط، لا يخلو عن حزازة لاحتمال ترتب الاثم على ترك القضاء حينئذ ، فاين الاحتياط المحصل للبراءة اليقينية ، وكذا الكلام في قضا الحاضرة فسي بعض الصورء فليتأمل جدا

وبالجمله الاظهر عندى البطلان المرسل المتقدم ، بل في الغنية الاداء قبل تضيق وقته ، وهو ذاكر للغايت لم يجز ، بدليل الاجماع المشاراليه ·

الثالث: لوقدمت الحاضرة على الفائنه مع سعة وقتها ساهيا ، فلا يحكم بفسادها ، قولا واحدا قاله بعض الاجله .

(العقصد الثالث في الاستقبال: يجب استقبال الكعبة مع المشاهدة وجهتها مع البعد في فرائض الصلوات) شرح هذا الكلام يقتضي بسطه في مقامات:

الاول: قبل القبلة في اللغة الحالة التي عليها الانسان حال استقبال الشيء ثم نقلت في العرف اليما يجب استقبال عينه اوجهته في الصلوات العفروضه،

انتہی ۰

و للاصحاب اختلاف كثير في تعريف الجهة ، بعد اتفاق الكل على ما ذكره غير واحد منهم ، على ان فرض البعيد رعاية العلامات المقررة ، والتوجه الى السمت الذي عينه رعاية تلك العلامات، وعليه فالاختلاف المذكور وان لم يكن له فائدة كثيرة ، لمكان جواز تعريفها بأنها ما يكون العامل بالعلامات المقررة منوجها اليها ، لكن هذا القدر غير كاف في شرح حقيقتها ، لكونه من قبيل تعريفها بما يجب استقباله في الصلوة ، وهو كالرد الى الجهاله ، اذ الغرض شرح حقيقه ذلك الشئ الذي يجب استقباله ، فذا يعول الفقها وضي الله عنهم على تعريفها بذلك، و المن الترو واما يشرح ماهيتها في الجمله ، فعرفها المصنف طاب ثراه في المنتهى ، و المحقق في التحرير ، بالسمت الذي فيه الكعبه ، وقد يفسر السمت هنا بامتدا د المعترض في احد جوانب الافق ، و عرفها في التذكره بأنها ما يظن انه الكعبية ، حتى لو ظن خروجه عنها لم تصح ، قد يقال : الظاهر انه اراد يما ينظن ا نسه الكعبة ما يظن اشتماله عليها ، ويؤيده قوله نحتى لو ظن خروجه عنها .

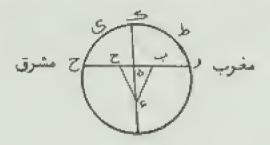
وعرفها الشهيد الأول في الذكرى، بالسمت الذي يظن كون الكعبة فيه ،
وقال الشيخ على في شرح القواعد: الذي ما زال يختلج بخاطرى، ان جسهة
القبله هي المقدار الذي شأن البعيدان يجوز على كل بعض منه ان يكون هو
الكعبة ، يحيث يقطع بعدم خروجها عن مجموعه ، وقال في المسالك: المراد بالجهة
الغدر الذي يجوز على كل جزئ منه كون الكعبة فيه ، ويقطع بعدم خروجها عنه ،
لا مارة يجوز النعويل عليها شرعا ، وعرفها بعضهم بأنها قوس من الافق ، يجوز
على كل خط خارج من جهة الساجد منتهيا اليه ، ان يمر بالكعبة .

وعرفها المحقق البهائي بأنها اعظم سمت يشتمل على الكعبة قطعها او

ظنا ، بحيث يتساوي نسبة اجزائه الى هذا الاشتمال ، من غير ترجيح

أقول: ليفرض دائرة (١) افقا من الافاق العراقية كالكوفه مثلا ، و المصلى على مركزها نقطة (١) وقد او ردته الدلائل او الامارات الى ان قبلة الكوفه في

جانب الجنوب، اما بالسفر منها الى مكة وتدبر الطريق ، أو للعمل بالاما رات



المعرفة لاهل العراق ، كجعل الجدى على المنكب الايمن ، والمغرب و المشرق على اليمين واليسار ، ولنفرضه قاطعا او ظانا وقوع الكعبة في امتداد (بح)بحيث يجوز على كل جزئ منه ان يكون في الكعبة ، ويقطع بعد م خروجها عن مجموعة ، فخط (بح) هو السمت الذي هو عبارة عن جهة القبلة على التعريفات الخمسة ، الأول والسابع ، فاذا استقبل المصلى اي جزئ من اجزائه ، كان مستقبلا للقبلة ، سوا كان الخط الخارج من موضع سجوده منتهيا اليه على قوائم ، كخط (م) اوعلى حواد كخطي (م) و من ثم حكوا باتساع الجهة واغتفار يسيرا لانحراف .

ولكن فيه مناقشة يظهر وجهها معا سيأتى، وربعانزلوا مايتراآى من التخالف بين علامات قبلة العراق على ذلك، كما سيأتى اليه مع ما يرد اليه الشارة، فانتظر واما على التعريف السادس، فسعت القبله اعنى جهتها، هو قوس (طى) وجه عدم حمل الجهة في التعريفات الأول على هذا القوس ظاهر، لظهور ان الكعبة غير واقعة على محيط الافق الحسى، ولواريد بالافق ما ينصف الارض فقط مليلزم وقوعها على محيطه ايضا، وانما يتحقق ذلك في بلد يكون غاية ميل افقه عن افق مكة بقدر ربع الدور، ثم لا يخفى ان مرور الخط المذكور في التعريف السادس بالكعبة ، انما يتحقق في موضع يكون الكعبة واقعة فوق افقه ، والافالخط ينتهى بالكعبة ، انما يتحقق في موضع يكون الكعبة واقعة فوق افقه ، والافالخط ينتهى اليه مع انه غير ما ربها ، لكونها واقعة في خارجه ، وهذا واضح

ولا يخفى ايضا ان الباعث على اشتراط جامع المقاصد والمسالك، ان يجوز على كل بعض من ذلك المقدار، ان يكون هو الكعبة، للمحافظة على طرد التعريف، لصدقه بدونه على مقدار يقع اويظن عدم وقوع الكعبة في بعض اجزائه، كمجموع خط (رح) فانه يقع بعدم خروج الكعبه عن مجموعه ،مع انه ليس بمجموعه الجهة ، وانما الجهة بعضه ،اعنى خط (بح) فلا يجوز استقبال شي من اجزا "خط (رب) ولا خط (حح) و هو ظاهر .

واما سبب تقييدهما بالقطع بعدم خروج الكعبة عن مجموع ذلك المقدار ، فلانه لو لا هذا القيد لصدق التعريف على خط (ه ح) مثلاً، فانه يجوز على كل جزّ منه ان يكون هو الكعبة ، معانه بعض الجهة لا نفسها ، فان الجهة يبطل الصلوة بالخروج عنها ، وليس خط (ه ح) كذلك .

و من هذا يظهر عدم ما نعية التعريف السادس الصدقة على قوس (ك ى) مثلا ، وليعلم انه اذا حصل القطع بعدم خروج الكعبة عن سمت معين ، كسمت (رح) مثلا ، وجوز على كل بعض من ابعاضه ، كخطوط (رب ب ب ح ح) اشتماله عليها ، فلا يخلو اما ان يكون جميع تلك الابعاض متساوية الاقدار ، في احتمال هذا الاشتمال من غير ترجيح ، او يكون اشتمال بعضها كامتداد (ب م مثلا، ارجع في ظنه من ساير الاجزا ، وعلى الأول ، لاريب في ان مجموع ذلك هوالجهة في حقه ، وان ذمته تبرأ باستقبال اي بعض من الابعاض شا ،

و اما على الثانى فوجهان: احدهما: ان يكون حكمه كالأول من غير تحتم استقبال الاجزاء الراجحة الاشتمال، والثانى: ان يجبعليه تخصيصالاستقبال بتلك الاجزاء، فلا تصح صلوته الى الاجزاء المرجوحة الاشتمال، وهو الاقوى لوجهين: الأول: قبح التعويل على المرجوح معاحتمال الراجح، قاله بعض الأجله، الثانى: ما رواه التهذيب في باب القبله، في الموثق عن سماعة قبال: سألته عن الصلوة بالليل والنهار، اذا لم ير الشمس ولا القمر ولا النجوم، قال: تجتهد رايك و تعمد القبله جهدك، و وجهه الدلالة واضح، ومن ثم حكموا بوجوب رجوع من فرضه التقليد في القبله الى اعلم المجتهدين.

وعليه فما يستفاد من تعريف جامع المقاصد والمسالك. لاوجه له ، وأيضا يرد عليهما ان ما اشترطاه من القطع بعدم خروج الكعبة عن ذلك المقدار، يعطى ان من لم يقد رعلى تحصيل القطع العذكور ، بل جوز على كل واحد من المقاد يرالا ربع فى جوانب الافق ان يكون فيه الكعبه ، لكن كان وقوعها فى واحد معين منها ، ارجح فى نظره من وقوعها فيما عداه ، لم يكن ذلك المقد ار المظنون وقوع الكعبة فيه جهة فى حقه ، لأنه غير قاطع بعدم خروج الكعبة عنه ، وهوكما ترى ، والحق ان كونه جهة فى حقه ، مما لا ينبغى الامترا وفيه .

و ليعلم ايضا ان المحقق الثاني في جامع المقاصد، اعترض على تعريف المصنف رحمه الله في التذكره ، بان البعيد لا يشترط في صحة صلوته ظن محاذاة الكعبة ، و بان الصف المستطيل يحكم بخروج بعضهم عنها، فليزم بطلان صلوتهم ، و اظهر (۱) منه من يصلى بعيدا عن محراب النبي((ش)) ، بازيد من مقدار الكعبه ،

قال الشارح الفاضل ، بعد حكمه باستلزام ذلك التعريف ، بطلان صلاة بعض الصف المستطيل ، الذي يزيد طوله على مقد اربعد الكعبة ، للقطع بخروج بعضه عنها ، فضلا عن ظن كل واحد انه مستقبل القبله ، ما لفظه : فان قبل : النقطع بخروج بعضه متعلق بافراد المجموع ، على الاشاعة لاعلى التعيين ، فلا ينا فيه ظن كل واحد على التعيين انه مستقبل القبله ، قلنا : الظن لا بدمن استناده الى مثيره له ، بحيث يجوز الركون اليه شرعا ، وهذا القطع ينافيه ، انتهى أقول : هذا الكلام لا يخلو عن نوع مماد رة فتامل أقول : هذا الكلام لا يخلو عن نوع مماد رة فتامل •

ثم قال: ولو قيل: ان هذا لا يتحقق مع البعد، لأن الجرم الصغير كلما ازداد الانسان عنه بعدا السعت جهة المحاذاه، فاذا كان بقدر شخص واحد بحيث يخرج عنه شخص ثان عند القرب منه، امكن محاذاتهما له مع البعد عنه بل محاذاة العشره مثلا، فليكن الصف المستطيل كذلك، قلنا: هذا تحقق امر الجهة بغير المعنى الذى ذكره، اذ التحقيق ان محاذاة القوم للجرم الصغير

⁽١) قوله واظهر منه الى آخره ، فيه ما سيأتي في بيان استحباب التياسر ٠ (منه)

عن مقد ارهم ليست الى عينه ، لأنا نفرض خطوطا خارجة من مواقفهم بحوم بحيث تخرج متوازيه ، فانها لا تلتقى ابدا ، وان خرجت الى غير النهاية ، وحينئذ فانما يقع على الجرم المقابل منها مقد اروسعة من القوم لا الجميع ، والا لزم خروج الخطوط عن كونها متوازية ، هذا خلف ، و معا يدل على كون ذلك معتبرا ، ان العلامات المنصوبة من الشارع للقبله موجب امتثالها صحة الصلوة ، وان لم يخطر ظن كون ذلك الى نفس الكعبة ، فان كان ذلك غير كاف لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة او وقت الخطاب ، وان كان كافيا لم يكن ظن ذلك معتبرا ، انتهى .

و فيه نظر من وجهين : يظهر وجه (١) احد هما من منع كون الموازاة الحقيقية معتبرة ، و ثانيهما مما سيأتي ·

ثم ان المحقق الثانى ارجع (٢) تعريف الذكرى الى تعريف التذكره ، و ظاهر كلامه انه حمل السمت فيه على الخط المتوهم امتداده من المستقبل ، فى الصوب الذى يستقبله و هو كما ترى ، والظاهر ان مراد التذكره ما بيناه بعد تعريفه ، وان المراد بالسمت فى تعريف الذكرى هو الامتداد المعترض لا الطولى و كيف يظن بالمصنف والشهيد القول بان عين الكعبه قبلة للبعيد ؟ مع انسهما مصرحان فى كتبهما بخلافه ، بل لم يذهب احد من علمائنا على الظاهر المصرح به فى بعض العبائر ، الى ذلك ، وانها هو مذهب بعض العامة على اقبل ، وبهذا يظهر وجه النظر الثانى ، الذى وعدناك هناك ، فتامل .

ولنعلم ايضا ان ثمرة تقييد لك بقوله : لا مارة يجوز التعويل عليها شرعاهي اخراج الجهات الاربع للمتحير ، وقد صرح رحمه الله بذلك حيث قال: احترزنا بالقيد

⁽١) ويردعليه ايضا ان العلامات للقبله ليست من الشارع ((ع)) الاغلامة واحدة و هي الجدى مع انها لا ثبات ذلك غيرنا هضه كما سيأتي اليه الاشارة فانتظر البته ١٠ منه)
(٢) حيث قال بعد نقل كلام التذكره وما ذكره لا يكاد يخرج عن كلام التذكر ٥ لأن الظاهر ان مراده بالسمت ما يسامته المصلى و يحاذيه عند توجهه اليه و قد عرفت ان ظن كون الكعبه فيه غير شرط ١٠ (منه)

الاخير عن فاقد الامارات، بحيث يكون فرضه الصلوة الى اربع جهات، فانه يجوز على كل من الجهات الاربع كون الكعبة فيه ،ويقطع بعدم خروجهاعنه ،لكن لا لامارة شرعية ، و كذا ضال الكعبة في جهتين او مازاد، انتهى ، ومراده رحمه اللم القطع المذكور: القطع بعدم خروج الكعبة عن مجموع الجهات الاربع ، لا ما يعطيه ظاهر العبارة .

فان قلت: كل واحد من الجهات الاربعجهة القبلة في المتحير ، فيكا ن الواجب ادراجها في التعريف لا اخراجها ، قلت: لعله لمالم تبرأ الذمة بالتوجه الي واحدة بعينها ، لم يجعلوها جهة ، فان الجهة ما تبرأ الذمة من الاستقبال بالتوجه اليها .

هذا و قال في الرياض ، بعد نقل ما عرفه المحقق الثاني وهذا التعريف الجود من جميع ما سلف ، لكن ينتقض في طرده بفا قد العلامات اصلا ، فانه يجوز على جزّ من جميع الجهات انه الكعبه ، فليزم اكتفاؤه بصلوة واحدة الى اي جهة شائ . وكذا من قطع بنفي جهة او جهتين وشك في الباقي ، فانه يصدق عليه التعريف ، ولاشي من ذلك يطلق عليه جهة القبلة ، فالا سد حينئذ ان يزاد في التعريف (كون التجويز لامارة يجوز التعويل عليها شرعا) فيخرج منه ما ذكره ، التهي .

وقد يقال: أن المحقق الثاني أراد بالمقدار السمت على مامرتفسيره ، فلم يحتج الى ذلك القيد، أذلا قطع للمتحير بعدم خروج الكعبة عنه ، فيسلم طرد ما ذكره ، والانصاف أنه لا يخلو عن نوع مناقشة ، فافهم .

و قال البهائي طاب ثراه . في بيان القيودات التي ذكرها في التعريف السابع : انما اعتبرنا فيه اعظم سمت ، لئلا ينتقض طرده ببعض اجزاء الجهة ، و لم نقتصر على الظن ، كما في التذكره و الذكرى ، لئلا ينتقض عكسمالسمت الذي يقطع بعدم خروج الكعبة عنه ، ولاعلى القطع كما في تعريفي الشيخ على والمسالك ، لئلا ينتقض بالجهة المظنون كون الكعبة فيها ، عند العجز عن تحصيل القطع

بذلك، واما قيد الحيثيه فلا خراج سمت يكون اشتمال بعض اجزائه على الكعبة ارجح ، اذالحق ان الجهة حينئذ ليست مجموع ذلك السمت، بل بعضه ، اعنى الاجزاء التي يترجح اشتمالها على الكعبة ، بشرط تساوى نسبة الرجحان الى جميعها ، فلا يجوز للمصلى استقبال الاجزاء المرجوحة الاشتمال عليها ، خلافا للمستفاد من تعريف الشيخ على والمسالك، انتهى ،

وانت خبير بان هذا التعريف باعتبار قيد الحيثية المذكورة ، يفيد انحصار الجهة في منتصف السعت المذكور ، اذلاريب في ان وسطه ارجح من طرفيه ، و هو كما ترى ، قافهم ، و مع ذلك فلعله من اجود التعريفات .

الثاني: اختلف الاصحاب في تعيين ما يجب استقباله ، بعد اتفاقهم على انه الكعبه في الجمله ، فأكثر المتأخرين على انها هي القبله لمن تمكن من العلم بها من غير مشقة كثيرة عادة . كالمصلى في بيوت مكه ، وجهتها لمن لا يتمكن له العلم بها ، اما بالبعد عنها او بسبب مرض وحيس ونحوهما ، وفاقا للمحكى عن كثيرمن القدما٬ ، كالمرتضى والحلى او الحلبي والاسكافي ، خلافا للمحقق في الشرايع، و المحكى عن جماعة من القدما" ، منهم الشيخان وسلار وابن البواج و ابن حمز ة ، فذ هبوا الى ان الكعبة قبلة لمن كان في المسجد، والمسجد قبلة لمن كان في الحرم، والحرم قبلة لمن كان خارجا عنه ، و نسبه في الذكري الى اكثرا لاصحاب، ونسبه في المختلف الى ابن زهرة ايضا ، ولعله في غير الغنية ، إذ قال هو فيها: القبله هي الكعبة ، فمن كان مشاهدا لها وجبعليه التوجه اليها ، ومن شاهد المسجد الحرام و لم يشاهد الكعبة وجب عليه التوجه اليه ، و من لم يشاهده توجه نحوه ، بلاخلاف والظاهر انه لاخلاف بين الفريقين في وجوب التوجه السي الكعبة للمشاهد ، و من بحكمه ، وان كان خارج المسجد ، قيل وقد صوح به من اصحاب القول الثاني الشيخ في المبسوط، وابن حمزة في الوسيلة ، وابن زهرة في الغنية ، و نقل المحقق الاجماع عليه . لكن ظاهر كلام الشيخ في النهاية والخلاف ، يخالف ذلك، فإذ ن التعويل عليه بمثل ذلك الإجماع، لكن مشكل ، انتهى ·

وفيه نظر، اذالاجماع المنقول بخبر الواحد حجة ، فلامعنى للاشكال ، لأجل مايتراآى من ظاهر ما يحكى عن الخلاف و النهاية والاقتصاد والمصباح ومختصره و المراسم ، مع ان المحكى عن المبسوط و الجمل و العقود و المهذب و الوسيله والاصباح ، الاشتراط في استقبال المسجد ان لايشاهد الكعبة ولايكون بحكمه ، وفي استقبال الحرم ان لايشاهد المسجد ولا يكون بحكمه ، وهو مطابق لما ادعى عليه الاجماع ، فلا معنى للقدح اصلا ، سيما بعد ملاحظة تعدده ، اذ عن التذكره أيضا انه حكى الاجماع على ذلك ، كالفاضل المقداد في كنزاالعرفان ، هذا مضافا الى امكان تنزيل اطلاق مامر من العباير عليه ، فحينئذ يسرتفع الخلاف ، و بعدم الخلاف صرح غير واحدمتهم (۱) ،

وبالجمله يظهر من الأخبار الكثيرة المتواترة ، بأن الله جعل الكعبة قبلة ، منها : ما رواه الكافى فى بابوقت الصلوة فى يوم الغيم فى الحسن كالصحيح، عن الحلبى عن ابى عبد الله((ع)) قال: سألته هل كان رسول الله((ص)) يصلى الى بيت المقدس؟ قال: نعم ، قلت: اكان يجعل الكعبه خلف ظهره؟ فقال: امااذا كان فى مكة فلا، وامااذا هاجر الى المدينة فنعم ، حتى حول الى الكعبة .

و منها ما رواه على بن ابراهيم القمى ، باسناده الى الصادق ((ع)) : ان النبى ((ص)) صلى بعكة الى بيت المقدس ثلاث عشرة سنة ، وبعد هجرته ((ص)) صلى بالعدينة سبعة اشهر ، ثم وجهه الله تعالى الى الكعبة ، وذلك ان اليهود كانوا يعيرون رسول الله ((ص)) ، و يقولون له : انت تابع قبلتنا تصلى الى قبلتنا ، فاغتم رسول الله ((ص)) ، و خرج في جوف الليل ينظر الى افاق لسما ، ينتظر من الله تعالى في ذلك امرا ، فلما اصبح و حضر وقت صلوة الظهر كان في مسجد بني سالم قد صلى من الظهر ركعتين ، فنزل جبرائيل فأخذ بعضده وحوله الى الكعبة ، و انزل عليه : ((قد نرى تقلب وجهك في السما ، فلنو لينك قبلة ترضاها فول وجهك

⁽١) وهوالفاضل الرضي القزويني فيقبلة الافاق وابن زهرة في الغنية - (منه)

شطر المسجد الحرام و حيث ما كنتم فولوا و جوهكم شطره) و كان قدصلى ركعتين الى بيت المقدس، و ركعتين الى الكعبة ·

و قال الصدوق في الغقيه في باب القبله: و صلى رسول الله ((ص)) الى البيت المقدس، بعد النبوة ثلاث عشرة سنة بعكه، و تسعة عشر شهرا بالمدينة ،ثم عيرته اليهود ، فقالوا له: انك تابع لقبلتنا ، فاغتم لذلك غما شد يدا، فلما كان في بعض الليل ، خرج ((ع)) يقلب وجهه في آفاق السما ، فلما اصبح صلى الغداة ، فلما صلى من الظهر ركعتين ، جا م جبرئيل ((ع)) فقال له: ((قد نرى تقلب وجهك في السما ، فلما طلى من الظهر ركعتين ، جا م جبرئيل (ع) فقال له: ((قد نرى تقلب وجهك في السما ، فلما في تقلب وجهك من الناوليذك قبله ترضها قول وجهك شطرا لمسجد الحرام)) الآيه ، ثم اخذ بيد النبي ((ص)) فولى وجهه الى الكعبة ، وحول من خلفه وجوهم ، حتى قام الرجل مقام الرجل ، فكان اول صلوته الى بيت المقدس وآخرها الى الكعبة ، وبلغ (١) الخبر مسجد ا بالمدينة ، وقد صلى اهله من العصر ركعتين ، فحولوا تحولوا تحوالقبله (٢) فكان المسلمون : صلوتنا الى بيت المقد س تضييع يا رسول الله ، فانزل الله عزوجل: ((وماكان الله ليضيع ايمانكم)) ، يعنى صلوتكم الى بيت المقد س •

وقد اخرجت الخبر في ذلك على وجهه ، في كتاب النبوة .

و منها ما رواه التهذيب في باب القبله ، عن معوية بن عمارعن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : متى صرف رسول الله ((ص)) الى الكعبة ؟ قال بعد رجوعه من بدر .

و منها مارواه في الباب المتقدم ، عن ابي بصير ، عن احدهما في حديث قال : فقلت له : الله امره ان يصلى الى بيت المقدس ؟ قال : نعم الا ترى ان الله تعالى يقول: ((وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الالنعلم من يتبع الرسول

أ فبلغ خل

⁽۲) الكعبه خل

⁽٣) فكانت خل

ممن ينقلب على عقيبه وان كانت لكبيرة الاعلى الذين هدى الله وماكان الله ليضيع ايمانكم ان الله بالناس لروّف رحيم)) ، قال: ان بنى عبد الاشهل اتوهم و هم فى الصلوة ، قد صلوا ركعتين الى بيت المقدس ، فقيل لهم : ان نبيكم قد صرف الى الكعبة ، فتحول النسا ، مكان الرجال ، والرجال مكان النسا ، و جعلوا الركعتين الهاقيتين الى الكعبة ، فصلوا صلوة واحده الى قبلتين ، فلذلك سمى مسجد هم مسجد القبلتين .

الى غير ذلك من الأخبار، التى يضيق المقام عن ذكرها جدا، و يظهر مشها ان كون المسجد والحرم قبلة من جهة الكعبة، بل قال بعض المحققين ان ذلك صار نظير الاقرار بربوبية الله، و رسالة محمد صلى الله عليه و آله، و امامة الأئمة، وعليه نمن خرج عن المسجد اذا رأى عين الكعبة و مع ذلك لا يصلى اليبا، وتحول عنها الى جزء آخر من المسجد، مع تبقته انه لا يصلى الى الكعبة، فالظاهر انه لا يتامل احد من المسلمين في فساد هذه الصلوة، بعنوان اليقين، قاله بعض المحققين، قال: و كذلك الحال بالنسبة الى من صلى خارج الحرم، معقطعه بأنه لا يستقبل المسجد والكعبة، بل يصلى الى جهة اخرى، بل الكفار قاطعون بكون الكعبة هي القبله، فضلا عن المسلمين، فكيف يرضو ن بالصلوة المذكورة ؟ و ما اظن ان الخصم ايضا يرضى بهذه الصلوة، على انه هذا كيف يصنع بالايات الواضحة الدلالة، والأخبار المتواترة، في كون الكعبة هي القبلة بعد بيت المقدس، وانها قبله من تخوم الارض الى عنان السما، انتهى بعد بيت المقدس، وانها قبله من تخوم الارض الى عنان السما، انتهى

أتول: للاولين القائلين بأن قبلة المتمكن الكعبة ، وغير المتمكن الجهة ، مضافا الى ما ذكر ، بالنسبة الى الشق الأول ، من الاجماعات المحكية المعتضدة بنفى الخلاف ، على ما قاله غير واحد منهم ، وجهان :

الأول : الأخبار المتقدمه ، ولما ضاهاها من الأخبار الكثيره ·

الثانى ؛ ما رواه فى البحار فى باب القبله ، عن الاحتجاج ، و تغسيس العسكرى((ع)) ، فى احتجاج النبى((ص)) على العشركين ، قال ؛ انا عباد الله مخلوقون مربوبون ، نأتمر له فيما امرنا ، و نزجر عمازجرنا ، الى ان قال : فلما امرنا ان تعبده بالتوجه الى الكعبة اطعنا ، ثم امرنا بعبادته بالتوجه نحوها في ساير البلدان التى تكون بها فاطعنا ، فلم نخرج في شي من ذلك من اتباع امره .

و ما رواه ايضا في الباب المتقدم ، عن تفسير النعماني ، قال : تنفسيسر النعماني بالاسناد المذكور في كتاب القران ، عن اميرالمؤمنين((ع))، وساق الخبر الى ان قال : وقال((ع))في قوله تعالى: ((فول وجهك شطرالمسجد الحرام))قال: معنى شطره نحوه ان كان مرئيا ، وبالد لائل والاعلام ان كان محجوبا ، فلو علمت القبلة لو جوب استقبالها والتولى والتوجه اليها ، ولولم يكن الدليل عليها موجود احتى تستوى الجهات كلها ، فله ان يصلى باجتهاده حيث احب واختار ، حتى يكون على يقين من الد لا لا تالمنصوبة والعلامات المشبوته ، فان مال عن هذا التوجه معما ذكرناه ، حتى يجعل الشرق غربا والغرب شرقا ، زال معنى اجتهاده و فسد اعتقاده ، الى آخره ،

و للاخرين ايضا وجهان ٠

الأول: الاجماع المحكى عن الشيخ.

الثاني : جملة من الأخبار، منها ما رواه التهذيب في باب القبله ، عن عبد الله بن محمد الحجال، عن بعض رجاله، عن ابي عبد الله ((ع)) : ان الله تعالى جعل الكعبة قبلة لأهل المسجد ، و جعل المسجد قبلة لاهل الحرم، و جعل الحرم قبلة لأهل الدنيا .

و رواه الفقيه ايضا ، في الباب المتقدم مرسلا ، عنه((ع)) ٠

و رواه ایضا فی علله ، عن ابیه ، عن محمد بن یحیی عن الحسنبن الحسین اللوًلوًى ، عن عبد الله بن محمد الحجال ، الی آخره •

و منها ما رواه في البحار في باب القبله ، عن العلل عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف ، عن على بن مهزيار ، عن الحسن بن سعيد ، عن ابراهيم بن ابي البلاد ، عن ابي غرة ،

قال: قال لى ابو عبد الله ((ع)): البيت قبلة المسجد، والمسجد قبلة مكه ، ومكة قبلة الحرم ، و الحرم قبلة الدنيا ·

و منها ما رواه التهذيب في الباب المتقدم، عن بشر بن جعفرالجعفى ابى الوليد ، قال: سمعت جعفر بن محمد يقول: البيت قبلة لأهل المسجد ، و المسجد قبلة لأهل الحرم، والحرم قبلة للناس جميعا .

و يدل عليه ما رواه التهذيب في الباب المتقدم ، عن على بن محمد ، رفعه قال : قيل لأبي عبد الله ((ع)) : لم صار الرجل ينحرف في الصلوة الى البسار ؟ قال : لأن الكعبة ستة حدود : اربعة منها على يسارك ، واثنان منهاعلى يعينك، فمن اجل ذلك وقع التحريف على اليسار *

و ما رواه ايضا عن المفضل بن عمر، انه سأل ابا عبد الله ((ع)) عن التحريف الاصحابنا ذات اليسار عن القبله، و عن السبب فيه، فقال :ان الحجرالا سود لما انزل به من الجنة، فوضع في موضعه، جعل انصاب الحرم من حيث يلحقه النور نور الحجر، فهي عن يمين الكعبة اربعة اميال، وعن يسارها ثمانية اميال، كله اثنا عشر ميلا ، فاذا انحرف الانسان ذات اليمين، خرج عن حد القبلة لقلة انصاب الحرم، وإذا انحرف ذات اليسار، لم يكن خارجا عن حد القبلة .

و رواه الصدوق في علله ، عن الحسنين بن احمد بن ادريس ،عن ابيه ، عن محمد بن على الصيرفي ، عن على عن على عن على المنفل بن عمر ، قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) الى آخره ،

و ما رواه في البحار عن فقه الرضا ((ع)): اذا اردت توجه القبله فتيا سر مثلي ماتيا من، فإن الحرم عن يمين الكعبة اربعة أميال، وعن يساره شمانية اميال •

بيان:

اعلم أن اليمين الواقع في اخبار الحج وغيرها ، مبنى على جعل الكعبة بمنزلة الرجل المواجه لمن استقبل باب البيت، فأن بابها بمنزلة وجهها فيمينها من جانب الحجر والركن اليماني، ويسارها من جانب الحجر و الميزاب، والمراد باليمين والبسار في هذا الخبر و خبر المفضل، يمين المستقبل و يساره، فلا تغفل قاله المحقق المجلسي في حاشية البحار -

و حكى في البحار عن نهاية الشيخ انه قال: من توجه الى القبله مناهل العراق والمشرق قاطبه ، فعليه ان يتياسر قليلا ، ليكون متوجها الى الحرم بذلك جا الاثر عنهم ((ع)) ، والاقوى عندى القول الأول ، لخبر الاحتجاج ، المؤيد بالخبر المروى عن تفسير النعماني، المعتضد بالشهرة المتاخره المحققه و المحكية عن كلام جماعة ، و هو نص في الشقين بلا شبهة ، هذا مضافا الي ماد ل على الشق الأول من الاجماعات المحكية المعتضدة بعدم الخلاف علىماقاله غير واحد منهم ، وبالنصوص العتواترة الدالة على الكعبة هي القبلة ، و بالاحتياط للاجماع على صحة الصلوة اليها ، والخلاف في الصلوة الى المسجد والحرم .مع اختلاف المسجد صغرا وكبرا ، في الازمان . وعدم انضباط ما كان مسجدا عند نزول الآية ، قيل : ويدل على الشق الثاني ايضا ، النصوص الدالة بان القبلة هي الكعبه، بنا على أن تعذر عينها للبعيد يوجب ارادة الجهة ، مضافا الى ظهور جملة منها في كونها مرادة ، وهي ما دل على انه ((ع)) حول اليهاومضافا الى الأخبار الدالة على ان ما بين المشرق والمغرب قبلة ، و هي ان اختص بالعضطر، الا أنه صريح في تعيين الجهة ولو في الجمله، كما صرح به الشهيد عليه الرحمه ، انتهى فافهم ٠

و كيف كان فلا ريب في قوة القول بالجهة ، ولا يعارضه ما دل على القول الثانى ، لكون اخباره غير صالحة للحجية كاجماعه ، لمكان عدم ما يحبيرها ، و الشهرة المحكية على تقدير تسليمها ، معارضة بالشهرة المتاخره المحققه و المحكية عن كلام جماعة ، فلا يمكن الاستناد اليها في المقام بلا شبهة ، هذا مضافا الى ان اعتبار العين معالبعد ، يوجب بطلان صلوة بعسض السصف المستطيل الذي يخرج عن سمت الكعبه ، او سعت الحرم ، قاله بعض الاجله ،

واما ما ذكره الشيخ في الخلاف ، حيث قال بعد استدلاله على مختاره بالنصوص والاجماع ، وبان المحذور في استقبال عين الكعبة لازم لمن اوجب استقبال جهتها ، فان لكل مصل جهة ، والكعبه لا يكون في الجهات كلها ، ولا كذلك التوجه الى الحرم ، لأنه طويل يعكن ان يكون كل واحد منوجها الي جزئمنه ، غير مغن اذ الالزام في الكعبه لازم في الحرم ، وان كان طويلا، واما المحذور فلا يلزم على ارباب الجهة ، اذهم يعنون بها السمت ، الذي اقتضى التوجه اليه رعاية الامارات الشرعية ، لانفس الكعبة ، وذلك من الانساع (١) بمكان ، وسيجئى منا لهذا زيادة تحقيق في بيان علامة القبلة العراقية ، فانتظر البتة ،

والحاصل انك قد عرفت ان من يتمكن له المشاهدة للكعبة، فقرضه التوجه اليها بالإجماع، حكاه جماعة، ولا اظن ان يكون هو ايضا مخالفا في ذلك، واما فرض النائي، فان كان الشيخ و موافقوه يقولون انه يجبعليه التوجه الى عين الحرم، فلا شك في فساده، اذليس ذلك الا التكليف بما لايطاق، ومع التنزل العسر والحرج، ولا ريب في انتقائهما، و يوضح ذلك بانا اذا فرضنا ان يكون توجه المصلى في الكوفة، التي هي اقرب من ساير البلاد العراقية بالنسبة الى الكعبة، على ما يقال، على نهاية حد يمين الحرم، وانحرف بسبب بقدر اصبع الى اليسار، فهذا التفاوت بين مقامه وسجده، يستلزم ان يكون في الاستداد الذي يكون مساحته ثمانية واربعين ذراعا. مقد اره اربعة و عشرون اصبعا، لمكان كون الامتداد المزبور ذراعا واحد (٢) او عليه فيكون التفاوت في ثمانية و اربعين فرسخا، فرسخا واحدا، فيكون التفاوت من الكوفه الى الحرم خمسة فراسخ تقريبا، فرسخا واحدا، فيكون التفاوت من الكوفه الى الحرم خمسة فراسخ تقريبا، لمكان كون المسافة بينهما ما ثي واربعين فرسخا تقريبا، على ما استخرج، ولا ريب

 ⁽۱) وبعبارة اخرى يتسع بقد ربعده بمعنى انه كلما ازداد بعد اازداد جهة لما هو
مشهور و في الالسنة مذكور كلما از دادالشيّ بعد اازداد محاداة فالجهة من
الوسعة بمكان و لاكذلك القول بتعيين الحرم ٠ (منه)
 (۲) لأن امتداد الذراع هو اربعة و عشرون اصبعا ٠ (منه)

ان هذا التفاوت ازيد من طول الحرم ، فما ظنك بسايرالبلاد العراقية ٠

فيما ذكر ظهر حال الأخبار الدالة على التياسر، وعدمجوازالاستناد اليها في المقام، وان كان يقول ان الواجب عليه هو التعويل على الامارات المشفق عليها بينهم، لأهل كل اقليم، كما ادعى جماعة اتفاق الفريقين عليه، فلا ثمرة لهذا الخلاف ٠

و محصول الكلام انك قد عرفت ان مع امكان المشاهدة ، كلهم يقولون بوجوب جعل البيت قبلة على الظاهر ، واما عند تعذرها وعدم امكان العلم بها ، فيجب التعويل على الامارات اتفاقا على الظاهر المصرح به في بعض العبائر ، فاي ثمرة في هذا الاختلاف؟ فلذا جمع الشهيد و من تبعه من الجماعة بين القولين ، وحملوا كلامهم والروايات على الجهة ، (١) و ان ذلك ذكر على سبيل التقريب الى الافهام ، اظهار السعة الجهة ، وعبارة الخلاف لااعتنا 'بشانها بالاشبهة .

قال قال الشارح المحقق رحمه الله: الظاهر ان الفريق الثاني ايضا متفقون على ان فرض النائي اعتبار الجهة ، لا وجوب التوجه الى عين الحرم ، وان لم يصرحوا بذلك ، للاتفاق على وجوب التعويل على الاسارات ، عند تعذر المشاهدة ، و من الظاهر عند كل احد ، ان الامارات لا تفيد العلم بالمقابله الحقيقية ، خصوصها مع تصريحهم بموافقة امارة البلاد المتباعدة ، كالسعراق و خراسان و غيرهما .

تذنيب ا

و حيث عرفت ان الكعبة هي القبلة مع التمكن ، فالمصلى بمكه يجب عليه مشاهد تها والصلوة اليها ، و لو بالصعود الى السطح ، لقدرته على العلم ، فلا

⁽۱) قال بعض المحققين ان ارادوا ارباب هذا القول ظاهر عباراتهم ففيه أنه خلاف الاجماع والادلة اليقينية فان أهل المدينة واطرافها باجمعهم من لرسول والصحابة و غيرهم كانوا يصلون بعلامة واحدة الى مكه بجعل القطب بين الكتفين على النهج المعلوم لا أن كل أربعة فراسخ منهم يصلون الى قبله غيرقبلة الآخرين فكيف يكون قبلة جميعهم صحيحة مع كونهم توجهين الى غيرالحرم، أنتهى (منه)

يجوز له البنا على الظن ، للادلة على حرمة العمل به ، و بذلك صرح الاصحاب، قاله غير واحد منهم ، بل الظاهر انه اجماعي كما يستفاد من غيرواحد من العبائر و لو نصب محرابا بعد المعاينة جازت الصلوة اليه دائما ، لمكان حصول العلم ، و كذا الذي نشا بكه و تيقن الاصابة ، ولا يكفي الاجتهاد بالعلامات ، لأنه رجوع الى الظن مع امكان العلم ، و هذا فاسد ، نعم لو كان محبوسا لا قدرة له على استعلام العين ، جازله التعويل على الاجتهاد ، وكذا من بنواحي الحرم ،

و هل يكلف بالصعود على الجبال ليرى الكعبه ام لا ؟ قولان ، و الاقوى هو الأول ، وفاقا للمحكى عن المصنف رحمه الله والشيخ في بعض كتبهما ،حيث اوجبا الصعود مع القدرة ، وذهب صاحب المدارك الى الثاني ،مستدلا بان في التكليف بذلك حرجا ، أقول : ان كان فيه حرج ، فلا ريب في حقية ما قالم ، و الا فالدليل مع الأول .

الثالث: اعلم ان القبلة ليست نفس البنية الشريفة ، بل الفضائ المشغول بها النازل الى تخوم الارض الصاعد الى عنان السمائ ، فلو زالت البنسية و المياذ بالله ، صلى الى جهتها التي تشتمل على العين ، كما يصليمن هواعلى من الكعبة الى الجهة المسامتة للبنية ، و كذا من هو أخفض من موضعها ، بان يكون في سرداب، ولا خلاف في ذلك بين العلمائ ، قاله بعض الاجلة ، بل و قع عليه الاجماعكما عن بعض ، بل هو ضروري الدين قاله بعض المحققين ، و لعله كذلك لمكان عدم تسطيح الارض .

و في رواية (1) عن الصادق((ع)): اسباب البيت من الارض السبا ببعة السفلي الى السماء السابعة العليا •

و روى التهذيب في باب الزياد ات الواقع في قبيل باب العمل في لبيلة الجمعة ، عن الطاطري، عن محمد بن ابي حمزه ، عن عبد الله بن سنان عنابي

⁽١) رواها في الفتيه ٠

عبد الله ((ع)) ، قال : سأله رجل قال : صليت فوق ابى قبيس العصر، فهل بجزى ذلك والكعبة تحتى ؟ قال : نعم انها قبلة من موضعها الى السما .

و روى ايضا فى اواخر باب ما يجوز الصلوة فيه من اللباس والمكان ، في الزياد ات فى الصحيح ، عن ابن مسكان ، عن خالد بن ابى اسمعيل او ابن اسمعيل ، قال : قلت لأبى عبد الله ((ع)) : الرجل يصلى على ابى قبيس ، يستقبل القبله ، قال : لا بأس .

وقال في الدروس في كتاب الحج: وساد سها ادخال الحجر في طوافه ، فلو طاف فيه او مشي على حايطه لم يجز ، سوا ً قلنا بانه من البيت كما هوالمشهور اولا كما في رواية زرارة عن الصادق ((ع)) ، وقطع به الصدوق ، وفي المدارك جزم العلامة و الفقيه بجوازا ستقباله لأنه من الكعبة ، أقول: ومنع جملة من المتأخرين عن استقباله ، لعدم كونه من الكعبة ، وفي المدارك: المستفاد حسن النصوص الصحيحة ، أن السحجسر ليس من الكعبة ، فلا يجوز استقباله في الصلوة ، انتهى أقول: و منها (١١) ما رواه الكافي في اواخر باب حج ابراهيم و اسمعيل

⁽¹⁾ ومنها موثقة زرارة عن الصادق ((ع)) قال سألته عن الحجر هل فيه شيء ــــ

الواقع في كتاب الحج ، في الصحيح عن معوية بن عمار ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام ، عن الحجرا من البيت هو ؟ او فيه شي من البيت ؟ فقال : لاو لا قلامة ظفر، ولكن اسمعيل دفن امه فيه فكره ان توطأ ، فحجر عليه حجرا ، وفيه قبورانبيا . •

واما ما ذكره في التذكره ، من النقل الذي دل على ان الحجر كان في البيت، في زمن ابراهيم واسمعيل((ع)) : وله بابان شرقى و غربي، فهدمه السيل قبل مبعث النبي((ص)) بعشرسنين ، واعادت قريش عمارته على الهيئة التي هوعليها اليوم ، وقصرت الاموال الطيبه والهدايا والنذر عن عمارته ، فتركوا من جانب الحجر بعض البيت ، وقطعوا الركنين الشاميين من قواعد ابراهيم((ع)) ، و ضيقوا عرض الجدار من الركن الاسود الى الشامي الذي يليه ، فبقى من الاساس شبه الدكان مرتفعا، وهوالذي سمى الشاذروان قال بعض الأجلاً : وهوم عمخالفته للنصوص ، الما على جزّ من الحجرلا مجموعه ، كما يستفاد من كلامهم ، والظاهران هذا الرواية انماهي من طرق المخالفين ، فانهم روواعن عايشه انها قالت : نذرت ان اصلى ركعتين انماهي من طرق المخالفين ، فانهم روواعن عايشه انها قالت : نذرت ان اصلى ركعتين في البيت ، فقال النبي ((ص)) ؛ صل في الحجرفان فيه ستة اذرع من البيت ، انتهى .

وكيف كان فيشكل الحكم بالدخول وكونه قبلة . فالاحوط عدم جريان احكام القبله واداب داخل البيت عليه ، ولولم نقل بكونه اظهر ، يجب الاستقبال في فرائض الصلوة ، يومية كانت او غيرها ، الاصلوة الخوف ، و عند الضرورة باجماعا محققا وحكيا و في البحار: اكثرا لاصحاب نقلوا الاجماع على وجوب الاستقبال في فسرائس الصلوات ، يومية كانت او غيرها ، إلا صلاة الخوف و عند الضرورة بالسروة بالاستقبال في فسرا بسلوات ، يومية كانت او غيرها ، إلا صلاة الخوف و عند الضرورة بالدين في فسرا بالصلوات ، يومية كانت او غيرها ، إلا صلاة الخوف و عند الضرورة بالدين في فسرا بالصلوات ، يومية كانت او غيرها ، إلا صلاة الخوف و عند الضرورة بالربية بالدين في فسرا بالربية بالدينة بالربية بال

وفى المفاتيح : يجب استقبال القبله فى الفرائض كلها مع الاختيار بالكتاب والسنة والضرورة من الدين، اما مع الاضطرار فلا، ويدل عليه مضافا الى الاجماع، ما رواه الفقيمة فى باب القبلة، عن زرارة، عن ابى جعفر ((ع)) : انه الصلوة الاالى

من البيت قال الولا قلامة ظفر و موثقه يونسين يعقوب انه قال للصادق ((ع))
 كنت اصلى في الحجر فقال لي رجل الا تصلى المكتوبة في هذا الموضع فيان في
 الحجر من البيت فقال كذب صل فيه حيث شئت ٠ (منه)

القبلة ، قال قلت: اين حد القبله ؟ قال : ما بين المشرق والمغرب قبلة كله ، قال قلت: فمن صلى لغير القبله يوم غيم في غير الوقت ، قال : يعيد ، قال :و قال في حديث آخر ذكره له : ثم استقبل القبله بوجبهك ، ولا تقلب يوجبهك عن القبله فق حديث آخر ذكره له : ثم استقبل القبله بوجبهك ، ولا تقلب يوجبهك عن القبله فتفسد صلوتك ، فأن الله عزوجل يقول لنبيه ((ص)) : ((فول وجبهك شطرالمسجد الحوام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره)) ـ الى ان قال _ وقال ((ع)) لزرارة : لا تعاد الصلوة الامن خمسة : الطهور ، والوقت ، والقبله ، والركوع ، والسجود .

وما رواه في البحار في الباب المتقدم ، عن تفسير على بن ابراهيم ، في تفسيرقوله تعالى: ((ولله المشرق والمغرب فاينما تولوا فتم وجه الله)) ، قال العالم عليه السلام: فانها نزلت في صلوة النافلة ، فصلها حيث توجهت اذاكنت في سفر وأما الفرائض فقوله: ((وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره)) ، يعنى الفرائض لإصليها الا الى القبله ،

وبالجمله الأخبار في المسئله كثيرة ، ولانطول المقام بذكرها .

واما الاشكال في الاستدلال بالآية ، بان غاية ما يستفاد منها عند التأمل وجوب التولية مطلقا ، اما محلها وتكررها وعمومها فلا ، والصواب يستدل عليه بما دل على الشرطية ، كقوله ((ع)) في صحيحة زرارة ، لاصلوة الاالى القبله ، ويؤيده حديث: لا تعاد الصلوة الا من خمسة ، غير وجيه لمكان خبر زرارة المتقدم وغيره ، وكثرة الواجبات الشرطية بالنسبة الى الواجبات التعبدية ، والظن يلحق الشيئ بالاعم الاغلب، فافهم .

واما القول بان الاستدلال بالشرطية على الوجوب، انما يتم على القول بوجوب مقدمة الواجب، فلا يخلو عن وجاهة ·

السادس: قال بعض الأجلاء قد صرح جملة من الاصحاب، منهم شيخنا في الذكرى ، بانه لو استطال صف المامومين مع المامومين مع المشاهدة ، حتى خرج عن الكعبة ، بطلت صلوة الخارج ، لعدم اجزا الجهة هنا، ولواستدارواصح للاجماع عليه عملا في كل الاعصار السابقة ، نعم يشترط ان لا يكون الماموم اقرب من الامام انتهى ولا باس به ، انتهى ٠

و يجب الاستقبال ايضا (عند الذبح) لما سيجئى فى محله ان شا الله تعالى و (احتضار البيت) وقد مر تحقيقه و (دفنه والصلوة عليه اوسيجئى تحقيقه انشا الله تعالى و (يستحب) الاستقبال (للنوافل) اجماعاعلى الظاهر، ويدل عليه قولهم ((ع)): افضل المجالس ما استقبل به القبله ، والتأسى فان ذلك معلوم من فعل النبى ((ص)) والأئمة عليهم ، وقوله ((ع)) تصلوا كما رايتمونى اصلى ، كلام المصنف يحتمل للمعنيين ، احدهما: ان يكون مراده الاستحباب مع الشرطية ، نظير استحباب الطهارة ، فعليه يصير قوله فيما بعد: وقيل الى غير القبله ، من المزيفات عنده ، ويؤيده كلمة قبل المشيرة الى التمريض .

وثانيهما: ان يكون مراده معناه الظاهر، فيجوز الترك، و يؤيده قوله: و قيل الى غير القبله، حيث لم يشر الى قدحه، وكيف كان لا يظهر مذهبه هنا بظهور يعتدبه، الا بالنسبة الى استحباب الاستقبال في النافطة، بمعنى استحقاقه للثوآب بذلك •

(و) يجوز ان (تصلى) النوافل (على الراحله) أقول: شرح هذا الكلام يقتضى جملة من الأخبار المتعلقه بالمقام، ثم بسطه في مقامات، فنقول:

الأول : ما رواه التهذيب في باب الصلوة في الزيادات في الصحيح ، و
الكافي في باب التطوع في السفر في القوى ، لمكان محمد بن سنان ،عن الحلبي ،
انه سأل ابا عبد الله ((ع)) عن صلوة النافله على البعير والدابة ، فقال انعم حيث
كان متوجها ، وكذلك فعل رسول الله ((ص)) ، انتهى الخبر على ما في التهذيب، و
في الكافي فقال : نعم حيث ما كنت متوجها ، قلت : استقبل القبله اذا ار د ت
التكبير ، قال : لا ولكن تكبر حيث ما كان متوجها ، وكذلك فعل رسول الله ((ص))

الثاني: ما رواه الكاني في الباب المتقدم في الصحيح اوالحسن كالصحيح، لمكان ابراهيم عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن ابي عبد الله ((ع))، في الرجل يصلى النوافل في الامصار، وهو على دابته حيث توجهت، به قال: نعم لا باس.

و رواه التهذيب ايضا في الباب المتقدم ،عنه عن ابي الحسن ((ع)) .
و رواه الفقيه ايضا في باب الصلوة في السفر، عنه عن ابي عبد الله ((ع)) .
الثالث : ما رواه التهذيب في الباب المثقدم في الصحيح ، عن حماد بن عثمان ، عن ابي الحسن الأول ((ع)) : في الرجل يصلي النافلة ، و هو على دابته في الامصار ، قال : لأباس ،

الرابع : ما رواه التهذيب في الباب المتقدم في الصحيح، عن محمد بن مسلم قال : قال لي ابو جعفر((ع)) : صل صلوة الليل والوتر والركمتين في المحمل .

الخامس: ما رواه ایضا فی الباب المتقدم فی الصحیح، عن علی بن مهزیار، قال: قرات فی کتاب لعبد الله بن محمد الیابی الحسن ((ع)): اختلف اصحابنا فی روایا تهم عن ابی عبد الله ((ع))، فی رکعتی الفجر فی السفر، فروی بعضهم ان صلهما فی المحمل، و روی بعضهم ان لا تصلهما الاعلی الارض ، فاعلمنی کیف تصنع انت، لا قند ی بك فی ذلك، فرقع ((ع)): موسع علیك با یه عملت م

السادس: ما رواه ايضا في الباب المتقدم، عن ابراهيم الكرخي، عن ابي عبد الله ((ع)) قال: قلت له: اني اقد رعلى ان اتوجه الى القبله في المحمل، فقال: ما هذا الضيق؟ اما لك برسول الله اسوة؟

السابع: ما رواه ايضا في الباب المتقدم، عن ابراهيم بن ميمون، عن ابي عبد الله ((ع)) قال: ان صليت وانت تمشى، كبرت ثم مشيت فقرات، فاذ الردت ان تركع او مأت بالسجود، فليس في السفر تطوع .

الثامن : ما رواه ايضا في باب نوافل الصلوة في السفر في الصحيح ، عن سيف التمار ، عن ابي عبد الله ((ع)) في حديث: انما فرض الله على المسافر ركمتين لاقبلهما ولا يعدهما شيء ، الاصلوة الليل على بعيرك حيث توجه بك ،

التاسع: مارواه ايضا في باب الصلوة في السفر في الزيادات في الصحيح، عن عبد الرحمن بن ابي نجران، قال: سألت ابالحسن((ع)) عن الصلوة بالليل في السفر في المحمل، قال: اذا كنت على غير القبله فاستقبل القبله، ثم كبروصل

حيث ذهب بك بعيرك، قلت: جعلت فداك في اول الليل، فقال: اذ اخفت الفوت في آخره ٠

العاشر: ما رواه في الباب المتقدم في الصحيح، عن الحسن بن على ، عن عبد الله بن المغيرة ، و صفوان بن يحيى ، و محمد بن ابي عمير، عن اصحابهم ، عن ابي عبد الله ((ع)) : في الصلوة في المحمل فقال : صل متربعا ، ومعدود الرجلين ، وكيف امكنك .

الحادى عشر: ما رواه ايضا فى الباب المتقدم فى الصحيح عن عبدالرحمن بن الحجاج ، عن ابى الحسن((ع)) قال: سألته عن صلوة النافلة فى الحضر على ظهر الدابة ، اذا خرجت قريبا من ابيات الكوفه ، او كنت مستعجلا بالكوفه ، فقال: ان كنت مستعجلا لا تقدر على النزول ، وتخوفت فوت ذلك ان تركته وانت راكب، فنعم ، والافان صلوتك على الارض احب الى .

الثانى عشر : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم فى الصحيح ، عن معوية بن وهب، قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : كان ابى يدعو بالطهور فى السفر، وهو فى محمله ، فيؤتى بالتور فيه الما ، فيتوضاً ثم يصلى الثمان والوتر فى محمله ، فاذا نزل صلى الركعتين والصبح .

الثالث عشر : مارواه ایضافی المکان المتقدم فی الصحیح، عن معویة بن عمار ، عن ابی عبد الله ((ع)) قال : لاباس بأن يصلی الرجل صلوة الليل فی السفر وهو يعشی ، ولاباس ان فاتته صلوة الليل ان يقضيها بالنهار وهو يعشی ، يتوجه الی القبلة ثم يعشی ، ويقرا فاذا اراد ان يرکع حول وجهه الی القبله و رکع وسجد ثم مشی .

الرابع عشر: ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح، عن يعقوب بن شعيب قال: سألت ابا عبد الله ((ع)) عن الصلوة في السفر وانا امشى ، قال: اوم ايما ، واجعل السجود اخفض من الركوع .

الخامس عشر تمارواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح ، عن حريز،عمن

ذكره ، عن ابي جعفر((ع)) : انه لم يكن يرى باسا ان يصلى الماشي وهوينشي ، و لكن لا يسوق الابل

الساد س عشر : ما رواه الكافى فى باب التطوع فى السفر فى الموثق ، عن سعاعة قال : سألته عن الصلوة فى السفر _ الى ان قال _ وليتطوع بالليل ماشا ، ان كان نازلا ، وان كان راكبا فليصل على دابته وهو راكب وليكن صلوته ايما ، وليكن رأسه حيث يريد السجود اخفض من ركوعه .

السابع عشر : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن يعقوب بن شعيب قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن الرجل يصلى على راحلته ، قال : يو مي ايما ، يجعل السجود اخفض من الركوع ، قلت : يصلى وهو يعشى ، قال : نعم ، يومي ايما ، وليجعل السجود اخفض من الركوع .

الثامن عشر: ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح ،عن صفوان عن ابي الحسن الرضا ((ع)) قال: صل ركعتي الفجر في المحمل.

التأسع عشر: ما رواه ايضا في الباب المتقدم، عن ابي الحرث قدال: سألته يعنى الرضا ((ع)) ، عن الاربع ركعات بعد المغرب في السفر ، يعجلنسي الجمال فلا يعكنني الصلوة على الارض ، هل اصليها في المحمل ؟ قال: تعمملها في المحمل .

العشرون : ما رواه النقيه في باب الصلوة في السفر، عن سعيد بن يسار، انه ان انه سأل ابا عبد الله((ع)) عن الرجل يصلى صلوة الليل وهو على دابته، اله ان يعطى وجهه وهو يصلى ؟ قال: اما اذا قرا فنعم، واما اذا اومى بوجهه للسجود ، فليكشفه حيث او مأت به الدابه ٠

بيان:

قال بعض الأجلاء قال في الوافي: و ذلك لأن الايماء بالوجه ،بدلمن السجود الذي يشترط فيه كشف الجهدة ، بخلاف القراءة ، وهو حسن ، انتهى الحادي العشرون ؛ ما رواه التهذيب في باب صلوة المضطرفي الصحيح ،

عن عبد الرحمن بن ابى عبد الله ، عن ابى عبد الله ((ع)) قال : لا يصلى على الدابة الفريضة ، الا مريض يستقبل به القبله ، ويجزيه فاتحة الكتاب، ويصنع بوجهه فى الفريضه على ما امكته ، ويومى فى النافله ايما ً .

الثانى والعشرون: ما رواه فى البحار فى باب القبله، عن تفسير على بن ابراهيم ، بعد قوله تعالى: ((ولله المشرق والمغرب فاينما تولوا فثم وجه الله)) ، قال العالم((ع)): فانها نزلت فى صلوة النافلة ، فصلها حيث توجهت اذا كتت فى سفر ، واما الغرايض فقوله: ((وحيثما كنتم فولوا اوجوهكم شطره)) ، يعنى الفرايض يصلبها الا الى القبلة ٠

الثالث والعشرون: ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن المعتبر، نقلا من كتاب احمد بن محمد بن ابي نصر، عن حماد بن عثمان، عن الحسين بن المختار عن ابي عبد الله ((ع)) قال: سألته عن الرجل يصلى وهو يعشى ، قال : تعم ، قال ابن ابي نصر: وسمعته انا من الحسين بن مختار .

الرابع والعشرون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم ، عن فقه النقر ان للراوندي ، انه قال : روى عنهما ((ع)) ، ان قوله تعالى : ((و حيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره)) ، في الفرض ، وقوله : ((فاينما تولوا فثم وجه الله)) ، قالا هوفي النافلة

الخامس والعشرون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم ، عن الاسناد ، و كتاب المسائل ، عن على بن جعفر ، عن اخيه ((ع)) ، قال : سألته عن البرجل يلتفت في صلوته ، يقطع ذلك صلوته ، قال : اذا كانت الفريضة والتفت الى خلفه فقد قطع صلوته ، وان كانت له نافلة لم يقطع ذلك صلوته ، ولكن لا يعود .

السادس والعشرون : ما رواه في الباب المتقدم ، عن نهاية الشيخ ، عن الصادق ((ع)) في قوله تعالى : ((فاينما تولوا فثم وجه الله)) ، قال : هذا في النوافل خاصة ، في حال السفر ، واما الفرائض فلابد فيها من استقبال القبله .

السابع والعشرون : ما رواه ایضا فی الباب المتقدم ، عن مجمع البیان ، عـن جعفسر ، و ابی عبد الله علیه السلام ، فی قوله تعالی: ((فأینما تولوا

فتم وجه الله)) ، انما (۱) ليست بمنسوخة ، وانما مخصوصة بالنوافل في حال السفر الثامن والعشرون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن العلل ،عن جعفر بن محمد مسرور عن الحسين بن عامر بن محمد ، عن عمه عبد الله ، عن ابن ابي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله ((ع)) قال : سألته عن الرجل يقرا السجدة وهو على ظهر دابته ، قال : يسجد حيث توجهت به فان رسول الله ((ص)) كان يصلى على ناقته ، وهو مستقبل المدينة ، يقول الله عزوجل : ((فاينما

و روى ايضا في باب وجوب الاستقرار في الصلوة ، عن العياشي ، عن حماد بن عثمان ، عن ابي عبد الله ((ع)) ، مثله ، الا ان فيه : كان يصلي على ناقت. النافلة وهو مستقبل المدينة •

التاسع والعشرون : ما رواه ايضا في باب القبلة ، عن العياشي ، عن حريز ، قال بوجعفر ((ع)) : انزل الله هذه الآية في التطوع خاصة : ((قاينما تولوا فتم وجه الله ان الله واسع عليم)) ، وصلى رسول الله ((ص)) ايما على راحلته ، اينما توجهت به ، حيث خرج الى خيبر ، وحين رجع من مكه ، وجعل الكعبة خلف ظهره ، قال : قال زرارة : قلت لأ بي عبد الله ((ع)) : الصلوة في السفر ، السفينة والمحمل سوا ، قال : النافلة كلها سوا ، تومي ايما اينما توجهت دا بتك وسفينتك ، و الفريضة تنزل لها عن المحمل الي الارض ، الامن خوف فان خفت او مات ، و اما السفينة فصل فيها قائما و توخ القبله يجهد ك ، ان نوحا ((ع)) قد صلى الفريضة فيها قائما متوجها الى القبله ، وهي مطبقة عليهم ، قال قلت : و ما كان علمه بالقبله فيتوجهها وهي مطبقة عليهم ؟ قال : كان جبرئيل ((ع)) يقدمه نحوها قال قلت : في النافله على فيتوجهها وهي مطبقة عليهم ؟ قال : كان جبرئيل ((ع)) يقدمه نحوها قال قلت : في النافله على فيتوجه نحوها في كل تكبيرة ، قال : اما النافلة فلا ، ان ما يكبر في النافله على غير القبله اكثر ، ثم قال : كل ذلك قبلة للمستقبل ، انه قال: ((اينما تولوا فتهوجه غير القبله اكثر ، ثم قال : كل ذلك قبلة للمستقبل ، انه قال: (ا اينما تولوا فتهوجه غير القبله اكثر ، ثم قال : كل ذلك قبلة للمستقبل ، انه قال: (ا اينما تولوا فتهوجه غير القبله اكثر ، ثم قال : كل ذلك قبلة للمستقبل ، انه قال: (ا اينما تولوا فتهوجه غير القبله اكثر ، ثم قال : كل ذلك قبلة للمستقبل ، انه قال: (ا اينما تولوا فتهوجه غير القبله اكثر ، ثم قال : كل ذلك قبلة للمستقبل ، انه قال : (ا اينما تولوا فتهوجه

تولوا فثم وجه الله)) •

انها خظ ۱)

الله أن الله وأسع عليم)) •

الثلاثون: ما رواه ايضا في باب وجوب الاستقرار في الصلوة ، عن كشف الغمة ، نقلا من كتاب الدلائل للحميري ، عن فيض بن المطرقال: دخلت على ابي جعفر ((ع)) وانها اريد ان اسئله عن صلوة الليل في المحمل ، قال: فابتد اني فقال كان رسول الله ((ص)) ، يصلى على راحلته حيث توجهت به *

الحادى والثلاثون: ما رواه ايضا فى الباب المتقدم، عن المحاسن ، عن على بن النعمان، عمن ذكره، عن ابى عبد الله ((ع))، فى الرجل يصلى وهوعلى دابة ملثما يومى، قال: يكشف موضع السجود .

الثالث والثلاثون: ما رواه في الباب المتقدم، عن قرب الاسناد ،عن محمد بن عيسى والحسن بن ظريف و على بن اسمعيل كلهم، عن حماد بن عيسى، قال: سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول: خرج رسول الله ((ص)) الى تبوك، فقال: يصلى الى راحلته حيث توجهت به ويومى ايمان.

و روى عن اربعين الشهيد ، باسناده عن الصدوق عن جعفربن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى ، عن والده ، عن محمد بن عيسى ، عن حماد ، مثله .

الرابع والثلاثون؛ ما رواه في الباب المتقدم، عن قرب الاستاد، عن الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر بن محمد، عن ابيه، عسن على عليهم السلام، ان رسول الله ((ص)) اوتر على راحلته في غزاة تبوك، قال: وكان على ((ع)) يوتر على راحلته، اذا جد به السير .

الخامس والثلاثون: ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن المقنعه مقال: سئل عليه السلام عن الرجل يجد به السير، ايصلى على راحلته ؟ قال الاباس بذلك،

ويومي أيماءً ، وكذلك الما شي أذا أضطر إلى الصلوة -

السادس والثلاثون: ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن فقه الرضا ((ع)) ، قال ((ع)) : اذا كنت في السفينة ، فحضرت الصلوة فاستقبل القبله _ و ساق الحديث الى ان قال _ و يجزيك في النافله ان تغتتح الصلوة تجاه القبله ، ثم لا يضرك دارت السفينة ، لقوله تبارك وتعالى: ((فأينما تولوافثم وجه الله)) _ الى ان قال _ واذا اردت ان تصلى نافلة وانت راكب ، فاستقبل رأس دابتك حيث توجه بك ، مستقبل القبله او مستد برها ، يمينا وشمالا الحديث .

السابع والثلاثون: ما رواه التهذيب في باب نوافل الصلوة في السفر، في الصحيح عن صفوان الجمال، قال: كان ابو عبد الله ((ع)) يصلى صلوة الليل بالنهار، على راحلته اينما توجهت به ٠

الثامن والثلاثون: ما نقله عن المجمع في باب القبله ، في تفسيرةوله تعالى:
((وا ينما تولوا)) الى آخره ، قال : وفي المجمع قبل معناه باى مكان تولوا فتما لله يعلم
ويرى ، فا دعوه كيف توجهتم ، قال : وقيل نزلت في التطوع على الراحلة حيث
توجهت حال السفر ، وهو المروى عن أثمتنا ((ع))

التأسع والثلاثون: ما نقله عن الجوامع بعد ذلك، قال : وفي الجوامع لم يقيد بحال السفر، قال : وهو عنهم ((ع)) ، ونحوه في التذكره عن ابي عبد الله عليه السلام ، وفي التحرير: استفاض النقل انها في النافله ، أقول: عن التبيان روى ذلك عن الباقر والصادق ((ع)) .

الأربعون : مارواه في الباب المتقدم عن المجمع ، انه قال : روى عن جابر انه قال : بعث النبي (ص)) سرية كنت فيها ، واصابتنا ظلمة فلم نعر ف القبله ، فقال الطائفه منا : قد عرفنا القبله هي ههنا قبل الشمال ، فصلوا او خطوا خطوطا ، وقال بعضنا : القبله هي هنا قبل الجنوب، فخطوا خطوطا ، فلما اصبحوا و طلعت الشمس اصبحت تلك الخطوط لغير القبله ، فلما رجعنا من سفرنا سألنا

النبي (ص)) عن ذلك فسكت فانزل الله هذه (١) الآية قال : وذكرفي الجوامع تريبا منه عن عامر بن ربيعه عن ابيه ·

اذا عرفت ذلك، فاعلم أن تحقيق الكلام في هذا المقام، يقتضي بسطه في مقامات •

الأول : يجوز ان يصلى النوافل في السفر ، على الراحلة حيثما توجهت و لو الى غير القبله ، اجماعا ظاهرا ومحكيا ، عن التحرير والمنتهى و الذكرى و غيرهم ، ويدل عليه بعد الاجماع ، قوله تعالى: ((فا ينما تولوا فثم وجه الله)) ، واكثر الأخبار المتقدمه .

تذنيب:

هل يتعين الاستقبال بتكبيرة الاحرام؟ كما عن الحلى ناقلاعن جماعة من الاصحاب الا من شذ ، ام لابل يستحب؟ كما ذهب اليه آخرون وجهان للحلى الخبر التاسح المؤيد بالخبر الثالث عشر، و التاسع و العشرين ، و السادس و الغلاثين ، وفيه نظر لمكان ذيل الخبر الأول على ما نقلناه ، كما عن الكافى المؤيد باطلاق اكثر الأخبار المتقدمة كالآية ، فليحمل الخبر التاسع على الاستحباب، اذ لا تعارض بين النص والظاهر ، ولو لا الذيل المشاراليه ، لكان قول الحلى بحسب الدليل قويا ، ولا يمكن ان يحتج عليه بالاطلاق ، اذ الخبر التاسع يهدمه هدما، فيما ذكر ظهر ما يرد على صاحب المدارك ومن تابعه وهو الشارح المحقق ، و العجب ان الشارح المحقق مع نقله الخبر الأول على ما في الكافي ، كيف لم يتشبث به لهدم ما ذهب اليه الحلى ؟ وتشبث بما لا ينفعه من الاطلاقات ، ولعل عذره في عدم تمسكه فيه به هو محمد بن سنان الواقع في سند الكافي ، والحق ان السند بسببه قوى لو لم نقل بصحته ، لما سيظهر ، وكيف كان فالاظهر عندى هو القول بالاستحباب ، وان كان الاحتياط في جانب الحلى .

⁽١) قوله تعالى فاينما تولوا الى آخره ٠

الثاني: يجوز ان يصلى النوافل في الحضر على الراحلة حيثما توجهت، و لوالى غير القبله، على ما اختاره الشيخ و عامة متاخرى الاصحاب، قاله بعض الأجله خلافا للمحكى عن العماني والحلى في ظاهر كلامه، حيث خس صحة صلوة النافله على الراحلة بالسفر خاصة، للمشهور وجهان

الأول: الاجماع المحكى عن الشيخ ، المعتضد بالشهرة ٠

الثاني : الخبر الثاني والثالث والحادي عشر ، العويد باطلاق جملة من الأخبار . منها الخبر السادس والثلاثون ، وماضاهاها ، وباطلاق قوله تعالى: ((فاينما تولوا فثم وجه الله)) ، والتعارض بين الأخبار الآمره بالقبلة و هــــذه الأخبار ، و ان كان العموم من وجه ، و لكن الترجيح مع المشهور بلا شبهة .

وللعماني وجوه: الأول: ان مقتضى الاصل والمستنبط من الأخبار، هولزوم الصلوة الى القبلة مطلقا ولو نافلة ، فلا بدمن الاقتصار فيما خالفه على المجمع عليه ، وهو السفر خاصة .

الثاني : مفهوم الشرط المتضمن له الخبر الثاني والعشرون ، المؤيد بتقييد جملة من الأخبار المتقدمه .

الثالث:قوله تعالى: ((فأينما تولوا)) الى آخره ، بعد ملاحظة الخبر الثاني و العشرين والسادس والعشرين والسابح والعشرين والثامن والثلاثين •

وفى الكل نظر: اما فى الأول ، فلان الخروج عنه بعد قيام الدليل لازم ، و
هو فى المقام موجود كما عرفت، واما فى الثانى : فلان المفهوم لا يقاوم ، لععارضة
المنطوق ، سيما بعد احتمال كون المقيد واردا مورد الغالب، واما فى الثالث :
فلان ورود الآية فى السفر خاصة ، لا يستلزم عدم المشروعية فى غيره .

هذا مضافا الى ورود جملة من الأخبار الدالة على انها نزلت في مطلق النافله ، منها الخبر الرابع والعشرون ، والتاسع والعشرون ، والتاسع والثلاثون ، والناسع والتلاثون ، والناسع والثلاثون ، وورد معوية بن عمار المروية في الفقيه في باب القبله ، عن الرجل يقوم في الصلوة ، ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى انه قد انحر ف يمينا اوشمالا ، فقال اله قد

مضت صلوته و ما (۱) بين المشرق والمغرب قبلة ، ونزلت هذه الآية في قبلة المتحير: ((ولله المشرق والمغرب قاينما تولوا فتم وجه الله))، واحتمال كونه قوله ؛ ونزلت هذه الآيه من كلام الصدوق غير ضاير ، اذ الظاهر لا يقول الاعن رواية ، و روى التهذيب في باب القبله عن محمد بن الحصين ، قال : كتبت الى العبد صالح : الرجل يصلى في يوم غيم في فلاة من الارض ولا يعرف القبله فيصلى ، حتى اذا فرغ من الرجل يصلى في يوم غيم في فلاة من الارض ولا يعرف القبله بيعند بصلوته الميعيد ها؟ صلوته بدت له الشمس ، فاذا هو قد صلى لغير القبله ، يعند بصلوته الميعيد ها؟ فكتب : يعيدها ما لم يفت الوقت ، او لم يعلم ان الله يقول وقوله الحق : ((فاينما تولوا فثم وجه الله)) .

وبالجمله قد ورد في القران قوله تعالى: ((فا ينما تولوا فثم وجه الله))، فليحمل على عمومه حتى يظهر المخرج ، ولم يظهر، قال في كنزالعرفان : اعلم انه مهما تكثر الفائدة مع بقا اللفظ على عمومه كان اولى ، انتهى .

وقوله تعالى: ((فول وجهك شطرالمسجد الحرام)) ، الايعارض ماذكر ، لوجهين ما اصلناهما على اهل الكمال ، وبالجمله الاشبهة في ارجحية المشهور -

المقام الثالث: هل يجوز صلوة الباطة ماشيا في السّفروالحضرمطلقا ولوالي غير القبله ، ام لا؟ المشهور على الأول ، بل قبل عليه عامة من تأخر ، خلا فا لمن خالف في المقام الثاني ، وهو العماني والحلى في ظاهر كلامه .

للمشهور وجهان: الأول: الإجماع المحكى عن ظاهر المنتهى ، المعتضد بالشهرة الثانى: جملة من الأخبار منها الخبر الثالث والعشرون، لمكان تبرك الاستفصال، و منها الخبر السابح والخامس عشر، على اشكال فى دلالتهماعلى تمام المدعى سيما الاخير، و منها الخبر الثالث عشر حيث اشتمل على قوله: ((ع)): ولا باس ان فاتته الى آخره، على اشكال جزئى فى دلالته على تمام الممدعى ، كذيل الخبر السابح عشر، و منها صدر الخبر الرابع عشر، وهما ايضايدلان على كذيل الخبر السابح عشر، و منها صدر الخبر الرابع عشر، وهما ايضايدلان على

 ⁽۱) قبا خل

المدعى ولو في الجمله ، بل يمكن أن يقال : أنا لم نجد قائلًا يقول بجواز صلوة النافله ما شيا في السفر دون الحضر ، فبملا حظته ينطبقان على تمام المدعى ، و يؤيدها أطلاق الآية المشار اليها .

وبالجملة قول المشهور هو المنصور، لما تقدم من الاجماع المحكورالاخبار، فكلاهما مستقلان عمدتان في الاستدلال، فما ذكره بعض الأجله بان العمد في التعميم للماشي في الحضر، هو الاجماع المنقول بل المحقق، لعدمقائل بالمنع عن صلوته فيه، مع تجويز صلوة الراكب فيه، فكل من صححها صحح صلوة الماشي حضرا، وكل من ابطلها ابطلها، وهو العماني والحلي في ظاهركلامه غيروجيه، وان كان ما اشاراليه من الاجماع ايضاحجة اخرى، كالأخبار و اجماع المنتهي مستقلة .

وينبغى التنبيه على امور:

الأول: يكفى فى النافلة راكبا وما شيا مطلقا ، سوا كان فى السفراوالحضر ، الايما للركوع والسجود ، وليكن السجود اخفض من الركوع ، للخبر السابع ، و الرابع عشر ، والسادس عشر ، والسابع عشر ، والعشرين ، والحادى والعشرين ، والثانى والثلاثين ، والثالثين ، والثلاثين ، والثلاثين ، والثلاثين ، والثلاثين ، والثلاثين ، والثلاثين ، والتحب فى الايما للسجود اذا صلى على الدابة ، وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه ، للخبر الحادى والعشرين ، وان كان الاولى ، لعلّه ذلك لمكان الخبرالثانى والثلاثين .

وبالجمله لاشبهة في جواز الايما اللركوع والسجود، في الفروض المزبوره، قال بعض الأجله: ولو ركع وسجد مع الامكان، كان اولى للصحيح انتهى ولعله اراد منه الخبر الثالث عشر، وفيه مناقشة سيظهر •

تنبيله :

قال فى المسالك: ويوميان _اى الراكب والماشى _للركوع و المسجود براسيهما ، ثم بالعينين ، مع عدم امكان ما هو اتم منه .

الثاني: قال بعض الأجلاءُ: أن الافضل للماشي أن يحول وجهه اليي

القبله، ويركع ويسجد على الوجه الحقيقى فيهما، ومستنده هوالعجمع بين الخبر الثالث عشر، وركع وسجد ثم مشى على الركوع والسجود، على النهج الايما، محمل قريب، لما يظهر بالتدبر في سوق الخبر المذكور، و في غيره من الأخبار الامره بالايما، فحينتذ حمل الركوع و السجود الواقعين فيه على الوجه الحقيقى فيهما مشكل ، نعم لاريب في افضلية الاستقبال فيهما للماشى .

الثالث: الافضل في النافلة في الحضران يكون على الأرض المكان الخبر الحادى عشو، واما في السفر فظا هر الخبر الخامس هو التخيير، والاستدلال على الأفضلية بالخبر الخامس والثلاثين لا يخلو عن اشكال المكان احتمال الفريضة ، نعم صلوة الوتر وركعتى الفجر على الارض افضل ، لمكان الخبر الثاني عشر ، و الرابع و الثلاثين ، والمراد بالوتر هو الركعات الثلاث ، لما ظهر في يحث النوافل .

واما الاستدلال على الانضيلة، بما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات، عن عمار في حديث طويل: عن الرّجل يكون عليه صلوة في الحضر، هل يقضيها وهو مسافر؟ قال: نعم يقضيها بالليل على الارض، فاماعلى الظهرفلا، فمشكل لما ذكره بعض الأجلا، من انه يمكن حمله على الفريضة، قال وتخصيص الليل بالقضا لأنه وقت النزول والاستراحة غالبا، قال: ولو حمل على النافلة ، لأشكل الحكم فيه بمخالفة الاخبار المستفيضة بجواز النافلة على الدابة مطلقا، وتخصيص القضا المنع غيرمقبول ، الاان يحمل على متفرد ان عمار، في اخباره بالاحكام المستغربه الرابع : يجوز ان يصلى في المحمل متربعا ، ومعدود الرجلين وغيرهما من الحالات التي يتفق للراكب، لمكان الخبر العاشر .

الخامس: اذا صلى على الراحلة ومغطى الوجهه ، فاذا اومئ للسجود فليكشفه ، لعكان الخبر العشرين والحادى والثلاثين ، وهل يكشف عن موضع السجود خاصة ؟ كما يدل عليه الخبر الاخير ، او عن مطلق الوجه ؟ كما هوظا هر الأول ، ولعل الاولى هو الكشف عن مطلق الوجه .

(و) قيل يجوز النافله (الى غير القبله) ولو لم يكن في حال الرّكوب و

المشيى، و هو مختار المحقق، وتبعه المتأخرون، كما عن ظاهر الخلاف، و صرّح جماعة بالمنع ·

للأولين وجوه :

الأول : الأصل .

الثانى: قوله تعالى: ((فاينما تولوا فثم وجه الله)) ، ولا ضرورة لحمله على حال السفر والركوب ، ولا على النسخ ، ولا يعارضه آية : ((فول وجهك)) الى آخره ، لما د ل على كونها في الفريضة ، وهو ما رواه الصدوق في الفقيه في باب القبله في الصحيح ، عن زرارة ، عن ابن جعفر((ع)) ، انه قال : ثم استقبل القبلة بوجهك ، و لا تقلب بوجهك عن القبلة فتفسد صلوتك ، فان الله عزوجل يقول لنبيه ((ص)) في الفريضة : ((فول وجهك شطرالمسجد الحرام وحيث ما كنتم قولوا وجوهكم شطره)) الحديث ، و الخبر الثاني والعشرون ، والرابع والعشرون ، المتقدمان في قبيل المتن .

والقول بأن معنى الآية هو ما قاله صاحب الجوامع و صاحب الكشاف و البيضاوى، وهو ان مجموع ما فى جهة العشرق والمغرب لله ، ففى اى مكان فعلتم التولية اى تولية وجوهكم شطر القبله ، فثم جهة الله التى امريها ورضيها، والمعنى انكم اذا منعتم ان تصلوا فى المسجد الحرام او فى بيت المقدس، فقد جعلنالكم الارض مسجدا ، فصلوا فى اى بقعة شئتم من بقاعها ، وافعلوا التولية فيها، فان التولية لا يختص بمسجد ولامكان ، ويؤيد ذلك قوله تعالى فيماقبل الآية)) : و من اظلم من منع مساجد الله)) الآية .

عدول عن ظاهر اللفظ بلا دليل ، اذاى دليل دل على ان معنى فاينما تولوًا : اى مكان تولوا وجوهكم الى الفيله ، مع انه ليس وجه الله ذلك المكان الذى وقعت التولية ، بل ما وقعت التولية ، فينافى قوله : ((فثم وجه الله)) •

بل معنى الآية على ما يقتضيه قاعدة اللفظ والله تعالى هوالعالم: ((ولله المشرق والمغرب)) لا يختص به مكان دون مكان كالكعبة وغيرها ، فباى مكان تولوا وجوهكم فثم جهة الله التي امريها او رضيها ، او فثم قبلة الله ،و عن مجمع البيان

الوجه والجهة والوجهة: القبله أو دُات الله ، فافهم •

والقول بأن معناها ما نقله البيضاوى، وهو ان المراد بأى مكان فعلتم المتولية نحو المسجد الحرام، فهناك وجه الله اى ذات الله يعلم و يرى، فيكون المراد بالوجه الذات كما فى قوله تعالى: ((كل شئهالك الاوجهه))، وقوله: ((يريدون وجهه))، وقوله: ((ويبقى وجه ربك ذوالجلال والاكرام))، لا يساعد مقاعدة اللفظلمامر وجههه)

واما ما حكى عن مجمع البيان ناقلا عن بعض المفسرين وهوان معناها بأى مكان تولوا ، فثم الله يعلم (1) ويرى ، فادعوه كيف توجهتم ، فلاشاهد له ، كالمحكى عن الطبرسي ايضا عن بعض المفسرين ، من ان العواد فثم رضوان الله ، اى الوجه الذي يؤدى الى رضوانه ، كما يقال : هذا وجه الصّواب .

والقول بأن معناها هو ما نقله صاحب الكشاف عن بعضهم ،وهوان المرا د فاينما تولوا للدعاء والذكر ، ولم يرد الصلوة ، تحكم ·

واما القول بما في بعض النفاسير، حيث قال: قال مجاهد والحسن: لما نزلت: ((وقال ربكمادعوني استجب لكم))، قالوا ؛ اين ندعوه ؟ فأنزل الآية ، و قال ابو العاليه لما صرفت القبله قالت اليهود؛ ليست لهم قبله معلومة، فتارة يصلون هكذا ، فنزلت، فغير مسموع ، لما ذكره بعض بأنه تخصيص من غير دليل .

وما قاله مجاهد والحسن وابوالعاليه ، غير ثابت ٠

والقول بأنها نزلت في قوم غمت عليهم القبله ، فصلوا المانحا مختلفه ، فلما اصبحوا تبينوا خطأهم ، مع عدم ثبوته ، وان دل عليه الخبر الاربعون المتقدم في قبيل المتن ، المؤيد بما ذكر في الفقيه في باب القبله ، بعد ذكر محيحة معوية بن عمار ، الذي يحتمل ان يكون من قول ابن جعفر ، وان يكون من قول الصدوق ، لمكان معارضته بالأخبار المستفيضة المتقدمه ، وضعف سنده لا يضرنا لمامر .

 ⁽۱) قبل على هذا التفسير للوجه يحتمل ان يكون المراد باى مكان تولوا فثمالله
 اى يعلم و يعرف بالدلائل والشواهد المنصوبة في البلاد والعباد في مشارق
 الارض و مغاربها انتهى فافهم ٠ (منه)

والقول بأنه كان للمسلمين التوجه الى حيث شاوًا فى صلوتهم ،كمافى مجمع البيان ، اومن الصخرة و الكعبة ، كما فى الكبير وكتاب الراوندى ،وفيه نزلت الآية ثم نسخت ، غير ثابت ، سيما بعد ملاحظة الخبر السابع والعشرين المتقدم فى قبيل المتن .

الثالث الخبر الخامس والعشرون المتقدم في قبيل المتن

وللاخرين ايضا وجوه :

الأول قول ابى جعفر((ع)) في صحيحة زرارة المروية في الفقيه في با ب القبله : لاصلوة الا الى القبله •

الثاني أن المعلوم من فعل النبي والأثمة عليهم السلام ذلك، فيكون واجبا لمكان التأسي •

الثالث ما اشاراليه بعض المحققين ، من ان العبادات توقيفية ، و لم يثبت صحة النافله الى غير القبله ، ولو صحت الى غير القبلة لا قتضى العادة صدوره عن واحد من الشرع ، ولو صدر لشاع وذاع لتوقّر الدّواعي ، وكثرا الصدورعن العكلفين ، مع انه لم يظهر من طريق الأخبار ، بل لو صليت الى غير القبله ، لباد رالمسلمون الى الانكار ، كمباد رتبم في الانكار على مرتكب خلاف الضرورة جدا ...

أقول: والمناقشة وان كانت جازية في كل من هذه الادلة الثلاثه، و لكنه الانصاف ان المسئلة محل اشكال، والاحتياط في العبادات اقرب الى النجاة، فلا ينبغي تركه •

(ولا يجوز ذلك) المذكور من الصلوة على الراحلة و الى غير القبله (في الغريضة) اما الثاني فقد مر دليله ، واما الأول فيدل عليه بعد الاجماع المحكي عن التحرير والذكري من العلماء ، جملة من الأخبار :

منها ما رواه التهذيب في آخر باب صلوة المضطرين في الزيادات ، عن عبد الله بن سنان قال : قلت لأبي عبد الله ((ع)) : ايصلى الرجل شيئا من المغروض راكبا ؟ قال : لا الامن ضرورة ، و منها الخير الحادى والعشرون ، المتقدم في شرح قول العصنف رحمه الله : وتصلى على الراحلة ·

و منها ما رواه التهذيب في اواخر باب السّفر في الزيادات، عن ابن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال: لا تصل شيئا من المفروض راكبا ، قال النضرفي حديثه: الا أن يكون مريضاً •

و منها التهذيب ايضا في اواخر باب صلوة المضطر في الزيادات عن منصور بن حازم قال: سأله احمد بن النعمان فقال: اصلى في محملي وانامريض، قال: أما النافلة فنعم واما الفريضة فلا ، قال وذكر احمد شدة وجعه فقال: انا كنت مريضا شديد العرض ، فكنت امرهم اذا حضرت الصلوة ينيخوابي ، فأحتمل بغراشي فاوضع في محملي .

وينبغي التنبيه على امور

الأول: مقتضى اطلاق المتن كفيره، وهو تعميم الحكم بالنسبة الىكل صلوة واجبة، حتى نحو الصلوة المنذوره، وعدم الاختصاص بالصلوات الخمس اليومية، وبه صرح المصنف في التحرير، كما عن المنتهى والمبسوط، وتبعهما الشهيد في الذكرى، حيث قال: لا تصح الفريضة على الراحلة اختيارا اجماعا، لا خسللال الاستقبال، وان كانت منذورة، سواء نذرها راكبا او مستقرا على الارض، لأنها بالنذرا عطيت حكم الواجب،

وتنظر فيه جمع ، لمكان الأصل و عموم ما دل على وجوب الوفا بالنذ ر ، وما رواه التهذيب في باب السفر في الزياد ات في الصحيح ، عن محمد بن احسمد العلوى ، الذي قبل في شانه انه يروى عنه الأجله ، كمحمد بن على بن محبوب ، وحمد بن احمد بن يحيى ، ولم تستثن روايته ، وعن البلغه صحح العلامه الروايات التي هو في طريقها في المختلف ، والمنتهى كما نبه عليه في المنتقى ، و اقتضاه صاحب المدارك في مباحث الحج ، عن العمركي البوفكي ، عن على بن جعفر عن اخيه موسى ((ع)) قال : سألته عن رجل جعل لله عليه ان يصلى بكذا وكذا ، هل يجزيه اخيه موسى ((ع)) قال : سألته عن رجل جعل لله عليه ان يصلى بكذا وكذا ، هل يجزيه

ان يصلي ذلك على دابته وهو مسافر؟ قال: نعم .

والقول في مقام الاعتراض على الاصل ، وعموم ما دل على الوفا بالنذربان ما دل على المنح خاص بالنسبة الى هذين فليقدم ، غير وجيه ، لمكان القول لأن التبادر والغلبة حاكمان بأن العراد من الأخبار المانعة غير الصلوة المنذوره ، هذا مضافا الى ان لفظ الفريضة يستعمل كثيرا في النصوص ، فيما استفيد وجوبه من الكتاب، لاالسنة فالخمس اليومية هو المراد، فيبقيان سليمين عن المعارضة .

والقول بأن رواية منصور بن حازم المتقدمة ، مشعرة بعموم الفريضة لكل صلوة واجبه ، ولو بالتنبيه ، غير وجيه ، لمكان القول بأن رواية على بن جعفر المتقدمة ، غير صالح للحجية ، لمكان محمد بن احمد العلوى ، غير وجيه لما تقدم السيه الاشارة ٠

والقول بأنها عامة بالنسبة الى حالتى الأختياروالضرورة ، فلتخصص بالاحيرة جمعا بين الادلة ، غير وجيه ، لما تقدم من ان عموم المنع حتى بالنسبة السى المنذورة غير ثابت ، لمكان التبادر المتقدم اليه الاشارة ·

وكيف كان فالذى يظهر عندى هو القول بالاشتراط، وعدم جواز الايقاع على الراحلة، في مطلق الصلوات الواجبه بالاصل كاليومية والايات، لا طبلاق الاجماع المحكى المعتضد بعموم جملة من الأخبار، ولا يعارضه مارواه في البحار في باب الاستقرار، عن قرب الاسناد، عن محمد بن عبد الحميد، عن الحسن بن على بن فضال، عن الفضل الواسطى قال: كتبت اليه: كسفت الشمس والقمروانا راكب، قال فكتب الى: صل على مركبك الذى انت عليه، لوجوه عديدة ، منها الكلام في الفضل والاضمار، وبالجواز عليها في الصلوة المنذورة الراجبية بالعارض، لرواية على بن جعفر المتقدمة، خصوصا مع وقوع النذر على تبلك الكيفية، وفاقا لغير واحد من متاخرى الطائفه، بل ربما يشكل معها القول بأن الاحوط هو الترك، فافهم الاحوط هو الترك، فافهم الاحوط هو الترك، فافهم الاحوط هو الترك، فافهم المعارف التولية على بن جعفر المتقدمة المناسبة المناسبة القول بأن

نعم لو نذر ايقاعها على الارض ، فالاحوط عدم الاتيان بها على الراحله ،

لولم نقل بأنه هو الاظهر، فإن قلت: يظهر من الشارح المقد سرحمه الله ،عدم جواز التفصيل الذي فصلناه ، حيث قال في بيان صحة الاتبان بالفريضة على المعقوله من الدابة ، بعد ذكر رواية على بن جعفر المتقدمة عن التهذيب ، ما لفظه : وفي الطريق محمد بن احمد العلوي ، مااعرفه الان ،لكتهم قالوا : طريقه فيه اليه صحيح ، فيحتمل الصحة ، وهي ظاهرة في جواز صلوة النذور على الدابة ، ولا فرق بين الفرائض ، فاقل الحال أن يحمل المعقول للجمع ، قلت : الاجماع المركب بعد لم يثبت عندى .

فان قلت: ما تقول في اطلاق اجماع الذكرى ؟ قلت : مناط حجيته هو العظنه ، وهي في المقام مفقودة ·

الثانى لو امكن للراكب استيفاً الافعال على الدابة ، بأن كان امنا عن المحركة والاضطراب ونحوهما من الموانع ، كأن كانت الدابة معقولة ، فهل يجوز الصلوة عليها ام لا؟ المشهور على الثانى قاله جماعة ، وذهب جماعة الى الأول، وهو المحكى عن الصادق في الفقيه والتذكره .

للأولين اطلاق الأمر بالصلوة ، و ردّه بأن الاطلاق ينصرف الى المقر ار المعهود، وهو ما كان على الارض وما في معناها ، كالزورق (١) المشدود على الساحل ، لأنه بعثابة السرير وتحركه سفلا وصعدا كتحرك السريرعلى وجه الارض وليست الدابة للقرار عليها ، وبهذا الوجه تمسك الشهيد حيث اختار المنع .

أقول: الاوجه هو ان يبين الاعتراض هكذا: الاطلاقات منصر فية الى الافراد الشايعة المتعارفة لاالنادرة، ولاريب ان الصلوة على البعير المعقول مثلاً من الافراد النادرة، ويمكن ان يقال: تحقق الشيوع المذكور في اول امر وقع في القران بالصّلوة ممنوع، فنحن نستدل باطلاقه، بل يمكن الاستدلال بالأوامر القرانية الوارد، في اوائل الشريعة، وفيه نوعمناقشة احلناها على اهل الكمال، و

⁽١) زورق بالفتح كشتى خورد ، منتخب ٠ (منه)

لكنها بعيد التدبر ولو في الجمله ، مد فوعة على اشكال ٠

وللآخرين و جهان :

الأول: ما اشاراليه الشهيد رحمه الله، رقد تقدم اليه الاشارة.

الثانى: ما اشار اليه شقيقه فى الرّوض ، وهو عوم قول الصادق ((ع)) فى صحيحة عبد الرحمن: لا يصلى على الدابة الفريضة الا مريض مستقبل به القبله ، و هى الخبر الحادى والعشرون المتقدم فى شرح قول المصنف رحمه الله وتصلى على الراحلة ، قال: و وجه عبومها الاستثناء المذكور ، وكذا استدل بغيرها من الأخبار المانعة الشاملة للمعقولة و غيرها باطلاقها ، و فيه نظراذ الاستثناء لايفيد الاعموما فى حالات المصلى لا المركوب ، الا تنظر انه لو قدر الكلام هكذا الا يصلى على الدابة المعقولة ، اولا يصلى عليها على جميع احوالها الامريضا ، لصح الكلام من غير قصور ، فلا يكون دليلا على عبومها .

واما القول بأن الدابة مطلقه شامله للمعقولة وغيرها ، فلا بد من المحكم بعدم الصحة ، فغير وجيه ، أذ من الشروط الحمل المفرد المعروف على العموم هو تواطئ الافراد، وهو في المقام مفقود، لعين مامر في رد د ليل الأولين .

والانصاف أن المسئلة لا تخلو عن أشكال ، وأن كان القول بالجواز لا يخلو عن قوة ، وأمر الاحتياط وأضع •

الثالث: قال الشارح المحقق: وترقف المصنف في القواعد في جواز الصلوة على الا رجوحة المعلقه بين الحيال، واستقرب جوازه في التذكره، و منبعه في المنتهى، واختاره الشهيد رحمه الله، نظرا الى التعليل السابق، و قد دل بعض الروايات الصحيحة على جواز الصلوة على الرف المعلق بين نخلتين، ررى الشيخ في الصحيح ، عن جعفر، عن اخيه موسى((ع)) قال: سألته عن الرجل يصلح له ان يصلى على الرف بين نخلتين، قال: ان كان مستويايقد رعلى الصلوة عليه فلا بأس .

وقال الشارح المقد س رحمه الله : رايت خبرا صحيحا دالا على جواز

الغريضة في مثل الا رجوحة ، (1) ثم نقل صحيحة على بن جعفرالمتقدمة ، وقال:
وترك التغصيل يدل على الععوم ، وقال في الذكري ، وهذه تعطى جواز الصلوة
في الارجوحه ، وقال في الدروس : وفي الارجوحه قولان ، (٢) اما الرف المعلق
بين الحايطين أو نخلتين ، فجايز ما لم يضطرب المصلى عليه -

وقال في البحار، بعد نقل حديث على بن جعفر المتقدم عن قرب الاستاد، عن عن عندالله بن الحسن، عنه، عن اخيه ((ع)) : يدل على جواز الصلوة على الرف (T) المعلق بين النخلتين، وقد روى في ساير الكتب بسند صحيح، و هو يحتمل وجهين: احدهما: ان يكون العراد شد الرف بالنخلتين، فا لسوًا ل باعتبار احتمال حركتهما، والجواب مبنى على انه يكنى الاستقرار في الحال فلا يضر احتمال ، او على عدم ضرر مثل تلك الحركة، وثانيهما : ان يكون العراد تعليق الرف بحبلين مشدود بن بنخلتين، و فيه اشكال بعدم تحقق الاستقرار في الحال، والحمل على الأول اولى واظهر، ويؤيده ما ذكره الفيروز آبادى في تفسيرالرف بالفتح انه شبه الطاق، وتوقف العلامه في القواعد في جواز الصلوة على الارجوحه المعلقة بالحبال، واستقرب في التذكره، ومنعه في المنتهى ، واختاره الشهيد، انتهى والتناره الشهيد،

أقول: عن القاموس: الا رجوحة حبل يعلق ويركبه الصبيان وهومعمول في زماننا ايضا لأجل نوم الصبى، بأن يعلق حبل بين جذعين مثلاً، ثم يفرق وسطه ،و يعلق عليهما شي من الفروش، ويلقى عليه الصبى فيحرك به في الهوا 'صعود او نزولا، واما الرف فالظاهر انه غير الا رجوحه، وهو شبيه بالطاق يعلق بالنخلتين

۱) ارجوحه بالضم ریسمانی که هر دو سرآن بدرختی یا جائی بندندوکودکان در آن میان نشینند و این طرف بدان طرف کشندمن منتخب أقولیقاللها بالفارسیهٔ ننو ۱ (منه)

۲) وجهان خل

⁽۳) رف طاقی که بر د رعمارت کرده باشند بفارسی آنر! برداره خانه کویند من منتخب ۱۰ (منه)

ولم اره في زماننا

واما ما قاله بعض الأجلائ بعد نقل تفسير الفيروزآبادى للرف بماتقدم فى كلام البحار ، ما لفظه : الظاهر من تشبيهه بالطاق يعنى فى الانحنائ ، فتكو ن حد بته فى جانب السفل ، ليحصل القيام على باطنها ، لا يخلو عن مناقشة ، قال: و ينبغى ان يكون فيه عرض ، يحصل فيه السجود والركوعوالجلوس مع طمأنينة و استقرار ، واليه يشير قوله : اذا كان مستويا يقد رعلى الصلوة عليه ، و الظاهران منشأ السوال انما هو من حيث كونه فى الهوائ ليس على الارض، وان امكن الاستقرار فيه ، والاتيان بالصلوة فيه على وجهها ، انتهى ،

وبالجمله ان امكن في الا رجوحه او الرف المعلق بين نخلتين ، استيفا و افعال الصلوة ، وكان امنا من زوالهما عادة ثاني الحال ، والاقرب هو الجواز ، و ان لم يمكن استيفا و افعالها ، فالمنع متجه ، ولا ينافيه صحيحة على بن جعفر بالنسبة الى الرف، لما يظهر بالتدبر في متنها .

الرابع: قال في الدروس: ولو احتمل قوم سريرا عليه مصلى ، و امن منهم الاضطراب والانحراف، فألا قرب المنع •

أقول: ما ذكره هو الاحوط، وإن كان القول بالجوازلايخلو عنقوة الاطلاق الأمر، وانصرافه الى المتعارف الشايع مقبول لوصد ربعده افلانسلم قبلية الشيوع الله الأوامر الصادرة في اوائل الشريعة الفهم على الأوامر الصادرة في اوائل الشريعة الفهم

(الامع العذر كالمطاردة) وكالمرض المانع من النزول ، والخوف وغيرهامن من الاعذار، اجعاعا على الظاهر المحكى عن التحرير والمنتهى وغيرهما، والأخبار بذلك بعد ذلك والأصل، مستفيضة:

منها ما رواه التهذيب في باب الصلوة في السفر، في الصحيح عن الحميري قال: كتبت الى ابى الحسن ((ع)): روى جعلنى الله فد اك مواليك عن آبائك، ان رسول الله ((ص)) صلى الفريضة على راحلته في يوم مطر، و يصيبنا العطر ونحن في محالنا، والارض مبتلة والمطريؤذي، فهل يجوز لنا باسيدى ان نصلى في هذه

الحالة . في محالنا ؟ أو على دوابنا الفريضة أنشا الله ، فوقع ((ع)) : يجوز ذلك مع الضرورة الشديد ه •

ومنها ما رواها يضا في المكان المتقد مفي الصحيح، عن جميل بن دراج، قال: سمعت ا باعبد الله((ع))يقول: صلى رسول الله((ص)) الغريضة في المحمل، في يوم وحل ومطر

و منها ما رواه في المكان المنقدم عن محمد بن عدافر قال: قبلت لأ بني عبد الله ((ع)): رجل يكون في وقت فريضة ، يمكنه الارض من القيام علينها ، و لا السجود عليها ، من كثرة الثلج والما والمطر والوحل ، ايجوز له ان يصلى الفريضة في المحمل ؟ قال: نعم هو بمنزلة السفينه ان امكنه قايما والاقاعدا، وكلما كان من ذلك فالله اولى بالعدر ، يقول الله عزوجل: ((بل الانسان على نفسه بصيرة)) . ومنها ما رواه ايضافي المكان المتقدم عن مندل بن على قال: سمسعت ابا

عبد الله((ع)) يقول : صلى رسول الله على راحلته الفريضة في يوم مطر

و منها ما رواه في البحار في باب وجوب الاستقرار، عن الاحتجاج فيها كتب الحميري الى القائم((ع)) ، الرجل يكون في محمله والثلج كثير بقامة رجل، فيتخوف أن ينزل فيغوص فيه وربما يسقط الثلج وهو على تلك الحال، ولا يستوى له أن يلبد شيئامنه لكثرته وتها فته ، هل يجوزان يصلى في المحمل الفريضة ؟ فقد فعلنا ذلك اياما ، فهل علينا في ذلك اعاد قام لا؟ فاجاب ((ع)) : لا باس به عند الضرورة و الشدة .

ومنها ما رواه ايضافي الياب المتقدم عن الاختصاص ، عن ابراهيم بن عمراليماني ، عن عبد الملك قال : سئل ابو عبد الله ((ع)) عن رجل يتخوف اللصوص و السبع ، كيف بالصلوة اذ اخشى ان يغوت الوقت ؟ قال : فليوم براسه ، وليتوجه الى القبله ، وتتوجه د أبته حيث ما تتوجه به ،

و منها ما رواه ايضا في الباب المتقدم، عن المقنعة ، قال : سئل ((ع)) عن الرجل يجد به السير ، أيصلى على راحلته ؟ قال : لاباس بذلك ، ويومى ايما ، و كذلك الما شي اذا اضطر الى الصلوة ٠

و منها ما رواه في الباب المتقدم عن فقه الرضا ((ع)) ، قال ((ع)) ؛ اذا كنت

راكبا ، او حضرت الصلوة ، وتخاف ان تنزل من سبح او لصّ اوغير ذلك ، فطيكن صلوتك على ظهر دايتك ، وتستقبل القبله ، وتؤمى ايما ان امكنك الوقوف ، و الااستقبل القبله بالافتتاح ، ثم امض في طريقك التي تريد ، حيث توجهت به راحلتك مشرقا ومغربا ، و تنحني للركوع والسجود ، ويكون السجود اخفض من الركوع ، وليس لك ان تفعل ذلك الا آخر الوقت ، وقال ((ع)) : وان صليت فريضه على ظهر دايتك ، استقبل القبله بتكبير الافتتاح ، ثم امض حيث توجبهت بك دايتك ، تقرا ، فاذا اردت الركوع والسجود استقبل القبله ، واركع و اسجد على شي يكون معك ، مما يجوز عليه السجود ، ولا تصليها الافي حال الاضطرارجدا ، شي يكون معك ، مما يجوز عليه السجود ، ولا تصليها الافي حال الاضطرارجدا ،

و منها جملة من الأخبار المتقدمه في شرح قول المصنف رحمه الله: و لا يجوز ذلك في الفريضة ، الى غير ذلك من الأخبار ، والمناقشه وان كانت جارية في بعضها، ولكن امرها في المقام سهل .

وينبغى التنبيه لأمور

الأول يجوز الصلوة ما شيا للضرورة ، كما عن الاصحاب كافة ، وعن المصنف رحمه الله في المنتهى ادعا الاجماع (١) عليه ، وهو الحجة مضافا الى الأصل و النصوص عموما و خصوصا ، منها خبر الفقه المتقدم ، و منها جملة من الأخيار المتقدمه في شرح قول المصنف رحمه الله : وتصلى على الراحلة ، المجوزه لصلوة النافله ماشيا ، فانها باطلاقها شاملة للفريضة ايضا ، خرج ما خرج .

و منها ما رواه التهذيب في باب صلوة الخوف، عن عبد الرحمن بن ابيي عبد الله قال: سألت ابا عبد الله (ع)) عن قول الله عزوجل: ((فان خفتم فرجالاا و ركبانا)) ، كيف نصلي وما تقول ان خاف من سبع او لصّ كيف يصلي ؟ قال :كبرويومي براسه •

 ⁽¹⁾ وفي التحرير لا يجوز ان يصلى الفريضه ما شيا مع الاختبار وهو قولكلمن
 يحفظ عنه العلم • (منه)

و مثها عنوم التعليل المستفاد من رواية محمد بن عدافر المتقدمه ، و قوله عليه السلام : وكلما كان من ذلك فالله اولى بالعدر الى آخره ، الى غير ذلك من الأخبار ، المودعة في باب صلوة الخوف وغيره .

تذنيس

قال بعض الأجلائ ثم انهم ذكروا: لو امكن الركوب والمشى فى الفريضة ، و عدم امكان الاستقرار ، احتمل التخيير ، لظاهر قوله تعالى: ((فأن خفتم فرجا لا او ركبانا)) ، ويترجح المشى بحصول ركن القيام ، ويرجح الركوب لأن الراكب مستقر بالذات وان تحرك بالمرض ، بخلاف الماشى ، والاجود تقديم اكثر هما استيفائ للافعال ، و مع التساوى فالتخيير ، انتهى *

ولا باس به ، لكونه احوط و اولى ٠

الثانى هل يجب الاستقبال بقد رالامكان؟ كما ذكره جماعة الأن الضرورة تنقد ربقد رها ، ام يكفى الاستقبال بتكبيرة الاحرام خاصة ؟ لمكان اطلاق الأخبار، وما رواه الشهذ يب فى باب صلوة الخوف فى الصحيح عن زرارة قال اقال ابو جعفر عليه السلام: الذى يخاف اللصوص والسبع ، يصلى صلوة المواقفة ايما على دابته ، قال قلت: ارايت ان لم يكن المواقف على وضو ، كيف يصنع ولا يقد رعلى النزول ؟ قال : تيم من ليد سرجه او دابته و معرفة دابته ، فان فيهاغبارا، فيصلى و يجعل السجود اخفض من الركوع ، ولا يد ورائى القبله ، ولكن اينما دارت دابته ،غيرانه يستقبل القبله بأول تكبيرة حين توجه ، و رواية الفقيه المنقد مه .

وجهان (1) احوطهما اولهما ، بل هو اظهرهما ، ولا ينافيه الصحيحة و نحوها ، اذ هي دالة على وجوب الاستقبال في التكبيرة مع الامكان ، فنتم الباقي بعدم القائل بالفرق ، قاله بعض الأجله ، قال : ولا ينافيه تصريحها بعدم الوجوب في غيرها ، لاحتمال ورود ها مورد الغالب من عدم الامكان فيه انتهى ، فافهم .

 ⁽¹⁾ متعلق بقوله : الثاني على يجب الاستقبال قبل خسمة اسطر

واما ما يستفاد من بعض (1) متاخرى المتأخرين ، من القول بالفرق ، فلا اعتنا عشانه ، وكيف كان فلا ريب في ارجحية الأول ، وسيأتي ان شاء الله لهذا تتمة ، في بحث صلوة الخوف •

تذنيب:

اعلم انه اذا لم يتمكن من الاستقبال مطلقا حتى في التكبيرة ، سقط قبولا واحدا ، قاله بعض الأجله ، وعن المصنف رحمه الله في المنتهي الاجماع لمكان الضرورة ، وصرح جماعة بأن وجوب الاستقبال في التكبيرة انما هو مع الامكان ، وادعوا عليه الاجماع ، ومنهم المحكى عن المنتهى وغيره ، ويدل عليه الاعتبارايضا فسرع:

اذا تمكن من الاستقبال بقدر التكبيرة فقط ، فهل يجب ان يستقبل بالتكبيرة او بغيرها من ساير الاجزاء والاركان ؟ والاحوط هو الأول ، وكذا اذا تمكن منه زايدا عنها ، فألا حوط هو الاستقبال بها ، مقدما على غيرها .

تنبيسه :

لو كان طريقه الى خلاف القبله ، ولم يعكنه صرف الدابة اليهالعكان الضرورة لكن امكن له التوجه الى القبله بأن يركبها معكوسا وهي تعشي فهل يجب التوجه حينئذ ام لا؟ ولعل الاتوى هو الأول ، معكونه احوط (٢)

الثالث: هل يجب التاخير الى ضيق الوقت، ام يجوز على السعة ، مقتضى الاطلاقات نصا وفتوى الثاني ، والأول صريح رواية الفقيه المتقدمه ، لكن بالنسبة الى الراكب، كرواية الاختصاص المتقدمه ، وبه صرح المحقق في الشرايع ، لكن بالنسبة الى العاشى ، وهو الاوفق بالاحتياط ، سيما بعد ملاحظة ما دل على اعتبار الاستقبال ، فيجب تحصيله ولو بالتاخير من باب المقدمة .

⁽١) و هو الشيخ يوسف صاحب الحدائق ٠ (منه)

⁽٢) و يدل عليه اطلاق الأخبار الأمره بالاستقبال و خصوص رواية الاختصاص المتقدمه فافهم ٠ (منه)

الرابع: قال السيد في المدارك: ولو تعذر عليه الاستقبال، قبل يجب عليه تحرى الاقرب الى جهة القبله فالاقرب، وكان وجهه ان للقرب اشرا عند الشارع، ولهذا افترقت الجهات في الاستدراك لو ظهر خطا الاجتهاد، وقبل بالعدم للخروج عن القبله، فيتساوى الجهات، ولو قبل: يجب تحرى ما بين المشرق والمغرب دون باقى الجهات، لتساويها في الاستدراك لو ظهر خطا الاجتهاد، لقولهم((ع)): ما بين المشرق والمغرب قبلة، كان قوبا، انتهى الاجتهاد، لقولهم(اع)): ما بين المشرق والمغرب قبلة، كان قوبا، انتهى

و فيه نظر، لمكان جملة من الأخبار المتقدمه ، الأمرة بالتوجه حيثما توجمه الدابة ·

الخامس: قال في المدارك: قال العلامه في النهاية، ولولم يتمكن من الاستقبال، جعل صوب الطريق بدلاعن القبله، لأن المصلى لا بدان يستمرعلى جهة واحده، لئلا يتوزع فكره، ولما كان الطريق في الغالب لاينفسك من معاطف، تلقاها السالك يمنة ويسرة، فيتبعه كيف كان للحاجة، وهو حسن الا ان وجهه لا يبلغ حد الوجوب انتهى، وهو حسن .

السادس: في حكم الصلوة في السَّفينة. و تحقيق الكلام في ذلك يقع في مقامين :

الأول: يجوز الصلوة فيها مع عدم التمكن من البر، اجماعا محققا ومحكيا، و يدل عليه بعد الاجماع ، الأخبار المتجاوزة عن حد الاستفاضه ، بللعلها متواتره ، منها ما رواه الكافى فى باب الصلوة فى السفينة ، فى الصحيح عن حماد بن عثمان ، عن ابى عبد الله ((ع)): انه سئل عن الصلوة فى السفينة ، فقال: يستقبل القبله فاذا دارت واستطاع ان يتوجه الى القبله فليفعل ، والا فليصل حيث توجهت به، قال: وان امكنه القبام فليصل قائما ، والا فليقعد ثم ليصل .

و منها ما رواه التهذيب في باب الصلوة في السفينة ، في الزيادات في الصحيح، عن عبد الله بن سنان ، عن ابي عبد الله ((ع)) قال : سألته عن صلوة الفريضة في السفينة ، وهو يجد الارض يخرج اليها ، غير انه يخاف السبع و

اللصوص ، و يكون معه قوم لا يجتمع را يهم على الخروج ، ولا يطيعونه ، و هل يضع وجبهه اذا صلى او يومى ايما او قاعدا او قائما ؟ فقال :ان استطاع ان يصلى قائما فهوا فضل ، وان لم يستطع صلى جالسا ، وقال : لاعليه الا يخرج ، فان ابى سأله عن مثل هذه المسئله رجل ، فقال : ا ترغب عن صلوة نوح ٠

و منها ما رواه في الباب المتقدم في الصحيح ، عن ابني ايوب قال : قلبت لأبني عبد الله ((ع)) : انا ابتلينا وكنا في سفينة ، فامسينا ولم نقد رعلي مكان نخرج فيه ، فقال اصحاب السفينة : ليس نصلي يومنا ماد منا نظمع في الخروج ، فقال الني كان يقول : تلك صلوة نوح ((ع)) ، او ما ترضى ان تصلى صلوة نوح ؟ فيقلبت : بلني جعلت فد اك ، قال : لا يضيقن صد رك ، فان نوحا قد صلى في السفينة ، قال فلت : قائما او قاعدا ؟ قال : بل قائما ، قال : قلت ؛ فاني ربما استقبلت القبله فد ارت السفينة ، قال : تحرالقبله بجهدك ، الى غير ذلك من الأخبار ، فد ارت السفينة ، قال : تحرالقبله بجهدك ، الى غير ذلك من الأخبار .

الثانى: هل يجوز الصلوة فيها مع الاختيار ام لا ؟ فهب جماعة الى الأول، ومنهم المحكى عن المصنف رحمه الله فى اكثر كتبه، وابن بابويه ،و ابن حمزة، و عن الحلبى والحلى الثانى الالضرورة، واختاره الشهيدان، و كثير من الاصحاب، نصوا على الجواز، الا انهم لم يصرحوا بكونه على وجه الاختيار، قاله فى الذكرى، وقال فى الدروس: وظاهر الاصحاب ان الصلوة فى السفينة مقيد ا بالضرورة، الا ان يكون مشدودة •

أقول: لابد اولا من ذكر جملة من الأخبار المتعلقه بالمقام ، فنقول:
الأول: ما رواه الغقيه في باب الصّلوة في السفينة في الصحيح ، عن جميل
بن دراج ، انه قال لأبي عبد الله ((ع)): تكون السفينة قريبة من الجدّ ، فاخرج و
اصلى قال ((ع)): صل فيها ، اما ترضى بصلوة نوح ((ع)) ؟

الثاني: ما رواه التهذيب في الباب المتقدم في الزيادات، عن جميل بن دراج قال: سألت ابا عبد الله((ع)) عن الصلوة في السفينة ، فقال: ان رجلا اتي ابي فسأله ، فقال: اني اكون في السفينة والجدد منى قريب، فاخرج فاصلى عليه،

فقال له ابو جعفر((ع)): اما ترضى ان تصلى بصلوة نوح ؟

الثالث: ما رواء في المكان المتقدم ، عن الفضل بن صالح قال : سالت ابا عبد الله ((ع)) عن صلوة في الفرات ، وما هو اضعف منه من الانها و في السفينة ، فقال : ان صليت فحسن ، و ان خرجت فحسن .

الرابع: ما رواه في البحار في بابوجوب الاستقرار ،عن قرب الاسناد، عن عبد الله بن الحسن ، عن على بن جعفر ، عن اخيه ((ع)) ، قال : سألته عن الرجل يصلح له ان يصلى في السفينة الغريضة ، و هو يقد رعلى الجد، قال : نعملا باس الخامس: ما رواه ايضا في البابعن الهداية ، سئل الصادق ((ع)) عن الرجل يكون في السفينة وتحضر الصلوة ، ايخرج الى الشط ؛ فقال : لا ، اير غب عن صلوة نوح ؛ فقال : صل في السفينة قائما ، فان لم يتهبالك من قيام ، فصلها قاعدا ، فان دارت السفينة قد ر معها وتحر القبلة جهد ك ، فان عصفت الريح و لم يتهيالك ان تدورالى القبله ، فصل الى صدر السفينة ، ولا تجامع مستقبل القبله و يتهيالك ان تدورالى القبله ، فصل الى صدر السفينة ، ولا تجامع مستقبل القبله و

السادس: ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن فقه الرضا ((ع)) ، قال ((ع)): اذا كنت في السغينة و حضرت المعلوة فاستقبل القبله ، وصل ان امكنك قائما ، و الافاقعذاذا لم يتهيالك فصل قاعدا ، وان دارت السفينة فدرمعها ، و تحر الي القبله ، وان عصفت الربح فلم يتهيالك ان تدور الى القبله ، فصل التي صدر السفينة ، ولا تخرج منها الى الشط من اجل الصلوة ، و روى انك تخرج اذا امكنك الخروج ، ولست تخاف عليها انها تذهب، ان قدرت ان تتوجه نحوالقبله ، و ان لم تقدر تلبث مكانك ، هذا في الغرض ، ويجزيك في الناقله ان تفتح الصلوة تجاة الم بلا يضرك كيف دارت السفينة ، لقول الله تبارك وتعالى : ((فاين ما تولوا فتم وجه الله)) ، والعمل على ان تتوجه الى القبله وتصلى على اشد ما يمكنك في القيام والقعود ، ثم ان يكون الانسان ثابتا مكانه ، اشد لتمكنه في الصلوة من ان يدور لطلب القبله •

السابع: ما رواه التهذيب في باب الصلوة في السفينة، عن الكافي، و هو ايضا رواه في الباب المتقدم في الصحيح، على الصحيح لمكان ابراهيم عن حماد بن عيسى قال: سمعت ابا عبد الله((ع)) يسئل عن الصلوة في السفينة فيقول: ان استطعتم ان تخرجوا الى الجدد فاخرجوا، وان لم تقدر وافصلوا قياما ، فان لم تستطيعوا فصلوا قعودا و تحروا القبله .

الثامن: ما رواه التهذيب ايضا في الباب المتقدم، عن على بن ابر اهيم قال: سألته عن الصلوة في السفينة، قال: يصلى وهو جالس اذا لم يمكنه القيام في السفينة، ولا يصلى في السفينة وهو يقدر على الشط، وقال: يصلى في السفينة يحول وجهه الى القبله، ثم يصلى كيف ما دارت.

التاسع: ما رواه في البحار في بابوجوب الاستقرار في الصلوة ،عن قرب الاسناد، عن محمد بن عيسى، والحسن بن ظريف، وعلى بن اسمعيل ، كلهم عن حماد بن عيسى، قال: سمعت ابا عبد الله((ع)) يقول: كان اهل العراق يسئلون ابني رضى الله عنه ، عن الصلوة في السفينة ، فيقول: ان استطعتم ان تخرجوا الى الجد فافعلوا ، فان لم تقدر وافصلوا قياما ، فان لم تقدروا فصلو العمود ا وتحروا القبله .

اذا عرفت ذلك، فاعلم أن للمجوزين، الخبر الأول الى الخبر السادس، المؤيد باطلاق جملة من الأخبار، الأمرة بالصلوة فيها

وللمانعين وجوه

الأول: الخبر السابع والثامن والتاسع ·

الثاني: القرار ركن من القيام، وحركة السفينة تمنع من ذلك، ان الصلوة فيها مستلزمه للحركات الكثيرة الخارجه عن الصلوة، واجيب عن الأول بالحمل على الاستحباب، جمعا بين الادلة، وعن الثاني يمنع كون القرار ركنا مطلقا، لابدلذلك من دليل، وعن الثالث بان تلك الحركات بالنسبة الى المصلّى حركة عرضية و هو ساكن، ولا نسلم منافاة الحركة العرضية الكثيرة للصلوة، لابد لذلك

من دليل ٠

أقول: الحق ان يقال: اذا تمكن من الخروج عن السفينة و الصلوة على الارض، فلا يخلو اما ان يتمكن من الصلوة في السفينة والاثبان بها على وجهها، من الشرائط والواجبات والاركان، كالاستقبال والاستقرار ونحوهما، ام لا ، فعلى الأول يتخير بين الصلوة في السفينة والصلوة على الارض، و على الثاني فالاحوط هو الخروج ، فلا ينبغى تركه •

تنبيله :

قال في الذكرى على ما حكى: إذا اضطرالي الفريضة على الراحلة اوماشيا او في السغينية ، وجب مراعاة الشرائط والاركان مهما امكن ، امتثالا الأمرالشارع، فان تعذر اتى بما يمكن ، فلو امكن الاستقبال في حال دون حال وجب بحسب مكنته ، ولو لم يتمكن الابالتحريم وجب ، فان تعذر سقط -

و قال شقيقه في الرياض : ولو اضطر الى الصلوة فيها، فكا الدابة في وجوب مراعاة الاستقبال ، واستيفا الافعال بحسب الامكان ·

وهم وتنبيله :

لعل المستفاد من ذيل الخبر السادس، ان ثبات المصلى في مكانه في السفينة اولى من ان يدور لطلب القبله، ولو امكن له بسبب الدور تحصيلها، وينافيه ما رواه التهذيب في باب الصلوة في السفينة، في القوى لمكان محمد بن سنان، عن سليمن بن خالد الثقه على الاظهر، قال: سألته عن الصلوة في السفينة، فقال: يصلى قائما، فان لم يستطع القيام فليجلس، ويصلي هومستقبل القبله، فان دارت السفينة فليدر مع القبله، ان قدر على ذلك، و ان لم يقدر فليثبت على مقامه، وليتحر القبله بجهده، و صحيحة حماد بن عثمان المتقدمه في فليثبت على مقامه، وليتحر القبله بجهده، و صحيحة حماد بن عثمان المتقدمه في العقام الأول: كمحيحة ابن ايوب المتقدمة هناك، والخبر الخامس و السابع و السابع و السابع و المابع و السابع و السابع و المعتر التاسع ، وما رواه الكاني في باب الصلوة في السفينة في الحسن كالصحيح العصابة الصحيح ، عن عبد الله بن المغيرة الثقه ، وعن الكشي انه مين اجمعت العصابة

على تصحيح ما يصح عنه ، عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ((ع)) ، انه سئل عن الصلوة في السفينة ، فقال : تستقبل القبله ، فاذا دارت واستطاعان يتوجه الى القبله فليفعل ، والا فليصل حيث توجهت ، به قال : فان امكنه القبام فليصل قائما ، والا فليصل ، وما رواه ايضا في الباب المتقدم بالسند المتقدم ،عن ابي عبد الله ((ع)) ، في الرجل يكون في السفينة فلا يدرى اين القبله ؟ قال : يتحرى ، فان لم يدر صلى نحو رأسها .

تذنيب :

قال الشيخ في المقنعة ، على ما نقله النهذيب ويتوجه الى القبله في السفينة ، فتصلى قائما اذا قدرت والا جالسا ، واذا دارت السفينة ادرت وجهك الى القبله ، فان عدمت معرفة القبله ، بعد توجهك بدورانها ، اجزأك التوجه الأول ، ودرت معها حيث دارت ، واذا التبست القبله عليك في النوافل ، اوبعد طلب علاماتها عليك ، توجهت الى رأس السفينة ، فصليت مصعده و منحدرة ، وكيف دارت ، انتهى .

أقول: تمام الكلام في ذلك، يقتضي بسطه في مقامات:

الأول: قد عرفت انه يجب الاستقبال بقدر الامكان ولو دارت لسفينة ، وان المعارض لااعتنا بشانه ، واما الخبر الثامن ، وما رواه التهذيب في باب الصلوة في الزيادات ، في الصحيح عن معوية بن عمار قال: سألت اباعبد الله عليه السلام عن الصلوة في السفينة ، فقال: تستقبل القبله بوجهك ، ثم تصلي كيف دارت ، تصلي قائما ، فان لم تستطع فجالسا ١٠٠ الحديث ، وما رواه في المكان المتقدم ، في الموثق عن يونس بن يعقوب ، قال اسألت ابا عبد الله ((ع)) ، عن الصلوة المكتوبة في السفينة ، وهي تاخذ شرقا وغربا ، فقال استقبل القبله ثم كبر ، ثم اتبع السفينة ود رمعها حيث دارت بك ، فمحمول على صورة عدم امكان الاستقبال في باقي الافعال ، لمكان الأخبار المتقدمه ،

وأنما الكلام في أنه هل يكفي أدارة الوجه إلى القبله ، أولا يد معمها من

ادارة البدن؟ ظاهر عبارة المقنعة ، ينطق بالأول ، ويدل عليه رواية معوية بن عمار المتقدمه ، والخبر الثامن ، ويدل على الثانى قوية سليمان بسن خالد ، المعتضدة بجملة من الأخبار المتقدمه ، بل يمكن جعلها دليلا مستقلا ، وبالخبر السادس ، فاذن القوى عندى هو الثانى ، ويمكن حمل عبارة المقنعة كخبرالفقيه الى المختار .

الثاني: إذا لم يعكن معرفة القبله ، فليصل الى رأس السفينة . كما يدل عليه كصحيحة عبد الله بن المغيرة ، المتقدمة في قبيل نقل كلام المقنعة ، والخبر الخامس والسادس .

نرع:

وهل ذلك على جمهة الوجوب او الاستحباب؟ والاحتياط لايترك ٠

الثالث: أذا أمكن الاستقبال بالنسبة إلى التكبيرة نقط، فهل لابد في الباقي من غير التوجه إلى رأس السفينة أم لا ؟ احتمالان ، ظاهرالتحريرالأول ، حيث قال المصنف فيه : المصلى في السفينة يستقبل القبلة مع المكنه ، والا فبتكبيرة الاحرام ، ثم يستقبل صدرها ، انتهى .

وهذا وجيه ان لم يستلزم التوجه الى رأسها الدوران والحركة المضرة كأن كان الرأس تجاه القبله ، والافالعسئلة محل تردد، وبما ذكر ظهرالقول في صورة تمكن الاستقبال ، بالنسبة الى ساير اجزاء الصلوة ، اذلم يظهر فرقبين التكبيرة و بينها في ذلك .

الرابع : اذا التبست القبله في النوافل، فليترجه الى رأس السفينة ثم ليصل، لما رواه الصدوق في الفقيه في باب الصلوة في السفينة ، في الصحيحين زرارة ، انه سأل ابا جعفر((ع)) ، في الرجل يصلى النوافل في السفينة ، قال : يصلى نحو رأسها ، واما اذا امكن الاستقبال ، فليكبر نحو القبله ، ثم ليتوجه الى راس السفينة ، ولا يضره حيث دارت ، ولو الى غير القبلة ، فلا يجبعليه ان يدور نحوها كالفريضة ، لقوية سليمان بن خالد ، المروية في التهذيب في باب الصّلوة في السفينة، قال: سألته عن الصلوة في السفينة، فقال: ثمسا قالحديث ــ الى ان قال: وقال: يصلى النافله مستقبلا صدر السفينة، وهو مستقبل القبله اذا كبر، ثم لا يضره حيث دارت، والاضمار غير ضاير، اذا المضمر كلما از داد قوة و جلالة، نقص الاضمار وهنا وضعفا، لأن الجليل لا يسئل عن غير المعصوم((ع)) غالبا، ولا يكتفي بكل احد، وسليمان بن خالد ثقة على الاقوى، وعن الكشى كان قاريا فقيها وجها، وفي الارشاد فممن روى صريح النص بالامامة من ابى عبدالله عليه السلام على ابنه ابى الحسن موسى((ع))، من شبوخ اصحاب ابى عبدالله عليه السلام وخاصته وبطانته و ثقاته الفقها الصالحين ،المغضل بن عمر، و عد منهم سليمان خالد

و صحيحة زرارة المتقدمة المؤيدة بالخبر السادس، و قوية سليمان، يقيد ان اطلاق تلك الصحيحة المتقدمة ،

و يدل على المطلب ايضا ولو في الجمله ، الخبر التاسع والعشرون ، المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله : وتصلى على الراحله ، ويظهر منه انه يجو ز الايما في نافلة السفر في السفينة ، لمكان قوله : الصلوة في السفرفي السفينة و المحمل سوا ، قال : النافلة كلها سوا ، تومى ايما ، اينما توجهت د ابتك و سفينتك .

الأمر السابع: قال في التحرير: لافرق بين الحمار والبعير و الفرس، و غيرها من اصناف الحيوانات، طاهرة كانت او نجسة، ما لميتعد نجاستها، فيجب التوقى بالحايل مع المكنة ٠

الثامن: وقال ايضا في التحرير: لوصلى على الراحله اضطرارا، فاحتاج الى النزول، نزل و تم على الارض، ولو كان يتنفل على الارض، فاحتاج الى الركوب، ركب واتم الصلوة، ما لم يحتج الى فعل كثيرانتهى، فافهم .

اعلم ان مقتضى الاصول ، والقواعد المرعيه ،وفتوى الاصحاب من غير خلاف ظاهر ، هو وجوب تحصيل العلم بالقبلة ، عينا او جهة معالا مكان ،و لو بالقواعد

الرياضية ، على ما ذكره غير واحد من متاخرى الطائفه ، و لكن لي فيه تامل ، كما سيجي الى وجهه الاشارة ، بنا على افادتها العلم ، كما عن التحريروالمنتهى والشهيدين .

و أما القول بافادتها المظنة ، فهو بالنسبة الى العين مقبول بالنسبة الى اكثر قواعدهم ، و أما بالنسبة الى الجهة ، فالأمر كما ذكره الجماعة ، بل لو قبيل بحصول العلم ، بالنسبة الى العين بالنسبة الى بعض قواعدهم ، لا يجوزالسارعة فى تغليطه ، كما يستانس ذلك بالرسالة التى صنفها العالم المدقق _ اعنى المظفر _ فى معرفة القبله ، فتدبر جدا .

واما ما اشار اليه السيد السند، في المدارك بقوله: ثم ان المستفاد من الادلة الشرعية ، سهولة الخطب في امر القبله ، والاكتفاء بالتوجه الى ما يصدق عليه عرفا ، انه جهة المسجد وناحيته ، كمايدل عليه قوله تعالى: ((فولوا وجوهكم شطره)) ، وقولهم ((ع)) : ما بين المشرق والمغرب قبلة ، وضع الجدى في قفاك وصل ، وخلو الأخبار عما زاد على ذلك ، مع شدة الحاجة الى معرفة هذه العلامات ، لو كانت واجبة ، واحالتها على علم الهيئة مستبعد جدا ، لأنه علم دقيق كثير المقدمات ، والتكليف به لعامة الناس بعيد من قوانين الشرع وتقليد اهله غير جايز ، لأنه يعلم السلامهم ، فضلا عن عدالتهم .

وبالجمله فالتكليف بذلك مما علم انتفاره ضرورة ، فغير وجيه ، المااولا :فلان قوله : المستفاد من الادلة الشرعية سهولة الخطب في المرالقبله ، ربما ينافيه الأخبار المتضمنة على قولهم ((ع)) : تعمد القبله جهدك ، وماضاها ه ،و فيه نوع مناقشة فافهم .

واما ثانيا : فلان المستفاد من الآية الشريفه ، ان الله تبارك وتعالى: اراد من المكلف شطر المسجد وجهته ، وليس معناها الاما هو جهة واقعا ، فلا بد للمستقبل ان يعلم بانه مستقبل بها مع امكانه كما يقتضيه قاعدة العقل والنقل ، و عليه فلا ادرى ما معنى قوله طاب ثراه : ثم ان المستفاد من الادلة

الشرعية ، الاكتفاء بالتوجه الى ما يصدق عليه عرفا انه جهة المسجد وناحيته ، كما يدل عليه قوله تعالى: ((فولوا)) الى آخره ، ان كان مراده انه لا بد من المراجعة الى اهل العرف ، فى معنى لفظ الجهة فمعنوع ، لكنه لا يغنى من جوع ، كما لايخفى عليمن له الى الفهم ادنى رجوع ، وان كان مراده ان ما يقال فى العرف : انه عليمن له الى الفهم ادنى رجوع ، وان كان مراده ان ما يقال فى الحكم المذكور ، او جهة المسجد ، يكفى للتوجه ، ففيه انهم لا يخلو اما جازمون فى الحكم المذكور ، او ظائون ، فعلى الأول لا يخلو ، اما يحصل للمراجع اليهم العلم ام لا ، فعلى الأول المناط من غير جهة المراجعة اليهم ام لا ، فعلى الأول العلم من غير جهة المراجعة اليهم ام لا ، فعلى الأزم المراجعة اليهم ، ترجيح من غير مرجح ، وعلى الثانى وان كان اللازم الحكم بلزوم المراجعة اليهم ، ترجيح من غير مرجح ، وعلى الثانى وان كان اللازم هو المراجعة اليهم ، لكن لا مدخلية فى ذلك ، لخصوص العرفية ، و انهم اهل العرف ، بل المناط هو تحصيل العلم ، ويحصل من قولهم العلم فلذا يراجع اليهم ،

و على الثانى: اى اذا لم يحصل للمراجع اليهم العلم ، فلا يخلو اما يمكن له تحصيل العلم بجهة من الجهات ام لا ، و على الأول يلزم من القول بلزوم الرجوع اليهم ، ترجيح المرجوح على الراجح ، و على الثانى فالقول بلزوم الرجوع اليهم بخصوصهم ، لا ارى له دليلا في هذا المحال ، بل هو بمنزلة الربح تهب من قلل الجهال ،

و بما ذكر يظهر الكلام في الشق الثاني، اي اذا كانوا ظانين في الحكم، بل الأمر فيه افحش ثم افحش، وبالجملة الشقوق كثيرة في الغاية ، واطالة الكلام في بيانها للوقت اضاعه ، و ملخصه انه قام الدليل على وجوب الرجوع، اليهم اذا احتجنا في ان المراد بالشطر ما ذا في الجملة ، وامااذا احتجنافي ان الشطر الواجب للمصلى ان يستقبله ، هل هو ان الشطر واقع في هذا الطرف اوفي غيره فلم يقم دليل على لزوم المراجعة اليهم ، من حيث انهم اهل العرف و اللسان، بل الدليل على خلافة احد من السنان ، والانصاف ان كلامة رحمة الله هذا وجه صحة ، سيجي في بيان علامات قبلة العراق اليه الاشارة ، فانتظر إلبتة ،

و اما ثالثا فلانه لا ريب لكل فقيه ، ولاشبهة له يعتريه ، فسى ان هيئة العبادات هي المحتاجه الى النصوص ، واما موضوعاتها سوا كانت صرفة او استنباطيه ، فغيرموقوفة على ورود الخبر عن اهل الخصوص ((ع)) ، بليرجعون في كل منها الى من كان فيه ما هرا، وكان له فيه تسلط قا هر ، فلذ ا ترى مراجعتهم الى اللغة ، كالعرف في معنى الالغاظ كالصعيد مثلا، والى الطبيب في تشخيص ضررا لوضووالغسل والصوم ــ و الى الصرّاف في تشخيص النقد الزيف عن غيره وامثال ذلك .

واما رابعا فلان عدم العلم باسلام علما ' الهيئة او عد التهم ، لا يمنع من المراجعة اليهم بالشبهة ، أذ ذلك فضلا عن مخالفته للاجماع المحقق ، مخالف لما يظهر من السيرة، الاترى الى مراجعة الفقها؛ في مسئلة النحو الى النحاة، مع كون اكثرهم فاسقين، و في مسئلة الطب الى الاطبا، ولو كانوا كافرين، و في مسئلة المساحة الخطأين والجبر والمقابلة ونحوها ، الى اهل الحساب ولو كانوا للاسلام معاندين ، وبالجمله صحة المراجعة الى اصحاب الصناعات ، البارعين في فنهم، فيما اختص بصنايعهم، ولو كانوا غير معتمد بن، مما اتفق عليه العقلا في كل عصر و زمان ، و في كل دقيقة و او ان ، والسّر في ذلك ان اهل كل صنعة و حرفة يصيبون في تصحيح مصنوعاتهم، و يسددون مجاري الخلل بحسب كدهم و طاقتهم، و مقد ار معرفتهم بفنهم، كيلا يسقط محلهم عند العقلاء ،ويشتهروا بقلة الوقوف والمعرفة في امرهم عند العلما ؛ والازكيا ؛ . وبطور آخر مرتكز في النفوس ، و في العادات محسوس، أن الطبايع المختلفة في تصحيح مصنوعاتهم مجبولة، و يبذلون طاقتهم، و يوقعون انفسهم في المشقة، ولو لم يكن لهم في الايمسان نصيب، أو كانوا لجادة الشرك قريب، وعليه فيحصل من المراجعة اليهم العلماو المظنة، فلا نحتاج الى البحث عن اسلامهم أو فسقهم أو عد الشهم، بحيث لو لم يكونوا عاد لين لسقط اعتبار كلامهم ، بلاريب ولا شبهة ، وليت شعرى كيف تعتمد الى كلام الجو هري والفيروز آبادي مثلا ، في المسائل اللغوية ، فتتبعه فيجميع ما يلقيه اليك، من معاني الفاظ الكتاب والسنة ، مع علمك بفسقهما ، و الى قلا ن

اليهودى المطبب في مسئلة الطب، فتحكم بوجوب الافطار، اذا قال ان المرض الفلاني يضره اله م، و بأن يصلى مستلقيا مؤميا ، اذا قال ان المرض الفلاني يضره القيام والقعود في الصّلوة ، و ليس ذلك الالاعتماد كعلى كلامه ، و حصول الظن منه ، لما بلغك من حذاقته في فن الطب، فاذا كنت تقبل قول يمهودى واحد ، فبالاولى ان تقبل قول جماعة متكثرة من علما الاسلام ، ومنهم نصيرالملة و الدين جعل الله مقامه في اعلا عليين ، فيما يتعلق بفنهم ،سع اطباق الخاص و العام على بلوغ حذاقتهم في ذلك الفن ، الى ما لامزيد .

ومن العجب العجاب ان صاحب المدارك كموافقيه ، حكم بعد الاعتراض المذكور بوريقات ، بجواز التعويل على قول الكافر الواحد، في معرفة القبله ، اذا أفاد ظنا ، ولم يكن هناك طريق اليه سواه لكونه نوعا من التحرى ، فكيف يقول فيما نحن فيه بما قال ؟ فافهم •

واما رابعا فلان الخبرين المشاراليهما ، مع قطع النظرعن الكلام في سندهما ، مخالفان باطلاقهما للاجماع ، كما ظهر وسيظهر ، فليقيد ا بماسيجي، ان شاء الله .

واما خامسا فلانا نسلم كون التكليف بتعليم ما يستعلم به امرالقبله ،كالدائرة الهندية مثلا ، لعامة الناس ، بعيدا من قوانين الشرع ، اذ ليس فيه حرج ،الا ترى ان الدائرة الهندية مثلا ، لا تترقف الاعلى العلم بدائرة نصف النهاروالافق و على الخط الواصل بين مشرق الاعتدال و مغرب الاعتدال و على الخط الواصل بين الجنوب والشمال ، وامثالها من الامورات الجزئية ، كما مضى وسيأتى السي جملة منها الاشارة ، فلا يحتاج الى استعلام تمام علم الهيئة او كثير منها ،حتى يكون التكليف به لعامة الناس حرجا ، و فيه نظر واضح م

والذى يقضيه الانصاف في تحقيق العقام، ان يقال : لا ريب ولا شك لمن كان عالما بعلم الهيئة ولو في الجمله، ان تكليف عامة الناس، بتعليمها يستعلم به امر القبله، حرج واضح، بل كادان يلحق بالتكليف بمالا يطاق ، اذ المسائل بعضها

ببعض مربوطة ، فلابد من العلم بذلك ، ان يقرا الهيئة ، ثم يقرا الدلا ثل الهند سيه و البرها نات المجسطية ، ثم يلتفت الى الاسطرلاب ، والى برها ناته المتدرجة فى كل باب ، وعليه فلابد من القول بعدم وجوب تعليم تلك الضوابط ، جواز التقليد لأهله ، اذا حصل للمقلد بقولهم العلم او العظنة ، حيث بجوز العمل بها بالعين او الجهة ، كما سيجى فى بيان علامات العراق ، اليه الاشارة فانتظر البنة .

فلنرجع الى ما كنافيه ، فنقول: قد ظهر بمامرانه يجب تحصيل العلم بالكعبة (ولو فقد علم القبله) اى الكعبه (عول على العلامات) المنصوبة للدلالة عليها ، المذكورة في كتب الفقه وغيرها ، المفيدة للعلم بالجهة (ويجتهد) في تحصيل القبله بالظن (مع الخفاء) اى خفاء العلامات العفيدة للعلم ولم اجدفى جواز الاكتفاء بالظن الحاصل ، باى نحو كان من الامارات العفيدة له ، مع عدم امكان العلم بالقبلة عينا او جهة ، متحريا في ذلك الاقوى فالاقوى ، خلافا منهم الا ما يحكى عن المبسوط ، حيث اوجب الصلوة الى اربع جهات ، اذ افقد العراقي ما نصب له من العلامات ، وهو مع عدم ظهوره في المخالفة ، لظهو ر اختصاصه بصورة فقد المظنة بالكلية ، ولو من غير العلامات التي اشاراليها ٠

ولعل سبب عدم نقل غير واحد منهم بخلافه ذلك محكى على خلافه الاجماع حد الاستفاضة ، ومن المدعين المغاتيج كما عن التحرير و المنتهى والتذكرة و التحرير ، وعن بعض الأجله ، وهل له الاجتهاد اذا امكنه الصّلوة الى اربح جهات ؟ الظاهر اجماع المسلمين على تقديمه وجوبا على الاربح، قولا وفعلا، وأن فعل الاربع حينئذ بدعة ، فأن غير المشاهد للكعبه ومن بحكمه ليس الامجتهد الو مقلدا ، فلو تقدمت الاربع على الاجتهاد ، لوجب على عامة الناس و هم غير هما ابدا ، ولاقائل به ١٠٠٠ الى آخر ما قال ٠

والأخبار مع ذلك مستفيضة :

منها ما رواه في الكافي في باب وقت الصلوة في يوم الغيم ، في الصحيح عن زرارة ، قال : قال ابو جعفر((ع)) : يجزى التحرى ابدا، اذ الميعلم اين وجه القبله و منها ما رواه في الباب العتقدم في العوثق ، عن سماعة قال : سألته عن الصلوة بالليل والنهار ، اذا لم تر الشمس ولا القمر ولا النجوم ، قال : اجتهد رايك وتعمد القبله جهدك .

ومنها مارواه ایضافی باب الرجل یصلّی بالقوم وهو علی غیرطهر ، فی الحسن کالصحیح او الصحیح ، عن الحلبی ، عن ابی عبد الله ((ع)) فی الاعمی یوم القوم وهو علی غیر القبله ، قال : یعید ولا یعیدون ، فانهم قد تحروا .

و يؤيده ما رواه ايضا في باب وقت الصلوة في يوم الغيم، في الصحيح عن سليمان بن خالد ، قال: قلت لأبي عبد الله((ع)): الرجل يكون في قفرمن الارض في يوم غيم ، فيصلى لغير القبله ثم يصحى فيعلم أنه صلى لغير القبله ، كيف يصنع؟ قال: أن كان في وقت فليعد صلوته ، وأن كان بضى الوقت فحسبه اجتهاده .

وما رواه التهذيب في باب القبله في الصحيح ، عن يعقوب بن يقطين قال:
سألت عبد اصالحا ((ع)) ، عن رجل صلى في يوم سحاب على غير القبله ، تمطلعت
الشمس وهو في وقت، ايعيد الصلوة اذا كان قد صلى على غير القبله ؟ وانكان
قد تحرى القبله بجهده اتجزيه صلوته ؟ فقال : يعيد ما كان في وقت ، فاذ ا
ذ هب الوقت فلا اعادة عليه ٠

واما ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن خراش عن بعض اصحابنا، عن ابى عبد الله ((ع)) قال: قلت له: جعلت فد اك ان هولا المخالفين علينا، يقولون: اذ اطبقت علينا او اظلمت فلم نعرف السما كنا وانتم سوا في الاجتهاد، فقال اليس كما يقولون ، اذا كان ذلك فليصل لاربع وجوه •

فقيه كلام في السند ، لمكان الاضمار والجهالة ، ولا يصححه صحة الطريق الى ابن المغيرة ، المجمع على تصحيح ما يصح عنه ، كما عن الكشى ، وانكان يخرجه من الضعف الى نوع قوة ، و مع ذلك لا يقاوم للادلة الكثيرة المتقدمة ، فليحمل على ما سيائي اليه الاشارة .

و ينبغى التنبيه لأمور:

الأول: اعلم ان المعمول من الرياح على اربع: الصباوالشمال والجنوب و الدبور، والذي يظهر من المصنف رحمه الله في هذا الكتاب وغيره ، ان جملة منها من العلامات المغيدة للعلم بالجهة ، كالعلامات النجومية وانهامقدمة على الامارات المغيدة للظن ، لمكان عده فيما بعد جملة منها من العلامات ، وجمع بينها وبين ساير العلامات الآتية المفيدة للعلم ، وعد هاجماعة من المتأخرين من العلامات المفيدة للعلم ، وعدها عند التحقيق ، و لا العلامات المفيدة للعلم بالجهات الاربع ، ومعه يستغنى عن الاستدلال بالرياح .

واما القول بأنه قد يتفق المعرفة بها الماهر بعلامات اخرى، كالحرارة و البرودة والرطوبة واليبوسة واثارة السحاب و نحوها ، فعدفوع بان غاية ما يترتب على ذلك الظن بالجهة ، والانصاف انها غير مفيدة للعلم بالجهة فى الغالب، و ان كانت مفيدة له فى بعض الفروض ، كما اذا حصل الاشتباه بالجهة التى كانت فيها الموضع بالسير ، مع العلم بعدم تغير الرياح ،عن تلك الجهة التى كانت فيها الموضع بالسير ، مع العلم بعدم تغير الرياح ،عن تلك الجهة التى كانت فيها الموضع بالسير ، مع العلم بعدم تغير الرياح ،عن تلك الجهة التى كانت فيها الموضع بالسير ، مع العلم بعدم تغير الرياح ،عن تلك الجهة التى كانت فيها الموضع بالسير ، مع العلم بعدم تغير الرياح ،عن تلك الجهة التى كانت فيها الموضع بالسير ، مع العلم بعدم تغير الرياح ،عن تلك الجهة التى كانت فيها .

وعد الشارج الغاضل، القمر ايضا من الامارات، حيث قال اواما القمر، فانه يكون ليلة السابع من الشهر وقت المغرب، في قبلة العراقي اوقريبا منها، وليلة الرّابع عشر منه نصف الليل، وليلة الحادي والعشرين عند الفجر، الاان ذلك كله تقريبي ، لا يستمر على وتيرة واحدة ، فلذلك لم يجز التعويل عليه ، مع القدرة على الجدي ونحوه من العلامات الثابته ،

الثاني: اذا اجتهد فاخبره غيره بخلاف اجتهاده، فعن العشهور ، انه يعرّل على اجتهاده، وعن العنتهى العالم بجهة القبله لا يقلّد غيره بلاخلاف، و كذا المجتهد، و ذهب جماعة منهم المحقق والشهيد، الى انه يعمل با قوى الظنين، وهو الا رجح، لقبح التعويل على المرجوح ومع وجود الراجح، وللاخبار الدالة على التحرى ،

تذنيب

اذا فقد الامارات، فاخبرعادل بالقبله، فهل يبنى على قوله او يصلى الى اربع جهات؟ قولان: و او لهما اظهرهما ، للاخبار الدالة على التحرى، و في العمل بقول الفاسق والكافر قولان، واختار بعضهم العمل بقولهما ان افا د الظن، ولا يخلو ذلك عن قرب، قال في المسالك: الاصح وجوب الصلوة الى اربع جهات، لفقد شرط التقليد، و وجوب شرط التثبت عند خبر الفاسق ، فضلا عن الكافر، انتهى .

و فيه نظر، اما في الأول: فلمكان ما دل على التحرى من الأخبار ، اذ الاستخبار ممن يفيد قوله الظن نوع من التحرى، واما في الثاني : فلان المتبادر من الآية الشريفة ، غير ما نحن فيه ، كما لا يخفي على المتعلق ، على انه بملاحظة التعليل الواقع في آخرها ، لا يبقى ريبة في ان المراد منهاغيرمانحن فيه ، فتد بر .

الثالث: لو استغنى فى البلد عن اعتبار العلامات، فهل ينجب عليه التعلم؟ يبنى على ان تعلم علامات القبله، هل يجبعينا او كفاية ؟ قيل: وكان الاكثر على الأول، و مال فى الذكرى الى وجوب التعلم عينا، عند عروض الحاجة. كارادة السفر مثلا .

الرابع: او رد على كلام المصنف طاب ثراه شيئان: الأول انه لم يسم التعويل على العلامات اجتهادا ، وسمى التعويل على الامارات المفيدة للظن اجتهادا ، كما دل عليه قوله: ويجتهد مع الخفائ ، ثم قوله : فان فقد اللظن وهذا اصطلاح خاص ، فان المصنف رحمه الله وغيره ، (١) يطلقون المجتهد في القبله على كل من يعرف العلامات ، سوا كانت علمية بالنسبة اليه ،ام ظنية ،بل اطلاقه على العالم بالعلامات القوية اكثر و

الثاني: جعل التعويل على العلامات المنصوبة للدلالة ، مشروطا بفقدالعلم

 ⁽۱) و في الدروس القادر على العلم بالقبله ليس له الاجتهاد و القادر على
 الاجتهاد ليس له التقليد (منه)

بالقبله، ومقتضاه كون العلاماتغير منيدة للعلم بالعين فهو حق الاانه يجب تخصيص العلم المذكور في اول الكلام بالعلم بالعين، فيبقى العبارة خالية عن ذكر العلم بالجهة، التي هي قبلة البعيد، والبلوى بها اعم، لكثرة المكلف بها ، وان اراد انها غير منيدة للعلم بالجهة ، فهو معنوع ، بل هي محصله للعلم بالجهة قطعا ، اذا انحرف على وجهها المعتبر، والظاهر أن مراده هوالأول ، كما يظهر من كلامه في غير هذا الكتاب، فأنه يذكر هو وغيره ، أن القاد رعلى العلم لا يكنى الاجتهاد ، ويعنون بالمجتهد هنا العارف بادلة القبله المذكورة وغيرها ، والقاد رعلى الاجتهاد ، لا تجزيه العمل بالعلامات المغيدة للظن بالجهة ، كالرباح ، فأن علامة القطب مثلا يفيد العلم بالجهة ، وللجواب عن بعض المذكورات مجال احلناه على أهل الكمال .

(فان فقد الظن) بالقبله (صلى إلى اربع جهات كل فريضة) على المشهوربين الطائفة، كما ادعاء جماعة، بل عليه الاجماع، عن صريح الغنية، كما عن ظاهر التحرير والمنتهى و جامع المقاصد، وهو الحجة مضافا الى رواية خراش المتقدمة في المسئلة السابقة، المؤيدة بما رواء في البحار، عن تفسير على بن ابراهيم، انه قال: صلوة الحيرة على ثلاثه وجوه؛ فوجه منها هو الرجل يكون في مفازة لايعرف القبلة، يصلى الى اربعة جوانب، والى الاصل، وهو لزوم الاتيان بالا ربع من باب المقدمة، تحصيلا للامر المطلق بوجوب استقبال القبلة، خلافا للمحكى عن المعاني وظاهر الصدوق، فيصلى حيث شاء، ومال المصنف رحمه اللمه في المختلف والشهيد في الذكرى و غيرهما من متاخرى الطائفة ولهمها رواه الصدوق في الفيقة في باب القبلة، في الصحيح كما ذكره جماعة، عن زرارة و محمد بن مسلم عن ابي جعفر ((ع)) انه قال: يجزى المتخير ابدا اينما توجه اذ الم يعلما ين وجه القبلة و

وما ذكره بعض المحققين ، بان الرواية بعد لم يظهر صحتها، لأن الصدوق رواها مرسلا ، ولم يذكر طريقه الى زرارة ومحمد بن مسلم ، نعمذ كرطريقه الى زرارة فقط، وهو صحیح ، والی ابن مسلم فقط، وهو مغایر لطریقه الی زرارة وغیرمحکوم بالصحة ، فغیر وجیه ، لمکان کلمة ما الواقعة فی قول الصدوق: و ما رویته فی المشیخه ، و هی مفیدة للعموم .

وما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح ، عن معوية بن عمار ،عن ابي جعفر((ع)) ، عن الرجل يقوم في الصلوة ، ثم ينظر بعد ما فرغ انه قد انحرف عن القبله يمينا او شمالا ، فقال له : قد مضت صلوته ،وما بين المشرق و المغرب قبلة ، و نزلت هذه الآية في قبلة المتحير (ولله المشرق والمغرب فاينما تولوا فثم وجه الله) .

وما رواه الكافى فى باب وقت الصّلوة فى يوم الغيم ، فى الصحيح عن ابن ابى عمير الثقة المجمع على تصحيح ما يصح عنه ، على ما نقل عن الكشى ، عن بعض اصحابنا ، عن زرارة ، قال : سألت ابا جعفر ((ع)) ، عن قبلة المتحير، فقال يصلى حيث يشا .

قال الكافي بعد ذا: و روى ايضا انه يصلى اربع جوانب .

والاقوى عندى هو العمل بما هو المشهور بين الطائفه ، لرواية خراش المتقدمه ، وعدم صحة سندها غير ضاير ، لما عرفت من كونها باعتباره قويه ، لمكان صحة الطريق الى ابن المغيره المجمع على تصحيح ما يصح ، و كون اطلاق متنها مخالفا للاجماع لا يخرجها عن الحجية ، لأنها كالعام المخصوص فيما بقى حجة ، هذا مضافا الى ان هنا اخبار ان ، يمكن بهما الاستدلال ، وهذا الاعتبراف غير وارد ، وهما مرسلة الكافى المتقدمة ، و مرسلة الفقيه المروية في باب القبله ، حيث قال : وقد روى فيمن لا يهندى الى القبلة في مفارة ، انه يصلى الى اربعة جوانب ، المعتضدة بما في تفسير على بن ابراهيم .

قادَن الأخبار في المسئلة كثيرة ، واما الاعتراض عليها بضعف السند فغير ضاير ، لأنها بعد اعتبار سند بعضها كما عرفت ، منجبرة بالشهرة العظيمة ، و بالاجماعات المحكية حد الاستفاضة ، التي كل منها حجة مستقله ، كالاصل المتقدم اليه الاشارة، ولا يعارضها الأخبار التي استنداليها الخصم، اذالتعارض فرع المقاومة، والخبر المنجبر بالعمل اقوى من غيره من الأخبار بلاشك و لا شبهة ، سيما اذا كان معارضه بحسب السند صحيحا ، وبحسب العدد كثيرا، كما لا يخفى على الفقيه لا المتفقه، هذا مضافا الى تطرق القدح في دلالة بعمض الأخبار المنافية .

اما رواية محمد بن مسلم و زرارة ، فلان راويها قدروى بدل المتحيرالتحرى، على ما ذكره غير واحد منهم ، و عليه فيحتمل كون الاصل هذا، قال بعض الافاضل ؛ و في نسخة الفقيه المتحير بدل التحرى ، والظاهر انه من النساخ ، لما في كتب الحديث والفقه جميعا التحرى ، انتهى .

وعليه فلا يصح الاعتماد عليه ، واما احتمال التعدد، بان كان الراوى قد روى بهذه وبالاخرى اخرى، فمد فوع بالاصل المعتضد بكونها متحدين سندا و متنا ، غير ما وقع فيه الاختلاف ،

واما صحيحة عمار، فلان محل الدلالة قوله: ونزلت هذه الآية فسى قبلة المتحير الى آخره، وهر كما يحتمل كونه من نتمة الخبر، كذا يحتمل كونه من كلام الفقيه، بل قال غير واحد منهم ، بكونه اظهر لمكان شهادة سياق الخبر، مع كونه مرويا في التهذيب بدون هذه الزيادة. هذا مضافا الى ان الأخبارالدالة بان الآية المذكورة قد نزلت في النافلة مستفيضة، وقد مضى في شرح قول المصنف رحمه الله: وتصلى على الراحلة، اليها الاشارة، فراجع البتة .

فاذن الاعتماد على هذه الصحيحة ، مشكل في الغاية ، مع ان اطلاقها مخالف لقواعد الامامية :

وبالجمله لاشبهة في ارجحية ادلة المشهور على غيره بمراتب ، ثم لو سلم اعتبار الادلة العنافية ، فلاريب في فساد ترجيحها على ادلة المشهور ، و عليه فتورث في المسئله شبهة ، فلابد من العمل بالاصل ، فليعمل بما يحصل به البراءة اليقينيه ، ولا يعارضه في المقام اصالة (١) البراءة ،كما هو واضح على كل متفقه فضلا عن الفقيه •

و ربما يقال ان مقتضى الاصل هو لزوم فعل الاربع من باب المقدم ولأباس به كما اعتمدنا سابقا اليه ، في مقام بيان الحجة ، والقول عليه بانه يمكن تحصيل الماموريه ، بصلوات ثلاث جهات ، ممنوع بعدم تحصيل القبله الواقعية بذلك ، بل غايتها تحصيل ما بين المشرق والمغرب ، وهو ليس بقبله ، بسل هسى الجهة المخصوصة ، التي لا يجوز الا تحراف عنه الافيما استثنى ، وكون ما نحن فيه منه اول الكلام ، ولاكذلك المحلوة الى اربع جهات ، فانها وان لم يحصل الجسهة الواقعية كما هي ، الا أنّه يد فع الزايد عنها بعدم القائل به ، قاله بعض الأجله والواقعية كما هي ، الا أنّه يد فع الزايد عنها بعدم القائل به ، قاله بعض الأجله والواقعية كما هي ، الا أنّه يد فع الزايد عنها بعدم القائل به ، قاله بعض الأجله والواقعية كما هي ، الا أنّه يد فع الزايد عنها بعدم القائل به ، قاله بعض الأجله والواقعية كما هي ، الا أنّه يد فع الزايد عنها بعدم القائل به ، قاله بعض الأجله والواقعية كما هي ، الا أنّه يد فع الزايد عنها بعدم القائل به ، قاله بعض الأجله والواقعية كما هي ، الا أنّه يد فع الزايد عنها بعدم القائل به ، قاله بعض الأجله والواقعية كما هي ، الا أنّه يد فع الزايد عنها بعدم القائل به ، قاله بعض الأجله والواقعية كما هي ، الا أنّه يد فع الزايد عنها بعدم القائل به ، قاله بعض الأجله والواقعية كما هي . الا أنّه يد فع الزايد عنها بعدم القائل به ، قاله بعض الأبياء والواقعية كما هي . الا أنّه يد فع الزايد عنها بعدم القائل به ، قاله النواقية كما هي . الا أنّه يد فع الزايد عنه المنه الواقعية كما هي . الا أنّه يد فع الزايد عنه المنها والواقعية كما هي . الا أنّه يد فع الزايد عنه المناه المناه عنه المناه المنا

وبالجمله لاوجه للاعتماد بما يخالف المشهور اصلا ، سيما بملا حظة عدم ظهور من يوافقه من القدما ، سرى العمانى وهو شاذ ، واما الصدوق فكما انه روى في باب القبله ما ينفعهم ، فكذا روى فيه ما ينفع المشهور كما عرفت ، فمن اين يحكم انه عمل بالأول لاالثانى ؟ معان ما ذكره فى اول الفقيه مشترك ، اللهم الله ان يقال قد حكى عنه القول بذلك ، فلعله قد راى ذلك فى غير كتاب الفقيه من مصنفاته ، او فهم لقرينة تكون مخفية علينا ، وكيف كان فلاريب ان المشهور هو المنصور ، وللادلة الباهرة المتقدم اليها الاشارة .

وهنا قول آخر محكى عن ابن طاوس، وهو وجوب استعمال القرعة ، اذ هى لكل امر مشكل، ورد باته لااشكال هنا على كل من القولين السابقين، لاستنا د كل منها الى حجة شرعية، ينتفى معها الاشكال بالعرة، ويمكن الجواب، بان عدم الاشكال انما هو بالنسبة الى من يرجح دليل احد القولين، و اما بالنسبة الى من كان فى نظره الدليلان متعارضين، فالاشكال ثابت فى البين، فتدبّر نعم يرد على صاحب المدارك طاب ثراه، انه معا ختياره القول الثانى، كيف

 ⁽۱) اذ مرجعه الى الاستصحاب والتعارض بينه وبين اصالة البراءة من تعارض العموم والخصوص المطلق والخاص مقدم (منه)

ينفى الباس عن هذا القول ، اذ مقتضاه البطلان لو صلى بدون القرعة ، ولا كذلك القول الثاني ، فان مقتضاه جواز الصّلوة الى اى جهة شا ، ولو من دون قرعة ·

قان قلت: انك حكمت سابقا ، بوجوب الاتيان بالاربع، لو كانت الادلة الدالة على المذهب الثاني مورثه في المسئله شبهة ، بحيث يقاوم في مقابلة الدلة الدالة على المذهب المشهور ، تحصيلا للبرائة اليقينية ، فعلى ما ذكرت هنا من

كون القرعة لكل امر مشكل ، لا يد من القول باستعمالها في المقام ايضا

قلت: مقتضى اطلاق القول بأنها لكل امر مشكل، وان كان ما ذكرت، ولكن يمنح من التمسك بها في المقام السيرة الظاهره من الطائفه، حيث انه لم يقر ر قاعد تهم القول بها في العبادات، بل قاعد تهم في امثال المقامات، هوتحصيل ما يحصل به البراءة اليقينية، واما اشكال الذي او رد عليها المحقق الخونساري، فهو شيء آخر لادخل له فيما نحن فيه، ولبيان الذبعنه مقام آخر ه

وينبغى التنبيه لأمرين: الأول: هل يجب في الاربع كونها على خطين مستقيمين، وقع احدهما على الآخر، بحيث يحدث عنهما اربع زوايا قوايم اومطلقا كيف اتفق، او بشرط التباعد بينها، بحيث لا تكون بين كل واحدة وبين الاخرى، ما يعد قبلة واحدة، لقلة الانحراف؟ اقوال، الا ان اشهرها هو الأول، قاله بعض الأجله، وهو الاصح اقتصاراعلى المتبادر من النصوص والفتوى، والموادمن تقاطعهما على قوايم اربع، هو العرفية، لا الحقيقية المعتبرة عند المهند سين تقاطعهما على قوايم اربع، هو العرفية، لا الحقيقية المعتبرة عند المهند سين

الثانى: قال الشارح الفاضل: ويطرد الصلوة الى الاربح، على القول به ، فى جميع الصلوات، حتى الجنازة ، وكذا تغسيل الميت، اما احتضاره ودفنه فلا ، وكذا الذبح والتخلى ، انتهى .

(و مع التعذر) بنحو لص ، و سبع ، او ضيق وقت ، عن الصلوات الاربع اوتحوها (يصلى الى اى جهة شاء) ماقد رمنها ولو واحدة ، كماصر حبه غيرواحد ، (١)

 ⁽۱) قال بعض الأجله ولاخلاف نصاوفتوی فی جوار الاقتصار عن الا ربع بالعقد ور
 منها او الواحدة فی صورة الضرورة ٠ (منه)

او يصليها خاصة، و لو قدر على الزيادة، كما هو ظاهر المتن كغيره، وهوالوفق بالاصل كالأول باصالة الاحتياط، فلا ينبغي تركه ·

(والاعمى يقلد) كالعامى الذى لا يتمكن من الاجتهاد اما مطلقااو لضيق وقت، كما عن الاسكافى و مشهور المتأخرين، وعن المبسوط جواز تقليدالعدل العارف، وعن ظاهر الخلاف المنع من التقليد للاعمى وغيره، ووجوب الصلوة الى اربع جهات مع السعة، والتخيير مع الضيق، وله بان الاعمى ومن لا يعرف اما رات القبلة، اذ اصليا الى اربع جهات برئت ذمتهما بالاجماع، وليس على برائة ذمتهما أذ اصليا الى واحدة دليل، وله على التخيير مع الضرورة، ان وجوب القول من غير لم يقم عليه دليل، والصلوة الى جهات الاربع منفى، لكون الحال حال الضرورة فيثبت التخيير، وفيه نظر، والاقوى هو المشهور، لما مرفى شرح قول المصنف رحمه الله: ويجتهد مع الخفاء، وعن الشيخ في المبسوط جو از تقليد الصبى و العراة، وقال المصنف رحمه الله في المختلف: والوجه عندى اشتراط العد الة، وعن الشيخ المنع من قبول الفاسق والكافر، وعن جماعة جواز الرجوع اليهم عند الوثوق و حصول الظن، وهو الاقرب كما مر

وبالجمله يجوز الرجوع الى قول من يفيد قوله المظنة ، مع عدم التمكن من الاجتهاد، متحريا في ذلك الظن الاقوى فالاقوى، للاخبار الدالة على اجزاء التحرى وغيرها ، لكون ذلك نوعا من التحرى، فلا وجه للاطالة وبيان الجزئيات، وعليك باستخراجها .

و يطور آخر: مع تعذر العلم يجب الرجوع الى الظن، متحريا فسى ذلك الاقوى فالاقوى، وعليه فتقليد المخبر عن علم، مقدم عن تقليد المخبر عن ظن، كتقليد الا عدل والاعلم والاضبط والاكثر عددا عن غيرها، حتى لواجتهد واخبره عدل بخلاف اجتهاده، و فرضنا كون المظنة الحاصلة من قوله اقوى من الحاصلة باجتهاده، فالظاهر تقديم قول العدل، بل الظاهر تقديم قول الغيرفى الفرض المذكور مطلقا، ولو كان فاسقا او كافرا

تنبيله

ربعا يستدل في المقام على وجوب التقليد للاعمى ، وعدم وجوب الصلوة الى اربع جهات، بالأخبار الدالة على جواز امامته في الصلوة، كتول الصادق عليه السلام: لا با س ان يوِّم الاعمى القوم ، وان كانواهم الذين يوجهونه ،كما في صحيحة عبد الله بن على الحلبي ، المروية في التهذيب في بأب احكام الجماعة ، و قول على((ع)): لا يوم الاعبى في الصحراء ، الا أن يوجه الى القبله ، كما في رواية السكوني المروية في الباب المتقدم ، و قول ابي جعفر ((ع)) : نعم اذا كان له من يسدده، بعد سوًّا ل زرارة عنه، في حديث: أصلي خلف الأعبى ؟ وجعل بعض الأجلام مورد الأخبار المذكورة ، في صورة تكون القبله معلومة غير محتاجة الى الاجتهاد، لكنها بالنسبة الى الاعمى غير معلومة ، فيحتاج الى من يسدده و يرشده، واستظهره عدم مخالفة الشيخ في هذه الصورة، بل خصّ مخالفته في صورة تكون القبله مجهولة ، محتاجة الى الاجتهاد، وحكم بان هذا هو موضح النزاع في المسئله ، بمعنى انه هل يجوز للا عمى الرجوع الى من حصل القيله باجتهاده، او يجبعليه الصلوة الى الاربع؟ قال: والأخبار المذكورة لا دلالة لها على هذه الصورة ، ثم قال : وبذلك يظهر ما فيكلام جملة من الاصحاب، منهم السيد السند في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيره، من ان المرا د بالتقليد هنا قبول قول الغير، سواء كان مستندا الى الاجتهاد اواليقين انتهى أقول: و فيه مناقشة ٠

(و) يجوز ان (يعول) المصلى على (قبلة) اهل (البلد مـع عدم علم الخطأ) فيها بلاخلاف، قاله بعض الأجله، بل عليه الاجماع، عن التذكره، وفي المدارك جواز التعويل على قبلة المسلمين، اجماعي بين الاصحاب، و ينبغي التنبيه على امور:

الأول: قال السيد في المدارك: قال في التذكره: واطلاق كلا مهمم يقتضى انه لافرق في ذلك بين ما يقيد العلم بالجهة أو الظن، ولا بين أن يكون المصلى متمكنا من معرفة القبلة ، بالعلامات المغيدة للعلم ، أو الاجتهاد المفيد للظن ، أو ينتفى الأمران ، و ربما ظهر من قولهم : فأن جهلهاعول على الامارات المفيدة للظن ، عدم جواز التعويل عليها للتمكن من العلم ، الا اذا فادت اليقين ، وهو كذلك لأن الاستقبال على اليقين ممكن ، فيسقط اعتبار الظن ، انتهى .

وتبعه في ذلك الشارح المحقق وغيره، وفيه نظر:

امااولا فلان مقتضى اطلاق الاجماعالمحكي المعتضذ بمامر هوجوازالاعتماد على قبلة البلد مع عدم العلم بالغلط، وانكانت مورثه للمظنة ،مع امكان تحصيل العلم ، ويعضده عبائر الاصحاب الدالة على جواز الاعتماد، ما لم يحصل العلم بالغلط، وما يظهر من سيرة المسلمين، حيث انهم أذا حضروا في مسجد يصلون بملاحظة محرابه، مع انه يعكن لهم تحصيل العلم بالجهة بالاستعلام الدائرة الهندية . اذلا يخفي على ذي مسكه ، انه يمكن استعلام الجهة بها ، بتمادى ساعة أو أقل، بأن يستعلم مدخل الظل قبل الظهر في نصفها أو أقل ،و مخرج الظل ايضا بعد الزوال كذلك، ولعل السّرفي ذلك الاجماع، هو العمل بفعل المسلم المحمول على الصحة في الشريعة السهلة ، كما يحكم بطهارة الجلود الماخوذة عن يد المسلم، ويصلى معها ، معان الاصل عدم التذكية ، فليعمل بما افتى به الطائفه من العمل بقبلة البلد، ما لم يظهر الغلط ، و لا يعارضها قولهم: وإن جهلها عول على الامارات المفيدة للظن، أذ المتبادر منها غير المذكور، كما لا يخفي على من تدبّر في كلامهم و امعن النظر في مرامهم، و يمكن لصاحب المدارك القائل بعدم حجية الاجماع المحكى، و من يحذو حذوه ، ان يتخلص عن هذا الاعتراض، فافهم ٠

واما ثانيا فلان هذا الكلام منه اعتراف في الحاجة الى الهيئة ، أذ يحصل من الدائرة الهندية ونحوها العلم بالجهة ، كما لا يخفي على من له أدني دربه ، مع انه انكر الاحتياج اليها ، كما مضى اليه الاشارة .

الثاني: قبلة البلد ، تشمل المنصوبة في المساجد والقبوروالطرق وغيرها ،

واما نحو القبر والقبرين اذا كان في العواضح المنقطع، فلا يجوز التعويل عليه ، كالمحاريب المنصوبه في الطرق النادر مرور المسلمين عليها ،اذ المتبادرمن نحو العبارة غيرهما ، واللام في البلد للعهد ، والعراد هو بلد المسلمين ،فلو وجد محرابا في بلد لا يعلم اهله ، اوكان مشتركا بين المسلمين والكفار لم يجزالتعويل عليه ، على القبور المجهولة ، واطلاق كلامهم يشمل ما لو كانت البلدة من الامصار العظيمة ، او قرية من القرى ، و في الذكرى ، لو كانت قرية صغيرة ، نشأفيها قرون من العطيمة ، لم يجتهد في قبلتها .

الثالث: قد ظهر ممامر جواز الاعتماد على قبلة البلد، وعدموجوب الاجتهاد فلو اجتهد في الجهة في محاريب المسلمين، فهل يجوز التعويل على اجتهاده ام لا ؟

قال الشارح المحقق: والذي حكم به الاصحاب، عدم جواز الاجتهاد في الجهة قي محاريب المسلمين، انتهى ٠

أقول: تحقيق الكلام، ان يقال: لو اجتهد في الجهة فلا يخلوا ما يحصل له العلم بخطأهم فيها، فيجبعليه العمل بما علمه ، اويحصلله المطنة، فيجب العمل باقوى الظنين، ولم يثبت بعد اجماع على عدم جواز العمل بظنه ، الاقوى من المظنة الحاصلة بملاحظة المحاريب، فان قلت: كيف يمكن ان يكون ظنه اقوى من المظنة الحاصلة بملاحظة المحاريب؟ مع اتقاق المسلمين المتدينين، مع كثرتهم عليها، وعدمه كونه عشر معشار الاف منهم، فلا يمكن ان يحكم يكون ما فهمه اقرب الى الواقع، من ادراكات لا تحصى، قلت: هذا كلام في الموضوع، و نحن نتكلم بعد فرض ثبوته، هذا هو الاجتهاد في الجهة، كجهة المغرب مثلا، بان تجهد فيها الى جهة الشمال ونحوها و

واما في النيامن والتياسر في تلك الجهة ، فهل يجوز الاجتهاد فيه والعمل بما ادى اليه ام لا؟ والاظهر هو الأول ، وفاقا لجماعة ، قال الشارح الفاضل : لامكان الغلط ، بل وقع بالفعل في كثيرمن البلاد مع مرور الاعصار، وصلوة الخلق الكثيرة ، كسجد دمشق في التياسر ، و كثير من محاريب بلاد الشام كبلا د نافي التيامن ، و بلاد خراسان فيه ايضا ، والسرفيه ان الخلق ربما تركواالاجتهاد في المحراب، لعدم وجوبه ، و جواز تقليد المحراب، فيستمرلذ لك الغلط المستند الى الواضع ، انتهى .

وهو جيد فالقول بالمنع ، استناد االى ان احتمال اصابة الخلق الكثير ، اقرب من احتمال اصابة الواحد ، لا وجه له اصلا ، كما هو غير مخفى على من تتبع البلدان ، و جرب تدين الساكنين فيها ، فى كل د هرواوان ، ولا شاهدا بلغ من العيان ، حيث ان اكثرهم لقلة مبالاتهم بأمر الدين من النسناس ، وبعضهم ربما يظهرون الندين بين الناس ، وياتون بالصّلوات فى اوتاتها ، ولكن اذا تجسّسنا فى احوالهم ، وفيما يجب عليهم من مسائل طهارتهم و صلوتهم ، لمنجدهم الأجلة وان كانوا من العظهرين كمّله ، ونادر منهم ربما يريدون ان يخرجوا من حضيض وان كانوا من العظهرين كمّله ، ونادر منهم ربما يريدون ان يخرجوا من حضيض الجهالة ، الى اوج الكمال والمعرفة ، فيسئلون من هولًا 'الفسقة الفجره المتلبس بلباس العلما 'المهرة ، الذين اذا تتبعنا فيهم نجد اعلاهم نديناواسناهم ورعا ، من يعمل بقول الاموات ، مع عدم فهمهم كثيرا حقيقة ما اراد وه من العبادة ، فيفتون للمستغتى ما فهمو منها بلا ربية ،

وهذا ایضا صار باعثا فی الانحراف الی الیسار بکثیر ، المشاهد فی کثیر من المساجد الواقعة ، فی عراق العجم ، فی القری الصغیرة والکبیرة بلبعض الامصار العظیمه ، بل فی کثیر منها ، لأن المستفتی المرید لبنا ، مسجد ، استفتی من المفتی المذکور فی کیفیة القبله ، حتی یبنی علیها مسجد ، وهونظرفی الشرایع و نحوه ، و رای ان فیه هکذا ، او اهل العراق و من الاهم یجعلون الفجر علی المنکب الایسر ، والمغرب علی الایش ، والجدی محاذی المنکب الایمن ، و عین الشمس عند ز والها علی الحاجب الایمن ، ولم یفهم ان ما ذکره حق ام لا ، و علی الأول هل مراده عراق العرب اوالاعم ، فاخذ الاطلاق وافتی به والمستفتی بتلك الکیفیة قد بنی مسجد ، ، فلما اراد آخران یعتره ، بنی علی المحراب القدیم ، وصلی علیه المسلمون بنی مسجد ، فلما اراد آخران یعتره ، بنی علی المحراب القدیم ، وصلی علیه المسلمون

جيلابعد جيل ، من غيرتجديد دليل ۱۰ ولما قرع سمعهم من جوازا لتعويل على قبلة البلد، مالم يعلم انها بنيت على الغلط، ولا ريب ان كثيرا من بلاد العجم منحرف من الجنوب الى المغرب، بدرجات كثيرة كثلاثين و اربعين و نحوهما ٠

قاتضح بما ذكر ما ذكره الشارح الفاضل غاية الاتضاح، فصارالتكلم باناصابة الخلق الكثير اقرب من احتمال اصابة الواحد هباء منثورا، والقائل به خائبا مقهورا، سيما بملاحظة كثرة الكفار بالنسبة الى المسلمين، وكثرة العامة بالنسبة الى الطائفة المحقة، فافهم ،

وبالجمله لاشبهة في جواز الاجتهاد في التيامن والتياسر، قال في الذكرى:
وقد وقع في زماننا اجتهاد بعض علما الهيئة في قبلة مسجد دمشق ، و ان فيه
تياسرا عن القبلة ، مع انطوا الاعصار الماضية على عدم ذلك ، و نقل عن عبد الله
ابن المبارك انه امر اهل المروبالتياسر بعد رجوعه من الحج ،

(والمضطر) الى الصلوة (على الراحلة يستقبل) القبله في جميع صلوته (ان شكن والا) فيما امكن وان تعذر (فيا التكبير والا) اى وان الميمكن الاستقبال في شئ منها (سقط وكذ الماشي) وقد مضى في شرح قول المصنف رحمه الله: ولا يجوز ذلك في الفريضة الامع العذر، كالمطاردة، شرح هذا الكلام بما لا مزيد عليه، فراجع هناك وقد جرت العادة بذكر شي، من علامات القبله لبعض الجهات، في هذا الباب، فجرى المصنف رحمه الله على ذلك نقال: (وعلامة) اهل (العراق) و من والاهم) من البلاد التي وراهم، بالنسبة الي جهة المقبلة، اى من يقاد بهم في طول بلدهم (جعل) مطلع (الفجر) وهو المشرق (على المنكب و هو مجمع العضد والكتف، على ما صرح غير واحد منهم كالفيروز آبادى (الايسرو هو مجمع العضد والكتف، على ما صرح غير واحد منهم كالفيروز آبادى (الايسرو المغرب على) المنكب (الايمن) و جعل (الجدى المكبوا، على ما قاله غيرواحد، و ربعا صغر ليتميز عن البرح، وهو نجم مضى في جملة انجم، بصورة سمكه يقرب من القطب الشمالي من قطبي العالم، الجدى وأسها والفرقدان ذنبها، قال من الشارح الفاضل: و بينهما من كل جانب ثلاثه انجم، يدور حول القطب كل يوم و الشارح الفاضل: و بينهما من كل جانب ثلاثه انجم، يدور حول القطب كل يوم و

ليلة دورة كاملة ، انتهى ، و فيه نظر لمكان الحركة الخاصة الثابتة للشمس على توالى البروج ، فالصواب هو ذكر تقريبا بعد قوله دورة كاملة ، فافهم ، (بحذا المنكب الايمن) وجعل (عين الشمس عند الزوال على الحاجب الايمن) مما يلى الانف، قاله جماعة ، اذا استخرج الوقت بغير استقبال قبلة العراق ،وهذه العلامات الثلاثه بهذا الاطلاق في كتب الاصحاب مشهورة ، وليس مستندهم إلا مراعاة قوانين الهيئة ، كيف لاوليس النصوص عنهم ((ع)) بذلك واردة ، الابالنسبة الى العلامات الثانية ، وهي ما رواه التهذيب في باب القبله ، عن محمد بن مسلم عن احدهما قال : سألته عن القبله ، قال : ضع الجدى في قفاك وصل .

قال الشارج المحقق: والظاهر ان الرواية منقولة عن كتاب الطاطري، وهو كتاب معتمد ، والخبر معمول بين الاصحاب ·

وما رواه الصدوق في النقيه في باب القبله مرسلا، قال: وقال رجل للصادق ((ع)):
اني اكون في السَّفر، ولا اهتدى الى القبله بالليل، فقال : اتعرف الكوكب الذي
يقال له (١) الجدى؟ قلت: (٢) نعم، قال: اجعله على يعينك، واذا كنت في
طريق الحج فاجعله بين كتفيك ،

وما رواه في البحار في باب القبله ، عن العياشي ،عن اسمعيل بن ابي زياد ، عن جعفر بن محمد ، عن ابائه ((ع)) ، عن على بن ابي طالب ((ع)) قال: رسول الله ((ص)) : ((وبالنجم هم يهتدون)) ، هوالجدى ، لأنه نجم لا يزول و عليه بنا القبله ، و به يهتدى اهل البر والبحر .

وتحوه آخر مروىعنه ايضا في تفسيره ٠

قالوا: وهي وان كانت مطلقه ،لكتها اختصت باهل العراق ، بقرينة ، الرواة لكونهم منهم ٠

⁽۱) لہا خ ۰

⁽٢) قال خ٠

أقول: لا يخفى عليك ان التقييد (١) باهل العراق ، وان كان وجيها فى الجمله ، ولكن ارض العراق وسيعة ، ولا يمكن بان المعصوم ((ع)) ، ارا دبيان كل بلد يصدق عليه العراق ، بلا ربية ، اذ ذلك دعوى بغير دليل ، واما تقييد الخير الذى اجماله اقل من غيره ، وهو خبر محمد بن مسلم ، على ان العراد هوبيان مصر الراوى ، وهو الكوفه وما يقاربه كبغداد والحله والمشاهد المشرفه وان كان وجيها ، ولكن ينافيه مراعاة قواعد الهيئة المورثة للعلم بالجهة ، وذلك لأن مقتضى جعل الجدى في القنا ، هو كون نقطة الجنوب هى القبله ، وما استخرجوه هو كون قبلة تلك البلاد منحرفة عن الجنوب نحو الغرب، كما سيظهران شا الله تعالى قبلة تلك البلاد منحرفة عن الجنوب نحو الغرب، كما سيظهران شا الله تعالى و

وعليه فالعمل بهذا الخبر ايضا لا يخلوعن الاشكال، فلذا ترى الاصحاب، انهم يذكرون المنكب الايمن بدلا عن القفا، تطبيعا بين النصوص وبين ما اقتضته قواعد الهيئة، فاذن العمدة في تلك العلامات، هي مراعاة تلك القواعد الهيئة،

وعليه فما ذكروه من العلامات لا يخلوعن اشكال، اذمقتضى العلامة الأولى والثالثه، هو كون القبله نقطة الجنوب، والثانية هو كونها عنها منحر فة نحو الغرب، وهو المطابق لمعظم بلاد العراق، فلذا حمل بعض الأجله الأولى و الثالثه، على اطراف العراق الغربية كالموصل (٢) بلاد الجزيرة، قال فان قبلتها

 ⁽۱) ولا يخفى عليك ان المراد بالتقييد هو التقييد المصطلح عليه حتى يرد
 عليه ما يرد (منه)

⁽۲) أقول سيظهر قبلة موصل منحرفه من الجنوب الى المشرق باربح درجات و اثنتين و خمس دقيقه فكيف تناسب الجنوب اللهم الا ان يقال ليس لـذ لك قدر محسوس فند برجدا او يقال قبلته ليست بمنحرفه على ما ذكره هــذا الجمليل المعتضد بما ذكره الرضى طاب ثراه فى قبلة الافاق مالفظه بلكه قبله بعضى ازان مثل موصل عين جنوبست و قال فى موضع آخر فى جملة كلامله وبلدى كموافقت تمام در طول بامكه معظمه داشته باشد در ميان بلاد مشهوره بنظرنيا مد بلكه بعضى از بلاد بسيار قريب الطول است كه نازل منزله موافق طول ميتواند شد ما نمند صنعا دارالملك بمن در جانب جنوب مكه معظمه و موصل وارزن الروم در جانب شمال آن بسبب آنكه هر كدام در طول از مكه بچند دقيقه كمتراست انحراف ـــه شمال آن بسبب آنكه هر كدام در طول از مكه بچند دقيقه كمتراست انحراف ـــه

تناسب نقطة الجنوب، والعلامة الثانية على اوساط العراق، كبغداد و الكوفه و الحلة والمشاهد المقدسه، فانه ينحرف قبلتها عن نقطة الجنوب نحوالغرب، وامّا اطرافها الشرقية كالبصرة فهى اشدا نحرافا، ويقرب منها بتبريزوارد بيل وقزوين و همدان، وما والاها من بلاد خراسان، وامّا تنزيل اطلاق عبائر الاصحاب على ذلك، كما عن بعض فلا يخلو عن بعد .

واما القول بان ذلك دليل على سهولة الأمر في القبله، واتساع الدائرة فيها، وانه لاضرورة الى ما ذكره ارباب الهيئة، مضافا الى خلو النصوص من بيان العلامات بالكلية، الا بالنسبة الى الجدى، وقد عرفت حاله، ومع ذلك فقد ورد في الصحيح وغيره: ان ما بين المشرق والمغرب قبله، سيما بملاحظة تأبيد ذلك بقبور الأئمة ((ع)) في العراق، من الاختلافات مع قرب المسافة بينهما على وجه يقطع بعدم انحراف القبله فيه، مع استمرار الاعصار والادوار من العلما الابرار، على الصلوة عندها، و دفن الاموات، ونحو ذلك، وهو اظهر ظاهرفي التوسعة، فغير مغن عن الجوع .

وان شئت توضيح ذلك، فانظر الى ما ذكره الشارح الفاضل رحمه الله فى روض الجنان، فى جملة كلام له: واما توهم اغتفار التفاوت الحاصل بينها، اى بين العلامات الثلاث، وعدم تأثيره فى الجهة، ففاسد، لما تقدم فسى تحقيق الجهة، من اعتبار تعين الكعبه او ظنها او احتمالها، وهذا القدرمن لتفاوت لا يبقى معه شى منها، فان من كان بالموصل مثلا، وكان عارفا مجتهدا فى القبله يقطع بكونه اذا انحرف عن نقطة الجنوب نحو المغرب، بنحو ثلث ما بين الجنوب و

ج قبله آن از شمال یا جنوب بجانب مشرق قدری معتد به ندارد پس تعیین قبله اول بنقطه شمال و ثانیا بنقطه جنوب میتوان کرد و حکم فی الحبل المتین ایضا طول موصل یساوی طول مکه قال فقبلتها نقطه الجنوب لا تحادد ا ترتی نصف نهار هما ولکن الظاهر من کلامه انه اعتمد علی ذلك علی ما استخرجه سلطان المحققین نصر الملة والدین قدس سره و (منه)

المغرب الاعتدالين، خارجا عن سمت القبله، وكذا من باطراف العراق الشرقيه كالبصرة، اذا استقبل خط الجنوب، وهذا امر لا يخفى على من تدبر تواعد القبله، وما يتوقف عليه من المقدمات، ومن طريق النص اذا كان جعل الجدى على الايمن يوجب مسامته جهة الكعبة في الكوفة ، التي بلد الراوى ونحوها، كيف يوجب مسامته اذا كان بين الكتفين ، لبعد مابينهما بالنسبة الى بعد المسافة ، فأن الانحراف اليسير عن الشيء مع البعد عنه ، يقتضى انحرافا فاحشا عنه عند محاذاته ، فأنا اذا فرضنا خطين من نقطة واحدة ، لم يزالا يزد ادان بعدا ، كلما ازد ادا امتدادا ، كما لا يخفى ، وايضا فلو كان جعله بين الكتفين محصلا للجهة ، كان الأمر بجعله على اليمين ، لغوا خاليا عن الحكمة انتهى ،

اقول :والانصاف ان لهذا الكلام وجه صحة ، كماسيجي اليه الاشارة فانتظر ، و ان بالغ الشارح الفاضل كما ترى في ردّه °

وبالجمله لابد في جعل تلك العلامات، من العمل بما يقتضيه القواعد الرياضية، لما عرفت من انه يحصل منها العلم بالجهة، وقدعرفت ان العسمل بالعلم ثم الظن الاقوى فالاقوى، مما ليس فيه مرية، فان العمل بالأخبارالواردة في العلامة الثانية، ليس فيه وجاهة، اما خبر ابن مسلم فقد عرفت حاله، واما مرسلة الفقيه فهى مع ضعفها مجملة، لعدم العلم بانه ((ع)) اراد قبلة اى بلد .

واما ما اشاراليه الشارح الفاضل طاب ثراه ، بعد نقل رواية ابن مسلم و المرسلة ، ما لفظه : و طريق الجمع بين الروايتين ، حمل الاولى على وضعه خلف الكتف الايمن ، لأأنه من جملة القفا ، لوجوب حمل المطلق على المقيد ، فغير وجيه من وجوه :

اما اولا فلعدم العلم بكون الراوى من اهل العراق، لأن كلمة رجل عامة · واما ثانيا فلان مقتضى جعل الجدى على المنكب الايمن هوانحراف القبله عن نقطة الجنوب نحو الغرب، كما مضى اليه الاشارة ، وعليه فلو سلمكون الرجل الراوى من اهل العراق ، وحمل الخبر على قبلته ، فلا يصح ايضا بالنسبة الى

الموصل والجزيرة و سنجار، لأن قبلتها تناسب نقطة الجنوب ، على ما صرح به بعض الأجلة ، والحمل على ساير البلاد العراقية ، مما يكون قبلته عن نقطة الجنوب نحو الغرب منحرفة ، مما ليس فيه دليل حاسم لمادة الشبهة ، و لا يجوز القول بان ساير البلاد العراقية هو المعظم ، فيجب الحمل عليه ، كما لا يخفى ، فليتأمل جدا •

واما ثالثا فلان التعارض بين الخبرين ليس من تعارض المطلق والمقيد ، حتى يحمل الأول على الثاني ، فافهم •

وينبغى التنبيه على امور:

الأول: قال الشارح الفاضل: ولما كان الجدى ينتقل عن مكانه مغربا و مشرقا وأرتفاعا وانخفاضا ، لم يكن علامة دائما ، بل انما يكون علامة في حال غاية ارتفاعه ، بان يكون الى جهة السما ، والفرقد ان الى الارض ، او غاية انخفاضه عكس الأول ، كما بذلك قيده المصنف رحمه الله و غيره ، اما اذا كان احد هما الى جهة المشرق والاخرى الى المغرب ، فالاعتبار بالقطب ، وهو نجم خفي في وسط الانجم التي هي بصورة السمكه ، لا يكاد يدركه الاحديد البصر وهو علامة دائما ، كالجدى حال استقامته ، اذ لا يتغير عن مكانه الا يسير الا يكاد يبين للحس ، فلا يؤثر في الجهة ، و حركته اليسيرة دورة لطيفه حول قطب العالم الشمالي ـ الى نوف الجهة ، و حركته اليسيرة دورة لطيفه حول قطب العالم الشمالي ـ الى نوف النهار ، فانها تمر بقطبي العالم ، ويقطع الافق على نقطتين ، هما نقطتا المجتوب والشمال ، فاذا كان القطب مسامتاله ايضا ، لكونهماعلى دائرة واحدة ، بخلاف ما لو كان منحونا نحو المشرق والمغرب .

وقال الشارح المحقق بعد نقل ذلك: والتقييد الذي اعتبره رحمه الله مشهور، و ممن صرح بترجيح النجم المحقق والمصنف والشهيد، و هو مذكور في بعض كتب العامة، انتهى •

ونسب الشارح العقد س ايضا ، ما ذكره الشارح القاضل ، الى المشهور بين

الفقها، و نقل ايضا عن خاله ، الذى قال فى شانه: ما سمح الزمان بمشله بعد نصير الملّة والدّين ، من علما عذا الفن من حكما المسلمين والمتدينين ، ان هذا اى ما قاله الشارح الفاضل ، من التقييد و غيره ، غلط ظاهر لأنالجدى اقرب الى القطب الشمالى من تلك النجمه ، وهو مبرهن فى كتب الهيئة ، و أن ليس الجدى حال الاستقامة على القطب الشمالى ، بل له اوضاع متعددة ، و هو انما يكون على القطب و خط نصف المنهار ، حالكونه ما ثلا الى الغرب كثيرا ، و هو أيضا معلوم بالبرهان ، و من الاسطرلاب وغيره ، و يؤيده انهم يجعلونه حال الاستقامة و عكسها ، محاذ يا للمنكب ، فليزم كون قبلة العراق خط نصف النهار ، مع انه معلوم ، وهم صرحوا بأنها ما ثله عنه الى الغرب .

قال: واستخرجه سلمه الله في الكونه والنجف الاشرف، قال: انهامائلة عنه باثنتي عشره درجه تخمينا، والذي علمنا به ان الجدى اقرب الى القطب من تلك النجمه ، اناوضعناقصبة وراينا منها الجدى في اول الليل مثلا، وعلمنا على تلك النجمة علامة يحاذيها ، ثم نظرنا بعد نصف الليل بكثير، رايناه من تلك القصبة وراينا تلك النجمة خرجت عن محاذاة تلك العلامة بكثير، تقريبا اكثر من ثلث دائرة ، ثم نظرنا قريب الصباح ، ما رايناه منها وقد وصلت تلك الى نصف دائرة كبيرة تقريبا ، وهو واضح لمن جرب وتأمل والله الموفق للسداد والصواب واليه المرجع والماب، فلنختصر على هذا وما متبجه الى كلامه لعدم العلم ، انتهاى كلامه وقع في الخلد مقامه ،

أقول: و فيه نظر ٠

اما اولا فلان ما ذكره بقوله: ان الجدى انما يكون على القطب وخط نصف النهار ، حالكونه ما ثلا الى الغرب كثيرا ، مما ياباه القواعد الرياضية ، وذلك لأن دائرة نصف النهار ، ليست دائرة شحضيه ، بل هى مختلفة كالافق با خبتلاف الامكنة ، اذهى دائرة عظيمة مارة بقطبى العالم ، والافق وهو دائرة عظيمة يكون احد قطبيه على سعت الراس ، والآخر على سعت القدم ، وعليه فاذاكان مستقيمة

لامحال يكون على دائرة نصف النهار ، واذا انحرف عن الاستقامة و مال اللى الغرب و لو نى الجمله ، يكون قد خرج عنها ، وذلك واضح فليتأمل (١) .

واما ثانيا فلان التأييد الذي اشاراليه، واضح الفساد ، اذقد عرفت انهم يزعبون انه في هذه الحالة على دائرة نصف النهار، وعليه فجعله محاذيا للمنكب يقتضى انحراف القبله عن نقطة الجنوب انحرافا بينا ، كما مضى اليه الاشارة، اذ فرق واضح بين جعله في القفا ، وبين جعله على المنكب الايمن ، نعم على ما ذكراه ، من كون الجدى اقرب الى القطب من تلك النجمه الخفية ، يكون هو العلامة دائما ، لا النجم الخفي المذكور ، فلا وجه للتقييد بغاية الارتفاع والانخفاض ، و تغييره عن مكانه غير ضاير ، اذ ذلك يسير لا يكاد يبين للحس ،

الثانى: قد عرفت ان العمدة فى العلامات المذكورة، هى الاعتماد على القواعد الرياضية المورثة للعلم بالجهة، فلنذكر هناما يرشد ك اليها فى الجملة، فنقول: طول البلد هو قوس من المعدل، مبتدا من تقاطعه الفوقانى مع نصف نهار البلد على التوالى، نهار، مبدأ العمارات، الى تقاطعه الفوقانى مع نصف نهار البلد على التوالى، و مبدأ العمارات، هو الجزائر الست المسماة بجزائر الخالدات، وجزائر السعدا كما عن جمهور الحكما اليونانيين، وهى الآن واغلة فى البحر، بعد هامن ساحله عشر درجات على ما استخرج، وعند بعضهم يكون المبدا هوساحل ذلك البحر وعن بعض حكما الهند، انه اخذ المبدأ من جانب الشرق من موضع يقال له كنكذر، فعلى مذهبه يقيد التعريف على خلاف التوالى ، و عرض البلد هوقوس من دائرة نصف النهار، الواقع بين قطب الافق والمعدل ، او بين قطب المعدل

⁽۱) وجه التأمل انه يمكن ان يقال انه يفهم من كلام الشارح الفاضل ان الجدى انها يكون مستقيما اذا كان على جهة السما والفرقد ان الى الرض اوبالعكس واما اذا كان احدهما مائلا الى جهة الشرق والآخر الى الفرب فلا وعليه فيمكن ان يقال يجوز ان يكون الفرقد ان على نصف المنهار و بعد لسم يصل النجدى اليها فتدبر • (منه)

و دائرة الافق من جانب لااقرب منه ، فان كان القطب الظاهر للمعدل في ذلك البلد شماليا كما هو الغالب، فعرض البلد شمالي والافجنوبي .

وسمت القبله عند اهل الهيئة عبارة عن نقطة تقاطع افق البلد ، و الدائرة المارة بسمتى رأس البلد و مكة في جهتها ، والخط الواصل بين هذه النقطه و مركز الافق ، هو خط سمت القبله ، وهو سهم للقوس (١) الذى يبنى اساس المحراب عليها ، فالمصلى اذا جعله بين قدميه ساجدا عليه ،فيكون قد صلى على محيط دائرة ارضيه ، مارة بما بين قدميه وموضع سجوده و وسط الكعبه زاد هاالله شرفا .

ثم البلد بالنسبة الى مكة لا يخلو عن ثمانية اقسام، لأنه اما يكون طوله و عرضه، كلاهما اقل من طولها و عرضها ، او اكثر كذلك، او اقل طولا واكثر عرضا ، او بالعكس، او مساويا لها طولا و عرضه اقل ، او اكثر او عرضا و طوله اقل ، او اكثر ، فان كان البلد اقل طولا ، فعكه شرقيه عنه ، سوا اساواها عرضا او زاد او نقص ، وانكان اكثرطولا ، فهى غربية سوا تساويا عرضا او اختلفا ، و ان ساوى مكة طولا ، فقبلته نقطة الجنوب ان زاد عرضا ، وكان شعاليا ، و نقطة الشمال ، ان نقص ، فكل بلد من هذا القبيل ، اى يساوى طوله طول مكه كالموصل مثلا ، على ما استخرج ، فلا حاجة في تعيين سمت قبلته الى مزيد عناية ، لو قوعه مع مكه الموقات كيفية استخراجه ، فالذى يفتقر الى العمل ستة اقسام في الثمانيه ، والقول (٢) بان كان بلد يساوى عرضه عرض مكه ، فهر ايضا غير محتاج في تعيين سمت قبلة الى مزيد عناية ، اذ قبلته نقطه مغرب الاعتدال ان زاد طولا ، ونقطة مشرقه ان

 ⁽۱) والقوس الواقعة بين خط سمت القبله و خط الاعتدال او خط نصف النهار من جانب لا اقرب منه يسمى الأول قوس سمت القبله و الثانى قوس انحراف القبله ٠ (منه)

⁽۲) و هو المنسوب الى كوشيار و البرخس و ابن الاعلم ٠ (منه)

نقص، لوقوعه معمكة تحت اول سعوت واحدة، فخط سعت قبلته خط العشر ق و المغرب لامحه غير وجيه، أذ دائرة العشرق والمغرب العسماة بدائدرة أو ل السعوت، هى دائرة عظيمة تعربستى الراس والقدم، أى قطبى الافق، و بنقطتى المشرق والمغرب، فغاية بعدها عن المعدل في نقطتين، هما قطبا الافق .

فلو كان مكه ايضا تحت اول سموت البلد، وكان لهما اول سموت واحد، يلزم ان يكون غاية بعد ها عن المعدل في اربع نقاط، وهذا بديهي البطلان ،ا ذ الدائرتان المذكورتان متقاطعتان في نقطتين، هما نقطتا المشرق والمغرب ٠

وبطور آخر، يمتنع ان يكون اول سموت البلد معاول سموت مكة متحدا ، لعدم كون دائرة الافق من الدوائر الشخصية ، بل هي باختلاف الامكنة ، فكيف حال المارة بقطبها ، وعليه فيمر المدار اليومي الذي بعده عن المعدل بمقد ار العرض ، على سمتى رأسهما فيماس اول سموت البلد ذلك المدارعلي سمت رأسه و هناك غأية بعده عن المعدل ، ثم يعيل الى الغرب فيقع ذلك المدارعلي جهة شماله ، ويلزم وقوع سمت رأس مكه في شماله ايضا ، فيكون سمت القبله فيه عن يمين المغرب للمتوجه اليه ، ان زاد طوله على طول مكة ، وعن يسار المشرق ان قل ، فلا يكفي خط المشرق والمغرب، الذي في سطح اول سموت البلد ، لا ستخراج سمت قبلة ما ذكر ، بل يحتاج الى عمل كما في ساير الاقسام •

اذا عرفت ذلك، فاعلم ان الطرق المستخرجه لاستعلام سبت القبله كثيرة و منها ما هو اخف مونه و اعم فائدة ، و هو المشتهر بالدائرة الهندية ، و العمل فيه بعد تسوية الارض ، و رسم الدائرة ، واستخراج خط الاعتدال و الزوال ، والقاسمين لها ارباعا ، على مامر في مباحث الاوقات ، ان يقسم كل ربع تسعين قسما متساوية ، اذ الدائرة منقسمة على ثلاثمائه وستين جزأ متساويا ، ثم يعد من نقطة الجنوب والشمال بقد ر ما بين الطولين الى المغرب ، ان زا د طول البلد على طول مكه ، و الى المشرق ان نقص ، و من نقطة المشرق او المغرب ، بقدر ما بين العرضين الى المشرق ان نقص عرضه ، والى الجنوب ان

زاد عليه ، و يخرج من منتهى الأجزاء الطولية ، خطّا موازيا لخط الزوال ، و من منتهى الأجزاء العرضية ، خطا موازيا لخط الاعتدال ، فينقا طع الخطان فى داخل الدائرة غالبا ، فصل بين مركزها و نقطة التقاطع ، بخط منته الى محيطها ، فهو على صوب القبله ، والقوس الواقعه بين طرف الخط المذكور ونقطة الجنوب او الشعال ، من الجانب الاقرب ، هى قوس انحراف القبله .

ولا يخفى ان هذه الطريقة لا نتمسى فى الاقسام الستة لا بننا تهاعلى مخالفة البلد لمكة طولا وعرضا معا ، بل انها يتم فى اربح منها ، وانها بالنسبة البى افاد تها الجهة تحقيقية ، نعم هى بالنسبة الى العين تقريبية ، وذلك لأن دوائر نصف النها رلمجموع البلاد ، متقاطعة فى نقطتى الشمّال و الجنوب ، اللتين هما قطبا المعدل ، وبعد المروريميل كل عن الاخرى ، وغاية تباعد هما الى المعدل ، ثم يميلان الى التقارب حتى يتلا قيا عند القطب ، و دوائر اول السّبوت لمجموع البلاد ، لابدان تمر بنقطتى المشرق و المغرب .

وعليه فالخط المذكور، اى خط سمت القبله، ليس فى سطح دائرة مارة بسمت رأس مكه والبلد معا، اذ الخطان المتقاطعان المذكوران، ليسا فى سطحى نصف نهار مكه واول سعوتها، حتى يكون الأول منها خط نصف النها ولمكه وخط زوالها، والثانى خط المشرق والمغرب لها وخط اعتد الها، فيكون موضع تقاطع دائرتى نصف النهار مكه واول سعوتها، ومعلوم انه فى سمت راسها ، بل الخط الأول فى سطح دائرة صغيرة، موازية لنصف نهار البلد، مماسة لنصف نهار مكه، فى موضع تقاطها مع المعدل، وهو غاية طولها، و موضع الملاقاة هو غاية بعد نصف نهار مكه، مع نصف نهار البلد، ثم يتقاربان الى ان يتلا قياعند القطب كما عرفت .

فعكه اقرب الى نصف نهار البلد، بالنسبة الى تلك الصغيرة الموازية لنصف نهار البلد، لمكان اعتبارالعوازاة فيها، وكون مكه ذاعرض، والخط الثانى فى سطح دائرة صغيرة موازيه لأول سعوت البلد، معاسة لواحد من العدارات اليومية ،العار

بسبت رأس مكة ، عند تقاطعه معنصف نهار البلد، ثم يتبا عد عن ذلك المدار ، فمكه اقرب الى أول السَّموت للبلد، من تلك الصَّغيرة الموازية لمكان أخراج تلك الصَّغيرة ، بعد رد الفضل بين العرضين ، وكونها موازية لأول سعوت البلد ، فسمت رأس مكه ، داخل في مربع ضلعاه من دائرة نصف نهار البلدواول سموته ،و ضلعاه الباقيان من الصغيرتين المذكورتين ،وهذا اغلبي (١) لاكلِّي ، اذ قد يكون عرض مكه مساويا مع الواقع من نصف النهار لعكه ، بين المعدل واول سعوت البلد ، فنقطه سمت رأس مكه ، واقعه على سطح اول سموت البلد، وقد يكون عرض مكه اكثر من الواقع من نصف نهارها ، بين المعدل وأول سموت، فيكون النقطة المزبوره خارجة عن اول السموت، و واقعة على طرف القطب الظاهر، و أعلم أن التفاوت بين الطولين ، اذا كان بقدر نصف الدور ، فالبلد المذكورمع مكه ، واقعان في تحت نصف نهار واحد ، فاذا كان عرضه شماليا ، او كان عرضه جنوبيا ، و لكن كان اقل من عرض مكه ، فسبت القيله على طرف الشمال لنصف النهار - من - مر كـز الدايرة ، و أن كان أكثر منه ، فسمت القبله على طرف الجنوب لنصف النهار من مركز الدائرة، هذا أذا اعتبرنا الاقربية، والا فالأمر مشكل، وأن كان عبرضه جنوبيا ، ولكن كان مساويا لعرض مكه فلا يتعين فيه سمت القبله ٠

والذي يقتضيه القواعد انه مخير في اي صوب توجه فهو مواجه لمكه ٠

و اعلم ان التفاضل بين الطولين ، اذا كان تسعين جزاً او اكثر ، او كان تقاطع نصف لقاطع نصف لقاطع نصف الظاهر لنصف نهار البلد معالمعدل ، مقدما على تقاطع نصف الظاهر لنصف نهار مكه مع المعدل ، بتسعين جزاً او اكثر ، فلاتتمشى الدائرة المذكورة فيه ، و ذلك واضح ، و ربمااحتيل لاستعلامه بما لو تعرضنا لتحقيقه ليطول العقام .

وهاانا أنقل أربعة أشكال، حتى يكون الناظر على بصيرة:

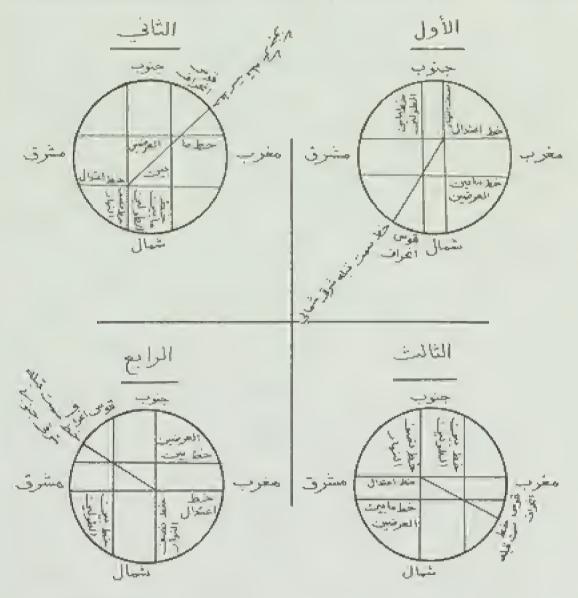
⁽١) اذ ذلك انما يتغلى اذاكان عرض مكه اقل ٠ (منه)

الأول: في بلد كان طوله و عرضه ، اقل من طول مكة و عرضها .

والثاني: في بلد كانا اكثر من طولها وعرضها -

والثالث: في بلد كان طوله اكثر و عرضه اقل ٠

والرابع : عكس التالث، ومثال ما كان عرضه جنوبيا، أو عديم العرض أوكان طوله أقل، الشكل الأول، وأن كان أكثر الشكل الثالث، وهذه صورة الاشكال:



و منها صدر الشمس حين مرورها بسمت رأس مكة ، توضيح الكلام ، ان بعد الدرجة الثامنة من الجوزاء ، او الثالثة والعشرين من السّرطان ، عن المعدل ،

بعقدار عرض مكه، كما عن المحقق الطوسى وغيره، وعرض مكه على ما استخرجه احدى و عشرون درجه واربعون دقيقه، فالشمس، حين كونها فيهمامارة بسمت رأس مكه، وقت انتصاف النهار، وعليه فاذا علمنا وصول الشمس الى نصف نهار مكه، فسمت ظلها حينئذ سمت القبله، والطريق في تحصيل العلم المذكور، ان يقال: لما كانت اجزاء المعدل ثلاثمائة وستين جزءا، وكل منها ستون دقيقه، وكان زمان الدورة اعنى اليوم بليئته، اربعا و عشرين ساعة مستوية، كل منها ستون دقيقه، كان خصة عشر جزءا ساعة واحده، وحصة كل جزءاربع دقايق، وعليه فاذا اخذنا لما بين الطولين، حصة من الساعات والدقائق، كان المجتمع زمان ما بين انتصاف النهار بعكه، وانتصافه بالبلد، فيرصد حين كون الشمس في احدى الدرجتين المذكورتين، وقت مرورها بسمت رأسها، قبل نصف نها رالبلد بذلك المقدار، ان كان طول مكه اكثر، وبعده ان كان اقل، فيظهل المقياس حينئذ مسامت للقبله، لكونه في سطح دائرة ارتفاع الشمس، المارة بسمت رأس

فاذا جعل المصلى الظّل بين قدميه ، وسجد عليه متوجها الى العقياس، يكون قد سجد على قوس من عظيمة ارضية ، مارة بين قدميه و موضع سجوده ، ومكه زادها الله شرفا ، وهذه الطريقه لكونها مبنية على الاختلاف في الطول غيرشاملة لغير الاقسام الستة •

و منها ان الشمس اذا تحولت الى سبع واربعين دقيقه ، من الدرجة الثامنة للجوزا ، اوالى ثلاث عشره دقيقه من الدرجة الثالثة والعشرين من السرطان ، تصل الى سمت رأس مكه ، ففى كل يوم و صلت الى الجزئين المذكورين فليضع درجتها فى الاسطرلاب، على خط نصف النهار ، فليحرك المرى بمقد ارما بين الطولين ، على توالى اجزا الحجرة ، ان كان طول مكه اقل ، والافعلى خلاف التو الى ، فليلا حظ ان الدرجة قد وقعت على أية مقنظرة من مقنطرات الارتفاع ، بعد استعلامه مقد اراوجهة ، ثم ليضع مرى العضادة على ذلك الارتفاع المطلوب ،

فلينتظر حتى وقع الشمس من الثقبه العليا على ثقبه السّغلى ، ففى ذلك الوقت يكون منتصف ظل المقياس مسامتا لمكه ، فاذا اقام المصلى على استقامة الظل مواجها للشمس ، يكون مواجها لمكه •

و بالجمله الطرق كثيرة ، فلو تعرضنا لجميعها ، ليطول المقام جدا · تذنيب :

اعلم انا نذكر مقدار انحراف البلد المعروفة في هذا المقام ، لئلا يحتاج الناظر في هذا الكتاب الى الرجوع الى غيره ، على ما نقله المحقق المجلسي طاب ثراه في البحار ، عن محققي علما الهيئة ، و في ضمن كل بلدنذ كوالخلاف الذي عثرنا عليه ، فنقول :

أما البلاد المنحرفه عن نقطة الجنوب الى المغرب، فكثيرة :

منها اصفهان ، فهو منحرف عن نقطة الجنوب الى اليمين اربعين درجه و عشرين دقيقه ، و فى قبلة الافاق للرضى القزويني بين انحرافه بتسع وثلاثين درجه و كاشان باربع وثلاثين درجه و احدى وثلاثين دقيقه ، و فى قبلة الافاق خمس وثلاثين درجه ، و يمكن رفع المنافاة ، لأن ديدنه ذكر الدرج دو ن

الدقايق، فاحفظه فانه يرفع المنافاة ، وكثير من البلد الآتية .

و قزرين بسبع وعشرين درجة واربع و ثلاثين دقيقه، وني قبلة الافاق اسقط الدقايق .

و تبریز بخمس عشره درجة و اربعین دقیقة ، و فی قبلة الافاق بست عشره درجة ٠

و مراغه بست عشرة درجة و سبع عشر دقيقة ، و نبي قبلة الاناق خبس عشرة درجة ·

ویزد بثمان و اربعین درجة و تسع و عشرین دقیقة ، و نبی قبلة الافاق اسقط الدقایق ، کما هو دیدنه ۰

وقم باحدى وثلاثين درجة و اربع و خمسين دقيقة ، و في قبلة الافساق

باثنین و ثلاثین درجه ۰

و استرآباد بثمان وثلاثين درجه و ثمان و اربعين دقيقه ،وفي قبلة الافاق بست و ثلاثين درجه ٠

و طوس و مشهد الرضا ((ع)) بخمس و اربعین درجه و ست دقایق ،و فی قبلهٔ الافاق بثلاث و اربعین درجه · رجه ·

و نیسابور بست و اربعین درجه و خمس و عشرین دقیقه ،و نی قبلهٔ الاناق باربع و اربعین درجه ۰

و سبزوار باربع و اربعین درجه و اثینن و خمسین دقیقه ،وفی قبلهٔ الافاق باثنین و اربعین درجه ۰

و بغداد باثنتي عشرة درجة و خمس و اربعين دقيقه ، و ني قبلة الافاق بثلاث عشرة درجه -

و الكوفة باثنتي عشرة درجه و احدى وثلاثين دقيقه، و في قبلة الافاق باسقاط الدقايق .

و سرَّ من راى بسبع درجات و ست و خمسن دقیقه ، و فسى قبلـــة الافاق باسقاط الدقایق .

والمداين بثمان درجات و ثلاثين دقيقه ٠

والحلَّه باثنتي عشرة درجه ٠

و بحرین بسبع وخمسین درجه وثلاث و عشرین دقیقه ، و فی قبله الافاق بستین درجه ۰

والأحساء بتسع و ستين درجه وثلاثين دقيقه ، و في قبله الافاق بثمان و ستين درجه

وشیرا زیئلاث و خمسین درجه و ثمان عشره دقیقه ، وفی قبله الافاق باحدی و خمسین درجه ۰

و همدان باثنتين وعشرين درجه و ستعشرة دقيقه ، و في قبلة الافاق

باسقاط الدقايق

و ساوه بتسع و عشرین درجه و ستعشرة دقیقه ، و في قبلة الافاق بثمان و عشرین درجه ·

و تون بخمسین د رجه و عشرین د قیقه ، و فی قبلهٔ الافاق بثمان و اربعین د رجه ۰

و طبس باثنتین و خمسین د رجه و خمس و خمسین د قبقه ۰

و تستر بخمس وثلاثين د رجه و اربح و عشرين د قيقه ٠

و اردبيل بسبع عشر درجه وثلاث عشرة دقيقه ، و في قبلة الافاق باسقا ط الدقايق ٠

و هرات باربع و خمسین د رجه و ثمان د قایق ، و فی قبله الافاق باحد ی و خمسین د رجه ۰

و قاین باریع و خمسین درجه و دقیقه ۰

و سعنان بست وثلاثين درجه و سبع عشرة دقيقه ، و في قبلة الافاقبسبعو ثلاثين درجه ٠

و دامغان بثمان وثلاثين درجه ٠

و بسطام بتسع وثلاثين درجه و ثلاث عشرة دقيقه ٠

و لاهیجان بثلاث وعشرین درجه ۰

و ساری باثنتین وثلاثین درجه و اربع و خمسین دقیقه ، و فی قبلهٔ الافاق باحدی و ثلاثین درجه ۰

و آمل باربع و ثلاثين درجه و ست و ثلاثين دقيقه ٠

و قندها ربخمس و سبعین درجة ، و فی قبلة الافاق بثمان وستین درجه ، والرّی بسبع و ثلاثین درجه و ست و عشرین دقیقه ، وفیقبلة الافاق باحد ی و ثلاثین درجه .

و كرمان باثنتين و ستين د رجه و احدى و خمسين د قيقه ، وفي قبلة الافاق

بثمان و خمسين د رجه ٠

و بصره بثمان و ثلاثين د رجه ، وفي قبلة الافاق بست وثلاثين د رجه ٠

و واسط بعشرين درجه و اربع و خمسين دقيقه ٠

والاهواز باربعين درجة و ثلاثين دقيقه

و كنجه بخمس عشرة د رجه و تسع و اربعين د قيقه ٠

و بردع بستعشرة درجه وسبع و ثلاثين دقيقه ، و في قبلة الافاق بردعه بثمان عشرة درجه ٠

و تغلیس باریع عشرهٔ درجه واحدی و اربعین دقیقه ، و فی قبیلهٔ الافاق بستعشرهٔ درجه ۰

و شيروان بعشرين درجه و تسع دقائق و كذا الشماخي ،وفي قبلة الافاق الاخير باسقاط الدقائق ·

و سجستان بثلاث وستين د رجه و ثمان عشرة د قيقه ٠

و طالقان بتسع و عشرين درجه و ثلاث و ثلاثين دقيقه ٠

و سرخس پاحدی و خمسین درجه و اربع و خمسین دقیقه وفی قبلهٔ الافاق بسبع و اربعین درجه ·

و مرو باثنتین و خمسین درجه وثلاثین دقیقه ، و فی قبلة الافاق باسقاط الدقائق .
الدقائق .

و بلخ بستين درجه و ستوثلاثين دقيقه ، و في قبله الافاق بنسع و خمسين درجه .

و بخارا بتسع و اربعين درجه و ثمان وثلاثين دقيقه، و فـــى قبلة الافاق باسقاط الدّقائق ·

و جنابد باثنتین و خمسین درجه و خمس و ثلاثین دقیقه ۰

و بدخشان باربع و ستين د رجه و تسع دقائق، و في قبلة الافاق باثنتين

و ستين د رجه ٠

و سمرقند باثنتین و خمسین درجه و اربع و خمسین دقیقه ، و فسی قبلهٔ الافاق بتسع و اربعین درجه ·

و كاشمر بثمان و خمسين د رجه و ست و ثلاثيند قيقه ، وقي قبلة الافا قباربع و خمسين د رجه ·

و خان بالغ بثلاث وسبعين درجه وثلاثين دقيقه ، وفي قبله الافاق باحدى و سبعين درجه ·

وغزنين بسبعين درجه و سبع وثلاثين دقيقه ٠

و تبت بست و ستين د رجه وست و عشرين د قيقه ، و في قبلة الافاق باربع و ستين د رجه .

و بست بثلاث وستین درجه وثلاثین دقیقه ، و نی قبلهٔ الافاق بخسس و ستین درجه ۰

و هرمور باربع و سبعین درجه ، و فی قبلة الافاق باثنتین وسبعین درجه و لهاور بثمان و سبعین درجه و ست و عشرین دقیقه ، و فی قبلة الافاق بثلاث و ثمانین درجة ٠

و دهلی بسیعو ثمانین درجه و ست و عشرین دقیقه ،وفی قبلهٔ الافاق بثلاث و ثمانین درجه ۰

و ترشینر بثمان و اربعین درجه واحدی عشرة دقیقه ، و فی قبله الافاق باسقاط الدفائق .

وخيعم بسبح و خمسين درجه و ثمان و اربعين دقيقه ٠

و ابهر باربع وعشرین درجه ، و فی قبلهٔ الافاق بخمس و عشربن درجمه و کازران باحدی و خمسین درجه و ست و خمسین دقیقه ۰

و جرفا د قان بثمان و ثلاثين د رجه ٠

و خوارزم باربعین د رجه ۰

و خجند بخمسين درجه . وفي قبلة الافاق بثعان واربعير درجه ٠

و اما الانحرافات من الجنوب الي المشرق :

فالمدينة المشرفه منحرفة قبلتها عن نقطة الجنوب الى المشرق ، بسبع و ثلاثين درجه وعشر دقائق ، و في قبلة الافاق بثمان وعشرين درجه ٠

و مصر بثمان و خمسین درجه و احدی وثلاثین دقیقه ، و فی قبلهٔ الافاق بتسع و خمسین درجه .

و دمشق بثلاثین درجه واحدی وثلاثین دقیقه ، و فی قبلة الافاق بثمان و عشرین درجه ·

و حلب بثمان عشرة د رجه و تسع و عشرين د قيقه وفي قبله الافاق بست عشرة د قيقه ٠

وقسطنطینیه بثمان وثلاثین د رجه و سبع عشر د قیقه ،وفی قبلهٔ الافا قبست و ثلاثین د رجه ۰

و موصل باربع درجات و اثنتين و خمسين دقيقه ٠

و بیت المقد س بخمس و اربعین درجه و ست و خمسین دقیقه ، و فی قبلة الافاق بسبح و اربعین درجه ·

و اماما كان من الشمال الى المغرب:

فبنارس بخمس و سبعین درجه و اربع و ثلاثین دقیقه

و اکره بنسع و ثمانین د رجه و دقیقه ۰

و سرند یب بسبعین درجه و اثنتی عشره دقیقه ، وفی قبله الافاق بست و ستین درجه ۰

و چين بخمس و سبعين درجة ، و في قبلة الافاق باحدى وثمانين درجه . و سومنات بخمس و سبعين درجة واربع وثلاثين دقيقه ، وفي قبلة الافاق و اما ما كان من الشمال الى المشرق :

نصنعاء بدرجه وخمس عشرة دقيقه

و عدن بخمس د رجات و خمس و خمسين د قيقه ٠

و جرمى دار ملك الحبشه بسبع و اربعين درجه و خمس و عشرين دقيقه ، و نى قبلة الافاق بثلاث و خمسين درجه ·

و ساير البلاد والمتوسطه بينهما ، يعرف انحرافهابالمقايسه والتخمين، و الله هو الموفق والمعين ٠

فائدة:

اذا حصل التعارض بين ما نقلناه عن المحققين، وبين ما نقلناه عن قبلة الافاق، فالاول مقدم لأن المظنة فيه اكثر، ويعضده ما اشار اليه في قبلة الافاق، (1) في اوائل الركن الرابع، فراجع الى هناك ،

الأمر الثالث: قال بعض الأجله: والمراد بجعل الجدى خلف المنكب الايمن، هو جعلها خلف الاذن اليمني علوها، فتدبر

الرابع: قد وضع بعضهم، لاطراف العراق الشرقية كالبصرة ، علامة هي جعل الجدى على الخد الايمن، و فيه ان هذا يقتضى ان يكون قبلة البصرة هي نقطة مغرب الاعتدال، او ما يقاربه من جهة الشمال وفساد هذا اظهرمنان يحتاج الى (٢) البيان .

(۲) والعجب من الشيخ البهائي طاب ثراه انه مع تدربه في الفن المذكوركيف حكم بموافقه ذلك لقواعد الهيئة ثم قال في الحبل المتين و البصرة يزيد طولها على طول مكه بسبح درج ففي قبلتها زيادة انحراف الى المغرب عن قبلة بغداد فجعلوا علامتها وضع الجدى على الخد الايمن ٠ (منه)

⁽۱) حیث قال فی جمله کلام بالفارسیه و چون در حال تحریراین رساله هنوزمیسر نشده بود که در صنعت کره مذکور والمراد بها ما صنعه لاستخراج القبله دقت و اهتمام تمام بعمل آمده باشد احتمال تفاوت قلیل را با واقع معارض ایراد این فواید ندانست پس اگر بعد از تدقیق تفاوت قلیلی ظاهر شود موجب قدح در عمل حسن وضعاین آلت نتواند بود بلکه راجع بتقصیر در صنعت و مسامحه در عمل شود و معهذا در اصل مطلب که تحصیل مقادیر مذکوره است بعنوان تخمین قریب به تحقیق مضر نیست چه هرچند کمال وقت بکار رود تحصیل آن بعنوان تحقیق از مقد ور بشر خارج باشد ۱۰ (منه)

الخامس: قد عبر جماعة من الاصحاب، عن المشرق والمغرب الواقعيريفي العلامة الاولى، بمشرق الاعتدال ومغربه، والسّر في ذلك، انهمراومشارق الارض ومغاربها مختلفه جدا، باختلاف الفصول، اذ البعد بين نهايتي كل منهما، يقرب من ثمانية واربعين درجه ضعف الميل الكلى، على ما استخرج، و ذلك يقتضي جواز انحراف اهل الموصل مثلا، عن نقطة الجنوب في جانبي المشرق و المغرب بهذا المقدار، وهو يستلزم اختلافا فاحشا في جهة واحدة، و ربمايقال ان ترك التقييد ، اولى و ادخل في علامة العراق، من تقييدهما، لا مكان الجمع بينها و بين الثانيه، بارادة جانب الشرق المايل عن نقطة الاعتدال تحوالجنوب والجزء من المغرب المايل عن نقطة الاعتدال تحوالجنوب المايل المنان و بين المايل عن نقطة الاعتدال تحوالجنوب الخيرب من المغرب المايل عن نقطة المنان و العلامة الثانية، اولى من الاتيان به حتى يوافق الثالثة، لأن اكثر بلاد العراق عن نقطة الجنوب الى نحو الغرب منحرفه، و ان اختلف الانحراف في الزيادة والنقصان الانحراف في الزيادة والنقصان الانحراف في الزيادة والنقصان الانحراف في الزيادة والنقصان المنان الانحراف في الزيادة والنقصان الانحراف في الزيادة والنقصان العلامة الثانية المغرب المنحراف في الزيادة والنقصان الانحراف في الزيادة والنقصان العلامة المهنوب الى نحو الغرب منحرفه و ان الختلف الانحراف في الزيادة والنقصان المنان الكثر بلاد العراق عن نقطة الجنوب الى نحو الغرب منحرفه و ان الختلف الانحراف في الزيادة والنقصان المنان الكثر بلاد العراق عن نقطة الجنوب الى نحو الغرب منحرفه و ان الختلف الانتمان المنان المنان المنان المنان المنان المنان الكترب الدول المنان المنا

و اماالمسامتة لنقطة الجنوب، فهو نادر قليل، بل يكاد يدخل في مسمى العراق، فانه على طرف حدوده، على ما قيل، فكان ذكر العلامة المقيدة لأكثر البلاد اولى، والقول في مقام بيان الاولوية، ان النص قد ورد بالعلامة الثانية وما عداها قد استخرجها الغقها، من مواضع اخرى، فيكون حمل ما ظاهر من المخالفة للمنصوص عليه حيث يمكن، اولى من حمله على غيره، خصوصاوقد يطابق النص والاعتبار الدقيق، على تحقق انحراف قبلة العراق، الأماشذ، ففيه نوع تأمل كما ظهر وجهه سابقا .

والذي يقتضيه الانصاف ان امثال هذه الكلمات مجازفة ظاهرة ، اذكمايمكن تقييد المشرق والمغرب بالاعتدالين ، كذا يمكن القول بان المراد مشرق كليوم و مغربه ، ويؤيده ان ذلك امر يعرفه كل الناس ، بخلاف الأول فانه لا يعرفه الا قليل منهم ، اى القاد رون على استخراج خط الاعتدال ، هذا مضافا الى عدم كونه اضبط من ذلك ، الامع تدقيق تام ، لأن استخراجه بالدائرة المهند ية و

نحوها ، تقریبی لابتنائه علی موازات مدارات الشمس للمعدل ، و هذا التقریب قریب معا ذکرنا کما لایخفی ، فای داعالی التقیید بما نقل معه القاعدة ، و قد ذهب الی ذلك والد البهائی طاب ثراه ، و عده البهائی متینا .

و كذا يمكن القول بان المراد مشرق الاعتدال، و آخر جزالمغرب العايل نحو الشمال، وبالعكس، وبان العراد مغرب الاعتدال، وآخر جزا من المشرق العايل نحو الجنوب، وامثال ذلك من التحريجات الواهية، بل الظاهران مبنى كلامهم هو السعة في امر القبله، ومرادهم من المشرق والمغرب، هوطرف الشرق والغرب، بقول مطلق .

واما لزوم جواز الانحراف بمقتضى اطلاق كلامهم ، بقد رضعف الميل الكلى ، فغير وجيه ، اذ ذلك فرض نادر لا يشمله اطلاق كلامهم ، فتامل ، و كيسف كان فالظاهر ان مبنى كلامهم هو التسوسعة في امر القبله ، فان تم اجماعا، والاكماهو الظاهر ، فليحصل العلم بالقبله مع امكانه ، و مع عدمه العظنة متحريا فسى ذلك الاقوى فالاقوى ، باى دليل وعلامة كان .

وحيث جرى مضمار الكلام الى هنا ، فلنرخه ساعة فى هذا المقام ، فنقول :
لا ريب ولا تامل ، فى ان لم يحصل قبلته ، بجوز له تحصيلها بالقواعد البرياضيه
كالدائره الهندية ، فهل ذلك على طريق الوجوب ، حتى يجب من باب المقدمة ،
ان ياخذ المسافرون وامثالهم ، ممن يتفق لهم كثيرا فقد ان قبله اهل البلد ان ، جماو فرجالا و مقياسا ، و يتعلمواعن البنائين كيفية تصغية الارض ، ومن الرياضيين كمية توس الانحراف ، و يستخرجوا القبله من الدائرة الهندية مثلا ، فى كلمكان نزلوا ، و
لم يعلموا الجهة ام لا ؟

وجهان ينشأن من ملاحظة الأخبارالدالة على التحرى فالاول ، ومن مأيظهر من سيرة المسلمين قديما وحديثا، حيث اذا سافروا الى امكنة قفرا الم يروها قط ، لم يعلمو الاستعلام القبله بما ذكر ، بل يجاهدون في الجمله ، بان ينظروا يعينا و شمالا ، و يشخصوا ابصارهم مشرقا و مغربا ، حتى يحصل لهم مظنة ، ثم يصلون ، معانه يعكن لهم او لبعضهم تحصيل العلم بها بما ذكرت فالثاني ويمكنان يقال:
ليس صلوة المسلمين في الامكنة التي فرضتها ، من غيراستعمال القواعد الرياضية،
من جهة عدم وجوب تحصيل العلم لهم بالقبله بتلك القواعد، بل لأجل كو نهم
عالمين بالجهة غالبا ، بملاحظة المشرق والمغرب والجدى والقمر وامثالها ،حتى
يقسمون بذات الله تعالى ان جهة الكعبة هذا ، ويشيرون الى ربع دائرة اواقل
او اكثر ، ثم لما كان القوس التي اشاروا اليها ، واحتملوا في كل جزئمنها ان يكون
فيه الكعبة وسيعه ، فاذا ارادوا الصلوة صلوا الى وسطها، لمكان كون المظنه بكون
البيت فيه اكثر ، كما لا يخفى على المتدرب المتعلق ، ولا يجبعلهم حينئذ العلم
بالعين ، حتى يجبعلهم ان يستعملو القواعد الرياضية ، المورثه للعلم بها إو

فتحصّل من هنا الجهة وسيعة في الغاية ، حتى يمكن ان يكون ثلث الدور او اكثر في بعض الصّور ، توضيح ذلك ان الشخص الخارج من مكه ، متوجها الى قطر من الاقطار ، اذا ذهب الى ان غاب عن نظره العين ، ولم يعلم بانها في اى جزّ مخصوص يكون الجهة له قوس صغيرة من الدائرة ، ولا يكون لها و سعة كثيرة ، ثم كلما از داد بعد ااز دادت وسعة ، لأنه بسبب بعد المسافة يحتمل في كل جزّ منها ان يكون فيه الكعبة ، حتى انه في بعض الصّور يمكن ان يكون ثلث الدّور او اكثر ، كما اشرنا اليه •

وهو اذا كان محتملا لكل جزاً من ثلث الدورة مثلاً ، ان يكون فيه الكعبه ،
و لكنه قاطع بانها ليست في الثلثين الآخرين منها ، فاذا سئل عنه عن الجهمة
يقول بان جهة الكعبة في هذه ، ويشير الى ثلث الدور •

وبطور آخر كلما نقصت الامارات الهادية للكعبه ولو في الجمله ، از دادت الجهة سعة ، و كلما از دادت از دادت ضيقا ، وعليه فهي باختلاف الاشخاص ، يمكن ان تصير مختلفه ، بمعنى ان تكون بالنسبة الي رجل ربح الدور ، وبالنسبة الى آخر ثلثه ، وكذا ، ولعل الخبر الدال على ان بين المشرق والمغرب قبله ، مؤيد

لذلك، فافهم ٠

فحيث كان له العلم بالجهة ، وكانت وسيعة في الغاية ، فهل يجب عليه الصلوة الى جزا منها ، الذي يكون العظنه لوقرع العين فيه اكثر ، ام لا ؟

الآول اظهر، لها دل على وجوب التحرى، من الأخبار المعتضدة بالاعتبار والاثر، ولم يثبت لى من الادلة الاربعة، شى دال على جواز الاتبان باى جز من الجهة، سوى اطلاق قوله تعالى: ((وحيث ماكنتم فولووجوهكم شطره))، فهو مقيد بالأخبار الداله على التحرى، وبما ظهر من الآيات القرائية، والاحاديث الصادره عن اهل بيت العصمة ((ع))، و من تتبع كلام فقها الطائفة ، من ان القبلة المحقيقية هى الكعبه، وهى المناط فيها، بلا شك ولا شبهه

وامًا معتعد رالعلم بها ، فانّما صارت الجهة هى الماموربها لا شتمالها عليها ، وعليه فلاريب في ان مظنه وقوع الكعبه في بعض اجزائها، اذكانت اكتر، و معذلك صلى الى الاجزاء المرجوحة ، يلزم ترجيح المرجوح على الراجح ، وهوقبيح بلاشبهه .

فظهر بعا ذكر، عدم الاحتياج غالبا الى القواعد الرياضية الموجبة للعلم بالجهة لعامة الناس، لمكان علمهم بالجهة بملاحظة الشرق والغرب و القبر و المثالها، نعم لو ظهر لنامن الادلة شي دال على انه يجب تقليل قوس الجهة، لكان القول بوجوب استخراجها عن قواعد الهيئة فيه مثانة، لمكان ايراثها تضيق الجهة، وعدم ظهوره ظاهر، بل الدليل على خلافه واضح السبيل، لمكان اطلاق الآية وغيرها، وسهولة الأمر في القبله المناسبة للشريعة السمحه السهله، وللأخبار الواردة في العلامة، ناحتفظ بما ذكرناه في هذه السّطور، فانه يليقان يكتب بالنور في صفحات خدود الحور .

لأن بهذا يستخلص عما يرد على جملة من المتأخرين، حيث انهم يضيقون الأمر في الجهة في الغاية ، حتى انه ربما يمنع من حصول العلم بها باستعمال القواعد الرياضية ، واكثرهم قد حكموا بحصوله بها عنها ، فاوجبوا الرجوع اليها ،

فلوعملوا بما افتوا لكان لهم ولمن يأخذ بقولهم ، ان ياخذوا في اكثر الاسفار و نحوها ، حصا و مقياسا و فرجالا ، ويتعلموا قوس انحرافات البلاد ، وكيفية تصفية الارض ، ونحوها من الاشيا المحتاجه اليها الدائرة الهندية ، التي هي اسهل الطرق الى استعلام القبله ، حتى يستخرجوا الجهة بها في كل منزل ، معانا لم نسمع ذلك لامنهم ولامن مريديهم ، هذا مضافا الى مخالفته للسيرة ، بل التكليف بذلك يكاد ان يلحق بالحرج ، بل لعله حرج بالنسبة الي كثر الناس سيما المسافرين ، لا بتنا " تلك القواعد ، على اشيا و صرف بعضهم عمره لتعليمها ، لعله لم يكد ان يراها ، لاعو جاج سليقته الم

وبالجملة لا شبهة في كون التكليف بذلك لعامة الناس، مما فيه حرج ، فلا بدمن القول بثلاثه اشيائ اما القول بجواز التكليف بما فيه حرج ، وانه شابت في شريعة محمد ((ص)) ، و فيه انا قد بينا في بحث الاوقات ، الادلة الكثيرة الدالة على عدم وقوعه في هذه الشريعة ، واجبنا من النقوض باجوبة متعددة ، فراجع الى هناك البنة ، معانه على القول بجوازه ايضا ، هو اصل متن يشكل في الغابة تخصيصه بنحو هذه الادلة ، التي لم يصرف الاوقات في فكرنتا يجها المنكرة ، او القول بانه يجب التعليم والعمل بالنسبة الى من لم يكن في شانه الحرج ، وامامن كان في شانه الحرج ، وامامن كان في شانه الحرج ، فلا ، ففيه ان التفصيل المذكور مخالف لما يظهرمن السيرة ، اذ هم يتفقون بقاعدة الحرج ، ما فيه حرج لكثير من الناس ، ولا يفصلون أصلا، مع انه خرق للاجماع على الظاهر ، أو القول بانه واجب كفائي نظير وجود المجتهد، فيجب لهم أن يرسلوا شخصا ليتعلم في الرياضي ، حتى يرجعوا إلى قوله في تلك المسئلة ، ففيه معانه مخالف للا جماع على الظاهر ، غير محصل للمقلد بن العلم بالجهة غالبا ، فخرجت عما كنت في صدده ،

هذا مضافا الى انه على هذا القول ، لابد لأكثر المسافرين المتمكنين ان ياخذوا مسددا و معلما معهم ، حتى يرفعوا به خلتهم فى امر القبله ، و امثال هذه التحريجات ، مما لم يتقوه بهاذو مسكه ٠ فتحصل مما ذكرنا اشياء : الأول: ان الجهة وسيعة ، والعلم بها ليس فيه صعوبة ، بل يحصل بادنى ملاحظة ، كملاحظة الشرق والغرب والجنوب والشمال وامثالها ، فلا يحتاج الى الرجوع الى القواعد الرياضية ، العورثه لتضيق الجهة ، الثانى: ان الرجوع الى وسط القوس ، التى يعبّر عنها بالجهة ، واجب لما مرّ من الادلة ،

الثالث عدم وجوب تعيين الجزامن القوس ، الذي يظن كون الكعبة فيه، بالقواعد الرياضية ، لعدم د ليل عليه ، مضافا الى استلزامه الحرج ، وكونه مخالفا للسيرة بالرابع : اذاعين الجزا المظنون كون الكعبة فيه بقواعد الهيئة كالدائره الهندية

مثلاً، فيجب حينتذ الرجوع اليه ، لقبح ترجيح المرجوح على الراجح ، كما مرا ليه الاشارة ·

بقى فى المقام شى ، و هواتا سلمنا أنّ العلم بالجهة لأكثرالناس، فى اكثر الاوقات حاصل ، ولا يجب الرجوع حينئذ الى القواعد المورثة لتضييقها ، ولكن إذ الشتبه لمانع عليه الجهة ولم يعلم بها ، ولكن حصل له المظنة بها ، فهل يجب حينئذ الرجوع الى القواعد الرياضية المورثه للعلم بها ام لا ؟ بل يكفى المظنه .

وجهان والذي يقتضيه التحقيق، انّ العفروض فرض نادر في الغاية، بل يكاد ان يلحقه اذالمتمكن لاستخراجها بقواعد الهيئة ، المتوقفة على العقد ما تلغير المخفية على اهل الخبره ، يحصل له العلم بها بادنى التفاوت ، بلا شك ولاشبهة ، ولو قلنا على فرض المحال ، بتحقيق المفروض المذكور ، فالاحوط هو تحصيل العلم بها وعدم الاكتفا ، بالعظنة ، اذا لم يستلزم حرجا ، المحل بها وعدم الاكتفا ، بالعظنة ، اذا لم يستلزم حرجا ،

تعم يمكن فرض الكلام، في صورة تدخله في حيّز الامكان والو قرع، وانكان في غاية الندرة ايضا، وهو: اذا لم يكن بنفسه عالما بقواعد الهيئة ولوفي الجمله وحصل له المظنة بالجهة، ولكن امكن له ان يتعلم ويحصل له العلم بها، والذي يقتضيه القواعد هو القول بوجوب التعلم، ما لم يستلزم حرجا ، ولا تتوهم ان هذا الكلام مناف لما سبق، اذ بين المسئلتين بون بعيد ، ويمكن ان يقال في هذه الصورة: ان القدر الواجب عليه من التعليم، انما هو على قدر يحصل به العلم

بالجهة ، وهذا سهل في الغاية ، فلا يحتاج الى تحصيل القواعد المشاراليها ، بل الى بعض مقدماتها الذي يعرفه اكثر الناس ، لو لم نقل كلهم ، وامّا اذا لم يحصل له علم ولا مظنة بالجهة ، فالصّلوة الى اربع جهات معينه ، كما مضى اليه الاشارة -

السادس: اعلم ان مرادهم من العراق الذي بينواله تلك العلامات، هو عراق العرب، كما يظهر منهم، (۱) واما عراق العجم فلا يتمشى فيه العلامات المذكورة، الا الثانية فانها تناسب لأكثر بلادها، لأن ارض المنكب و سيعة ، فيمكن التقييد بان لو رجع لا يرى الجدى، فيصير علامة لجملة من بلادهم، التى انحرافها عن نقطة الجنوب الى الغرب قليله، وبان لو رجع لرأى بعينه اليمنى فيصير الى جملة اخرى، التى انحرافها اكثر من الاولى، وبان لورجع لراى بعينه اليمنة وليسرى فيصير علامة بالنسبة الى جملة اخرى، التى انحرافها اكثرمن الثانية و اليسرى فيصير علامة بالنسبة الى جملة اخرى، التى انحرافها اكثرمن الثانية و هكذا ٠

و يمكن لك بسهولة ان تجعل علامة لأكثر البلاد المشهورة ، بعد ما عرفته من القواعد المتقدمه ، بحيث كانت مطابقة لقواعد الهيئة ، ولم تكن فيه مسامحات، كما هي واردة على العلامات التي بينها مشهور الطائفه ، كان تلاحظ الشمس في ايام مخصوصه ، كاول الشتاء او الصيف او الربيع او الخريف مثلا ، وكنت متوجها الي

⁽١) في بيان تقسيم العلامات بالنسبة الى بلاد العراق (منه)

 ^() وفي المفاتيح بعد عده العلامات المذكوره مع زيادة القبر عقبها بقوله لأهل المشرق كعراق العرب وما والاها • (منه)

⁽⁾ فغى الحيل العتين فمنها لأهل المشرق كعراق العرب وماوالاها اربع علامات ثم ذكر الجدى والمشرق والمغرب والشمس حين الزوال على النهج المحرر والقمر ليلة السابع من كل شهر عند غروب الشمس بين العينين وكذا ليلة احمدى و عشرين عند طلوع الفجر وقد سبق في شرح قول العصنف رحمه الله ولوفق دعلم القبله عول الى آخره ، الى هذا أيضا الاشارة والاقوى انها ليست في كثير من الوقات منيده للعلم الجهة اللهم الاان يكون الشخص عالما لجهات الاربع كما يرالعلامات ففي شانه يغيد هلمكان كون الجهة بالنسبة اليما وسع كما مضى في المتن اليه الاشارة (منه)

سمت القبله ، وتراها انها محادية في وقت وصولها الى دائرة نصف النهار ، او اول الزوال ، لاى جزء من اجزاء بدنك ، وتجعل ذلك علامة .

وكذا يمكن جعلها باعتبار مطالعها ومغاربها ، ٠

و كذا يمكن جعلها باعتبار المطالع والمغارب، بالنسبة الى سايرالكواكب المشهورة المرصودة ، بل وغيرها ايضا

و يمكن ايضا لمن كان له ادنى روية ، ان يعرف سمت القبله من غير ان يعرف الى تصفية الارض والمقباس والجمى وامثالها ، مما يحتاج اليه الدائره الهندية ، بحيث لا يخالف لما استخرج بدقة عن الضوابط المتقدمة ، امااصلا، او مخالفة كان لها قدر محسوس ، و ذلك بان استعلم مقدار قوس الانحراف اولا ، ثم قام في مكان معين ، وعلم على مطلع الشمس في واحد من يومي الانقلابين ، علامة من شجرا و مدرا و نحوهما ، ثم علم ايضا مغربها في ذلك اليوم ، بعلامة ، ثم نصف بالنظر المعتضد بالرؤية والفكر ، الواقع بين العلامتين من دائرة الافق في جانب الجنوب ، ان كان بلدك شماليا ، و في جانب الشمال ان كان جنوبيا ، في غيصل نقطة الجنوب او الشمال ، ثم انظر الى مقدار انحراف بلدك فيان كان غيرجته ثلاثين جزءً من نقطة الجنوب الى الغرب مثلا ، فاقسمذ لك الربع الذي استخرجته اثلاثا ، و علم على الثلث الملقى للجنوب بعلامة واجعلها قبلتك ، وهكذا .

و لا يخفى عليك ان الافق الحسّى اذا لم يكن فيه وسعة ، فهذا العمل أقرب الى التحقيق ، (1) و اذا كان وسيعا جدا فتطرق الوهن اليه اكثر ، الاان يعمل بنوع من العمل ، بان يصل بين العلامتين بخط مستقيم بالنظر ، ثم علم بدلهما شيئين آخرين قريبين الذين وقع الخط عليهما ، بشرط ان يكون نسبة كل منهما الى المبدل منه ، كنسبة الآخر الى اصله ، بمعنى ان يكون المسافتان ألواقعتان بين العلامات الاربع ، متساؤيتين بحسب العقد ار ، ثم نصف المسافة

⁽١) ولا يخفى عليك ان هذا الطريق مقتبس عن الدائرة الهندية · (منه)

الواقعة بينهما و اعمل بمامر، ولا يضرفى ذلك عدم موازاة مدارالشمس للمعدّل، لعدم القدرالمحسوس لذلك الاختلاف، معان الاختلاف الحاصل بالنسبة الى زمان المدخل او المخرج فى الدائرة الهندية ، المشترك بين ذلك و بين القبلة المستخرجه ، على طريق الدائرة الهندية ، على النهج التدقيق •

ولا يخفى ايضًا أن العمل المذكور أنما يتمشى في موضع ، لا يكون بين مطلع الشمس و مغربها تفاوتا يعتدبها ، كأن كان في المطلع جبال عظيمة ، ولم تكنفى المغرب، أو كانت ولكن أصغر منها ، ألا أن يعمل بنوع من العمل ، و ذلك وأضح .

والانصاف ان تقريبه هذا العمل ، اكثرمن الدائره الهندية المتداو لــة بمراتب .

السّابع: قال في التحرير: اهل كل اقليم يتوجهون التي ركن من الاركان الاربعة ، فاهل العراق التي العراقي ، وهو الذي فيه الحجر ، واهل الشام التي الشامي ، واهل الغربي ، واهل اليمن اليماني ، وقال : كل قوم من هؤلا ، لهم علامات وضعها الشارع لمعرفة القبله ، ثم ذكر العلامات المتداولة في الكتب الفقهية .

و فيه ان العلامات العقررة ، سوى الجدى لأهل العراق ، على مازعم ، وقد عرفت تفصيل الكلام في ذلك ، انها قررها الاصحاب عملا بالقواعد الرياضية ، و لم نعثر عنهم ((ع)) في تلك رواية واحدة ، فنسبتها الى الشارع غير وجيه بلاشبهة ، و يمكن لذلك نوع جواب بملاحظة ما اتفقوه على ما ذكره غير واحد منهم من انفرض البعيد هو التوجه الى السمت ، الذي عينه رعاية العلامات العقررة ، و لكن فيه ايضا نوع مناقشة ،

توضيح الكلام في ذلك المقام، يقتضى ارخا القلم ساعة في هذا المضمار، فنقول : اعلم أن الكعبة زادها الله شرفاء مشتمله على اضلاع اربعة ،واحدة منها وهو الذي فيه الحجر يسمّى بركن الحجر ثم البابعلى ترتيب الطواف ، و اقع بعد اربعة اذرع شرعية ، وعرضه ايضا اربعة اذرع، و تتمة ذلك الضلع وهي من يمين الباب الى الركن الآخر ، المسمى بالعراقي عند بعض والشامى عند آخر ، ستة عشر ذراعا و شبر ، فمجموع الضلع المذكور الذي هو طول الكعبة ، اربعة و عشرون ذراعا و شبر ، والضلع الثانى ، اى الواقع بين الركن المذكور و المركس الغربي ، و في وسطه الميزاب . اثنتان و عشرون ذراعا ، وهو عرضها ، و الضلع الثالث ، وهو الواقع بين الركن الغربي المذكور ، و بين الركن اليمانى ، مو افق للضلع الرابع ، وهو من الركن اليمانى ، مو افق للضلع الرابع ، وهو من الركن اليمانى المذكور ، الى ركن الحجر ، احد و عشرون ذراعا و شبر ، فيكون اقل من نظيره بشبر (١) .

و اما وضعها بالنسبة الى الجهات، فهو ان ركن الحجر ، مائل عن محاذاة مشرق الاعتدال الى الجنوب بقليل ، بحيث وقع مشرق الاعتدال بين الباب والحجر، فيحصل تصوير باقى الاركان بالمقايسة ،

هذا على ما اشاراليه بعض (٢) الأجله ،قال: من الحجر الى الباب و هو قريب من السدس للضلع الطولى ، موقع لتوجه بعض من بلاد الهند ، كهلواره و ما حوله .

و فضا الباب و هو ايضا قريب من السدس، موقع لتوجه اهل جين ود بيل و بانارس و منصوره سند واكرود هلي وهرموز وتهامة وما حولها

(۲) و هو الرضى القزويني في قبلة الافاق ١٠ (منه)

⁽۱) قبل ما روى في الكافي والفقيه مرفوعا أنه بنيان ابراهيم ((ع)) الطول ثلاثين ذراعا والعرض اثنتين و عشرين ذراعا والسمك تسعه اذرع فعوجه مع أنه و قعبت التغييرات فبنا الكعبه بالنسبة إلى ما في السابق لمكان كون رتفاع السمك الان زايد اعلى تسعة اذرع مع أنه روى في الكافي عن الصادق ((ع)) كانت الكعبة على عهد ابراهيم ((ع)) تسعة أذرع وكان لها بابان فبناها عبد الله بن الزبير فرفعها ثمانية عشر ذراعا فهدمها الحجاج و بناها سبعة و عشرين ذراعا الحديث فيعكن على تقدير صحة الرواية الاولى أن وقع التغيير في طولها ايضابعه ابراهيم ((ع)) و العلم عند الله (منه)

و من الباب الى منتصف الضلع الذى هو منتهى السدس الثالث ، سو قع لتوجه اهل الأحسا وبها ورومولنان وقطيف وبحرين و قندها رو كشمير و بسست و سيستان و كرمان و بدخشان و تبت و خان بالغوشيراز وبلخ وفارياب .

و السدس الرابع موقع اهل هرات و ختن و بیش بالغ و یزد و قراقرم و ترشینر و تون و سمرقند و کاشمر و سرخس و کش و خجند و بخارا و ا مهرمز و طوس و بناکت و المانع و سیزوار ۰

والسدس الخامس موقع اهل اصفهان و بصره وسمنان وكاشان واسترآيا د و كركانج و قم و رى و سارى و قزوين و ساوه و لاهيجان و همدان ٠

والسدس السادس و هو العنتهى الى الركن الثانى ، موقع اهلكوبامدينه روس و شماخى و بلغار و باب الابواب و بردعه و تغليس و اردبيل وتبريزوبغداد و كوفه و سرّمن راى ٠

نموقع توجه اهل عراق العرب، قريب الى الركن الثانى جدا ، و موقع توجه اهل عراق العرب الركن الثانى جدا ، و موقع توجه اهل عراق العجم ايضا ، اقرب الى الركن المذكور من ساير الاركان ، و هذا هو الوجه في تسمية الركن المذكور بالعراقي ٠

و السدس الأول ، من الركن العراقي الى الركن الغربي الذي هوالضلح العرضي ، موقع لتوجه اهل موصل و ارزن الروم و ما حولهما

والسدس الثاني منه توقع ارزنكان وحلب و ما حولهما

والتالث منه ، و هو المنتهى الى الميزاب، الذى واقع فى منتصف المضلع المذكور، موقع انطاكيه و ملطيه و الرومية الكبرى و طرابلس الشاجود مشق وحمص و قسطنطنيه و قنسرين و المدينه المشرفه و قونيه و صور و عسقلان وبيت المقد س فظهر وجه تسمية الركن العراقي بالشامي ، لأن موقع توجه بلاد المشام اقرب الى الركن المذكور من ساير الاركان .

و الرابع منه توقع لتوجه اسكندرية و مصر و اندلس ٠

و الخامس منه هو النوقع لطرابلس المغرب و قير و ان و ناهرت وقومص و

السوس الاقصى -

و السدس السادس منه ، و هو المنتهى الى الركن الغربى ليس محاذيا لشى من البلاد المشهورة ، و تسمية ذلك الركن بالركن الغربي امالأنه محاذى لقرب مغرب الاعتدال ، او لكون موقع توجه اهل بلاد الغرب به ، اقرب من ساير الاركان ، كما ظهر .

و السدس الأول ، من الركن الغربي الى الركن اليماني ، و هو الضلح الثالث ، هو الموقع لترجه اهل دنقله واكثر بلاد النوبه .

و الثاني منه ، موقع لتوجه اهل جرمي وساير بلاد الحبشه ٠

والثالث منه ، ليس محاذيا لشي من البلاد العشهوره ٠

و الرابع و الخامس و السادس منه ، اى لنصف الاخير للضلع المذكور، موقع لتوجه بعض من بلاد اليمن ، كالزبيد ·

و السدس الأول ، من الركن اليماني الى ركن الحجر ، و هوالضلع الرابع، هوالموقع لتوجه اهل صنعاً اليمن و ما حوله ، فهذا الركن يحاذ ى لبلاد اليمن من جانبين ، ففي اطلاق اليماني عليه مناسبة تامة .

و الثاني و الثالث و الرابع و الخامس منه ، ليس محاذيا لشي من البلا د المشهورة ٠

والسدس السادس منه ، و هو الذي ينتهي الى حجر الاسود، هوالموقع لتوجه اهل سومنات و سرند يبوما حولهما هذا ·

أقول: وعليه نما ذكره شاذان بن جبرئيل، في رسالة القبله ، من ان قبله ملتان و كابل و قند هار، واقعة بين الركن اليماني و الحجر، ليس بمعتمد عليه، كالقول بان توجه اهل العراق الى ذكر الحجر، فلذا سمى الركن المذكور عراقيا، كما يظهر من عبارة التحرير المتقدمة، و الشرايع و غيرهما .

واما ما ذكره الشارح الفاضل طاب ثراه ، اصلاحا لما ذكره في الشرايع ، بما لغظه : قوله فاهل العراق الى العراقي ، هذا على سبيل التقريب، والافاهل العراق انما يستقبلون الباب و ما قدار به ، و اهل الشام يستقبلون ما بين الميزاب والركن ، ومع ذلك فالمعتبر عند المصنف في البعيد استقبال الحرم و عند آخرين الجهة ، و هي او سع من ذلك ٠

فقيه ما ترى، هذا مضافا الى ان المشاهدة حاكمه ، بان ركن الحجر متحرف عن محاذاة مشرق الاعتدال ، الى جهة الجنوب، فكيف يجوزا مثال تلك الكلمات؟ فاقهم .

وحيث طال الكلام في المقام، فلنذكر ايضا الرسالة التي كتبها الشيخ البجليل ابوالفضل شاذان القبي قد س روحه، في القبله، في سنة ثمان وخمسين وخمسمائه، قال الشهيد نورالله ضريحه في الذكرى: ذكرالشيخ ابوالفضل شاذان بن جبرئيل القبي، وهو من اجلا ' فقها ثنا ، في كتاب ازاحة العله في معرفة القبله، وذكر فصلا منه ، واشتبه على بعض (1) الاصحاب فتوهم انه تأليف فضل بن شاذان ، وليس كذلك لما صرح به الشهيد وغيره، قال قد س سره : سألني الامير فرامرز بن على الجرجاني ، املا مختصر يشتمل على ذكر معرفه القبله ، من جميع اقاليم الارض ، مما ورد عن ائمه الهدى ((ع)) ، فامتثلت مرسومه ادام الله نعمته ، فاول ما ابتدأت بذكره وجوب التوجه الى القبله ، ثمذكرت بعد ذلك اقسام القبلة واحكامها ، وذكرت كيفية ما يستدل به اهل كل اقليم الى منتهى حدوده ، على معرفة قبلتهم ، ان شا ' الله تعالى .

نصل :

فى ذكر وجوب التوجه الى القبله ، قال الله تعالى لنبيه ((ص)) : ((قدنرى تقلب وجهك شطر المسجد الحرام و تقلب وجهك شطر المسجد الحرام و حيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره)) ، اى نحوه ، وقال عز و جل: ((ومن حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وانه للحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون)) ،

و منه الرضى القرويني • (منه)

فاوجب الله تعالى بظاهر اللفظ التوجه نحو المسجد الحرام لمن تأى عنه ،و روى ابو بصير عن ابى عبد الله ((ع)) قال: سألته عن قول الله عزوجل: ((فاقم وجهك للدين حنيفا)) ،قال المره ان يقيم وجهه للقبله خالصا مخلصاً، ليس فيه شي من عبادة الاوثان .

وعن ابى بصير قال: سألته ((ع)) عن قول الله عزوجل: ((واقيموا وجوهكم عند كل مسجد))، قال: هذه القبله ايضا

نوجه وجوب معرفة القبله ، التوجه اليها في الصلوات كلّها ، فرايضها وسننها مع الامكان ، وعند الذبح والنحر ، وعند احتضار الاموات وغسلهم ، و الصلوة عليهم و دفنهم ، والوثوف بالموقفين ، و رمى الجمار ، و حلق الراس ، لا و جه لوجوب معرفة القبله سوى ذلك .

قصل :

فى ذكر اقسام القبله راحكامها ،المكلفون فى باب التوجه الى القبلة ، على ثلاثة اقسام: منهم من يلزمه التوجه الى نفس الكعبة ، فلايحتاج السى تبطلب الامارات، وهو كل من كان مشاهدا ، بان يكون فى المسجد الحرام ،او يكون فى حكم المشاهد، بان يكون ضريرا، او يكون بينه و بين الكعبه حايل ،اويكون خارج المسجد الحرام ، بحيث لا يخفى عليه جهة الكعبة .

القسم الثاني: من يلزمه التوجه الى نفس المسجد الحرام، وهوكل من كان مشاهد المسجد الحرام، او في حكم المشاهد ، او غلب على ظنه جهته ، معن كان في الحرم، وهذا القسم ايضا لا يحتاج الى تطلب الامارات ، التي يحتاج اليها من كان خارج الحرم ،

والقسم الثالث: من يلزمه التوجه الى الحرم، فهو كل من كانخارج الحرم و تائيا عنه، وهو الذي يحتاج الى تطلب الامارات، من ساير اقاليم الارض

نمسل:

في ذكر صرف رسول الله ((ص)) إلى الكعبه من بيت العقد س، قال معوية

بن عمار قلت لأبى عبد الله ((ع)): متى حرف رسول الله ((ص)) الى الكعبة ؟ قال: بعد رجوعه من بدر، وكان يصلى بالمدينة الى بيت المقد س سبعة اشهر، ثم اعيد الى الكعبة .

وعن ابى بصير قال: سألت ابا عبد الله ((ع)) عن قول الله عزوجل: ((و ما جعلنا القبلة التى كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول معن ينقلب على عقيبه و ان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله و ما كان الله ليضيع ايمانكم ان الله بالناس لروّف رحيم))، فقال ((ع)): ان بنى عبد الاشهل اتوهم وهمقد صلوا ركعتين الى بيت المقدس، فقيل لهم: ان نبيكم قد صرف الى الكعبة، فتحولت النساء مكان الرّجال و الرجال مكان النساء و جعلوا الركعتين الباقيتين الى الكعبة، و صلوا صلوة واحدة الى قبلتين، فلذ لك سعى مسجد هم مسجد القبلتين، و هو بألمد ينة قريبا من مصر (١) دومه بالمدينة قريبا من مصر (١)

قصل :

فى ذكر من كان فى جوف الكعبة، او فوقها ، او عرصتها، مع عدم حيطانها ، اذا كان الانسان فى جوف الكعبة ، صلى الى اى جهة شا ، الا الى الباب فانه اذا كان مفتوحا لا يجوز التوجه الى جهته ، وكذلك الحكم اذا كان فوتها ، سوا كان السطح له سترة من نفس البنا ، او كان مفروزا فيه ، (٢) او لم يكن له سترة ، ففى أى موضع وقف فيه جاز ، اللهم الا أن يقف الى طرف الحايط ، بحيث لا يبقى بين يديه جز من بنا البيت ، فانه لا يجوز حينئذ صلوته ، لأنه يكون قد استدبر القبله ، ويجوز لمن كان فوق الكعبه ايضا ، أن يصلى مستلقبا متوجهاالى البيت المعمور ، الذى يسمى الضراح فى السما الرابعه او الثالثه ، على خلاف فيه ، و تكون صلوته ايما ، ومتى انهد م البيت سوالعباذ بالله سجازت الصلوة الى عرصته ، وأن وقف وسط عرصته وصلى ، كان ايضا جايزا ، ما لم يقف على طرف عرصته ، وأن وقف وسط عرصته وصلى ، كان ايضا جايزا ، ما لم يقف على طرف

⁽۱) بئر خل ٠

⁽٢) منه خل ٠

قواعده ، بحيث لم يبق بين يديه جز ً من اساسه -

قصل ا

فى التوجه الى القبله من اربع جوانب البيت، اعلم ان الناس يتوجهون الى القبله من اربع جوانب الارض، فاهل العراق و خراسان الى جيلان و جبال الديلم و ما كان فى حدوده، مثل الكوفه وبغد ادوحلوان الى الرى وطبرستان ، الى جبل السابور ، والى ماورا النهر الى خارزم الى الشاش ، والى منتهى حدود و من يصلى الى قبلتهم ، من اهل الشرق ، حيث يقابل المقام والباب ، و يستدل على ذلك من النجوم بتصبير بنات النعش خلف الاذن اليمني والجدى الى ضلع خلف منكبه الايمن ، والفجر موازيا لمنكبه الايسر ، والشغق محاذ يالمنكبه الايمن و المنعم المناس المناس على يمينه ، والجنوب على الهنعه اذ اطلعت بين الكنفين ، والد بورمقابله ، و الصبا على يمينه ، والجنوب على يساره او يجعل علن الشمس عند الزوال على حاجبه الايمن ، و على اهل العراق و من يصلى الى قبلتهم من اهل الشرق ، التياسر قليلا ،

وسئل الصادق ((ع)) عن التياسرفقال: ان الحجر الاسود لما انزل به من الجنة ،
ووضعه في موضعه ، جعل انصاب الحرم من حيث يلحقه نور الحجر الاسود ، فهي عن
يمين الكعبة اربعة اميال ، وعن يسارها ثمانية اميال ، كلها اثنا عشر ميلا ، فاذ ا
انحرف الانسان ذات اليمين خرج عن جهة القبله ، لقلة انصاب الحرم ، و اذ ا
انحرف ذات اليسار لم يكن خارجا عن حد القبله ، والانصاب هي الاعلام المبنية
على حدود الحرم ، والفرق بين الحل والحرم .

فصل :

فى ذكر التوجه الى القبله ، من ما لطة و شعشاط (1) و الجزير ه الى العوصل ، و ماورا ؛ ذلك من بلاد آذربيجان والابواب ، الى حيث يقابل ما بين الركن الشامى الى نحو المقام ، ويستدل على ذلك من النجوم بتصييربنات نعش

⁽١) سبياط خل

خلف الاذن اليمنى، والعيوق اذ اطلع خلف الاذن اليسرى ، و سهيل اذا تدلى (1) للمغيب بين العينين، والجدى اذا طلع بين الكتفين، والشرق على يد اليسرى، والشمال على صفحة الخد الايمن، والدبور على العين اليسرى ، فصل :

نى ذكر التوجه الى القبله من الشام، والتوجه الى القبله من عسفان وينبع والمدينة وحرد مشق وحلب وحمص وحما وآمد وميا فارقين واقلاد ، والى الروم وسماوه و الجزد او الى مدين شعيب، والى الطور وتيوك والدار، ومن البيت المقد س و بلاد الساحل كلها، ودمشق، الى حيث يقابل الميزاب، الى الركن الشامى، و يستدل الى ذلك من النجوم، بتصيير بنات نعش اذا غابت خلف الاذن اليمنى، و الجدى اذا طلع خلف الكتف الايسر، وموضع مغيب سهيل على العين اليمنى، و طلوعه بين العينين، والمشرق على عينه اليسرى، والصبا على خده الايسر، و الشمال على الكتف الايمن، والدبور على صفحة الخد الايمن، والجوف مستقبل الوجه،

قصل :

فى ذكر التوجه الى القبله ، من بلاد مصر والاسكند ربه والقيروان بالهيوت الى البربر الى السوس الاقصى من المغرب، والى الروم والى البحرالا سود ، الى حيث يقابل ما بين الركن المغربي الى الميزاب، ويستدل على ذلك ، بتصيير الصليب اذا طلح بين العينين ، وبنات نعش اذا غابت بين الكنفين ، والجدى اذا طلع على الاذن اليسرى، والمشرق على العين اليسرى، والصبا على المنكب الايسر ، والشمال بين العينين ، والدبور على اليد اليمنى ، والجنوب على اليسرى .

نصل :

في ذكر التوجه الى القبله ، من بلاد الحبشة والنوبة ، والتوجه الى القبله

⁽١) اى اشرف على الغيبوبة ٠

من الصعيد الاعلى من بلاد مصر و بلاد الحيشه والنوبة والنحة (1) والدعاوة و الدمانس والتكرور والزيلع، (٢) ومن ورا ولك من بلاد السودان ، الى حيث يقابل ما بين الركن الغربى والركن اليمانى ، ويستدل على ذلك بتصيير الثريا و العيوق اذا ظلعا على يمينه وشماله ، والشوله اذا غابت بين الكتفين ، و الجدى على صفحة خدالا يسر ، والعشرق بين العينيين ، والصبا على العين اليسرى ، و الدبور على المنكب الايمن ، والجنوب على العين اليمنى .

قصيل:

فى ذكر التوجه الى القبله ، من الصين والمين والتها تهوصعده الى صنعاء وعدن وحرمس الى حضر موت ، وكذلك الى البحر الاسود ، الى حيث يقابل المستجار والركن اليماني ، ويستدل على ذلك من النجوم ، بتصيير الجدى اذا طلع بين العينين ، وسهيل اذا غاب بين الكنفين ، والمشرق بين الاذن اليمني ، والصبا على صفحة الخد الايمن ، والشمال على العين اليسرى ، و الديور على المنكب الايسر ، والجنوب على مرجع الكتف اليمني .

فصل :

فى ذكر التوجه الى القبله من السد والهند وغير ذلك، والتوجه السى
القبله من السند والهند وملتان وكابل والقند هار و جزيرة سيلان وماورا * ذلك من
بلاد الهند، الى حيث يقابل الركن المانى الى الحجر الاسود، و يستدل على
ذلك من النجوم ، بتصيير بنات نعش أدا طلعت على الخد الايمن والجدى اذا
طلع على الخد الايمن ، والشريا أذا غابت على العين اليسرى ، وسهيل ذاطلع
خلف الاذن اليسرى ، والشرق على اليد اليمنى ، والصبا على صفحة الخد الايمن
والشمال مستقبل الوجه ، والديور على المنكب الايسر ، والجنوب بين الكتفين .

اقصيل :

 ⁽١) الطخة خ ظ -

⁽٢) الزيلع بلد بساحل بحر الحبشه ٠ (منه)

فى ذكر التوجه الى القبله من البصره و غيرها ، والتوجه الى المقبلة من البصرة والبحرين والبعامه والاحواز و خوزستان و فارس و سجستان الى التبت الى الصين ، الى حيث يقابل ما بين الباب والحجر الاسود، ويستدل على ذلك من النجوم ، بتصبير النسر الطاير اذا طلع بين الكتفين ، والجدى اذا طلع على الاذن البعنى ، والشوله اذا تزلت للمغيب بين عينين ، والمشرق على اصل المنكب الايس ، والصبا على الاذن اليمنى ، والشمال على العين اليمنى والدبور على الخد الايسر ، والجنوب بين الكتفين ، والشمال على العين اليمنى والدبور على الخد الايسر ، والجنوب بين الكتفين .

نصيل :

فى ذكر من فقد هذه الامارات المذكورة فى معرفة التبله ، من فقد هذه الامارات، و من اشتبه عليه ذلك، او كان محبوسا فى بيت بحيث لا يجد دليلا على القبله ، صلى الصلوة الواحده الى اربع جهات، الى كل جهة مرة فى حال الاختيار، و مع الضرورة الى اى جهة شائ ، ولا يجوز استعمال الاجتهاد والتحرى فى طلبها على حال ، وكذلك الحكم اذا كان الانسان فى براوبحر ، و اطبقت السمائ بالغيم ، فانه يصلى الصلوة الواحدة الى اربع جهات اربع مرات و السمائ بالغيم ، فانه يصلى الصلوة الواحدة الى اربع جهات اربع مرات و السمائ بالغيم ، فانه يصلى الصلوة الواحدة الى اربع جهات اربع مرات و السمائ بالغيم ، فانه يصلى الصلوة الواحدة الى اربع جهات اربع مرات و السمائ بالغيم ، فانه يصلى الصلوة الواحدة الى اربع جهات اربع مرات و المبتدارية و

وقد تعلم القبلة بالمشاهدة، او بخبر عن مشاهدة يرجب العلم ، او بان نصبها النبي (ص)) بسجد قبلة المدينه وقبا ، وفي بعض اسفاره و غزواته ، وبني مساجد معروفة الى الان ، مثل : مسجد الغضيج ، ومسجد الاعمى ومسجد الإجابه ، ومسجد البغله ، ومسجد الفتح ، وسلع ، وغيرها من المواضع ، التي صلى فيها النبي (ص)) ، وكالقبور المرفوعه بحضوره ، مثل قبر ابراهيم بن رسول الله (ص) المواضع بنت اسد ، و قبر حمزه سيد الشهدا ، واحد و غيره ، او بان نصبها احد الائمة ((ع)) ، مثل : قبلة الكوفه ، والبصرة و غيرهما ، او يحكم بأنهم صلوا اليها عليهم السلام ، قان جميع ذلك تعلم القبله .

نصل :

في ذكر الغريب اذا دخل بلدة وهو لا يعلم القبلة ، كيف يصلي؟ جازله ان

يصلى الى قبلة تلك البلد، وإذا غلب على ظنه أنها غير صحيحة، وجب عليه أن يرجع الى الامارات الداله على القبله، عند صلوته مع التمكن و زوال العذوو أن ياخذ بقول عدل، ويجب على الانسان تتبع الامارات، كلما أراد أن يصلى اللهم الا أن يكون قد علم أن القبلة في جهة بعينها ، ثم علم أنها لم تتغير، جاز أن يتوجه اليها ، من غير أن يجدد طلب الاماراك .

نصل :

فى ذكر من كان بمكه خارج المسجد الحرام، كيف يصلى " من كان بمكه خارج المسجد الحرام، او فى بعض بيوتها، وجبعليه التوجه الى جهة الكعبه مع العلم، سوا كان غريبا او قطنا ، ولا يجوز له ان يجتهد فى بعض بيوتها، لأنه لا يتعذر عليه طريق العلم، ومن كان ورا جبل من جبال مكه ، وهوفى الحرم، و امكنه معرفة القبله من جهة العلم (1) يجز له ان يعمل على الاجتهاد، بل يجب عليه طلبها من جهة العلم، و من تأى عن الحرم، فقد قلنا له ان يطلب جهة الحرم مع الامكان فان كان له طريق يعلم منه ، رجع الى الامارات التى ذكرنا ، او عمل على غلبة الظن ، فان فقد هذه الامارات، صلى الى اربع جهات ، على ما ذكرناه ، فان لم يتسع الوقت ، اولا يتمكن من ذلك ، يصلى الى اى جهة شا ، و كرناه ، فان لم يتسع الوقت ، اولا يتمكن من ذلك ، يصلى الى اى جهة شا ، و

قصل :

في ذكر من فقد هذه الامارات، وأواد ان يصلى الجماعة ، متى لزم جماعة الصلوة الى اربع جهات لفقد الامارات، جار لهم ان يصلوا جماعة الى الجهات الاربع ، والبصير اذا صلى الى بعض الجهات، ثم تبين له انه صلى الى غير القبله والوقت باق ، اعاد الصلوة ، فان كان صلى بصلوته بصير آخر ، و هو ممن لا يحسن الاستدلالات ، او صلى بقوله ولم يصل معه ، فان تقضى الوقت فلا اعادة على واحد منهما ، الا ان يكون قد استدبر القبله ، فانه يعيد ها هووكل من صلى على واحد منهما ، الا ان يكون قد استدبر القبله ، فانه يعيد ها هووكل من صلى

منيئاساكنا في الكعبه -

بقوله ، على الصحيح من المذهب، وقال قوم من اصحابنا : انه لا يعيد، والأول اصح •

فان كان في حال الصلوة ، ثم ظن بان القبله عن يعينه او عن شماله ، بنى عليه واستقبل القبله وتممها ، فان كان مستد براالقبله ، اعاد من اولها بلاخلاف ، فان كان صلى بصلوته اعمى انحرف بانحرافه ، واذا كانوا جماعة وقد فقد والمارات القبله ، و اراد وا ان يصلوا جماعة ، جاز لهم ان يقتدوا بواحد منهم ، اذا تساوت ظنونهم في قياس القبله ، فان غلب في ظن احد هم جهة القبله ، و تساوى ظن الباقين ، جاز ايضا ان يقتدوا به ، لأن فرضهم الصلوة الى اربع جهات مع الاكان ، والى جهة واحدة مع الصرورة ، وهذه الجماعة متى اختلف ظنونهم فيها ، و ادى اجتهاد كل واحد منهم الى ان القبله ، في خلاف جهة الآخر، لم يكن لواحد منهم الاقتداء بالآخر على حال ، وتكون صلوتهم فرادى ،

فان صلوها جماعة ، ثم راى الامام في صلوته اخطأ القبله ، رجع الى القبله على ما فصلّناه ، والما مومون ان غلب ذلك على ظنهم تبعوه في ذلك ، وان لم يغلب على طنهم ، بنوا على ما هم عليه و تموا صلوتهم منفردين ، وكذلك الحكم في بعض المامومين سوا من كان اعمى او كان بصيرا ، الا انه لا يعرف استدلالات القبله او كان يحسن الا انه قد فقدها ، جاز ان يرجع في معرفة القبله الى قسول من يخبره بذلك ، اذا كان عدلا ، فان لم يجد عدلا يخبره بذلك ، كان حكمه حكمين فقد الامارات ، في وجوب الصلوة عليه الى اربع جهات مع الاختيار ، او الى جهة واحدة مع الاضطرار ،

ویجوز للا عمی ان یقبل من غیره ، و یرجع الی قوله ، فی کون القبله فی بعض الجهات ، سوا کان طفلا او بالغا ، فان لم یرجع الی قول غیره ، و صلی برای نفسه ، واصاب القبله کانت صلوته ماضیة ، وان اخطأ القبله اعاد الصلوة ، لأن فرضه ان یصلی الی اربع جهات ، فان کان فی حال الضرورة کانت صلوته ماضیة ، و لا

يجوز له ان تقبل من الكفار ، ولا مما (1) ليس على ظاهر الاسلام ، وقول الفاسق لأنه غير عدل ،

واذا دخل الاعمى في صلوته بقول واحد، ثم قال آخرالقبله في جهة غيرها ، عمل على قول اعدلهما عنده ، فان تساويا في العدالة ، مضى في صلوتة ، لأنه دخل فيها بيقين ولا يرجع عنها الابيقين مثله ، واذا دخل الاعمى في المصلوة بقول بصير ، ثم ابصر و شاهدا ما رات القبلة وكان صحيحه ، بنى على صلوته ، و ان احتاج الى تأمل كثير و تطلب اما رات و مراعاتها ، استانف الصلوة ، لأنذ لك عمل كثير في الصلوة ، وهو مما يطلب للصلوة ، وفي اصحابنا من قال : انه يعضى في صلوته ، والأول احوط ،

فان دخل بصير في الصلوة ثم عمى ، فعليه ان يتم صلوته ، لأنه ترجه الى القبله بيقين ، ما لم ينحرف عن القبله ، فان التوى (٢) عنها التوا والايمكنه الرجوع الميها بيقين ، بطلت صلوته ، ويحتاج الى استينا فها بقول من يسدده ، فان كان له طريق رجع الميها و تم صلوته ، فان وقف قليلا ثم جا من يسدده ، جازت الصلوة و تمها ٠

وان تساوت عنده الجهات، فقد قلنا انه يصلى الى اربع جهات مع الامكان و يكون مجزيا في حال الضرورة، فان دخل فيها ثم غلب على ظنه انجهة القبله في غير تلك الجهة، مال اليها و بنى عليه صلوته، ما لم يستدبر القبله، فانكان مستدبرها اعاد الصلوة .

قصال :

فى ذكر استقبال القبله ، لمن يصلى على الراحلة او فى السفينة اوفى حال المسايفه والمطاردة : اعلم ان المسافر لا يصلى الفريضة على الراحله مع الاختيار، فان لم يمكنه غير ذلك ، جازله ان يصلى على الراحلة ،غير انه يستقبل القبله على

⁽۱) مسن خ ظ

⁽۲) میل کند و به بچه ۰

كل حال، ولا يجوز له غير ذلك ، واما النوافل فلا باس ان يصليها على الراحلة ، واما صلوة الجنازة ، وصلوة الفرض ، او قضا الفريضة ، او صلوة الكسوف ، او صلوة العيدين ، او صلوة النذر ، فلا يصلى شيئا من ذلك على الراحله مع الاختيار ، ويجوز مع الاضطرار ، لعموم الأخبار ، والمنع من ذلك على الراحله في الامصار ، مع الضرورة والاختيار ، و فعلها على الارض ، و كذا في السفينة اذا دارت ، يدور معها بالعكس حيث تدور ، فان لم يمكنه صلى على صدر السفينة ، بعد ان يستقبل القبله بتكبيرة الاحرام .

واما حال شدة الخوف وحال العطاردة والغرق والمسايفه ، نانه يستقط فرض استقبال القبله ، و يصلى كيف شاع و تمكن منه ايماء ، و يقتصر على التكبير ، على ما ذكره اصحابنا في كتبهم رضى الله عنهم ، انتهى .

أقول انما او ردت الرساله بتمامها ، لاشتهارها بين علمائنا المتأخرين ، و تعريلهم عليها في احكام القبله ، على ما ذكره بعض الأجله ، قال : كتبها اى الرسالة الشيخ الجليل ابوالفضل شاذان بن جبرئيل قد س سره ، في القبله ، في سنة ثمان و خمسين و خسمائة ، وكثيرا ما يذكر الاصحاب عنه ويعولون عليه ، و هو داخل في اجازات اكثر الاصحاب ، انتهى *

وليكون نفعها اكثر، أذ لو تجزيناها واقتصرنا منها على موضع المسئله ، لتطرق اليها كلامات، فلا يعم نفعها ، وانت خبير بان جملة من العلامات التى ذكرها ، مخالفه للتجربة والقواعد الهيئاويه ، بل لا يوافق بعضها بعضا ، و ترك التكلم في ذلك اولى ، لأن استيفائه يستدعى بسطا زائد الايناسب الكتاب، مع انا ذكرنا اصولا ، يمكن لك بها الجرح و التعديل .

(ويستحب لهم) اى للعراقي (النياسر قليلا الى يسار العصلي)) على المشهور بين الطائفة ، على ما ادعاه جماعة كثيرة ، ولهم مرفوعة على بن محمد ، و رواية المفضل بن عمر ، و ما في فقه الرضا ((ع)) ، المتقدمة في المقام الناني من المقامات الواقعة في اول المقصد ، المؤيدة بما مضى هناك ايضا ، من قول الشيخ

فى النهاية ، وهو هذا : من توجه الى القبله من اهل العراق والعشرق قاطبه ، فعليه ان يتياسر قليلا ، ليكون متوجها الى الحرم ، بذلك جا الاثر عنهم خلافا لجماعة من متاخرى الطائفه ، فمالوالى العدم ، قالوا والمستند ضعيف ، مع ان البعد الكثير ، لا يؤمن معه الانحراف الفاحش بالعيل بسيرا .

أقول: وقدا وضحنا الاعتبار المذكور، ايضا حاتاما في المقام لثاني الواقع في اول المقصد، فراجع البتة ·

ويفهم من ظاهر الدروس و مختصر النافع ، التوقف في المسئلة ، ولا وجه له كتول الجماعة ، اذ ضعف الأخبار على ما ذكروه غير ضاير، بعد انجبارها بالشهرة ، بل لم نعثر على خلاف من قدما ' الطائفة في رجحان التياسر ، و ان اختلفوا في استحبابه ، كما هو المشهور على ما عرفته ، او وجوبه كما عن ظاهر جماعة و منهم شاذان بن جبرئيل ، على ما عرفت من رسالته ، والشيخ في النهاية ، بل عن كثير من كتبه ، و منها الخلاف مدعيا عليه اجماع الامامية ، كما عن غيره ايضا ، فاذن لا وجه لرد النصوص اصلا ، و عليه فالقول بالاستحباب قوى بلا شبهة ، ولايعارضه الاجماع المحكى ، لندرة القائل به ، مع عدم نصيته في الوجوب ، فيحتمل حمله على الاستحباب، فافهم •

واما الاعتبار الذى ذكره جماعة من متاخرى الطائفة فمجازفة ظاهره ، ا ذليس ذلك الاجتهاد في مقابلة النصوص الواردة عن المالخصوص عليهم السلام واما ما ذكره الجماعة ، و منهم النافع، والمحقق الثاني ، والشهيد الثاني، والمحكى عن المنتهى ، بان الحكم مبنى على ان قبلة البعيد هي الحرم ، فغير مسموع، اذ ظاهر آخرين كالمصنف رحمه الله في المتن والمختلف والتحرير ، و المحكى عن القواعد والذكرى و غيرهما، اطراد الحكم على كل من القولين ، لتصريحهم بهذا الحكم مع اختيارهم الجهة ، قبل : ولعل وجهه ما ذكره في الذكرى و غيره من ان القبلة هي الجهة ، ولا يخفى ما فيها من السعه ، و مرجعه سهولة الأمر في القبلة ، انتهى ،

واما القول بان الأخبار انما خرجت بنا على كون القبله في حق البعيد هي الحرم ، ففيه ما عرفت ، من ان الثمرة بين القولين مفقودة ، اذ كليم يقولون ان مع تعذر العلم بالكعبة يجب التعويل على الامارات ، كما انه مع امكان المشاهدة يجب التوجه اليها ، على ما قاله غير واحد منهم .

وعليه فليس المراد من تلك الأخبار، ان عين الحرم هي القبله للنائي ، كيف؟ و لوكان المراد ذلك، لكان الحكم بالتياسر المتضمنة له تلك الأخبار، لذلك منافيا ، لاستلزامه خروج المصلى عن التوجه اليها بلاشبهة ، كما او ضحنا ذلك في المقام الثاني ، الواقع في اول المقصد ايضاحاتاما ، فراجع البتة •

فاذن المراد منها هو مجرد بيان التعليل للحكم المذكور وعليه فلاادرى معنى ما اشتمل عليه خبر المفضل من قوله((ع)): فهى اى انصاب الحرم عنيمين الكعبة اربعة اميال، وعن يسارها نمانية اميال، كله اثنى عشر ميلا، فاذ النحرف الانسان ذات اليمين، خرج عن القبله لقله انصاب الحرم، واذا انحرف ذات اليسار، لم يكن خارجا عن حد القبله، أذ حد القبله أن كان هو الحرم فالقول بالخروج متوجه في كلا الشقين، كما أو ضحناه في المقام الثاني، الواقع في أول المقصد، وأن كان الجهة فالقول بعدمه أيضا متوجه فيهما

فلذا ذكر المجلسي طاب ثراه ، في كتاب البحار في جمله كلامله ماصورته و الذي يخطر في ذلك بالبال ، انه يمكن ان يكون الأمر بالانحراف ، لأن محاريب الكوفه وساير بلاد العراق . اكثرها كانت منحرفة عن خط نصف النهاركثيرا ، معان الانحراف في اكثرها يسير ، بحسب القواعد الرياضية ، كمسجد الكوفه ، فما ن انحراف قبلته الى اليمين ، ازيد مما تقتضيه القواعد بعشرين درجه تقريبا ، وكذ ا مسجد سهله ، و مسجد يونس ، و لما كان اكثر تلك المساجد مبنية في زمن عمر ، و ساير خلفا الجور ، لم يمكنهم القدح فيها تقية ، فامروا بالتياسر ، و عمللو ا بتلك الوجوه الخطابيه لا سكاتهم ، و عدم التصريح بخطا ، خلفا الجوروا مرائهم ، و ما ذكره اصحابنا من ان محراب مسجد الكوفه محراب المعصوم ، لا يجوز و ما ذكره اصحابنا من ان محراب مسجد الكوفه محراب المعصوم ، لا يجوز

الانحرافعنه ، انها يثبت اذ علم ان الاهام ((ع)) بناه ، ومعلوم انه ((ع)) لم يبنه او صلى اليه من غير انحراف ، وهو ايضا غير ثابت ، بل ظهرمن بعض ما سنحلنا من الاثار القديمة ، عند تعمير المسجد في زماننا ، ما يدل على خلافه ، كماسياتي ذكره ، معان الظاهر من بعض الأخبار ، ان هذا البنا عير البنا الذي كان في زمان اميرالمؤمنين ((ع)) ، هذا كلامه في كتاب الصلوة .

و ذكر في كتاب المزار، ما حاصله: لا يبعد ان يكون الأمر بالتباسر لأهل العراق، لكون المحاريب المشهورة المبنية فيها في زمان خلفا الجور، ولا سيما المسجد الاعظم، كانت مبنيه على التياس عن القبله، ولم يمكهنم اظهار خطا عولا الفساق، فامروا شيعتهم بالتياسر عن تلك المحاريب، وعللوه الثلايشتهر منهم الحكم بخطا من مضى من خلفا الجور .

قال: و يؤيده ما ورد في وصف مسجد غنى ، وان قبلته لقاسطه ، فهويومي الى ان ساير المساجد في قبلتها شي ، ومسجد غنى اليوم غير موجود .

و يؤيده ايضا ما رواه محمد بن ابراهيم النعماني في كتاب الغيبة ،عنابن عقدة ، عن على بن الحسن ، عن الحسن و محمد ابني يوسف ، عن سعد بن مسلم عن صباح المزنى ، عن حارث بن الحصيرة ،عن حبة العربي قال: قال امير المؤمنين عليه السلام : كانى انظر الى شيعتنا بمسجد الكوفه ، وقد ضربوا الفسا طيط يعلمون الناس القران كما انزل ، اما ان قائمنا اذا قام كسره و سوى قبلته ، على انه لا يعلم بقا البنا الذى كان على عهد اميرالمؤمنين ((ع)) ، بل يدل بعض الأخبار على هدمه و تغيره ، كما رواه الشيخ في كتاب الغيبة : عن الفضل بن شاذان ، عن على بن الحكم ، عن الربيع بن محمد المسلمي ، عن ابن طريف ،اعن بنانه ، قال اميرالمؤمنين ((ع)) في حديث له حتى : انتهى الى مسجد الكوفه ، و ويل لمن سهلل بن من با بخزف ودنان وطين ، فقال : ويل لمن هدمك ، و ويل لمن سهل

 ⁽۱) في اعبال مسجد الكوفه ، من ظهور محراب تحت الصفّة مائلاالي اليسار، في زمان
 الشاء الصّفي عباس ، كما سياتي تفصيله في كتاب المزار • (منه)

هدمك، وویل لبانیك بالمطبوخ ، المغیر قبلة نوح ، طوبی لمن شهد هدمك مع قائم اهل بیتی ، اولئك خیار الأمة مع ابرار العترة ، انتهی .

و اما القول بان مراعاة التقية ، على تقدير ثبوت بنا المساجد على التيامن تقتضى امر الشيعة بمتابعة هؤلا الفجره ، كى لا يعرفوا فغتلوا ، الا ان يامر وا بالمخالفة لهم ، فيؤخذ برقابهم ، ففيه انهم((ع)) لم يامروا ان يخالفوهم فى امر القبله ، حتى يؤخذ برقابهم ، كيف ولو اخذ وهم لكانلهم أن يقولوا : نحن و انتم سوا في القبله ، وانعا نتياسر ، لما روى بان للكعبة ستة حدود ، الى آخر الخبر ، فهم بعلاحظه التعليل المذكور ، يسكتون و يستحسنون ، بل يعلمون كما هومقتضى ديد نهم ، كما لا يخفى على المتتبع في سيرتهم واعمالهم ، حيث انهم يحللون الاحكام بتعليلات واهية عليلة ، ثم يستدون الحكم الى ذلك التعليل ، و يعلمون في كل مقام وجد هذا التعليل ، كما يناد ي على ذلك مسئلة كراهة الصلوة في الارقات الخمسة ، وبدعية صلوة الضححى ، فراجع اليهما ، وغيرهمامن المقامات الكثيرة ،

و يعضده ما عرفت، من ان حد القبله ان كان هو الحرم، يلزم الخروج عنه بانحراف يسير، سوا في ذلك التياسر والتيامن ، وأن كان الأمرفي الثاني افحش، وأن كان الجهة ، فلا يلزم الخروج ، فالقول بعدمه في التياسر لكثرة حدود يسار الكعبه ، و به في التيامن لقلة حدود يعينها ، لا يحضرني الآن فيه شي ، وعليه فيناسب ذلك التعليل (١) التعليلات العاميه ، فيكون المعطى به عن جسراب

⁽۱) قال في البحار: والتعليل الوارد في هذا الخبر، مما يصعب فهمه جدا ، اذ لو فرض أن البعيد حصل عين الكعبه ، وكان بالنسبة البه القبله عين الحرم ،كان انحرافه إلى البسار، مما يجعله محاذيا لوسط الحرم ،واني للبعيد تحصيل عين الكعبه ،وعلى تقدير تسليمه ،فبادني انحراف يصير خارجا عن الحرم ،بعيدا منه بفراسخ كثيرة ، الاأن يقال : الجهة مما فيه اتساع كثير ، وبالانحراف البسيرلا يخرج عنها ، وكون الحرم من جهة البسار اكثر ، صار سبيا مناسبالاستحباب الانحراف من تلك الجهة ، و فيه ايضا ما ترى ، (منه)

النورة

و يعضده ايضا ما او رده العلامة السعيد، سلطان العلما و المحققين ، نصير الدين الطوسى رحمه الله ، على المحقق طاب ثراه ، حين حضر بعض مجالس درسه ، و جرى فيه هذه المسئله : بان التياسر امر اضافى ، لا يتحقق الا بالاضافه الى صاحب يسار ، متوجه الى جهة ، وحينئذ اماأن يكون الجهة محصلة ام لا ، و يلزم من الأول التياسر عماوجب التوجه اليه ، و من الثانى عدم جواز التوجه الى ما ذكر قبلة ، وتلخيصه ان التياسر ان كان الى القبله فواجب ، او عنها فحرام ٠

واما ما اجاب به المحقق ، بان الانحراف عن القبله للتوسط فيها، لاتساعها من جانب اليسار ، لأن انصاب القبله الى يسار الكعبه اكثر ، و تلخيصه على طور آخر: ان الانحراف من القبله الى القبله ، ثم كتب رحمه الله فى ذلك رسالة ، و بعثها اليه فاستحسنها ، وهى مذكورة فى المهذب لأبن فهد ، و من ارادها فليرجع اليه ، ففيه مامر .

والذى يقتضيه الانصاف، ان المسئله مشكلة ، ينشأ من المذكور ، فلا يجوز الانحراف ، و من ان القبله لمن لا يتعكن من العلم هى الجهة ، وهي كما مر وسبعة في الغاية ، فبا لا نحراف اليسير لا يخرج عنها بلا شبهة ، لما عرفت من ان وسط القوس المعبر عنها بالجهة ، هو الذى لابد للمصلى ان يتوجه اليه مع ان الاصل عدم التقية ،

فليعمل بما هو المشهور بين الطائفة المحقة ، المعتضد بالاجماع المحكى المتقدم (1) اليه الاشارة ، و بالأخبار المتقدمة ، و هي وان كانت بان قبلة البعيد هي الحرم ، و لكتما للتاويل القريب قابلة ، نفى مقام الاعتضاد معاضدة ، و بما ايده بعض المحققين ، بوقوع قبر على ((ع)) والكاظمين ((ع)) موافقا للجنوب ،

⁽¹⁾ وظهوره في الوجوبغير ضاير اذالقدر المتيقن منه هو الرجحان · (منه)

و قبر الحسين((ع)) متحرفا عنه بشيء يسير

وليقل بالاستحباب، الذي يتسامح فيه بما لايتسامح في غيره كالكراهة ، حتى يعمل فيه فقيه من فقها ثنا ، على احتمال قريب، بل برواية عاميه ، ولو كانت في كتبنا غير مذكورة •

وفيه نظر، أذ التسامح فيهما أنما يجوز، أذا لم يكن الأمر مرددا بين الواجب والحرام، وعليه فالتمسك به في المقام مشكل، وبأن أحكام الشرعمن الاحكام التعبدية، فلا وجه لما يستبعده الواهمة ،

و مع هذا كله نقول القول بالاستحباب، لا يخلو عن اشكال ، فلعل الاحوط هو الترك، و الله هو العالم بحقيقة المسئله ،

فسرع:

المتيقن من الفتوى، هو القول بان الحكم بالتياسر القليل انماهوفي عراق العرب (1) وأما عراق العجم فالحكم المذكور اشكل، فالاحوط هو الترك، والله هو العالم بحقايق احكامه، ونوابه القائمون بمعالم حلاله و حرامه

(وعلامة الشام جعل بنات النعش) الكبرى وهى سبعة كواكب ، اربعة منها نعش وثلاث بنات (حال غيبوبتها) وهوا نحطاطها و دنوها الىجانب الغرب (خلف الاذن اليعنى) اى جعل كل واخدة منها غايبة حلقها ، لا ختالاف انحطاطها (و) جعل (الجدى خلف الكتف الايسر عند طلوعه)وهو غاية ارتفاعه، على ما قاله غير واحد، وكذا عند غاية انحطاطه .

قال الشارح الفاضل: وفي جعل الشاميله خلف الكتف، والعراقي خلف المنكب، اشارة الى ان انحراف العراقي عن نقطة الجنوب نحو المغرب ، اكثرمن

⁽۱) وقد عرفت بان العتباد رمن العراق، الواقع في كلامهم، هو عراق العرب، بل قيد بعضهم في بيان ذكر العلامات الموضوعة لهم بالعرب، و ان شئته فلا حظ الحبل المتين ، و غيره من كتب الجماعة ، في مقام يذكرون علامات العراق ، (منه)

ا تحراف الشامي عنها نحو المشرق ، وان كان اشتركا في اصل الانحراف ،و الأمر فيه كذلك، و تبعه الشارح المحقق ·

فغيه مناقشة: الا ترى الى الكوفهوما قاربها ، قان انحرافها عن الجنوب نحو الغرب باثنتى عشرة درجه ، والى طرابلس الشام فانها منحرفه عن الجنوب نحو الشرق بنسع و عشرين درجه ، على ما استخرج ، فارجع الى ما اسلفناه ،و انظر الى انحراف كثير من بلاد العراق ، حتى يظهر لك ذلك غاية الإضاح ، هذا مضافا الى ان وجدنا في بعض النسخ ، بدل الكتف المنكب ، والله هوالعالم .

(و مغیب سهیل) (۱) و هو کرکب ضیی من القد ر الأول ، اذا قرب بلوغ الشعری الیمانی الی نصف النها ر ، فهو حینت قریب من الافق فی جانب الجنوب وهو من الکواکب التی هی صورهٔ سفینه علی عقب الجنوبی للسفینه و اول کوکب السفینه واقع علی عقب الجنوبی للسفینه ، واول کوکب السفینه واقع علی عقب صورهٔ الکلب الاکبر ، وکواکبها خمس واربعون ، والمراد بالشعری ، هو کوکبان مضیئان الکلب الاکبر ، وکواکبها خمس واربعون ، والمراد بالشعری ، هو کوکبان مضیئان عظیمان ، واقعان علی طرق المجرهٔ التی یقال لها بالفارسیه کهکشان ، علی عقب الجوزا ، و بیشهما رمحان و شی تقریبا ، و قدر الرمح ستهٔ اذر ع ، و الذراع درجتان و ثلث علی ما یقال ۰

واما القول بان البعد بينهما خمس وعشرون درجه ، فينافيه ذلك كالقول بان القول بينهما ثلاثة ارماح و شي ، واحد منهما مايل الى الشمال ، و الآخر الى الجنوب، والاخير اعظم واضو من الأول ، لمكان كونه من اعظم لقد رالأول ، و الأول له لون نارى و هو من اوسط القدر الأول ، و قبل من اصغره ، و يسمى الاعظم منهما و هو المايل الى الجنوب بالشعرى اليمانى ، لمكان كون مغيبه فى جانب اليمن ، و هو من كواكب الكلب الاكبر ، الذى هو صورة شخص ذا هب على

 ⁽۱) و ليعلم أن سهيلا تطلق على الافق ، منحرفا عن نقطة الجنوب تسعمة و ثلاثين جسراً ، مسن القلوس التلى بيلن نقطتى المشرق الجنوب ، قاله في الرياض ٠ (منه)

عقب صورة الجبار، على اصطلاح المنجمين (۱) و شاهين ترازو على اصطلاح العوام، و جوزا على اصطلاح آخر، ولذا يقال له كلب الجبار ·

و كواكب صورة الكلب الاكبر ثمانية عشر كوكبا ، والشعرى اليمانى واقع على فمه ، والاصغر و هو الواقع على طرف الشمال بالشعرى الشامى ، لكون مغيبه فى جانب الشام ، و هو من صورة الكلب الاصغر ، و مع كل منهما بجئى كوكب اصغر ، على بعد ذراعين اوثلات اذرع ، و عن ابن الصونى : البعد بين اليمانى و مرزمه ثلات اذرع ونصف ، و بين الشامى و مرزمه ذراعان . و كواكب الكلب الاصغر ليس الا الشعرى الشامى مع مرزمها ، و تسميته بذلك لمشابهته بالكلبنين الاكبرين ، اعنى اليمانى مع مرزمه ، و يسمى اليمانى ايضا بالعبور ، والشامى بالغميضا .

و من خرافات العرب، ان اليمانى والشامى، اختان لسهيل، و وقع بين الجوز او سهيل مزاوجه، فقتل سهيل الجوزا فى الليل، و فرّ الى الجنوب، و الشعرى اليمانى في هيت عن عقبه حتى تجاوز عن المجرة، فلذا تسمى بالعبور، و الشعرى الشامى لمكان الفراق قد بكت حتى غضمت عيناه من الجزن، فلذا تسمى بالغمين ، و يسمى الكوكبان الخارجان معهما بالمرزم كما عرفت، ومرزم اليمانى من القدر الرابح، و القدر الثالث، و يسمى هو ايضا حسب بالكلب و مرزم الشامى من القدر الرابح، و المرا د الما بسطنا الكلام هنا ، لتعرف الكوكب المذكور فى المتن على بصيرة ، و المرا د الما بالعقيب الواقع فى المتن، هو اخذ فى الانحطاط، و ميله عن دا شرة نصف بالنهار، قاله غير واحد منهم ،

(على العين اليمني و طلوعه) وهو ظهوره عن الافق المرئي (بين العينين) و ربعاً توهم أن المراد بطلوعه غاية ارتفاعه ، و هو غلط فاحش بين كما لايخفي على

⁽¹⁾ اعلم أن المنجمين اعتبر والاكثر الثوابت ست مراتب ويسمى كل مرتبه بالقدر و الشرق والعظم وكل قد رعلى ثلاث مراتب اعظم اوسط واصغر فمراتب الكواكب ثمانيه عشروفضل كل مرتبه على مرتبه بعده يكون على قد راللوسط من القدر السادس و جرم الأوسط للقدر السادس خمسة عشر نحوكرة الارض ونصفها كماذكره بعضهم (منه)

من له ادنى اطلاع على مصطلح القوم، هذا مضافا الى ان فيه غلطا من جهة العلم بالقبله، لأنه حينئذ يكون على دائرة نصف النهار، كما هوالشان في غاية ارتفاع كل كوكب، فيكون جاعله بين العينين في هذه الحالة، مستقبلا لنقطة الجنوب، وهذه ليست قبلة للشامي "

(و) جعل (الصبا) متصورة مفتوحه الصاد ، و هى ريخ تهب ما بين مطلع الشمس فى حال الاعتدال الى الجدى، قاله غير واحد(على الخد الايسرو) جعل (الشمال) بفتح الشين، و محلها ما بين القطب و مغرب الاعتدال قاله غير واحد (على الكتف الايمن) و يستفاد من هذه العلامات، ان قبلة الشامى منحرفة عن نقطه الجنوب نحو الشرق .

قال الشارح الفاضل: و بالتحرير المستفاد من هذه العلامات و غيرها ، يعلم أن سمت قبلة الشامي على ثلث مقدار بين نقطة المشرق والجنوب ، بحيث يكون ثلثا ذلك المقدار على يسار المصلى ، وثلثه على يمينه نحو الجنوب .

(وعلامة المغرب) و المراد بعض اهل الغرب، كالحبشه و النوبه ، لأن البلاد المشهورة في المغرب كقرطبه والقيروان وطرابلس الغرب و نحوها ، قبلتها يقرب من نقطة المشرق ، لمكان بعد الأول عنها ثلاث عشره درجه ، و الثانى تسع درجات ، والثالث اربع عشرة درجه ، و بعضها مائل عنها الى الشمال كطنجه مغرب ، فان انحرافها عن مشرق الاعتدال نحو الشمال ست درجات ، و سوس خمس عشرة درجه ، وعليه فهى بعيدة عن هذه العلامات .

(جعل الثريا) المسمى عند العوام بالپروين، و هو ستة كواكب او سبعة ، من كواكب صورة الثور، و واقع على شغير منكبه، و ربما قبل انه ذنب الحمل، وهو المنزل الثالث من منازل القمر، وربما يسمى بالنجم، ونجوم الثريا، وهو تصغير الثروى من الثروه، قاله بعض، و لعل وجه التصغير هوكون كواكبه صغيرة (على البمين) بان يجعله المصلى عند طلوعه على يمينه ،

(والعيّوق) بالتشديد و هو نجم احمر مضيُّ من القدر الأول، ينطبلع عن

جانب شمال الثربا بعيد طلوعه في اكتر المواضع ، و لذا يسمى ايضا برقيب الثربا ، و البعد بينهما و شي ، و وجه تسمية بذلك ، ان العيرق من العوق بمعنى الوقايه ، و لما كان رقيبا للثريا فكانه و قاية له عن الأمور ، و هو واقع على المنكب الايسر لذى العنان ، المسمى بممسك الا عنه ، و هو صورة رجل قائم تمد اخذ با حديد به عنانا ، و بالاخرى سوطا ، و كواكبه اربعة عشر ، وواحد من كواكبه الذى هو من اعظم القدر الثالث كما عن بطلميوس ، و من اوسط القدرالثاني كما عن ابن الصوفي ، اذا نسب بالبصر مع العيوق والدير (۱) ان ، يحدث المثلث المنفرج الزاوية ، و هو مشترك بين الكعب الايمن لذى العنان ، و بين القرن الشمالي للثور ، فلذا يسمى بكعب ذى العنان و قرن الثور .

(على الشمال، و الجدى على صفحة الخد الايسر، و علامة اليمن جعل الجدى وقت طلوعه بين العينين، و سهيل عند) اول (مغيبه) وهوميله عن دائرة نصف النهار، قال الشارح الفاضل: بل قبل اخذه في المغيب، عند كونه على الدائرة (بين الكتفين) ليكون مقابلا للجدى عند طلوعه ، لكونهما معاعلي دايرة نصف النهار، قاله الشارح الفاضل ايضا .

و فيه مناقشة ، قد ظهر وجهها في بيان علامات العراق ، ثم قال :وامااذا اخذ في المغيب ، يميل عن التوسط بين الكتفين ، لمن جعل الجدى حال حال استقامته بين العينين ، أقول : بعلاحظة النظر السابق ، يظهر ما يرد على كلامه ايضا .

(والجنوب) بفتح الجيم، ربح مقابلة ربح (٢) الشمال، جهتها ما بين نقطتى الجنوب مابين مطلع سهيل نقطتى الجنوب مابين مطلع سهيل

⁽۱) و الدّبرأن هو كواكب الدال ، بل كشكل السبعه ،على ارقام الهندسه ، تطلع بعد الثريا ، و البعد بينهما رسع ٠ (منه)

 ⁽۲) و أما ربح الد بور فهو على ما يستفاد من بعض محلها من غروب الشمس الى الجنوب، و قيل من غروب الشمس الى سهيل ٠ (منه)

الى مطلع الشمس فى الاعتدال (على مرجع الكتف الايمن) وهو مبدأ رجوعه قرب المنصل، وربعاً يقال (1) هذه العلامات بعد المجمع بينها ، يقتضى كون قبله اليمنى نقطه الشمال ، فيكون مقابلة لنقطه مقاريب العراق كالموصل وما ناسبها، و بعض الاصحاب، كالشهيد فى الالفيه ، جعل اليمنى فى مقابلة الشامى •

والتحقيق ان عدن وما والاها ، تناسب العلامات المذكورة ، لمناسبتها لعكه في الطول ، ونقصائها في العرض ، واما صنعا المشهور ومانا سبها، فهي مقابلة الشامي كما ذكره الشهيد رحمه الله ، وبالجمله قد ذكر مفصلا مقد ار انحرافات البلاد المشهورة ، فيمكن لك ان تعرف كيفية تلك العلامات ، صحة وسقما واطلاقا وتقبيدا واجمالا وبيانا ، فلا وجه للاطاله .

(والمصلى في) وسط (الكعبة) يكفيه ان (يستقبل أي) (جدرانهاشا) الاخلاف بين الاصحاب، في جواز صلوة النافله في وسط الكعبه ،وكذا الفريضه حال الاضطرار، قاله غير واحد، بل عليه اتفاق اهل العلم، على ما عن المنتهى و التحرير وغيرهما .

وانما الكلام في صلوة الفريضة فيه احتبارا ، فذهب الاكثر كما نص عليه غير واحد، الى الجواز على كراهة ، خلافا للخلاف والقاضي ، وعن غير هما ايضا ، فمنعوا عنها فيه ٠

للمشهور وجوه:

الأول: الاجماع المحكى عن السرائر، الدال على الجواز ، المعشف

الثاني: ما رواه شيخ الطائفه في الاستبصار، في باب الصلوة في جوف الكعبة، في الموثق عن يونس بن يعقوب، قال: قلت لأبي عبد الله((ع)): اذا حضرت الصلوة المكتوبه، وإنا في الكعبة، اقاصلي فيها؟ قال: صل، ورواه التهذيب

⁽۱) هو الشيخ على ٠ (منه)

ايضا في كتاب الحج. في باب دخول الكعبه ٠

الثالث: قوله تعالى: ((وعهدناالي ابراهيم واسمعيل ان طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود)) ، فان الظاهرينها تعميم الآذن والترخيص في الركوع والسجود، في اجزاء البيت باسرها •

الرابع: ان القبلة ليست مجموع البنية ، بل نفس العرصة وكل جزئ من اجزائها ، اذ لا يتمكن محاذاة العصلى الا بقدر بدنه ، والباقى خارج عن مقابلته ، وهذا المعنى يتحقق مع الصلوة فيها ، كما يتحقق مع الصلوة في خارجها . وللشيخ والقاضى ايضا وجوه :

الأول: الاجماع الذي حكاه في الخلاف

الثاني: ان القبله هي الكعبه لمن شاهدها ، فيكون القبله جملتها ، و المصلي في وسطها ، غير مستقبل للجمله ·

الثالث: ما رواه ايضا في الاستبصار، في الباب المتقدم، في الصحيح عن معرية بن عمار، عن ابي عبد الله ((ع)) قال: لا تصل المكتوبة في الكعبه، فنا ن النبي ((ص)) لم يد خل الكعبه في حج ولاعبرة، ولكنه د خلها في الفتح فتح مكه، وصلى ركعتين بين العبودين، و معه اسامة بن زيد

و رواه ایضا التهذیب فی باب الزیادات، الواقع فی قبیل باب العمل فی لیلة الجمعة ویومها ، باسناد موثق لمكان الطاطری، بادنی تغییر غیر مخل ، و فی باب دخول الكعبه ، الواقع فی كتاب الحج ، باسناد صحیح .

و ما رواه التهذيب في اواخر باب ما يجوز الصلوة فيه من اللباس والمكان، في الزيادات، في الصحيح عن محمد بن مسلم، عن احدهما ((ع)) قال الاتصل المكتوبة في الكعبة . و رواه الكافي ايضا في باب الصلوة في الكعبة . ثمقال اوروى في حديث آخر : يصلى في اربع جوانيها ، اذا اضطر الى ذلك .

وما رواه في الاستبصار في باب الصلوة في جوف الكعبه ، في الصحيح عن محمد ، عن احد هما ((ع)) قال : لا تصلح صلوة المكتوبة في جوف الكعبه ، و رواه

التهذيب أيضًا في باب الزيادات، الواقع في قبيل باب العمل في ليلة الجمعه، باسناد فيه أبر جميله •

و روى في كتاب الحج، في باب دخول الكعبه، في الصحيح عن العلام عن الحدهما قال: لا تصح صلوة المكتوبة في جوف الكعبه، واما اذا خاف فوت الصلوة، فلا باس ان يصليها في جوف الكعبه .

والذى يقتضيه النظر الجليل. هو القول بان الاشهر هو الاظهر لماتقدم من الاجماع المحكى المعتضد بالشهرة العظيمه، ومن الخبرالموثق المعتضد بالآية ٠

واما الدليل الرابع ، فالاستناد اليه لا يخلو عن اشكال ، لمكان القول بان المستفاد من الآيات و الأخبار بحكم التبادر ، هو التوجه الى جهة الكعبه ، بان يكون الكعبه في جهة مقابلة للمصلى ، وان لم يحصل المحاذات لكل جزا منها ، نعم هو من المؤيدات .

و لا يعارض ما اخترناه ، ما يدلّ على القول الآخر ، اما الاجماع فلو هنه بمصير الاكثر الى خلافه ، فلا دليل حينتذ على حجيته ، ولا يجبره كون المشهور موافقا للعامة ، فعن المنتهى النسبة الى جماعة منهم ، ومنهم ابو حنيفة ، فالاخذ بخلافهم هو الرشد في الغاية ، وعليه فحمل الخبر المجوز على النقيه ، موافقا للقاعدة ، اذ الاصل هو العمل بما يقتضيه الادلة ، ولو كانت موافقه للعامه .

نعم اذا تصادمت في الطرفين الادلة القوية المثينة ، فالحمل على التقيه ما يرجع منهما الدليل الذي لا يكون موافقا للعامه ، فهمهنا ليس كذلك · واما الدليل الثاني ، فقيه نوع مصادرة ·

واما الثالث فليحمل على الكراهة الشايعه في اخبار الأثمه((ع)) ، المشعرة لها كلمة لا يصلح ، الواقعة في رواية محمد المتقدمه ، على ما في بعض طرق ذلك الخبر ، بل جعلها الشيخ في الاستبصار في باب الصلوة في جوف الكعبة ، صريحة فيها ، فراجع اليه البتة ،

هذا مضافا الى رواية محمد بن عمار ، و رواية سعيد الاعرج ، ورواية اسمعيل بن همام ، و رواية يونس ، و روايتى معويه المروية في التهذيب في كتاب الحجفى باب دخول الكعبه ، الدالة على جواز الصّلوة فيها ، ولكن الانصاف ان حملها على التطوع حمل قريب ، فليتأمل .

وكيف كان فعد هب المشهور بحسب النظر الجليل متين ، ولكن لذى يقتضيه النظر الدقيق، هو القول الآخر ، للأخبار المتقدمه ، وحملهاعلى الكراهة جمعا بين الأخبار ، انما يكون وجيها ، لو لم تكن نحو كلمة لا تصح في الأخبار الناهيه ، واما معها لمكان صحيحه علاء بن رزين فلا لعدم شاهد على الجمع المدكور حينئذ ، لأن الصحة اما من الاحكام الوضعية ، او من لوازمها العقلية ، فهياذ اصدرت بكلمة لاغير مجتمعة مع الكراهة ، ولم تستعمل في الأخبار في الكراهة كثيرا حتى يصير ذلك شاهدا على الجمع المذكور ، كما صار استعمال النواهي والاوامر التكليفيه فيها في الكراهة والاستحباب، شاهدا على الجمع بحمل ما ظاهر ه الحرمة والوجوب عليهما ، فليعمل بالأخبار الكثيره المعتضده بالاجماع ، المخالفة وليحمل الموثقة المجوزة على التقية ، وساير الأخبار على النوافل ، كما يظهر منها ، معكون المذكور المنصور موافقا للاحتياط ، اللازم المراعاة في العبادات التوقيفيه ، وينبغي التنبيه لأمور :

الأول: النتمة التي في الكافي الآمرة بالصلوة في اربع جوانب البيت، في حال الاضطرار، لم اجد عاملا بها ، وعن الذكرى: هذا اشارة الي ان القبلة انعا هي جميع الكعبه، فاذا صلى في الاربع فكانه استقبل جميع الكعبه، أقول: ضعف سندها اغنانا عن التكلم فيها ، مع عدم جابر لها .

الثانى: روى التهذيب بسنده ، عن محمد بن عبد الله بن مروان قال زيت يونس يسئل ابالحسن ((ع)) ، عن الرّجل اذا حضرته صلوة الفريضة وهوفى الكعبة ، فلم يمكنه الخروج من الكعبة ، استلقى على تفاه و صلى ايما ، وذكرتول الله تعالى: ((الينما تولوا فثم وجه الله)) ، ولم اجدعا ملا بتلك الرواية ايضا ، هذا مضافا الى عدم

صحة سندها ، قلا يجوز العمل بها ، ولعلها من المؤيدات للمانعين ٠

الثالث: قد ذكرنا سابقا بان جملة من الأخبار المجوزة ، المروية في كتاب الحج ، محمولة على النوافل لما يظهر منها ، وعليه فهل يجوز النوافل بقول مطلق ، ام يخص بما اشتملت عليه تلك الأخبار (١) ؟ وجهان ، والأول هوالاظهر ، لاطلاق مامر في اول المسئله ، ولعدم المنع هنا .

وما أو ردناه سابقا على الدليل الرابع للمشهور، بعد قى النفس منه شى، سيّما بغد ملاحظة كون الأخبار المتقدمه مقيدة بالمكتوبة ، و بالجمله القول بالاطلاق، مما ليس فيه شبهه .

الرابع: صريح المتن كغيره من العبائر الكثيرة، يل ظاهر كلمة الاصحاب على ما ذكره بعض الأجلاء، الاتفاق على ان الصّلوة في جوف الكعبه انما هـو باستقبال اى جدرانها شاء و الصدوق في الفقيه في باب القبله، قد ذكر ما لفظه: و من صلى في الكعبه صلى الى اى جوانيها شاء ، و افضل ذلك ان يقف بين العمود بن على البلاطه (٢) الحمراء و استقبل الركن الذي فيه الحجرالاسود، بين العمود بن على البلاطه (٢) الحمراء و استقبل الركن الذي فيه الحجرالاسود، ولا باس به على القول بالجواز ولو نافلة ، لمكان التسامح في ادلة السنسن و الكراهة ، الشامل ما دل عليه ، لنحو فتوى هولاء الاشخاص ،الذين ديدنسهم الناه الأخبار ، المروية عن الأئمة الإبرار ،

الخامس: قد ظهر من كلام شاذان بن جبرئيل القمى في الرساله ، بان الباباذا كان مفتوحا لا يجوز الصلوة اليه ، و صريح التحرير المخالفة في ذلك حيث قال: ولو صلى جوفها والباب مفتوح صحت صلوته ، وان لم يكن هناك عتبه مرتفعه ، و تبعه غيره في ذلك .

يعض الافاضل ٠ (منه)

 ⁽١) قال في التحرير: تكره الفريضة جوف الكعبة ، ويستحب فيها النافلة ، وقال في
مجمع الغائدة : وصحة المندوبة اظهر لعدم المنع والأخبار ، (منه)
 (٢) اشتهر أنه محل ولادة أمير المؤمنين ((ع)) ، حتى بين العامة أيضاً . قالة

أقول: الاحوط هو ما ذكره الأول. ولكن قول المصنف ومن واقفه هوالاظهر، لو قلنا بجواز الصلوة ولو نافلة في جوفها ، لمكان كون القبله ضي الفضاء ، كما مر اليه الاشاره ،

(و) المصلى (على سطحها يصلى تائعا ويبرز بين يديه شيئامنها)وان قل على الاشهر، على ما ادعاه غير واحد ممن تأخر، و منهم عن الحلى والمبسوط، ولكن قد يقال عبارته عن افادة الوجوب، لمكان تعبيره عن الأمر بالصلوة قائما بالجواز، الذي هو اعم منه قاصرة .

واما القول بان جواز الصلوة قائما ، يستلزم الوجوب، لمكان كون القيام شرطا مع الامكان ، فمد فوعبان المذكور حسن ، لو كان بنا الشيخ على ماذكروه من حصول الاستقبال ، المبرز من الكعبه ، واما على القول بان القبله انما هى مجموع قطر الكعبة ، ولو بعضا مما يحاذيه المصلى ، كما هو خيرته فى المسئله ، فلا يستلزم الجواز الوجوب ، لاحتمال كون المراد منه مطلق الرخصة ، المسببه من دوران الأمر بين قوات الاستقبال لو صلى قائما ، او القيام و نحوه من الواجبات مستلقيا موميا ، و حيث لا ترجيح فلم يبق الا التخيير .

و فيه ان الاستقبال على التقديرين غير محصل ، المهذب منا شاة ، و لكن القيام الغير المغوت لما عد الاستقبال من الواجباب، اقدم من الاستلقاء المغوت للقيام والركوع والسجود و غيرها ، خلافا للمحكى عن الشيخ في الخلاف والنهاية ، والقاضي و غيرهما ، فحكموا بوجوب ان يستلقى مؤميا الى البيت المعمور ، و ربما نسب الى الصدوق ايضا ، ولكن عبارته في الفيقيه هكذا : ومن كان فوق الكعبه اضطجع ، واومى براسه الى البيت المعمور ، وهي كما ترى ، قال الشارح المحقق وغيره (۱) ان ابن البراج قيد ذلك بعدم التمكن من النزول ، والافعليه ان ينزل ، أقول : و عليه فيصير مقيد ا بحال الاضطرار •

و هو القاضى المتقدم • (منه)

وكيفكان فلهم وجهان: الأول: الاجماع المحكى في الخلاف، الثاني: ما رواه التهذيب في اواخر باب اللباس والمكان في الزياد ات، عن عبد السّلام، عن الرضا ((ع))، قال في الذي يدركه الصلوة وهو فوق الكعبه فقال: ان قام لم يكن له قبله، ولكن يستلقى على قفاه ويفتح عينيه الى السما، ويعقد بقلبه القبله التي في السماء البيت المعمور، ويقرأ فاذا اراد ان يركع غمض عينيه، وإذا اراد ان يرفع راسه من الركوع فتح عينيه، والسجود على نحو ذلك -

و فيهما نظر: اما الأول: فلوهنه بمصير الاكثر الى خلافه ، واما الثانى:
فلعدم صحة سنده ، فكيف يقاوم الادلة الباهرة ، الدالة على لزوم الافعال الواجبة ،
من القيام والركوع والسّجود و غيرهما بقول مطلق ، وللشهرة العظيمة التى كادت
ان تكون من المتأخرين اجماعا ، بل قيل لعلها اجماع في الحقيقه ، أقول : و في
الرياض بعد نقل كلام الخلاف ما لفظه : استنادا اليه رواية لا ينهض حجة في مقابلة المشهور ، بل الاجماع ، انتهى .

وبالجمله هذا القرل ضعيف في الغاية ، ولم اجد لتقييد القاضي دليلا يعتد به ، والذي يقتضيه التحقيق في المسئله ان يقال: أنّ التسبادر الذي ذكرناه في الجواب عن الدليل الرابع للمشهور ، في المسئله السابقه ، من ان التبادر من الادلة ، هو التوجه الى قطر الكعبه ، بان كانت واقعة في جههة مقابلة للمصلّى ، اما مسلّم ام لا ، وعلى الأول فلا بدّ ان يقال بمقابلة المشهور ، من وجوب القيام ، و لكن في حالة الاضطرار .

اما الأول: فلان استيفا الافعال الواجبة معه اكثر كما مراء واما التقييد فلمكان الذمه المستدعية للبراء اليقنية وعلى الثاني فليحكيما حكميه المشهور، من غير تقييد للاطلاقات الامرة بالقيام والركوع والسجود، من الوضعيات وغيرها ، كالامرة بالقبله والصلوة ، وللذي يظهر عندي ان النباد والمذكور وان كان له نوع ظهور ، ولكن في النفس بعد منه شي ، كما مضى منا الاشارة ،

وعليه فليقل ايضا بمقالة من يحكم بالتبادر المذكور، و من الحكم بوجوب

القيام، ولكن في حالة الاضطرار، كماذ هب اليه بعض الأجله قال : وحكى التصريح بعدم الجوازهنا الا مع الاضطرار، عن المهذب و الجامع ، فلذا قال الشارح المحقق بعد ترجيحه : قال المشهور : و لوقيل : ان تمكن النزول وجب تحصيلا للبرائة اليقينيه ، و الأصلى قائما لم يكن بعيدا ، الا أن يثبت الاجماع على نفى هذا التفصيل .

أقول: الاجماع بعد لم يثبت لى ، سيما بعد ما عرفت ، قان قلت : فعلى ما انصفت من نفسك ، من الكلام والتبادر ، لابذلك من القول بمقالة المشهور، قلت : انا وان لم نكن قائلا بان العمل بالعمومات والاطلاقات ، مشروط بعد مالمعارض كماذ هب اليه بعض متاخرى المتأخرين ، ولكن القول بانه يكفى في العمل بهماعدم ظهور المعارض ، كماعن المشهور ، مما لا بد منه ، وقد عرفت ان للتباد رالمذكور نوع ظهور .

فا ربقلت : الظبورا ما بلغ على درجة الحجيمام لا، فعلى الأول فلاوجه للتردد، و على الثاني فلااعتباريه ، فوحوده كعدمه، وعليه فلم يظهر للعمومات معارض فليعمل بها ٠

قلت: وان كان في بادى النظر، لما اشرت اليه نوع حلاوة، و لكن الذى يقتضيه التحقيق، ان الظهور مرة يبلغ الى مرتبة تطمئن به النفس، فلا شك في حجيته واعتباره، واخرى يكون ضعيفا لا تطمئن الميه اصلا، فلا شك في عدم حجيته، واخرى بكون برزخا بين العالمين، والنفس بملاحظته تكون بين بين، و تقدم رجلها مرة وتؤخرا خرى اخرى، فهو ايضا يصير باعثا لترد د النفس في العمل بالعمومات، و عليه فلا بد من العمل بما يقتضيه الاحتياط .

قان قلت: ما ذكرت خرق للاجماع المركب، اذهم اما يقولون: بانه يكفي في العمل بالعمومات عدم ظهور المعارض، او يقولون: باشتراط ظهور عدمه ·

قلت: لم يثبت لى ما ادعيته . على ان ادعا الاجماع نحو تلك المسائل لا يخلوعن نوع اشكال . فافهم ، وبالجمله قد ظهر لك ما اخترناه .فلاوجه للاطالة ٠ فسرع :

ما يبرزه من الكعبة بين يديه ، لا بدان يراعي ذلك في جميع احواله حتى

الركوع والسجود ، فلو خرج بعض بدنه عنها ، او ساواها فى بعض الحالات، كما لو حاذى راسه نهايتها حال السجود ، بطلت صلوته ، بلاخلاف اجده ·

و (لوصلى باجتهاد اولضيق الوقت) عن الصلوة، الى اربعة جوانب، الولاختيارالمكلف لها، انقلنا بتخيرالمتحير (ثم انكشف فساده) اى فساد الاجتهاد، او ما قام مقامه، اى تبين عدم اصابة القبله (اعاد مطلقا) وقتاوخارجا (ان كان مستدبرا) للقبلة، وفاقا لجماعة، ومنهم الشيخان وسلار وابوالصلاح وابن البراج وابن زهرة، وخلافا فالعلم الهدى، فحكم بالاعادة معبقا الوقت، وبعدمها مع عدمه واختاره جماعة كثيرة ، ومنهم المصنف رحمه الله في المختلف والمحقق والشهيدو المحكى عن الحلى و ظاهر الاسكافي وابن بابويه ، بل هو الاشهر بين ما تاخر، يل عليه عامتهم الامن ندر، قاله بعض الأجله لوجهين:

الأول: ان وجوب القضائ تكليف مستانف، فيتوقف على الدلالة ، ولا دلالة الثانى: جملة من الأخبار ، منها ما رواه الكافى فى باب وقت الصلوة فى يوم الغيم ، فى الصحيح عن عبد الرحمن بن ابى عبد الله ، عن ابى عبد الله ((ع)) قال: اذا صليت وانت على غير القبله ، فاستبان لك انك صليت على غير القبله ، وانت فى وقت فاعد ، فان فاتك الوقت فلا تعد .

و رواه التهذيب ايضا ، بطريقين في باب القبله ، بادني تغيير مخل ·
و منها مارواه الصدوق في الفسقيه في باب القبله ، في الصحيح عبن عبد
الرحمن بن ابي عبد الله ، انه سئل الصادق((ع)) ، عن رجل اعمى صلى على غير
القبله ، فقال : فان كان في وقت فليعد ، وان كان قد مضى الوقت فلا تعد (١)
قال : وسألته عن رجل صلّى وهي متغيم ، ثم تجلت (٢) فعلم انه صلى على غير
القبله ، فقال :ان كان في وقت فليعد ، وان كان الوقت قد مضى فلابعد ·

و منها صحيحتا سليمن و يعقوب، المتقدمتان في شرح قول المصنف رحمه

۱) تعید خل

۲) انجلت خل

الله: و يجتهد مع الخفاء ٠

و منها ما رواه التهذيب في باب القبله ، في الصحيح عن زراره عن ابي جعفر((ع)) قال: اذا صليت على غير القبله ، فاستبان لك قبل ان تصبح انك صليت على غير القبله ، فاعد صلوتك ٠

ويويده ما رواه ايضا في آخر الباب المتقدم، عن محمد بن الحصين : قال كتبت الى عبد صالح ((ع)) : الرجل يصلى في يوم فلاة من الارض ، ولا يحرف القبله ، فيصلى حتى اذا فرغمن صلوته ، بدت له الشمس ، فاذا هو قد صلى لغيرالقبله ، يعتد بصلوته أم يعيدها ؟ فكتب : يعيدها ما لم يفته الوقت ، أو لم يعلم أن الله يقول و قوله الحق : اينما تولوا فتم وجه الله)) .

و للمنن و متابعيه و جهان :

الأول: ما رواه التهذيب في الباب المتقدم، في الموثق عن عمارين موسى الساباطي، عن الموثق عن عمارين موسى الساباطي، عن ابي عبد الله ((ع)) ، في رجل صلّى على غير القبله ، فيعلم ومؤل الصلوة قبل ان يفرغ من صلوته ، قال: ان كان متوجها فيما بين المشرق و المسغرب ، فليحول وجهه الى القبله حين يعلم ، وان كان متوجها الى دبر القبله ، فليقطع ثم يحول وجهه الى القبله ، ثم يفتتح الصلوة .

وما رواه ابضا في الباب المتقدم، عن عمرو بن يحيى قال: سألت اباعبد الله عليه السلام، عن رجل صلى على غير القبله، ثم تبينت له القبله، وقد دخل وقت صلوة اخرى، قال: يعيدها قبل ان يصلى هذه التي قد دخل وقتها .

و روی بعد الخبر المتقدم ، عن معمر بن یحیی ، عن ابی عبدالله ((ع)) ، نحوه ، لکن بدل یعیدها یصلیها ، و زاد فی آخره (الا ان یخاف فوت التی قد دخل وقتها) •

و ما رواه الصدوق في الفقيه في باب القبله ، في الصحيح عن زرارة ، عن ابي جعفر((ع)) انه قال : لاصلوة الا الى القبله ، قال قلت : اين حد البقبله ؟ قال : ما بين المشرق والمغرب قبله كله ، قلت : فين صلى لغير القبله ، او في يوم

غيم في غير الوقت، قال: يعيد

و ما رراه ايضا في الباب المتقدم ، في الصحيح عن زرارة ان اباجعفر ((ع)) قال له : لا تعاد الصلوة الامن خمسة : الطّهور والوقت ، والقبله ، و الركوع ، و السجود •

الثانى: ان الصلوة مشروطة بالقبله اجماعا ، والمشروط منتف عند انتفاء شرطه ، فهى الى غير القبله فائتة ، و من فاتته صلوة وجب عليه القضاء اجماعا نصاو فتوى ، وانعا لم يجب اعادة ما بين المشرق والمغرب، ولاقضاء ما صلى اليهما ، للاتفاق عليهما نصا و فتوى ، قاله بعض الأجله ،

أقول: المشهور هو العنصور، لما دل عليه من الأخبار الكثيرة المعتبرة ، المؤيدة باصالة البرائة ، ولا يعارضها ما دل على القول الآخر ، اما موثقة عمار ، فمع قطع النظر من عدم مقاومة سندها للأخبار المتقدمه ، يرد عليه ما ذكره جماعة : بان مفتضاها انه علم و هو في الصلوة ، و هو دال على بقا الوقت ، و نحن نقول بموجبه ، اذ النزاع انما هو فيما اذا علم بعد خروجه ، وما اشار اليه بعض الاجله بان ظاهرها بقرينة السياق ، كون المراد بالاستدبار ما يعم التشريق و التغريب ، وقضا الصلوة معه خلاف الاجماع .

و اما روايتا معمر وعمرو، فبعيد تا الاغماض عن السند، مخالفتان للاجماع، لعدم تقييدهما بالاستدبار، بل تعمان له وللتشريق و ما دونهما

واما الجمع بينهما و بين الأخبار المتقدمة بحملهما على الاستدبار وحملها على التشريق والتغريب، فانما يكون وجيها ، اذا دل دليل على شرعية مطلق الجمع ، ولم اجد ما يدل عليه ، وان كان في السنتهم مشهور وفي كتبهم سطور ، ال الجمع بين الدليلين اولى من الطرح ، نعم اذا كان للجمع شاهد لغة او عرفا او حديثا ، لكان متبعا ، و فيما نحن فيه لم اجد شاهدا على ذلك، معانه يستلزم حمل المطلق على الغرد النادر ، اذ الاستدبار الحقيقي قلما يتغق ، سيما للمجتهد كما هو بعض افراد محل البحث ، ولا يرد مثله على النصوص السابقه ،

لعموم بعضها من حيث التعليل يقوله: فحسبه اجتهاده، و الواقع فيما رواه الكافى، في باب الرجل يصلى بالقوم و هو على غير طهر، في الصحيح علي الصحيح ، عن الحلبي، عن ابي عبد الله ((ع)): في الاعمى يوم القوم و هو على غير القبله قال: يعيد ولا يعيدون، فانهم قد تحروا .

هذا مضافا الى انهما تدلان على تقديم الفايته على الحاضرة ، و لا نرى ذلك كما مضى مفصلا ، فكيف تقاومان النصوص المتقدمه ؟ معان بعض المحققين استظهر عدم تعدد هما ، قال : لا تحاد السند والمتن ، فيكون لفظ الميمساقطا من النساخ ، انتهى ، فافهم ، فلتطرحا او تحملا على من صلى على غيرالقبله من اجتهاد مع التمكن منه ، او على الاستحباب ، او يحمل قوله ((ع)) : وقد دخل وقت صلوة اخرى ، على صلوة مشتركة مع الصلوة الاولى في الوقت كالظهرين والعشائين ، ولعل في قوله ((ع)) : يعيد ، اشعارا بذلك .

وامّا صحيحة زرارة الاولى فلا تنافى الأخبار الاولة ، لأن المراد بالاعاده ، الاتيان بها ثانيا في الوقت ، قاله بعض الأجله ٠

و أما قوله((ع)): لاصلوة الا الى القبله، وأن كان بمقتضى عبومه ، حاكما بالقضا " فيما نحن فيه ، ولكن النصوص المتقدمه لمكان خصوصيتها مخصصه له ، و بهذا ظهر الجوابعن صحيحته الاخرى ،

واما الوجه الثانى، ففيه انا لانسلم كون الصارة مشروطة بالقبله بقول مطلقا، نعم هى مشروط بظن القبله او ما قام مقامه ، وعليه فلا يجب القضائ ، اذ هو على التحقيق بفرض جديد، والأخبار الدالة عليه انما تدور معصد ق الغوت وجودا وعدما ، ففى المقام لمكان صدق الامتثال المقتضى للاجزائ ، يصدق عدم الغوت ، المهذب مماشاة ، فلا اقل من التردد فى الصدق وعدمه ، وعليه فليحكم باصالة البرائة المعمولة ، فى كل مقام شككنا فى اصل التكليف ، اذا لمتبادر من الأخبار الحاكمه بالقضائ ، الدائرة معصدق الفوت ، انما هو اذا علمنا بصدق الفوت ، او

نظنه بظن يعتد به ، لو تلنا بحجيته في نحو تلك المرضوعات (١) .

وبالجمله: الاظهر عندي هو ما اختاره علم الهدي، و متابعوه من القدما، والمتأخرين، وان كان الاحوط هو ما اختاره في المتن .

(و) يعيد الصلوة في الغروض المذكوره (في الوقت خاصة انكان مشرقا او مغربا) فلا يعيد مع خروجه ، اجماعا ظاهرا او محكيا في المداارك كماعن الخلاف والناصرية والسرائر والمختلف والتنقيح ، وغيرها من كتب الجماعة ، ويدل عليه الأخبار العتقدمة في المسئلة الماضية ، المعاضدة بان مع بقا الوقت لم يخرج عن عهدة التكليف فيعيد، و مع خروجه لا امر ، لأن القضا الغرض جد يدكها مر .

والمامارواه التهذيب في باب القبله ، في الصحيح عن عبد الله بن المغيره الثقه المجمع على تصحيح ما يصح عنه ، عن القاسم بن الوليد قال: سألته عن رجل تبين له و هو في الصلوة ، انه على غير القبله ، قال : يستقبلها اذا ثبت ذلك ، و ان كان فرغ منها فلا يعيدها ، فمحمول على صورة انحراف يسير ، بحيث لا يصل الى التشريق والتغريب ، وضمير يستقبلها يرجع الى القبله لا الى الصلوة .

فسرع:

قال في الرياض بعد نقل المتن : هذا بالنسبة الى قبلة العراق ولوقال: ان كان يعينا او يسارا ، ليشمل ساير الجهات كان اولى انتهى ، فافهم .

(ولا يعيد ان كان بينهما) اتفاقا ، نقله في الرياض ، وعن التنقيح وغيره ايضا ادعا الاجماع عليه في الظان ، بل عن المنتهى و التحرير اجماع العلما ، ويدل عليه بعد المذكور والاصل ، جملة من الأخبار : منها الأخبار الداله على ان بين المشرق والمغرب قبلة ، كصحيحة معوية بن عمار ، العروية في الفقيه في باب القبله ، عن ابي جعفر((ع)) ، عن الرجل يقوم في الصلوة ثم ينظربعد ما فرغ ، فيرى انه قد انحر فعن القبله يمينا او شمالا ، فقال : له : قد مضعت صلو ته ،

أى المرضوعات الصرفه

و ما ⁽¹⁾ بين المشرق و المغرب قبلة ·

و منها ما رواه فى البحار فى باب القبله ، عن قرب الاستاد ، عن الحسن بن طريف ، عن الحسين بن علوان ، عن الصادق ((ع)) ، عن البيه ((ع)) ان عليا ((ع)) كان يقول ؛ من صلى على غير القبله ، و هو يرى انه على القبله ، ثم عرف بعد ذلك ، فلا اعادة عليه ، اذا كان فيما بين المشرق والمغرب ،

وظهوره في الظان غير ضاير في التعميم ، اذ لم اجد فاضلا بينه و بين ما اسلفناه ، ولا ينافيه النصوص المتقدمة الحاكمه في الوقت بالاعادة للصلوة الواقعة الى غير القبله ، كاطلاق عبائر كثير من قدما الطائفه ، كالمشيخيان و المرتضى والحلى و ابن زهره على ما نقل ، قال في القواعد :ومن اخطأ القبله او سها عنها ، ثم عرف ذلك والوقت باق اعاد ، فان عرفه بعد خروج الوقت ، لم يكن عليه اعادة فيما مضى ، اللّهم الا ان يكون قد صلى مستدبر القبله ، فيجب عليه حينك اعادة الصلوة ، كان الوقت باقيا او منقضيا ، انتهى لمكان الاجسما عات حينكذ اعادة الصلوة ، كان الوقت باقيا او منقضيا ، انتهى لمكان الاجسما عات المحكيه ، الموجبة لتقبيد فتاويهم ، كالأخبار بالصورة الماضية ،

وبالجمله كون موادهم ما يلوح من ظاهر كلامهم، معوجود هذه الأخيار و الاجماعات المحكيه، بعيد في الغاية، وبما ذكر حال النصوص الحاكمه بنهما بقول مطلق ،

و ينبغي التنبيه على امور:

الأول: هل الناسى كالظان فى الاحكام السابقه ؟ عن الشيخين و جماعة نعم، و استظهره الشهيد، وعن الفاضلين لا ، لكون ذلك مستندا الى تقصيره بخلاف الظان، و هذا التعليل عليل، و يمكن ان يقال بعدم وجوب القضاء مطلقا ، لكونه بفرض جديد ، و فى حديث رفع عن امتى الى آخره ، لذلك نبوع تأييد ، مضافا الى الاخبار المتقدمه النافية له ، و وجوب الاعادة فى الوقت على

نط خل

الاولين ، لعموم بعض الأخبار المتقدمة ، وعدم وجوبها في الثالث ، للا خبار الدالة على ان بين المشرق والمغرب قبله ٠

والانصاف ان المسئله محل اشكال ، لكون التعارض بين الأخبار عنوما من وجه ، معانه سيجى عند شرح قول النصنف رحمه الله :والالتفات ، ان شا الله ما يدل على ان الالتفات مبطل ، بقول مطلق من الأخبار ، والظاهرعد مالفرق بين السهو في بعض الصلوة او جميعها ، فينسحب حكم البطلان (1) الثابت للأول في الثاني ، قاله بعض الأجله ، وسيجى في شرح قول المصنف : و الالتفات ، تفصيل الكلام في هذه المسئله ، فانتظر البتة .

الثانى: قبل اما جاهل الحكم فالا قرب انه يعيد مطلقا ، الا ما كان بين المشرق والمغرب، لأنه ضم جهلا الى تقصيره ، و وجه المساواة الناس في سعة ما لم يعلموا انتهى ، والاحوط هو الاعادة والقضاء مطلقا ، لو لم نقل بانه هو الاظهر ، لما تقدم في عدم معذوريته في بحث الاوقات .

الثالث: قال بعض المحققين: ما ذكره من عدم الاعادة في الوقت مطلقا، انعا هو بالنسبة الى الخاطئ بالاجتهاد او غير التبكن منه، لا تاركه مع امكانه، ولا المسامح في التحري، لعدم تاتي قصد القربة منهما، انتهى

أقول: ما حكم به حق ، و لكن في تعليله مناقشة ، أذ فرق بيننية التقر ب

⁽۱) هذا مضافا الى قوله ((ع)) في صحيحة زرارة: لا صلوة الا الى القبله النافيه لصحة الصلوة الواقعة على غير القبله بقول مطلق ، خرج ما خرج بدليل ، قال بعض المحققين : لا يقال اكثر الأخبار الدالة على عدم وجوب الاعادة مطلقه ، لأنا نقول الظاهر منها كون الشروع في الصلوة على الوجه المشروع الا انه ظهريعد الصلوة وقوعها على غير القبله وانه لو لم يظهر ذلك لم يكن فيه ضرر، وجاهل الحكم غير داخل كالناسي، لأنهم قالوا استبان لك انك صليت الى غير القبله او عملت ذلك ولم يقولوا عرفت الحكم والمسئله او تذكرت الى ان قال: و يشهد ايضا قوله ((ع)) في صحيحة سليمان: فحسبه اجتهاده مضافا الى ان نسيان العراعاة امسر بعيد نادر فالا يحمل المطلقات عليه انتهى و فيه تأمل ، (منه)

و حصول التقرب، فافهم .

الرابع: قال الشارح الفاضل طاب ثراه: العراد بالاستدبار الذي حكم العصنف باعادة العصلى اليه مطلقا ، ما قابل القبله ، بمعنى ان اى خطفرض طرفه قبلة ، يجوز الصلوة اليها ، كان طرفه الآخر استدبارا ، كما يدل عليه خبر عمار ، ولو فرض وقوع خط آخر على هذا الخط، حيث يحدث عن جنبه زاويتان قائمتان ، كان هذا الخط الثانى خط اليمين واليسار ، ولو فرض خط آخرواقع على الخط الأول ، بحيث يحدث عنه زاويتان حادة و منفرجة ، فماكان منه بين خط القبله و خط المشرق والمغرب ، هو الانحراف المغتفر ، و ما كان منه بين جهة الاستدبار و خط المشرق والمغرب ، فالاجود انه ملحق بهما الإالاستدبار ، وهو ما كان اترب اليه ، اقتصارا في الاعادة مطلقا على القول بها على مد لول الرواية وهو ما كان التي دبر القبله ، انتهى ،

أقول: القول بان قوله ((ع)): وان كان متوجها الى دبر القبله ، انما يختص بالفرض الذي اشاراليه الشارح الفاضل ، ولا يشمل غيره من العقروضات بين اليمين واليسار ، على جهة الاستدبار ، و لو كان قريبا الى طرف الخط المقروض ، محل اشكال ، كما سيظهر فانتظر .

وعليه فقوله: وما كان بين جهة الاستدبار و خط المشرق و المغر ب إلى آخره ، مشكل كقوله: بلن المراد بالمشرق و المغرب هو جهة اليمين واليساو الا أن يكون اجماعا ، والا فلم اجد من الأخبار ما يدل عليه .

واما الاعتبار السبعث من قولهم: بين المشرق والمغرب قبلة ، ونحوه ليس المراد منه الاجهة اليمين و اليسار ، اذ لامد خلية لخصوص المشرقية والمغربية ، مع انه على ذلك يلزم عدم مشاركة البلاد التي قبلتهم نقطة المشرق او المغرب، لهذه التوسعة المستنبطة من الحديث، و هذا مما ياباه العقل ، فله نوع جواب، فتدبر .

و كذا يشكل القول بان المواد هو مشرق الاعتدال و مغربه ، لمكان القول

بان المراد من المشرق والمغرب هو العرفي، وكيف كان فالاقوى عندى عدم وجوب القضاء مطلقا ، وكذا الاعادة ، اذا وقعت الصلوة بين المسافة الواقعة بين مطلع الشمس و مغربه ، في اول الجدى اذا كان البلد شماليا ، اوفى اول السرطان اذا كان جنوبيا ، واما في غير ذلك فالاحوط هو الاعادة .

(ولو ظهر الخلل و هو في الصلوة) استدار الى القبله (انكان) الاحراف (قليلا) غير بالغ الى حد التشريق والتغريب، بلا خلاف على ما ذكره بعض الأجله، كما عن غيره، بل عليه الاجماع في صريح المدارك، كماعن ظاهرالتحرير، و هو الجهة، مضافا الى صريح موثقه عمار السابقه، المعتضدة بالأخبار الدالة على ان بين المشرق والمغرب قبلة، و رواية القسم بن وليد المتقدمه .

(والا) وان لم يكن الانحراف قليلا، كان بالغا الى حدّ التشريبة و التغريب، او الاستدبار (استانف) بلا خلاف في الثاني، على الظاهرالمحكى عن المبسوط، ويدل عليه صريح موثقه عمار المتقدمة ، بل ظاهرسياقها هوالدلالة على الاستيناف في الصورة الاولى ايضا، وفاقا للشارح المقدس وغيره .

قال الأول بعد نقلها : وفي هذه دلالة على كون المشرق والمغرب ديرا، او كونهما متحدين مع الاستدبار في الحكم، انتهى، ولم اجد مخالفافي ذلك، الا ما يحكى عن المبسوط من القول بلزوم الاستدارة الى القبله ، نافياللخلاف عنه قال في المبسوط: قان كان في خلاف الصلوة، ثم ظن ان القبله عن يمينه او شماله، بنى عليه واستقبل القبله وتممها، وان كان مستديرا القبله اعاد من اولها، بلا خلاف، وقال فيه ايضا : قان دخل _ يعنى الاعمى _ فيها ثم غلب على ظنه ان الجهة في غيرها ، مال اليها وبنى على صلوته ، مالم يستد برالقبله ، انتهى "

والأول اقرب، لقولهم: لاصلوة الا الى القبله، خرج منه ما خرج بد ليل، و بقى الباقى و منه محل البحث مند رجا تحته، مضافا الى اعتضاده في المقام بما يلوح من الموثقه، واما عبارة المبسوط فلا اعتنا "بشأنها ، لعكان ندرتها، مع عدم صواحتها في المخالفة، واحتمالهما الموافقة لما عليه الجماعة بل الاصحاب، على

ما ذكره بعض الأجله ٠

نسرع:

مقتضى اطلاق الموثقه ، هو الاستيناف لو تبين في اثنا الصلوة الاستدبار، ولو خرج الوقت، و بعضده قوله ((ع)) لاصلوة الا الى القبله ، خرج ما خرج و بقى الباقى و منه محل البحث، فانهم ٠

واستشكل في ذلك الشهيد في الذكرى حيث قال: لو تبين في اثناء الصلوة الاستدبار، او احدى الجانبين، و قد خرج الوقت، المكن القول بالاستقامة ولا أعادة، لدلالة فحوى الأخبار عليه، و يمكن الاعادة، لأنه لم يات بالصلوة في الوقت، انتهى .

بل رجح شقيقه في الرياض: عدم الاعادة، والانحراف الى القبله، كما لو كان الانحراف بين المشرق وللمغرب، وفاقا لجماعة من متاخري متاخري الطائقه، و منهم المدارك والذخيره و صاحب الرياض .

قال الاخير: الظاهر ان مراعاة الوقت، مقدمة على مراعاة القبله ولذ ا يجب على الجاهل بها الغير المتمكن من الاجتهاد فيها ، ان يصلى للىحيث شا ولى الجمله ، او مطلقا ، بل مقدمة على جل واجبات الصلوة ، من الشرائط و الاجزاء انتهى ، واستدل ايضا على المذكور ، بانه دخل دخولا مشروعا، والامتثال يقتضى الاجزاء .

أقول: والمسئلة عندى محل اشكال. واتمام الصارة على النهج الـــذى ذكروه ثم القضاء، هو الاحوط .

تنبيسه:

اعلم ان الشارح الفاضل، انما جرى حكمه ذلك فيمن ادرك ركعة من الوقت لامطلقا، قال قدس سره في الرياض: نعم لو تبين التيامن او التياسر بعد الوقت، فيمن ادرك منه ركعة، او المستدبر، على القول بالمساواة، امكن القول بالاستقامة ولا اعاده الى آخره، وقال والدى طاب ثراه و جعل الجنة

مثواه: هذا اى القول بالانحراف وعدم الاعادة، اذا كان الوقت بانيابعقد ار ركعة، وقد دخل فى الصلوة على الاستدبار وصلى ركعة، ثم ظهر انه قدصلى إلى غيرجهة القبله، فلوانحرف الى القبله كان صلوته ادا ، ولواستانف كان صلوته قضا ، فلذا مال اكثر المحققين الى البنا والادا ، لا الى الاستيناف والقضا ، انتهى .

أقول: اما لولم يدرك من الوقت ركعة ، وقد خرج بعد الشروع فيها، و تبين الاستدبار ، فالقول بالقطع فيه ايضا لا يخلو عن اشكال ما، فليحتبط بعامر ٠

(ولا يتعدد الاجتهاد بتعدد الصلوة) الا اذا حصل شك فى الاجتهاد الأول، على الاشهر، على ما ادعاه بعض من تاخر، و نقل فى المدارك عسن الشيخ رحمه الله فى المبسوط، انه اوجب التجديد دائما لكل صلوة مالم يحضره الامارات، للسعى فى اصابة الحق، و لأن الاجتهاد الثانى ان خالف الأول وجب المصير اليه، لأن الاجتهاد لا يكون الالا مارة اقوى من الاولى، و اقوى الظنين اقرب الى اليقين، وان وافقه تاكد اليقين، ثم قال فى المدارك بعد نقل ذلك: وهو جيد ان احتمل تغيير الامارات، وتبعه فى النقل و الترجيح المحقق .

و فيه نظر، اذ ظاهر النقل: ان جميع ما اشتمل عليه من السدعوى و الدليلين، عين كلام الشيخ في المبسوط، مع انه ليس كذلك، اذ هذه صورة عبارة الكتاب المذكور: يجب على الانسان ان يتبع امارات القبله، كلما ارا د الصلوة، اللهم ان يكون قد علم القبله في جهة بعينها، او ظن ذلك بامارات صحيحة، علم انها لم تتغير، جاز حينئذ التوجه اليها، من غيران يجد د اجتهاده في طلب الامارات، انتهى .

مضافا الى ان مرجع هذا الكلام، الى ان التجديد مخصوص بصورة احتمال تغير الامارات لامطلقا، كما هو ظاهر النقل المذكور، فلو علم انهالم تتغير سقط الاجتهاد، كما استجوده هذان الفاضلان، وقيدابه كلام الشيخ بزعمهما، ولم يتغطنا انهما مع الشيخ انما يرتضعان من ضرع واحد وعن المصنف (1) طاب ثراه في المنتهى انه قال: ولو صلى عن اجتهاد الى جهة، ثم اراد ان يصلى اخرى، قال الشيخ رحمه الله في المبسوط: يعيد اجتهاده، الا اذا علم ان الامارات لم تتغير، وهو قول الشانعي واحمد، انتهى وهذا ايضا يشهد على بطلان ما نقله الفاضلان المتقدم اليهما الاشارة، والذي يظهر لي من تتبع امارات الشارح المحقق في الذخيره، انه انماوقع في الذي يظهر لي من تتبع امارات الشارح المحقق في الذخيره، انه انماوقع في مدا البئر، بحبل صاحب المدارك طاب ثراه، اذ ديدنه هو الموافقه له في كثير من المقامات، عبارة و فتوى، نعم الا بحاث الوارده عليه اقل من الراردة على المدارك، لمكان عدم خروجه عما يبني عليه امره غالبا، وكذا هما طاب ثرا هما، قد نسبا في الفرع المذكور في المسئله السابقه، و هو لو تبين في اثناء الصلوة الاستدبار و قد خرج الوقت، الى الشهيدين القول بالانحراف و عدم الاعادة، مع ان اوليهما على ما قيل ما لم يصرح به الا في الذكرى، و قد عرفت عبارته، الظاهرة في الترد د والوقت، واحتمال كونه ذاكر المه في غير الكتب المشهورة عنه، بعيد غاية البعد، قاله بعض الأجلاء.

أقول: وعليه فللعندين النام، هو عدم النسبة الى احدمنهم قولا الابعد وجدانه في كتابه، او سماع منه شفاها في خطابه، وعدم الاشكال على نقسل النقله، فلا كل تعويل و ان كانوا كمله، فالسهو والغفله والخطا وازم عادية للناس، واختلاف النسخ واضح ليس به النباس، فمن هنا قال بعض الافاضل: ان لهم ان لا يعتمد وافي الأخبار الا اخذها من الاصول ولا يعولواما استطاعوا على ما عنها من النقول، حتى اذا وجدوا في التهذيب عن محمد بن يعقوب خبرا، فلا يقتصروا عليه، بل ليجملوا له في الكافي نظرا، فربما بما طغى فيه القلم اوزل، فعن خلاف في المتن او السند جل او قل، ولقد رايت جماعة من

⁽۱) وقال ایضا فی التحریر لو صلی باجتهاد ثم حصلت اخری قال الشیخ نعید الاجتهاد الا ان یعلم عدم تغیر الامارات · (منه)

الاصحاب، اخلدوا الى اخبار وجدوها فيه او في غيره كما وجدوها، واسندو اليه ارا مم من غيراً نينتقدوها، ويظهر عند الرجوع الى الكافى او غيره ، ان الاقلام اسقطت منها الفاظا او صحفتها ، و ازالت كلمة او كلما عن مواضعها وحرقتها، و ما هو الانقصير بالغو زيغ عن الحق غير سايغ .

وبالجملة الاولى والاحوط، عدم الاعتماد على مثل هذه النقول، و عليه بمراجعة المنقول، فان تكن النسخة عنده حاضرة، او كانت ولم يكن هي عنده معتمدة، لمكان كونها مغلوطه، فعليه ذكر ما حكى، او ما نقل او كلمة عنكما هو الجادة المستقيمة لطالب كل حق، او فنّ •

وكيف كان، فالقول بعدم تجدد الاجتهاد بتعدد الصلوة الاان يحدث شيء يوجب التجديد، قوى للاصل، والاستصحاب، واما الدليلان المتقدمان في كلام المدارك، فلا اعتناء بهما ، كيف ؟ ولو قبل بما يدلان عليه ، ليلزم الحرج العظيم، أذ هو جار في المجتهد الذي رجح في المسائل عنها ، أو يربد أن يعمل بها ، بل لعله تكليف بما لا يطاق ، و ترجيح البعض ترجيح من غير مرجح ، و هو مستلزم للترجيح بلا مرجح ، الذي شناعته أوضح من الأول وينبغي التنبيه على أمور :

الأول: لو تغير اجتهاد المجتهد في اثنا الصلوة ، فانه ينحرف الى القبله ، لو كانت صلوته بين المشرق والمغرب، او الى جهة الاستدبار اعادها ، بلا خلاف اجده ، و يدل عليه قولهم ((ع)) : لاصلوة الا الى القبله ٠

قال المصنف طاب ثراه في المنتهى: فلو تغير اجتهاده في الصلوة فان كان منحرفا يسيرا استدار الى القبله واتم، والا اعاد، وان كان مشرقا اومغربااو مستدبرا اعاد، ثم نقل عن بعض الجمهور الاعادة مطلقا، وقال: انه ليس بجيد، ثم عن آخرين: انه لا يرجع ويعضى على الاجتهاد الاول، قال: و هولاً عن التحقيق بمعزل، ثم قال: و لو تجدد يقين الجهة المخالف في اثناً الصلوة استدار اليها، كاهل قبا لما استداروا الى القبله، ولا نعرف فيه خلافا انتهى استدار اليها، كاهل قبا لما استداروا الى القبله، ولا نعرف فيه خلافا انتهى ا

نى القواعد: استدارة اهل قبا فى هذه المسئله، فيه مناقشة ، اذ الاستدارة يومئذ انما هو لنسخ القبلة الاولى الى قبلة ثانيه ، فيكون ما مضى من الصلوة وقع على قبلة صحيحة اصليه ، و ما بعد النسخ كذلك، بخلاف مانحن فيه ، فان تغاير القبلتين ، انعا هو من حيث الاعتبار ، باجتهاد المصلى وظنه ، وتغير اجتهاده وحصول ظن آخر ، وانما هى قبلة واحدة ، يخطمها المخطئ و يصيبها المصيب ، فتدبر .

الثانى: ولو تغير اجتهاده بعد الصلوة، لم يلتفت ولم يعد ما صلاه ،
الا مع تبين الخطاء ، بلا خلاف يعتد به اجده ،وفى المدارك قال فى المنتهى: و
لا تعلم فيه خلافا ، وفى الذخيره قال المصنف فى المنتهى: لا تعرف فيه
خلافا ، انتهى ٠

أقول: قد عرفت عبارة المنتهى، ان حكم تغير الاجتهاد بعد الفراغ فيها غير مذكور، ولعلّها و جداه في مكان آخر من المنتهى، والله هو العالم ·

وكيف كان فلا شبهة في اجزاء ما صلاه ، وعدم الاعادة اللاصل ، وصحيحة الحلبي على الصحيح ، المروية في الكافي في باب الرجل يصلى بالقوم وهو على غير طهر ، عن ابن عبد الله((ع)) : في الاعمى يوم القوم و هو على غيرالقبله ، قال : يعيد ولا يعيدون ، فانهم قد تحروا ، و مفهوم التعليل حجة ، بلاشك ولا شبهة ، الثالث: له خالف المحتدد احتداده ، مصل فصاد في القام ، في المحتدد احتداده ، مصل فصاد في القام ، في المحتدد احتداده ، مصل فصاد في القام ، في التحديد المحتدد احتداده ، مصل فصاد في القام ، في المحتدد الحديد الحديد الحديد الحديد العديد العد

الثالث: لو خالف المجتهد اجتهاده، وصلى نصادف القبله، فهل تصح صلوته ام لا ؟

وجهان بل قولان، ذهب الى الثانى السيّد فى العدارك، وتبعه الشارح المحقق، مستدلا بانه اقدم على المنهى، والنهى فى العبادة يستلزم الفساد، وعن العبسوط الذهاب الى الأول، وله ان الماموريه هو التوجه الى القبله وقد أتى به، ورد بان المعتبر هو البنا على اجتهاده ولم يفعل، فيبقى فى عهدة التكليف، والاحوط هو الثانى، لولم تقل بانه هو الاظهر .

قال في المدارك في بحث الاوقات: ولو صادف الوقت صلوة الناسي او الجاهل بدخول الوقت، ففي الاجزائ نظر: من حيث عدم الدخول الشرعي، و به من مطابقه العبادة ما في نفس الأمر، وصدق الامتثال، والاصح الثاني، و به قطع شيخنا المحقق سلمه الله، قال: وكذا البحث في كلمن أتي بما هوالواجب في نفس الأمر، وان لم يكن عالما بحكمه ومثله القول في الاعتقادات الكلاميه اذ اطابقت نفس الأمر، فانها كافية وان لم يحصل بالادلة المفردة، كما صرح به نصير الملة والدين، انتهى كلامه اطال الله بقائه، ولا باس به ،انتهى كلام صاحب المدارك .

وعليه فيرد عليه في المقام، ان المسئلتين من باب واحد، لا شتراكهما في ان الدخول في كلّ منهما ، بحسب الظاهر ليس بشرعى ، ولكن قد اتنفقت مصادفة الصلوة في الواقع . لما امر به الشارع ، فان كانت المطابقة الواقعية مجزئه ، كما ذكره في تلك المسئله ، فههنا كذلك ، فلا معنى لرده على الشيخ في المبسوط ، والا فلا في الموضعين ، فلا وجه لما صار اليه في تلك المسئله ، ويكن الذب بان الفساد انما جا المكان النهى ، وهو هناك غير ثابت ، دون هنا ، فتدير جداً .

الرابع: لو اختلف المجتهدون، وهم العالمون بادلة القبله ياتم بعضهم ببعض، على ما حكى عن الشيخ والمحقق واكثر الاصحاب، وبه قال المصنف في التحرير، وعنه في التذكره احتمال الصحة، لأن فرض كل منهم التعبد بظنه ، فكانوا كالقائمين حول الكعبه، مستقبل كل واحد منهم جهة غير جهة الاخر ، مع صحة الجميع جماعة، وربعا يفرق بتعدد الجهة في المصلين حول الكعبه ، بخلاف المجتهدين، للقطع بخطا بعضهم، وربعا يدفع بان الخطا انماهو في مصادفة الصلوة بجهة الكعبه، لا للجهة التي يجب استقبالها ،للقطع بان في مصادفة الصلوة بجهة الكعبه ، لا للجهة التي يجب استقبالها ،للقطع بان فرض كل منهم استقبال ما ادى اليه الاجتهاد، وان كانت خلاف جهة الكعبه وبالجملة التي يخب عن نوع قوة ،ولكن العمل وبالجملة الحكم بالصحة بحسب الدليل ، لا يخلو عن نوع قوة ،ولكن العمل

بالاحتياط في المقام لا ينبغي تركه ، لمكان الشهرة وغيرها .

تذنيب:

ولعل المستفاد من كلامهم وماجرى على رؤوس اقلامهم ان الحكم بالبطلان انما هو لو اختلف الامام والماموم فى التيامن والتياسر، فالحكم بالصحة هو المتجه، كما ذهب اليه مسن متاخرى الطايفه جماعة، لأن صلوة كل منهما صحيحة، والشرط غير مفقود، لمكان وجود الجهة، ولقولهم ((ع)): ما بين المشرق والمغرب قبلة، وللا طلاقات الا مرة بالصلوة والجماعة، وعن المصنف رحمه الله فى التذكره، انه قوى عدم الجواز، بنا على ان الواجب اصابة العين، وفيه نظر •

قال الشهيد طاب ثراه في الذكرى: اختلف المجتهدون صلوا فرادي الاجماعة، وقال ايضا: لو اختلف الامام والماموم في التيامن والتياسر، فالاقرب جواز الصّلوة، لأن صلوة كل منهما صحيحة مغنية عن القضا، والاختلاف هنا يسير، ولأن الواجب مع البعد الجهة هنا .

وقال ايضا في موضع آخر: لوصلي باجتهاده الى جهة ، اولضيق الوقت ، ثم تبين الانحراف يسيرا ، استقام بنا على ان القبلة هي الجهة ، ولقول الصادق عليه السلام: ما بين المشرق والمغرب قبلة ، ولوتبين الانحراف الكثير استانف ، وظاهر الاصحاب ان الكثير ما كان على سمت اليمين واليسار ، لرواية عمار ، ثم نقل موثقه عمار المتقدمه ، وهذا ايضا مما يعضد ما اشرنا اليه .

تنبيسه

ما ذكره الذكرى طاب ثراه هنا ، ينافى بظاهره ما اختاره فى تعريف الجهة ، من انها هى السّمت الذى يظن كون الكعبة فيه ، قاله بعض الأجلاء ، ففيه تأمل •

الخامس: لو قلد مجتهدا فاخبره بالخطائ، استداران كان توجهه بين المشرق والمغرب، والااستانف، وفاقا لغير واحدمنهم، والدليل على ذلك، قد

مضى اليه الاشاره .

السادس: لو صلى بقول واحد ، فاخبره آخر بخلافه في اثنا الصلوة ، فان تساويا عدالة مضى في صلوته ، والاعمل بقول من كان المظنة بقوله اكثر ، لما دل على وجوب التحرى من الخبر ،

السابع: قال المصنف رحمه الله في المنتهى على ما حكى الوصلى الاعمى من غير تقليد بل برايه ، ولم يستند الى امارة يعلمها ، فان اخطا أعاد ، و ان اصاب قال الشيخ الايعيد ، وقال الشافعي ايعيد ، احتج الشيخ انه امتثل بما امر به من التوجه نحو المسجد الحرام ، فيكون مجريا ، ولأن بطلان الصلوة حكم شرعى ، فيقف على الدلالة وهي منقودة ، احتج الشافعي بانه لم يفعل ما امر به ، وهو الرجوع الى قول الغير ، فجرى عدم الاصابة ، وكلاهما قويان ، انتهى وه ، وهو الرجوع الى قول الغير ، فجرى عدم الاصابة ، وكلاهما قويان ، انتهى و

وظاهر كلامه طاب مضجعه ، هو التوقف في هذه المسئله ، و هو المحكى عن التحرير ايضا ، حيث قال بعد نقل قول الشيخ : وعندى في الاضابة تردد، و ظاهر كلام الاصحاب هنا هو ما نقله عن الشافعي ، من ان دخوله في الصّلوة غير مشروع ، لكونه مامورا بالتقليد ، فلا فرق بين اصابته و عدم اصابته .

أقول: الحكم بالبطلان بقول مطلق، كما عن المشهور، هو المنصور، اما لأنه اقدم على المنهى عنه، والنهى فى العبادة يستلزم الفساد، فيه نوع تامل، او لقولهم ((ع)): لاعمل بالفقه والمعرفة، ونحو ذلك من الأخبار، كما مضى فى بحث الاوقات، فى شرح قول المصنف طاب ثراه: ولو صلى قبله عامدا اوناسيا الى آخره، اليها الاشارة .

الثامن: لوصلى الاعمى مقلدا ، ثم ابصر في اثنا الصّلوة ، قان كان عاميا استمر على تقليده ، لأن حكم العامى والاعمى واحد في الرجوع الى التقليد ، و ان كان مجتهدا اجتهد ، قان وافق ما استقبله فلا اشكال ، وان انحرف وظهر انحرافه بين المشرق والمغرب استدار ، وان كان على محض المشرق المغرب او الاستدبار اعاد .

التاسع: لو دخل بصيرا في الصلوة ثم عنى ، اتم صلوته عملا بالاستصحاب، فان انحرف عندا عن السنت الذي صلى اليه ، بطلت صلوته ، فان اتفق ذلك وامكنه الاستقامة استقام ، ما لم يكن قد خرج الى حد الابطال المتقدم ، وان لم يمكنه ، فان اتفق من يسدده عول عليه ، وينتظره ان لم يستلزم الفعل الكثير .

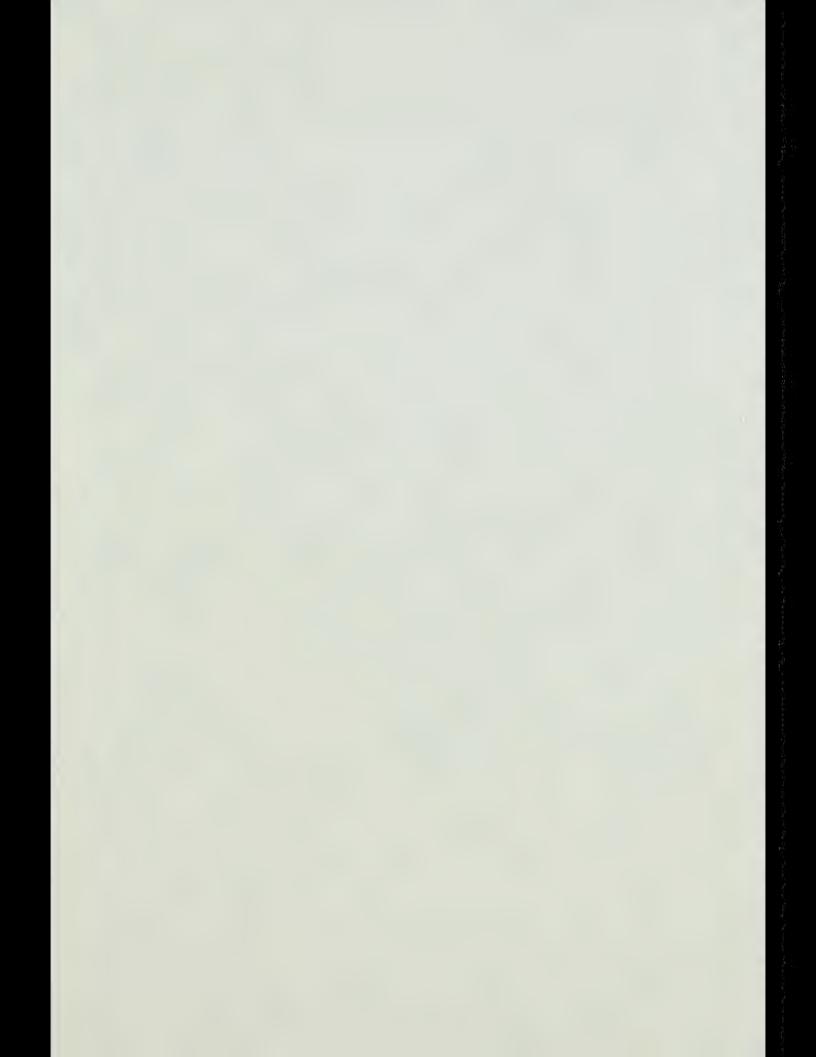
العاشر: لو اجتهد وصلى، ثم شك في اجتهاده بعد الصلوة ، اعداد الاجتهاد لصلوة اخرى، ولا يعيد الصلوة الماضية ، لعامر اليه الاشارة ، ولو كان في الاثنا استمر ، الا ان يقد رعلى تحصيل الظن عن اجتهاد ، بدون فعل مناف اما لو بان له الخطا ، ولم يعرف جهة القبله الا بالاجتهاد المحوج الى الفعل الكثير ، قانه يقطع ويجتهد ، لقولهم ((ع)) : لا صلوة الا الى القبله .

وبالجمله: الغروع كثيره، وحيث ذكرنا لك الاصول فعليك باستخراج الغروع منها، فلا وجه للاطاله، والحمد لله أولا وآخر، وقد فرغ مؤلفه الراجى، محمد صالح بن محمد البرغاني، عن هذا المجلد، وهو المجلد الثاني من كتاب غنيمة المعاد في شرح الارشاد، في ليلة الخميس سابع عشر شهرشوال المكرم، من شهور خمس و عشرين بعد المأتين والالف، ٢٢٥ امن المهجرة النبويه (ص)) و يتلوه بحث اللباس.

و في نسخه ثانيه

قدتم الكتاب المستطاب، المستى بغنيمة المعاد ، حسب أمر مصنّفه افحل الفحول اعلم العلماء ، مولانا الحاتج محمّد صالح ، على يدمخلصه عبد الجواد بن حاجى محمّد ، في شهر رجب المرجّب ، من شهور سنة ١٢,۴۶ ،

قدتم بعون الله تعالى و توفيقه الجز الرابع من كتاب موسوعه البرغاني في فقه الشيعه ويليه الجز الخامس في بحث اللياس



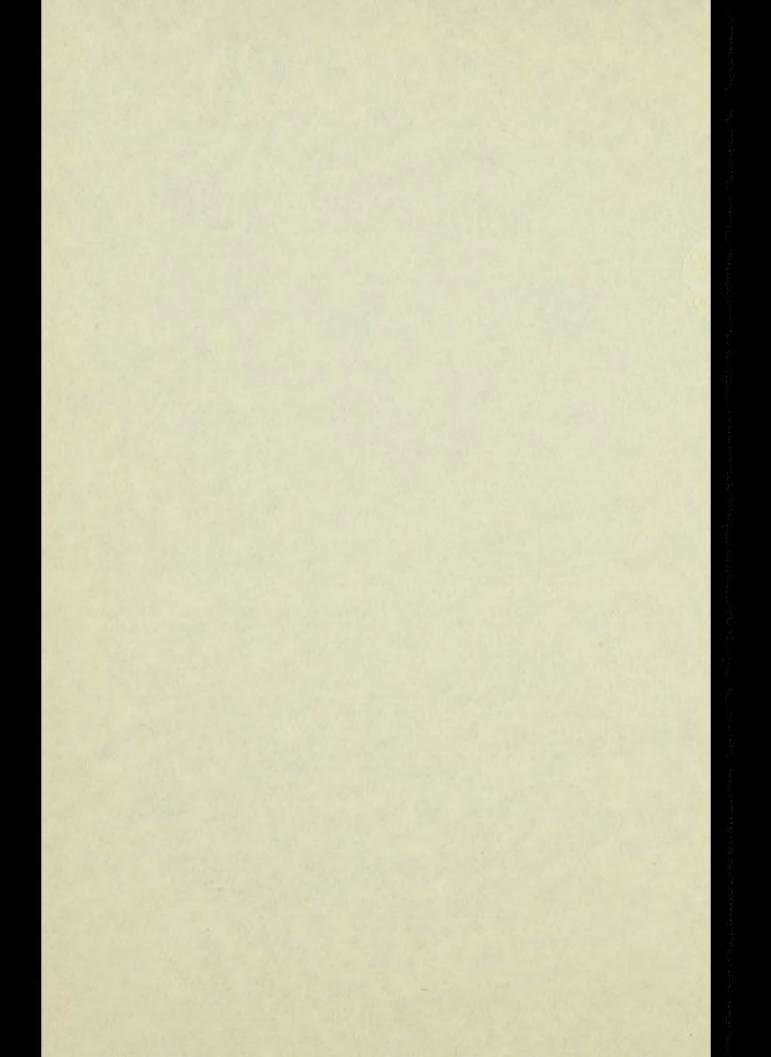
محتويات الكتاب ----

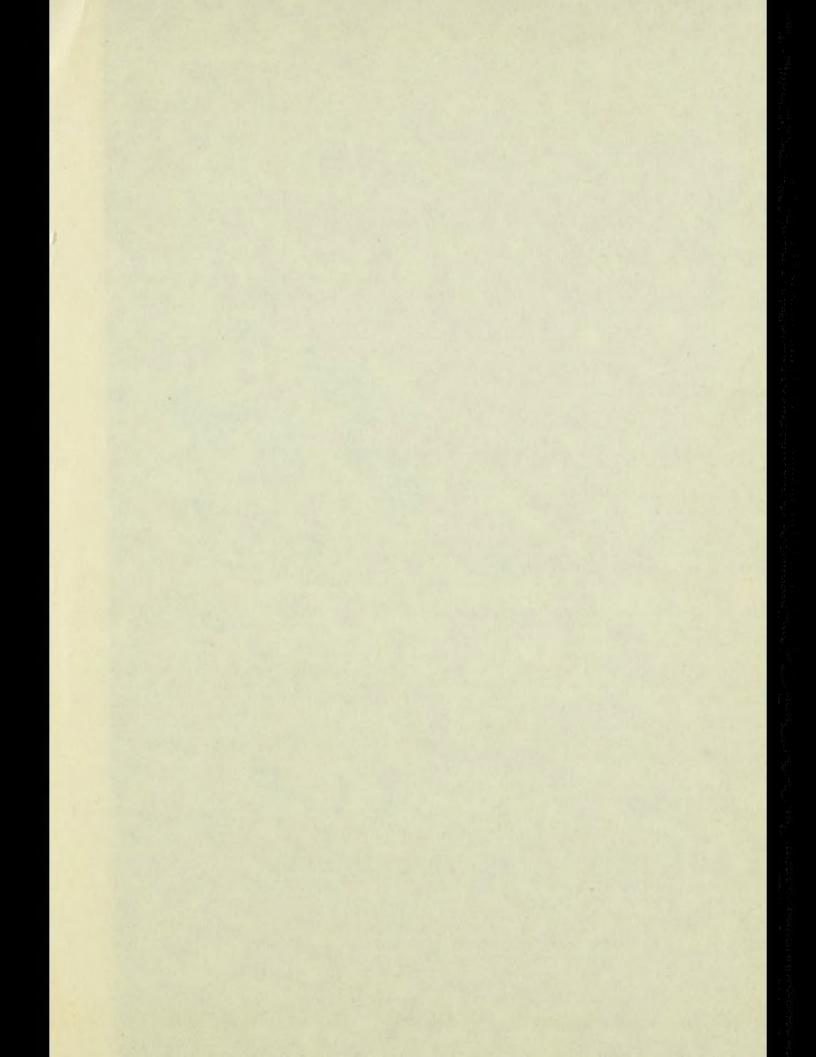
Ж	في وقت ركعتي الفجر
4.1	في وقت نافلة الليل
۴Y	في الساعات التي لا يصلّي فيها
۵Υ	في الصلاة التي تصلّي في كل رقت
۶۵	كراهة الصلاة في بعض الأوقات
۶γ	الساعات التي لا يصلّي فيها
۶٩	في اوقات الصلوات
Y١	جواز تأخير الصلاة في موارد
YΔ	في عدم جواز الصلاة قبل دخول الوقت
ΥY	في فضل المواذن
Y٩	في الاعتماد على المواذنين في دخول الوقت
A.I	في الاعتماد على اذان الثقة
۸۵	في معرفة السزوال
ΑY	في الاعتماد على ادان الثقة

ي البحث عن دخول الوقت	A٩
طلان الصلاة تبل وتشها	9.1
ى ما يخلّ بالصلاة ٥	۹۵
ى وجوب تحصيل العلم ا	1 + 1
ى البحث عمن جهل الحكم ٥	۱۰۵
ى عمل الجاهل بالحكم Y	1 · Y
ى العمل بغير علم	1 + 9
ى من عمل بغير علم	3.3.1
ى العمل بغير علم	117
بي من صلى العصر قبل الظهر ناسيا	141
بي من أدرك ركعة من الوقت ٥	140
بى قضاء الصلوات الفوائت Y	1 f Y
ني قضاء ما فات من الصلوات ١	101
نى ما يترتب على الفاء ا	181
في قضاً ما فات من الصلوات الا	180
في عدم التكليف بما يشق	1 7 7
في اللطفالالهي ٢	1 Y Y
في قضاء مافات من الصلوات	1 1 4
في تقديم القضاء على الحاضرة في السعة	194
في تقديم الفائنة على الحاضرة في السعة	197
البحث في القبلة	414
في معرفة القبلة	410
في القبلة	717
في جواز صلاة النافلة على الراحلة	244

۲۳۵	في أداء النافلة على الراحلة
4 T Y	في جواز ادا النوافل على الراحلة
7 T 9	في اداء النافله على الراحلة
444	في جواز اداء النافلة ماشيا في السفر و الحضر
440	في القبلة
444	في عدم جواز أداء الصلاة الواجبة على الراحلة
101	في الصلاة على الأرجوحة او الرف المعلق
707	في الصلاة على الراحلة او الرف او الارجوحة
400	في جواز أداء الفريضة على الراحلة عند الضرورة
YAY	في اداً الفريضة على الراحلة
۲۵۹	في اداء الفريضة في السفينة
481	في ادائها في السفينة
15Y	في القبلــة
464	في معرفة القبلــة
**1	في تحرى القبلــة
P Y Y	في تقليد الاعمى لمعرفة القبلة
1 % 1	في العمل بقبلة البلد
* * *	في تحرى القبلية
YAY	في اختلاف قبلة البلدان المختلفة
P A 7	في قبلة اهل العراق
191	في معرفه القبلة
190	في كيفية معرفة القبلة
4.4	في معرفة قبلسة المدن المختلفة
٣٠١	في معرفة قبلة المدن

4.4	في معرفة قبلة المد ن
r · 0	في معرفة القبلة
۳۱۳	في القبلــة
414	في من كان في جوف الكعبة
TT1	في التوجه الى القبلة من البلدان
777	في من فقد امارات القبلة
770	في قبول الاعمى من غير اتجاء القبلة
TTY	في اداء الفريضة على الراحلة و ما شابه
444	في القبلــة
441	في تياسر قبلة اهل العراق
444	في قبلة أهل الشام
TTY	فــى قبلة أهل اليمن
444	في أدائها في الكعبة
441	في ادائها في جوف الكعبة
444	في ادائها على سطح الكعبة
T * Y	في من صلى لغير القبلة
444	في من صلى الى غير القبلة
201	في من صلى لغير القبلة
TOT	في من صلى الى غير القبلة
800	في مالو تبين الاستدبار في أثناء الصلاة
۳۵۲	في أعادة الاجتهاد في القبلة
400	في من صلى لغير القبلة
4.51	في ادائها لغير القبلة
454	في تقليد الاعمى في القبلة





COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES

0020761988

C.1 V.4

